UNIVERSAL
LIBRARY
OU_232385
UNIVERSAL
LIBRARY

قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته وجه بيان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والكستدلال فالى صدران علم البيان المطلع حسن لانه موصوف به لكن وكلما هو كذلك فهو حسن لتلك الصفة

التفتازاني

هذا كتاب المطول للمحقق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان أتقن بحكمته نظام العالم على وفق مقتضى الحال وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من ضئضئ الكرم والتماجد وأشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **أما بعد** فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتمسك لأحاله بما فيه الصناعة من النكت اللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله تعالى ومفصل تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل به تظهر لباب النادر وأكبر وضفى ومن عذب عباب بحار أساليبه صفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير الطائفة على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم

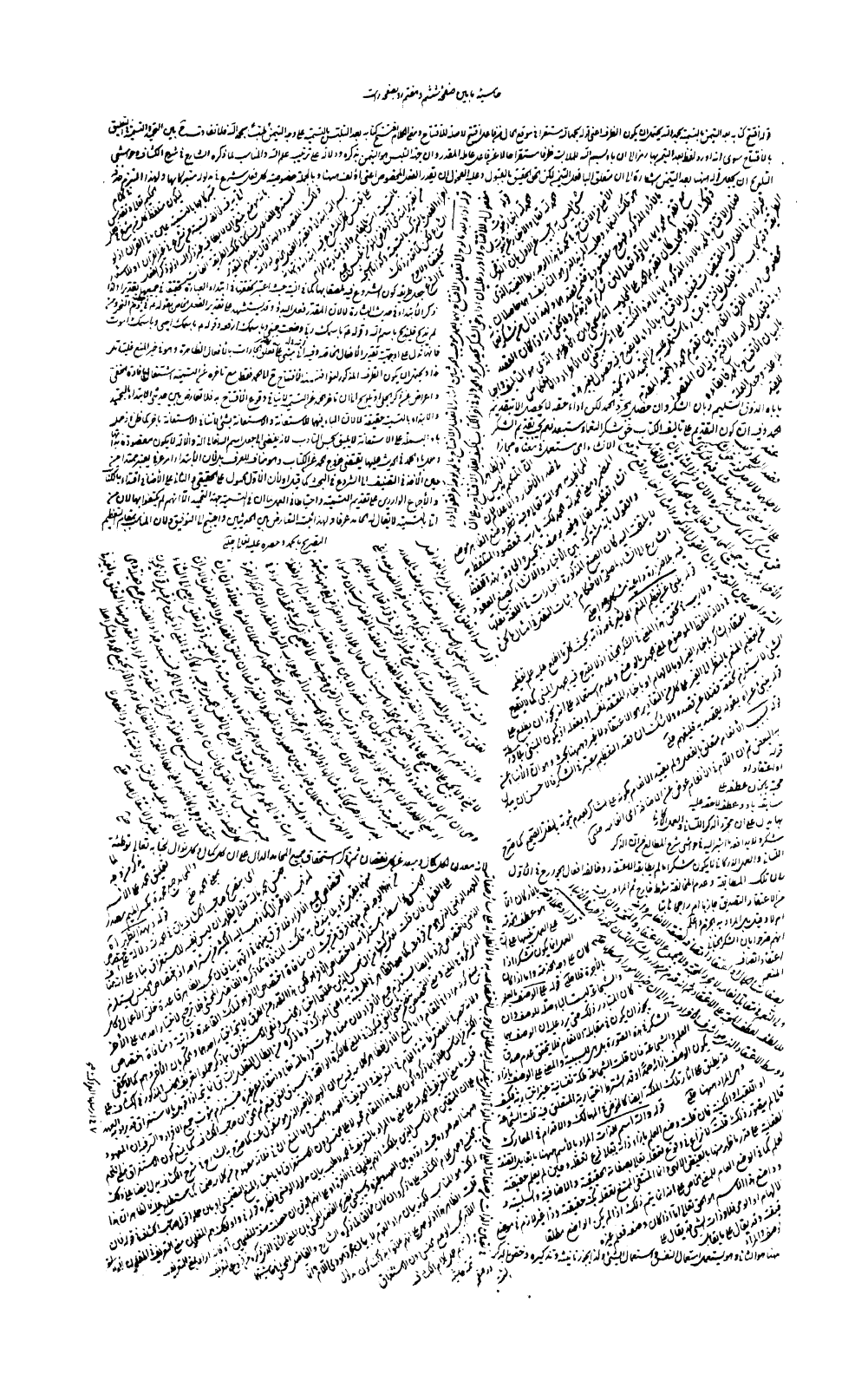

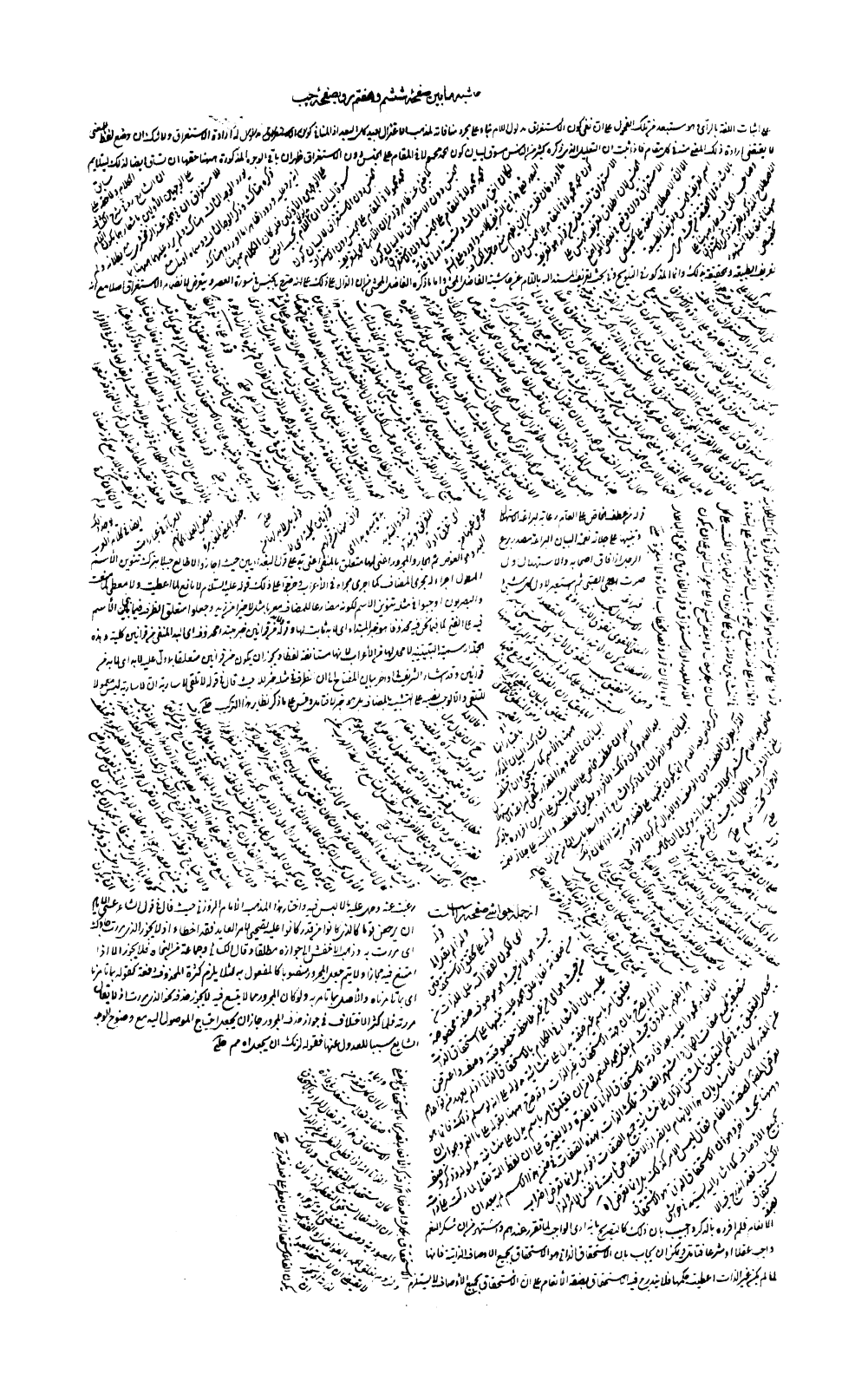

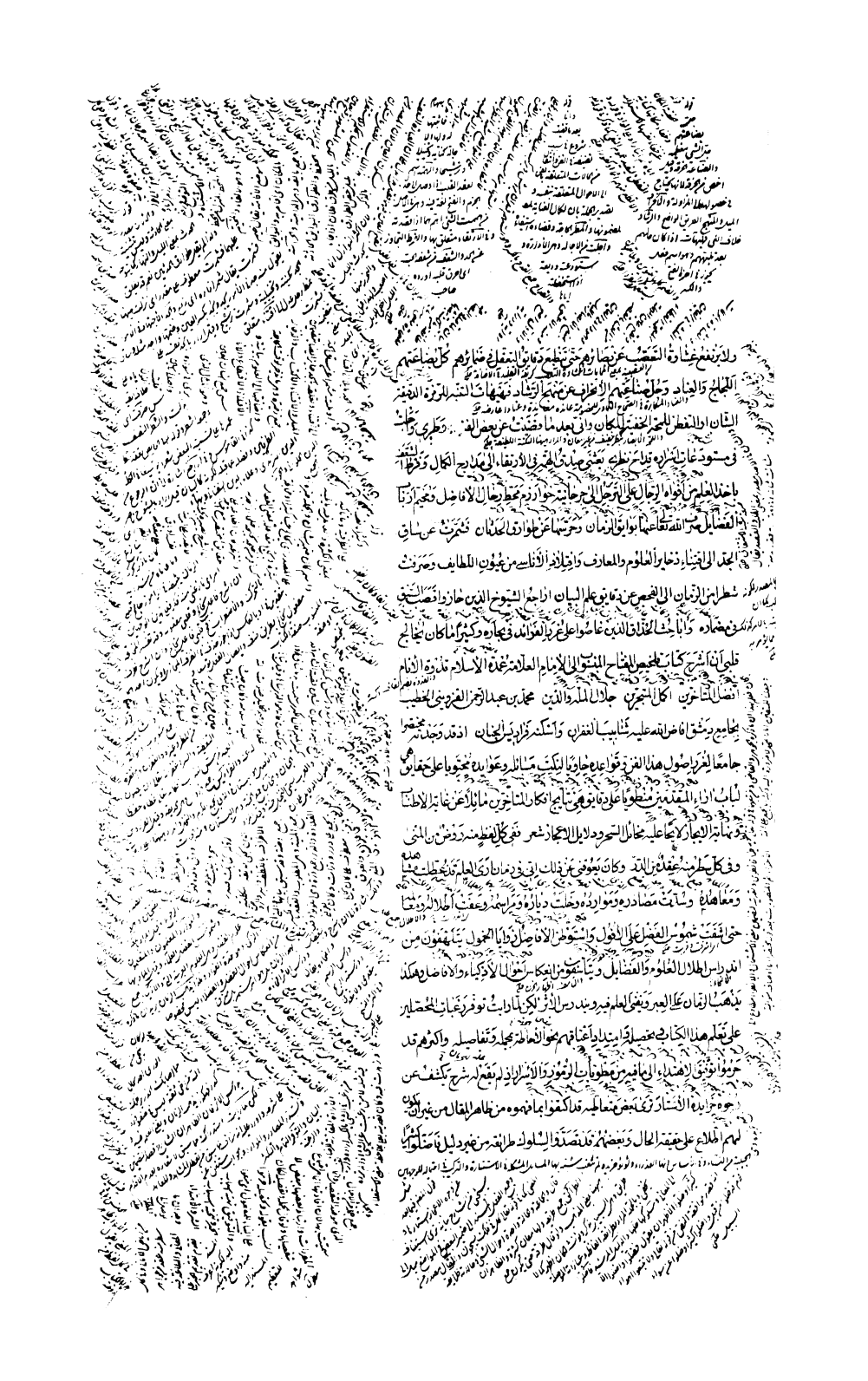

فصلوا عن سؤال السيل الخلسات من الثمالة التحصيل ما مع ما انجمع من الزمان عصصا
خطفت أيمن موارد النهر غايضا الجح الافكار والقط فرائد الفكر من طارح الانظار و
دللت بالجهد من راجعوا الفضلاء المتأهلين بالسان ومارس الكتب المصنفة من البيان
لاستماد لال الاحجار واستراد البلاغ فلقد تناهبت في صحبها غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب ما لذ للطلاب عوصه الأيسر وليسهل لقارئ الوصول الى ما حوته
المحبة واودعته فرائد نفيسة درجت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سبحت بها
اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتدت اليها بنو التوفيق ولطائف فقر اتعقدتها من عين
التحقيق وتمسكت في مع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتحريت في ترجمة ما
عليه من مذهب النحو والقياف واشرت الى حل الكرغوا من فض المفتاح والايضاح
على بعض ما وقع من التباع للفاضل العلامة في شرح المفتاح واوعزت الى مواضع زلت فيها
اقدام الاحذق في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض تعاطي هذا الكتاب من تعرضا
ورفضت الناشيء بها عاجز خطر الا بتحقيق الواجبات وما درجت على نفسي سنتهم في تطويل
الوانيجا وحين فرغت عن تبويب الضعايف بتلك اللطايف شعر زماني الدهر بالا
رزاياهي فؤادي في عناء من بلال تصرف اذا اصابني بهلم تكترث الصال
على الصال وذلك من نوازل الاعتبار يقاسم المصاب في العشار والاخوان عند تلاطم
امواج الفتن في بلاد خراسان التي تباد بها اهل الزمان بتهمي وانزال رض مرتجلة
تربها فلقد جرد الدهر على اهلها سيف العدوان وابادهم كان فيها من السكان و
لم يدع من رطبها الا ادمنه لم تكلم من راح اوغى ولم يتوق من بها الا قوم سلبح تحمحي
شعركان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم تسمر بمكة سامر فظرف الاوداني
في زوايا الخبون وتنحت عليها عاك النسان وضربت بفنى وبنيها حجابات
كان لم يكن شيأ مذكورا والى الله المشتكى من هذه الايام اعز على ايامك وان امن
فلم عليه من ما عز من الجانبي فرط الملال وضيق المال الى ان يلفظني ارض الى ارض
ويجرني رفع الى خفض حتى ابحث بحر سرهما عن حماها الله تعالى عن الافات فضع الله
عيني منها على خير النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها الخاسن كلها و

كما اشير اليه في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وسر البيان بيان لقوله ما لم يعلم

قدم عليه رعاية للمتعبد والصلوة على سيدنا محمد من نطق بالصواب دعاء للشارع

المعين للقوانين وافضل من افاض الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هو العلم الذي يعرف به الشرائع على ما فسر به في شرح التلويح الى آخر ما ذكره الشيخ في هذا المقام وقد اسلفنا ما له وما عليه فارجع اليه ان شئت

في الكتاب ولفظ اولى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاء على الاول هذا

لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز وبه يقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام المفصل الذي يتبين من يخاطب به

ولا يلتبس عليه او بمعنى حاصل الى الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب

والخطاب ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله الصلوة

اهل يدل اهل على استعماله في الاشراف ومن ثم خطر على الكسائي ان يصغر فصغرها على اهيل

يقول اهل واهيل والدليل الاظهار جمع طاهر كصاحب واصحاب والاخبار جمع خبر بالتثقيل

اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد لله والصلوة والثناء فوقعت كلمة اما موقع

اسم هو المبتدا وفعلها الشرط وضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة

للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدا فصار الحق بها كما

تقول غالب فقد اكرم اللازم لشرطها ان كان لزوجها فاذا كان الشرط اسما كما هنا لزمه ما لزم

وابقاها لتعقد بها الازمان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان

ولما ظرف يجب ان يستعمل بالشرط يليه فعل ما فعلها او معنى قال سيبويه لما كوقوع

امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو توهم منه بعضهم انه حرف شرط كلولا الا ان لولا نفاه

الثاني لانتفاء الاول ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو

المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من حمل العلوم قد زاد فيها سراج الامة الى عصره

العلوم بالعبرية لانه لم يجعل احد جميع العلوم ملحقا بفن من العلوم الا حاجا سولها وجعلها

من هذه الطائفة عن هذا دعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون انه بمرأى منا لا يعزب

توابعها لا بعبرة من العلوم تعرف دقائقها بالعبرية واسرارها فيكون مرادنا من العلوم سراويه

يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن اسنادها فيكون من اجل العلوم وقد زاد الآن المراد

بكشف الاسرار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة على الدقائق والاسرار

والخواص الخارجة عن طوق البشر هذه وسيلة الوصول الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في جميع ما جاء به ليفقر اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل المعلوم
لكون معلوما من اجل المعلوم تاو غايته من اشرف الغايات وجعلت العلم بجلالة المقدر
وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرتيها وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدار الايجاز
هو الذي ليس الا وقف وجه الايجاز لا يمكن كشف القناع عنها بانا نعني كلا منهما اذا قيل
ولا يمكن وصفه كما ملاحظة وقد صرح بهذا المعنى هذا الايدل على انه يمكن وصفه بل يدل على
انما يدل على ان هذا العلم وهو الذي للمكتب تتبع لا يفيده من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى
يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من
المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجعلت الايجاز من مخارج من جنس الفصاحة والبلاغة الا ترى
الى الاطول بعد ما عد هذين العلمين في موضع اخر علم بعد علم الاصول الكشف للقناع عن
وجه الايجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الايجاز وادراكه بحقيقته لامتناع
انحطاط بهذا العلم بغير علائم الغيوب فلا يعرف كنه بلاغة القرآن الا من علمه الله
كما ذكر في المفتاح وتتبع وجوه الايجاز في النصوص الاشياء الخصيصة بحسب الاستدلال استعمالا
بالكتاب واثبات الاستدلال بها استعارة تحقيقية وذكر الوجوه ايهامها وتتبع الايجاز والله
الحسنى استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستدلال وتتبع وتتبعها
في هذا على اصطلاح المفتاح والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي
ونظم تاليف كلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه يقال بها في النطق من
غير اعتبار معنى يقتضي العقل ذلك لو قيل مكان ضرب زيد ضرب زيد اذ لا معنى لان يضاد دلالة الايجاز
بمجرد الالفاظ والا لما كان للتالف التعليق بمعانيها فيه لانها انما تتعلق بنفس الالفاظ لغة
النظم على اللفظ دلان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كمالها تركا لمزيد وكان الفاضل الكامل

من مفتاح العلوم الذي صنف الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف
السكاكي نعمة الله بفقر لزاعظم ما صنف خبر كان فيدأ في علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة بيان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث من
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا تر

بعضها ايق بهامن بعض فوضعتها بحسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك
بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى فانه قد تصفح نصائحه وتوارث الابر ولكونه انتهى اليه
تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق تصنيفه نثره تولد جمعا
لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند النحاة ما اول بان مع الفعل او هو موصول و
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كجزء من الثاني المترتب الاجزاء عليه هذا
والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولذا احتذكم
بهما رافع رحمه هذا كثير في الكلام والتقدير يكلف ليس كلما اول يثبت حكمه حكم ما اول
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان كرشا ثانيا ليس بعجوزه فتوليه من الشيء متوزع بنفسه
لو وقوعه غير بديع انفكاك عنه ولهذا اتسع في الظرف ما لم يتسع في غيره هاولكن ان تم
الثالث غير مصون اي محفوظ من الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو
على اصل المراد بلا فائدة ويسمى الفرض بنيها في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون
الكلام مغلقا بتوقع على الذهن تحصيل معناه فابلاغ بعد اخبر اي كان قابلا للاختصار لما
فيه من التطويل مقتصرا اخبر اخواه كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والا فيجب
عما فيه من الحشو والتعقيد مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن
ما يدار في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهو حكم كلي ينطبق على جزئيات ليستفاد
احكامها منه كقولنا كل جملة لقسيم الى المتكرر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان
عمرا راكب عند ذلك مما يلقى الى الذكيان بقال هذا كلام مع المنكر وكلام مع المتكرد بجب
توكيد فيعلم به وكذا يتعلم على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من القلم
وهو الجزئيات التي يذكر لتصير القواعد اوصالها الى فهم المستفيد والشواهد هي
الجزئيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد كما مر من التنزيل او من كلام العرب الموثوق
بعربيتهم وهي اخص من الامثلة ولم الجهد من الالوه وهو التقصير مجهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء المجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالوفي قولهم لا الو
جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحثني هنا المفعول الاول لانه غير
مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيق اي المحضر يعني في تحقيق ما ذكر وغيره من الابحاث

وتمهيد بسراي تمهيد وتيسير اي تقريب التاكيد اي القسم الثالث اضافة للمصدر الى
الفاعل والمفعول ولم يالغ في اختصار اي الخ مفعول له لما تضمنه
معنى لم يالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعليمه اي تناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبه ولو لم يأت للفعل المنفي بما يثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في
الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا ينبغي على ما ذكره الشيخ في قول الاعمى
وهو ان مزحكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه النفي الى ذلك القيد وينتفي
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأت القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا تمام السبيل
الثالث فيه ولعمري لقد اراد ظ المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حزونا ونظر ويلا
وتعقيدا يضر بها اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مقصر
منتحر سهل الملخذاي لا تطول ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على
الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اجد في كلام احد من القوم بالتقرير بها اي بالزوائد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتتبع وان لم يقصدوها بعني ترتضيا
لها لانفيا ولا اثباتا لبعض ايراد على المفتاح وغيره ولقد يحبني جمع اطراف كتب
الائمة فوائد ومخترعات خاطري زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسئل الله لا يقر
تقديم المسند اليه ههنا حسن اذ لا مقتضى للحصر ولا للقوي كانه قصد جعل
الواو للحال فانى في الجملة الاسمية وما بعدها انه لقصد الاستمرار فيه نظر لحصوله في المضارع ايضا
سيجيء من قوله او يطمع من يضل حال من ان نفع براي يهدا المختصر كما نفع باصله وهو
المفتاح او القسم الثالث انراي الله وفي ذلك الغرض وهو حسن اي عمدي وكافي ولا اسئل
فعل هذا كان الانسب ان يقول والله اسئل تقديم المفعول ونعم الوكيل عطف انشائي على جملة
لتناسب التقييد الاخير بحسب الاسمية فان المراد بالله العلم الشخصي وسواء التفت به تعالى
هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية
على الاسمية الاخبارية وامّا على حسبي اي هو نعم الوكيل ح فالمخصوص هو الضمير المقدم
كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وصح
السؤال وفيه المبالغة اذ الكلام في انشاء الحمد كما ذكر العلامة وانما ذكر الطاعة والعبادة
تقريرا للكلام على ما اشار اليه الشريف
نستعين ان الاحسن زيادة الاستعانة بتوفيقه تعالى لما اداء العبادة
لتسليم الكلام

باعتبار تضمن الغرض معنى الفعل كما في قوله تعالى فانفلق الاصبح وجعل الليل على اراى المكنة
في المعنية من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فقول ذو
الخصوص على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيما ان يكون من قبيل المقاصد فهذا
الفن اولا الثاني المقدمة والا زال كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء وفائدة الوا
الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر بدفع بالاستفراغ قيل
وتبنى على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة
والا فالخاتمة والعنوان الخاتمة اياها من الفن الثالث كما بين هناك ان شاء الله تعالى والا
فنحو كلام في اخر المقدمة الاختصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كلا منها معهودا
فغيرها تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكرها ولا اشارة اليها وله يكن
معنى فذكرها قال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان موضوع الفصاحة والبلاغة والمختصر
علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بهذا ثلاثة ما يأتي اليه الكلام ومحصولها
ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ملخوذة من مقدمة الجيش للعاجة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم
لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من طلا
قدمت امام المقصود لأن تباط لها ينتفع بها فيه سواء توقف عليها ام لا والعدم ذكر
البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم اوان احتاجوا في المفتوح عنها
الى تكلف احدها بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكره صاحب المفتاح في اول المعاني والبيان والثاني وما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه ونحوها منهم ان هذا عين المقدمة والعلم الشا
في تغيير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان
نقتصر على تغيير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الأصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال افصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم
يلحن وافصح بدا اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في

النثر وقصيدة فيعبر في النظم والمتكلم بقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ
عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يتصدر بالفاء وتنبيها للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم بقال لكون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثيرا الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على
اللسان سالمة من تنافر الحروف في الكلمات ومن الغرابة والتعقيد المعنوي المتوجه من المصنف
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن هذا القيد الخامس والسادس والغرابة والتعقيد وقد تتاح عن
في تفسير الفصاحة بالطلوع من اذ لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت الخلو الفقرة في المفرد
والتعثر الى التعثر وفي الكلام الى التنافر والغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام خصها قيدا
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مختصة بها
كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة نقص صفة للمتكلم يخلو بها
اولا الى تعميمها باعتبار ما يقعان وصفا لهم عرف كلا منهما على وجه مختصر دليق به ليتقرر جمع
المحاسن المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قد يشتركان بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما الا ان الاطلاق الفصاحة على الاعتبار الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على ما تحته المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يضع تعدد تعريف مطلق الفصيح الى
للمتكلم والذهب غير ذلك فعرف ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لا بد
في كلام الناس لكنه لغزه من اطلاقهم واعتبارهم مع انه يوجد اخراج على قوله لا بد
في كلام الناس ما يصلح تعريفها به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان
يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهود ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على
معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها وجب تقديمها لها بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الخالية في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلام شيء من هذه الثلاثة لا

يكون فصاحة فالنافر وصف في الكلمة بوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنها
يوجب الناظر غيره نحو الهعخع بالظاء المعجمة في قول امرئ القيس عن ناقته تقال تركتها تجع
الهعخع وعشرا دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوابه
جمع غديرة والتصغير عايد الى الفرع في البيت السابق ومستشزرات مرتفعات ان روى بالكسر
على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع
بعقد ولا يعدّ الى العرى تصل العقاص في متنى مرسل تصل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة
وهي المتصلة المجموعة من الشعر المثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوابه مشدودة
على الرأس مخبوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغني الاخيرين و
الغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان مشى الثقل في مستشزرات هو توسط الشين
المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة
التي هي من المجهورة ولو قال مستشز زال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا
من المجهورة فيجب ان يكون مستشز ايضا منافرا وليس كذلك بل منشأ الثقل هو تتابع
هذه الحروف المخصوصة قال ابن الأثير ليس المنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من
احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في
القيد لما نجد غير متنافر من القرب المخرج كالجيم والشين في التنزيل ألم أعهد وغير من البعيدة
ما هو بخلافه كلمع بخلاف علم وليس كذلك بسبب ان الانتقال من الحلق الى الشفة ايسر
من انتقاله من الشفة الى الحلق فانا نجد من حسن غلبة ولمع وعلم ولمع بالعين المهملة اسرد في نكلما
عدّ الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل لم يتعرض لتحقيق وبيان سبب لتعذر ضبطه الا
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج
سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عزيزة عن كونه عزيزا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد
عن الفصاحة وابدع بعضهم بان انتفاء وصف الخل كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء
وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف

لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في كلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعتبر انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ثم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما على كلمة غير فصيحة مما يقود الى الهذيان الجهل او الجهل والله تعالى يقول الظالمون علوا كبيرا والقرينة على كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى كما سنوضح الاستعمال منه مما يحتاج في معرفة الى البحث عنه ويجب عند كتب اللغة المبسوطة كتكاكأتم وافرنقعوا في قول علي ابن عمر الحوي حيث تقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكاكأتم على كما كأكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تجمعوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر ابن الله في الغايق انه قال الخليل ترابوا علقة بعض حمر نا بالبصرة مهلجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويوذنون اذنه فاقلت من ايديهم وقالما لكم تكاكأتم على كما تكاكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانا يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول يمتاح ومقلدا وحاجبا مزججا اي ما قتما مطولا وفاحما اي شعرا اسودا كالفحم ومرنانا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما بينهم من كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال هي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب تتنفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد فان اريد بالوحشية

عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فنه ما هو متناه في القل كقوله

ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ اسم رجل قَبْرُ حَرْبٍ اسم رجل وقبر حرب بمكان قفر يضرب به المثل في الوحشة

وغير ما دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا

للحال واذا ما لمته لمته وحدي والورى يبتدر خبره معي والواو الحالية لا يشارك احد

في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال الفاء والفعل الماضي ههنا عناء

لطيف وهو ايهام ثبوت الثاني كانه يتحقق منه اللوم فلم يشارك احدا لكن بمقابلة ذلك

باللوم دون الذم او الهجاء تمامًا عابه الصاحب قال المعنى فان في امدحه نقلا من الحال

والفاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل اذ النظم البرامدحه الثاني فيتعلق

ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع

في التنزيل نحو فسجد والقول بانه شامل للقرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن

صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا

التكرير في مدحه امدحه مع الجمع بين الحال والفاء وهما من حروف العطف خارج عن حد الا

فاذ كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه نقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر

وهو ان منشأ الثقل في الاول تقارب اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف هينة وزعم

بعضهم ان من التنافر حبر كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجسم سطام فند بل يسجد

بالنسبة الى النحاتي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة

دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون

ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او

غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد ان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين

فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام

العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد

وانوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم

كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام ابن اسمعيل

المحذوف ومما مثل في الناس الا مملكا ابوامة حتى ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس
حتى يقاربه اي بعد يشبهه في الفضائل الا مملكت اعلى المال والملك اعني هشاما ابوامه
اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثل احدا الا
ابن اخته الذي هو هشام فقد فصل بين المبتدا والخبر بخبر ابوامة ابوه بالاجنبي الذي هو
حتى وبين الموصوف والصفة اعني حتى يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على
المستثنى منه اعني حتى ولهذا نصبه والاختيار البدل فمثلا المقدم شايع الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد فمثله مبتدا وحتى خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل
بالعكس وبطلان العمل لتقديم الجر وكلا الوجهين ضعيف تلفقا في المعنى يظهر بالتامل في
قولنا ليس مماثلا في الناس حتى يقاربه وليس حتى يقاربه مماثلا في الناس فالصحيح ان مثله
اسم ما وفي الناس خبره وحتى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما
في الانتقال الى لا يكون ظاهر الا لانه على المراد بالتخلي في انتقال الذهن من معنى الى المعنى
بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك التخلي يكون لاجل اداء اللوازم البعيدة المفتقر الى
الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عيار ثوبين الضعف
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المنبه
عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم عجبا في التنوع فيجعل سكبا مفعولا له
وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل مبدا
عليه بقال البكاني فاصحكني اتى سانبئك ثم بكاني لما حاسبني بكاني التدهر دنيانا
بما رضي وكذا خطاف الكابة عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور وجمود
العين فان الانتقال من جمود العين الى مجلبها ما يدعو الى ارادة البكاء وهو حالة الحزن
على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بايفاء الاصدقاء وهو اولى
الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في انتهاء الدار ذات عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وقال
سنة جماد لا عطر فيها وقد جاد لابن لها كاتها تتخلل بالمطر واللبن قال الحماسي الا اتت عينا
لم تجد يوم واسط عليك بحاري ودمعها الجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق قلة الخير
المفهوم المطابق للجمود وهو ضد الجود فمن اين حال زيادة البكاء قلت
من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني عن الجمودة لكونه لازما لها فاعادة

ذلك هذا انما يكون لمحض الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن
لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه
الاول الى الثاني ظاهرا حتى يتميل الى السامع انه فهم من معاني اللفظ واما الكلام الذي ليس
معنوي ان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة
الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الايتان بنقيض المطلوب والجريان على
عكس المقصود واني لاراك تطلب القرب والوصل فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد
هذا اطلب البعد لعل القرن ليحصل القرب والوصل فاطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح و
السرور وهذا ان نصبت تشكب بتقدير ان ليكون عطفا على بعد الدار وان رفعته كما
هو الصواب فالمعنى ابكي وانحزن الان ليحصل المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ح
(لا يدخل شكب الدموع تحت الطلب لكبر اكلب اليه ولا ذم يرتد الامر المطلوب بنقض
الغرض انه مطلوب فيما بين بضاء وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من
التكلف والتعسف وعنشاه عدم التعمق في المعاني وقلة التضلع لكلام المهرة من السلف
والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها على حتى كانه امر مطلوب والمعنى
اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق عاطلبها على مقاساة الاحزان والاشواق وابجع
نفسها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لاكتسب بذلك الوصل يدوم وسرة
لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم
من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالبيت في اطلب البعد والتاكيد على ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل بضاعة الكلام خلوصه مما ذكر ومن
كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثيرا ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقولك اي قول اطيب وتسعدني غرة بعد غرة الغر ما يغلى
الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر
والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لانتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح
منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد بمعنى عاملة الظن اعني بها الاعتماد على
الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها

وتتابع الاضافات مثل قولك اى ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى فصار اضافة
حمامة الجرعى وهى اضافات رمل مستوية لانك شبهت شيئا وجرعا نابت الاجوع فقصرها
للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهو معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل وهى ارض
جمالة والسجع هدير الحمامة ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع صوته
كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلامن كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة وكيف وقد قال
رسول الله صلى الله عليه وآله الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابراهيم قال شيخ عبد القاهر قال المصاحبانا لك فى والاضافات للتنبيه على
ان لا غرض هذا كرارها الا تعداد المضاف اليها كقوله يا على بن حمزة بن عمارة انت والله سلجة فى جبل
ثم قال الاثلب فى فعلن ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فطلت
تدير الكاس بكرا بعد بكر على حاذر يعاق ذا نابى الوجوه ومليح ومنه الاقواء المذكور فى علم البديع
كقوله يعيب بن الحارث بن شهاب وما اورده المتقدمون فى الايضاح من كلام النجاشى
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شئ غير وصفا
كما فى البيت او غير مترتبة كما فى الحديث وانه اورد الحديث مثالا للكرة التكرار وتتابع
الاضافة جعلا وانما اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان مزاشترط ذلك
(اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار التنبيه على الامر واحد كما فى البيتين والحديث
بان اضافات المضافات انما يلزم من تتالى الاسماء المجرورة مثلا والموصوفين كما يجيء تحقيقه
سالم عن هذا لانا نقول لما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا وجه لاخراجه
بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل اب قوم نوح وقوله تعالى فى كل
وخذ بيد ربك عبده ذكريا وقوله وقيض وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والاضافة
فى الحكم ملكة هو قسم من قوله الكيف وترسم الفقهاء الكيف بانها هيئة قارة لا
يقتضى قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الان العرض يقال على
عرض والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فالمحل فخرج بالقيد الاول
الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثانى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية

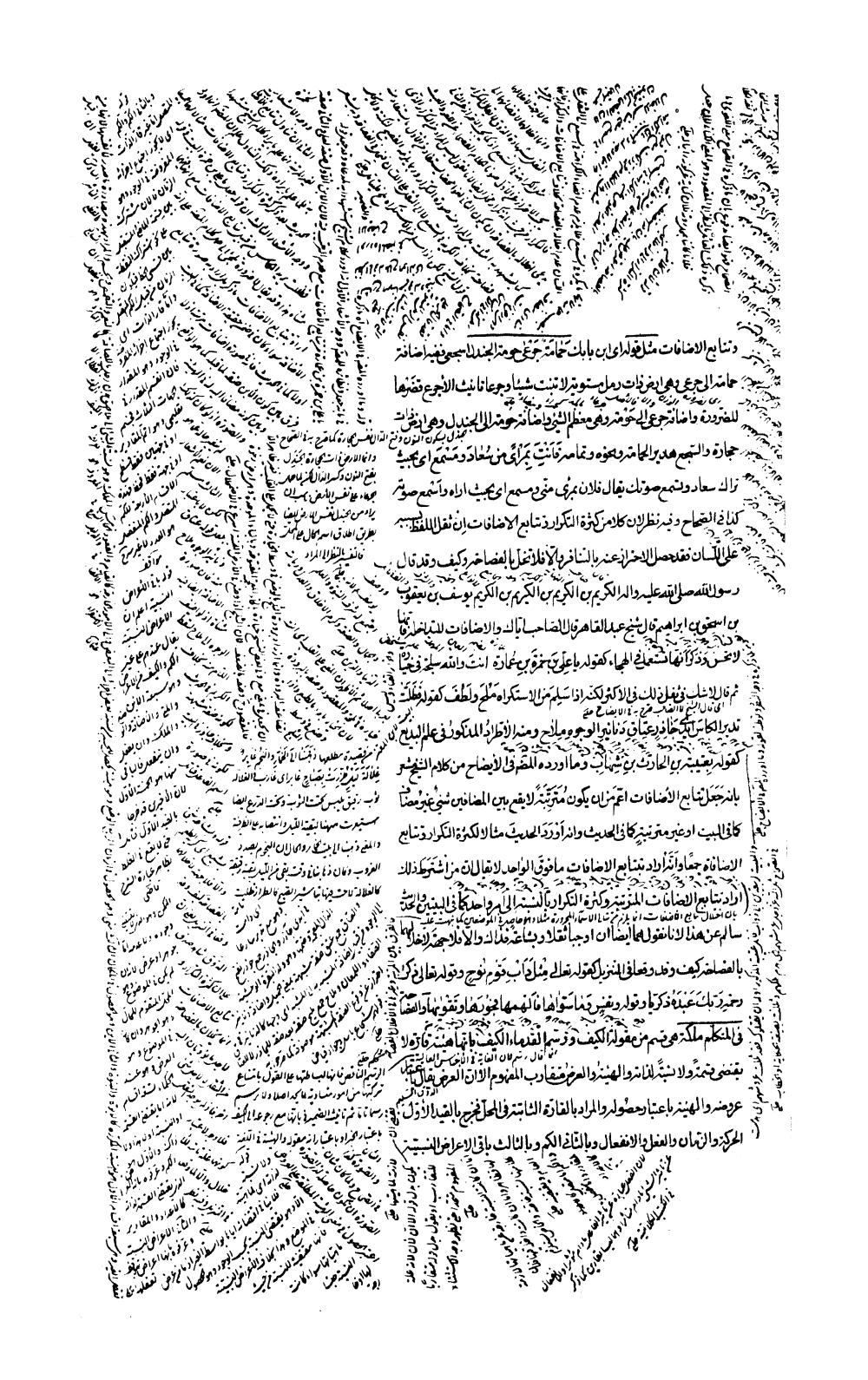

والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو ان يقع عن لا يتوقف تصوره على تصور الغير كالغيبة
الغيبة واللائمة في محل القضاء اولا ثم الكينونة ان حصلت بهذه الواسطة الا بغير فتحتاج كغيبة
نفسانية وقع الكلام في الحضور في موضوعها فتحتاج ملكة والا فلا فملكة كغيبة راسخة
في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من المهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصيح من غير سوق ذلك فيه لا يتصف فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن
المقصود دون بعبارة اشعار بانه يتمشى فصيحا حتى النطق بما يرى سواء كان من يخاطبه
بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو
قيل يعتبر الاقتدار على التعبير عن بعض من يتطرق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ
فصيح لتعم المفرد والمركب وذلك لان الاداء في المقصود للاستغراق اي كل ما وضع عليه
فصد المتكلم واراده فلو قيل كلام فصيح لوهم ان فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل
مقصود له بكلام فصيح وذلك محال الان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا
اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول زد غلام جاريه ثوب نعل
الى غير ذلك فلا قائل بلفظ فصيح دون كلام فصيح ودخول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
بليغ لتعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا الاتيان هذه الاسباب بالشرط
ولو سلم فالمراد التبادر المتوقف على التبادر الى الفهم تماما استعمل في البابة البيئة والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي المتكلم على وجه مخصوص الى
ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون
المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته لها ان الحال
اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا الان
اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر او عرف الى غير ذلك من التفاصيل التي يتضح بها
علم المعاني مع قضاء حق اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق هذان الامران
وهواي مقتضى الحال يختلف طبقات مقامات الكلام متفاوتة ثم الحال والمقام متغاير ان

لم وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان انتفاع شان الكلا بالفصيح بمطابقة الاعتبار
المناسب لا بضم لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان
الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احداهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاع
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا
لبطل احد الحصرين او كلاهما وذيف نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب
الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا
الى الوجوه التي تاتيها مثل ان يبتدا بمنطلق وزيد بعده بنطلق زيد او يبتدا بزيد المنطلق او بالمنطلق
زيد وزيد هو المنطلق او زيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان
خرجت خرجت فان تخرج فانا خارج الى غير ذلك كذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا او راكبا
او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجئ به على حيث ما
ينبغي لم ترد بتنظر في الحروف التي يشترك في معنى تنفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى تضع كلا
من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبان في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان
يكون وبين ان لا يكون وبادا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل
من موضع الوصل في الوصل هو موضع الواو ومن الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل
من ذلك مكانه وتستعمله على التحقيق وعلى ما ينبغي ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والحذف الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فربت تنكير مثلا لمزية تجدها في لفظ وهو في لفظ اخر وفي غاية القبح وهذا اللفظة منكرة في بيت
اخر فيجب ان يراعى هذا الشان والمعتبر بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه
لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق افادته

وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من
حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني في الانحاء
التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لازمن صفة الاحيان وما لتاكيد
معنى الكثرة والعامل ما يدل على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي
في كثير من الاحيان يتمحض ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما ايتمحض بلاغة وفي هذا اشارة
الى دفع ما قد يتوهم من كلام الشيخ في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع متعددة ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه الدفع
بين الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى البلاغة كما مر صرح به حيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اذا اتهما من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض
لتغاير محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكان لم يتمحض لدليل الاعجاز حق التحقيق
ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر مما صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني ما يوصف به
الكلام به يقع التفاضل وتثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى
فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو النظام المعنوي والشيخ يذكر على
كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل
بلفظه على المعنى اللغوي ثم يجد ذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ
ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول دلايل على ترتيبها في النفس وترتيب
الالفاظ في النطق على حد ما هو اسير النظم والصور والنواحي والزايا والكيفيات ونحو
ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها

يتحتى الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي في
لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف والتي المعاني الثواني التي هي الاعراض
التي يريد المتكلم إثباتها او نفيها فحسب بثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد
بها تلك المعاني الاول ثم حيث تقرن يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
و بالمعاني المعاني الثواني التي وضعت مطروحة في الطريق وستوى فيها عربي الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح بسر اذا كما قال لما كانت المعاني
بالالفاظ ولم يكن لنا توصل الى معاني سبيل الا بترتيب الالفاظ والمنطق يحتذوا فعبروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب فاذا وصفوا اللفظ بما يدل على ان فهمه
لم يريدوا اللفظ المنطوق به لكن ما فيه اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والترتيب انهم لو جعلوا
اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للدلالة الاول المفهوم منها عنى الزيادات والكيفيات
والخصوصيات المجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ فهم ويريدون الصورة التي حصلت
في المعنى والخاصة التي تحدث فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما تذكر بعقولنا على ما تدرك
بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك
كذلك يوجد بين المعنى في البيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان
قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو شيء
في كلامهم وكفاك قولهم الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا بنيان حسن
الشيخ ثم اشتد النكير على من زعم ان الفضاحة من صفات الالفاظ المنطوق وبلغ في
كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما
هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا اذا نفي الفصاحة التي تجب للفظ لاجل
شيء تم حال في المنطوق به من اجل الطايف قد ذلك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب
والخطاء في الأفاظ ثم اذا لاستمر ان تكون مفردات الحروف وسلامتها تأتي الفصاحة وتولد
امر الاعجاز فاذا تمكن ان يكون الاعجاز بترتيب يكون هو الاصل والعمدة وتما وضعهم في الشبهة
انه لم يسمع عاقل ولو في معنى فصيح الجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يتحتى للفظ الان بوصف بالفصاحة
انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف في كلام

عليه دل على ان الفضيلة فيتمنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه ذو الف

اى البلاغة فى الكلام طرفان اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح وهو حد الاعجاز

وهو ان يبلغ الكلام فى بلاغته حدا يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل

ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بايضاح هذين

الامرين فمن اتقنه واحاط به لم يعجزه ان يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو فى الطرف

الاعلى من البلاغة ولو بمقدار قصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا المقال

يقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كنه الاحوال وكيفية مراعاتها الاعتداد

بحسب المقامات فامر لجوز ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع

كما قرر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو فى الطرف

الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب

من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية والجهة لجعله

من الطرف الاعلى الذى اليه ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية

او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه

فى كلام البشر قلنا لا قول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنان يجاوزه

او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول

فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو وهو من حيث نظر الى

كونه كلام بشر لا غيره واما الثانى فلا يدفع الفساد على ان المحتم هو ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة اى مرتبة للبلاغة وهو درجة هى الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب

الكشاف فى قوله تعالى ليجعلن فيه اختلافا كثيرا اى كان الكثير من مختلف فاقد تفاوت نظم

وبلاغة وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه ويمكن معارضته وبما

الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه

عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة

مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة

تزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى

فانه وما يقرب منه كلها حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان به يزول الآيات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز الطرف
الاعلى وما يقرب منه هو المعجزة واسفله هو ما اذا عرف البلاغة اذا غير الكلام منه الى ما
دونه اي الى مرتبة هي في منزلة ادنى المعنى الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تقصد عن مجالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار الاطباق الخواص البالغة
على اصل المراد بينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب
تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وبتيهما
اي بلاغة الكلام ووجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة نوردك الكلام حسناً هذا تمهيد
لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تبعها اشعار بان هذه الوجوه انما يعتد بحسنها بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تحمل المتكلم موصوفا
بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم بتقريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد اكثر فنون الثلاثة وفيه نقض بصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون
اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما
فصيح لان الفصاحة ماخوذ في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح
بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن
حصولها كاملا لوامر حاصل الصدق والكذب الملائمان لحكم المواضع والاطباق اي مباينة تحقيقا
ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء وفي ادنى المراد والا لزم ان يكون المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا الا مر من تعريف البلاغة والى تميز الكلام الفصيح
من عدوه والا لزم اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون انتم بليغا
لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تميز الكلام الفصيح
من عدوه تميز الكلمات الفصيحة من غيرها الوقوف عليها فان قلت قد يفتقر مرجع

البلاغة والعلة الغائية لها والغرض منها فما لم يوجد قلت لا بل هو فاسد لا قال ان
اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف بقوله اللغوي الى آخر الغرض من كون
الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصحيحا هو التحرز عن الخطاء في ادداء المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة
المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او توقف
عليهما ولم نعلم انهما غرض منها وغاية لها فارجوع الى الخبر خبر فالحاصل ان البلاغة
ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يحتمل ويكتسب عن علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى قلة الالمام
جميعا الى معرفة المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره فهي
معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه تمييز السالم من الغرابة
عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم
من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة
عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان ثمة كلاما ومسرجا غرابة محلا ان
اجتمعتم وكالسرج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تفتيش او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بعدها تتبين
الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس من غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف
ان الافعل مخالف للقياس دون الاجوف وقس على هذا البواقي فافتحص تميز الفصيح من غيره
ومنه ما يتبين بداي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما
قاله متن اللغة دون علم الصرف كما قاله الفناري العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او
في علم التصريف لمخالفة القياس اذ منه في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او ودلة
بالحس كالتنافر اذ بمريد ذلك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف
بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يعين ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع الى البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز

منه ما يتبين اه قوله ويجوز عطف ما يتبين والضمير راجع
صاحب المفتاح اه المقدار انه ذكر عبارة في المطولات
الحس لا به من المعلومات
التي يكون الى بحثر نظرها بترتب علماء اذ قوله
ليعلم اه اذ يوجد تبيين ما ذكرين
غير ما ذكر المذكور

السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فحتاج العالم به ليحترز عن الخطأ
وعلم به ليحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسميهما
علم البلاغة لكان منزلا لاختصاصهما والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول
يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول الاول من الامرين الباقيين اللذين احترز الى
الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصيح عن غيره فانما هو الآلة
عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم
البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا
وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من زلل الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى
علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع
ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة و
كثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين بمعاني البيان
والبديع علم البيان والثالثة علم البديع ولا يخفى وجه المناسبة

الفن الاول

علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان
علم يعرف به ايراد معنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال
ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني فالمفرد مقدم على المركب طبعا وقيل الاشرف
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبطا بوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة
بصيرة ودلالة كل علم فمن مسائله كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها فتعد علما
واحدا يعرفه بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة يضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها
بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم بحال
يقيد بها على احوال الكلام جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع
الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ايرادها واستعمالها
قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها ما تريد وهو العلم ولهذا
قالوا وجد الشيء بين العلم والحيوة كونها متى جئت اذا لك الا ترى انك اذا قلت فلان
يحصل الفعول لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان لحالة بسيطة تحصل

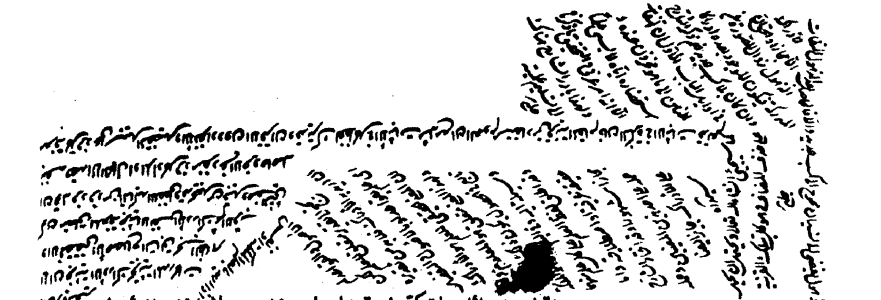

مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك البزئي او البسيط والعلم
للكلي او المركب ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخللا بينهما عدم بان ادرك اولا ثم
ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال
الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات
فقال يعرف بها احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه او يكاد
جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل الان وجود ما لا نهاية له محال
وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بمجهول بالمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل
فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا للكل من عرف مسئلة من
وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن
الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما
اشبه ذلك مما لا يتعلق بها اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قيد خفي على ان المراد انه
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لا لذواتها اعتبارا
هذه الجهة يلزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور
معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا
يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا او
ان كانت احوالا للفظ فقد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انما يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال اللفلاني يقتضي ايراد تشبيه
او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحوه

وبخوذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الخ فيكفي في
تولد الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال
بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف وفي
ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال على التحقيق كلام
مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام بحيث
هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد
قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والقمر انه كلام حذف فيه المسند اليه
وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال
في التحقيق فهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة
او غير مؤكدة اعتبار دواعي اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه
الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا لغيره وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز به عما لو توقف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به
الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن لم نفصل بتميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ
من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي جوامع الكلم
في تأدية المعاني حال اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه و
المجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو
الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبين واجب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم فتنبه على انه معرفة حاصلة من
تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا بسبب علم المعاني

الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء ال

التابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان

الكلام اما خبر او انشاء لانه لا معنى لتوجه النسبة اما ان يكون بين الطرفين قائمة بنفس

المتكلم وتفيدها بوقوع النسبة ولا وقوعها او ايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في

هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة فيهما هو متعلق

احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او نحوها

مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون

بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة

ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما

ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج لكن لانشائها

فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في قول التنبيه والخبر لابد له من مسند ومسند اليه

واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل

والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد

مما ذكره وقد يكون لمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر

او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد

تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا فائدة

لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر

والوصل والفصل والايجاز ومقابليها انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند

فالتثنية يمكن ان يبين سبب افراد هذه الاحوال كما سبق وجعل كل واحد منها بابا

براسه والا فمقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك

من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بابا

بالتردد بين النفي والاثبات وضعف كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما

جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما المسند

وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه
مطابق واعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها
صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق واحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر وطا
بقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذبه عدمهما معناي عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وليس في القسم مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثانية عدمها
صدق توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرها وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص
منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد
منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع
هيهنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا الخبر النبوي صلى الله عليه وآله بالجنة والشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي
الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
ام به جنة على معنى ام صدق به بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعتبر عند بعض افرادهم بكون
كلامه خبر احال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا معنى قولهم
وان كان صادقا في نفس الامر فظاهر ان الاعتراض انما يلزم من عدم اعتقاد الصدق
وعدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل
على عدم ارادة كونه صادقا على ما قرناه والفرق ظاهر وقد هذا الدليل بان المعنى ان من

ام بجنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لانه الجنون يلزمه ان لا افتراء
لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس فيه الكذب بل الما هو اخص منه اعني
الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى قصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل
كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام
ليس بخبر لانه لا قصد له بيعتقد ولا شعور فيكون مراده حضوره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبرا لكون صادقا ولا كاذبا قلت كون ليلا في التقييد نقل
ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور بينا من القوم ان احتمال الاصدق
والكذب مرجع احتمال الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري
وغيره الا بان عبر عنها بكلام تام فيتحقق جزءا وتصديقا كقولنا زيدا انسان او فرس
والا يتحقق مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيدا يا الانسان او الفرس ويا ما كان قائما
اما مطابقا فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيدا يا لانسان صادق ويا زيدا
الفرس كاذب ويا زيدا الفاضل محتمل ويدفعه نظرا لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب
التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كان الاخبار بعد
العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وحمل المخاطب بالنسبة في بعض الاوقات لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق والكذب
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او
نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام مخالف لما هو المعهد في تفسير الالفاظ على اللغة والعرف وان اريد بخبر

الباب الأول في أحوال الإسناد الخبري

اصطلاح قلائل مشاحة

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما

لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانيزا

له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم

واما ابتداء بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة

وفيه يقع الصناعات التعجيبية وبه يقع غالب المزايا التي بها الفاضل لكونه اصلا في الكلام

لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس واشتريت

او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على

احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن

احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد

تحقق الاسناد لانه من عوالم نسبة احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر

مسندا والمتقدم على النسبة انما هو نفس الطرفين ولا بحث لنا عنهما لا شك ان قصد الخبر

اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة

الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم اولا اصلا كقولك لمن احاط بعلم زيد وانت تريد ان تصفه

انما اظهاره للتحسر على جهله وعكسه تقديرها والقول الى تبهما لانها كانت ترجو

وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني

اظهارا للضعف والتشكي وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذ كما

لم يتبين لهم التفاوت العظيم لينافي القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل

يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى

وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله نوى لهم قتلوا امتهم انى

فانا بنو ابنائها وبناتها يعني تبهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار اذا كان بصدد الاخبار

فلا شك ان قصده بمجيئه افادة المخاطب اما الحكم كقولك لزيد قائم لمن لا يعرف انه قائم

او كونه ممن يعلم انه عالم بالحكم كقولك قد حفظت الدرس لمن يظهر انه يظن انك لم تحفظه والمراد بالجملة

هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة

بحث تعريف المسند اليه الكبير بوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام

قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو حصل فعلم حصوله عنده اما الان فلحصوله قبل العلم بحصوله بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يتبين من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ المقدور ان حصولها انما هو من نفس الخبر فيتبين على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كما علم بكونه حافظا للتوراة ويمكن ان يتمسك بهذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر ان قبل كثيرا منها نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا مجرد العلم بكون مخبره عالما به حصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علة العلم اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جواز دينه نظري ويمكن ان يقال انه لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المتن وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى امر هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علم وليس كذلك فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا بمحضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل ما قل يصدق في الاخبار وقد يترك المخاطب العالم

قيل في الحكم طالبًا لأحسن تفويضًا إلى حكم يحكم فالأنسب في مثل الأعجاز الكثير مواقع
إن حكم الاستقرا هو الجواب لكن يشترط فيه أن تكون المسألة مما لم يحكم على خلاف ما أنت
تجيبه به فإما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيها فلا يرد نقضًا لأن الاستقراء لم يتم
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب أين زيد حيث يقول إنه صالح وإنه في الدار
وهذا مما لا قائل به وإن كان المخاطب منكرًا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده إلى الحكم
بحسب الإنكار قوة وضعفًا فلكل ازداد في الإنكار زيد في التأكيد كما الله تعالى حكاه
عن رسل عيسى عليه السلام إذ أكدوا في المرة الأولى بإنا إليكم مرسلون مؤكدًا بإن و
اسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وإن واللام
واسمية الجملة لبلغة المخاطبين فلما أنكروا قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل
الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل يدعونهم إلى الإسلام على وجه طلبوهم
أصحاب دعوة ورسلكم الله تعالى بناء على أن الرسالة من رسول الله يسأل عن
الله ولذا فإنه إذا أرسلنا إليهم اثنين فعززنا في قولنا الرسالة عن التصريح إلى الكناية التي
هي أبلغ وقالوا لهما إنا إليكم مرسلون زعما منهم أن البشر لا يكون رسولا والتنوين
فالبشرية في اعتقادهم إنما نافى الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقولهم لكم
أي الرسل الثلاثة مبني على أن تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل إليهم
بيد والآخر لكذبتم في المرة الأولى لهما اثنان بدليل قوله إذ أرسلنا إليهم أي إلى أصحاب
القرية وهم أهل أنطاكية اثنين هما شمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا
بثالث أي قوينا هما برسول ثالث وهو بولس عليه السلام أو حبيب النجار وسيجيء
القصر الأول ابتداء والثاني طلبيًا والثالث إنكاريا وسيجيء خارج الكلام عليها
أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكد سمعتما في الثاني
ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو حض
مطلقا من مقتضى الحال لا ان معناه مقتضى ظاهر الحال لان كلا من مقتضى الظاهر مقتضى
الحال من غير عكس كما في سور الإخراج لا على مقتضى الظاهر فإن قيل لما جعلت المنكر كغير
المنكر ومع هذا كنت الكلام وقلت إن زيدًا لقائم يكون هذا على خلاف مقتضى

الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على فوق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن
ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا الاسلم
انه ليس على فوق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على
خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا
انكارا ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
ينصب على الظرفية والمصدرية اي حينا كثيرا واحزانها كثيرا واصل الكلام على خلاف ما
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير فنفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الغرض
على مقتضى الظاهر قليلا فحمل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح
له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيتشوف غير السائل لان يرى الخبر يعني ينظر اليه يقال
استشرف لها الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس تشوفا
المتردد الطالب بحوه ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني بالوحي في شان قومك ولا
استدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع
الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم ام لا
والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس المتفطن للفهم المتاثر
يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي
ان النفس لامارة بالسوء وفصل علمهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في
التنزيل وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تعجيل الكلام السابق والاحتجاج
له وبيان وجه الفائدة فيه وتفني عناء الفاء، ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر
عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول جرير بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عاما
رمحه واضعا زجه على العرض من عرض العود على الانباء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر
ان في يمنى عمر ما حاكما لكن يجعله واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ اما رة
انه يعتقد ان لا يح فيهم بالكلام عن الاسلاح معهم فنزل غير المنكر وهو خطاب

اللغات بقوله اِنَّ بَنِيَّ تَجِكَ فيهم رِمَاحٌ مؤكدًا بانَّ ومثله ثم انكم بعد ذلك لَمَيِّتُونَ
مؤكدًا بانَّ واللام وان كان تمامها لانكار لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما
بعده من امارات الانكار ولجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان
تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره وهو
كونه مع المنكران يكون معلومًا له او محسوسًا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق ومن عرفك اليك لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لا يتأمل فلا يرتدع عن
الانكار وقد يذكر في لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله
بخلاف الريب فيه ظاهره التمثيل لما مضى بصدده فان قيل التمثيل بالانكار يقتضي ان يجمعوا
احدها ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية تمامًا لا يحتمل ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلًا
عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون تمام الكلام بالتكرير بخلاف زيد قائم بالتكرير زيد قائم ويكون على مقتضى
الظاهر بل مقصود المتكلم انه قد يجعل الانكار المنكر كالانكار تعويلًا على ما يزيله فيترك
التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كالريب بخلاف نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير النزيل جودا الشيء منزلة عدمه اعتمادًا على ما يزيله فالجواب عن الاول
انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والارتياب بالريب اعلاها اما ذكر
في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلًا على ما يزيله وحق لا يكون مثالًا لما نحن
فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدًا لا يرتاب
فيه بل بمعنى انه لكمال وضوح الامر فيه لا ينبغي ان يرتاب فيه لانه من وضوح الدلالة بحيث
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله
وهذا حكم صحيح لكن يذكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم يجعلونه كالغير
المنكر لما معهم من الدلائل الزيتية لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به مرسل
على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه ينزل المنكر
المعنوي ووزانه ووزان نفسه في العجز زيد نفسه دفعا للوهم السهو والعجز فلا يكون
من قبيل المنكر لكن المذكور في الايجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بل

وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى في ذلك الكتاب وزيادة مثلثة له ومنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فبعيده مرة ثانية ليتبين فان قلت فقد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يدخل في علم البيان والكناية وهي من كل لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام الاثبات بحسب الظاهر كناية عن ان تلك هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال اللائق بمطابقة ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى تما يلزم مراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا فولك لمنكر الاسلام الا حق هجرة عن التاكيد كناية عن انك جئت بانكاره وكلا وكذا وزنته منزلة خالي الذهن تنبيها على ما ينزل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن تما ينتقل عنه الى هذا المعنى وتظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في شرح قوله في المهند يقطع عن سعادة جده او الكتيبة ساطع البرهان ان قوله او الكتيبة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق عما لم يوضع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره تما لا يلوح صدقه للسامع في بادئ الرأي وتوجيهه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيانه صيد قريب الكلام معه مساق الكلام مع السائل بالتشريف الى كيفية بيانه الترتيب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الثلاثة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى النعيم دفعا لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد سمعانا في الطلب وجوبا لتاكيد سبب الانكار في الانكار والاسئلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيما على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وفيهما بحث لابد من التنبيه له وهو انه لا يخفى فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا لشك اورد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض عند رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد فان الاصح عند الفاضل هرقد ينزل كلامه ان للدلالة على ان الغرض كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيخ وهو يراني ومسمع من المخاطب انه كان من

الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جوابي ما ترى وعليه دَيْنٌ إني وضعتها إنّي وَدَبٍ
إنّ تَوَفّى كذا تَوَفّى ومن خصائصها أن الضمير الشأن معها حسنا ليس به ونعما بل لا يحتمل بدلا
ضوانه مَنْ يَتّقِ وبصبر الابتداء وانه يتقي بجعل هُوَ وأنه لا يفعل الكافرون ومنها تنكيرُ النكرة لان
تفصل مبتدء كقوله إن شواءً وكَوْبَةً تحبّ لبابَ الأمور من لذة للفتى هم الدهر الذ
ذو فُؤُوبٍ وان كانت النكرة موصوفة تراها معان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي
بجملة كزمان يَسُمُّ بالإخسان ومنها حذف الخبر بخوان لا والدان ولداوان ولدا وان
عمرا فلو اسقطت ان لم يجز حذف الخبر ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيدا لعلم
المنكر لان نفس المتكلم لانسا عده على تأكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه
ولا يقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المبهم لصدق الرغبة والرجاء قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ
ليس بما خاطبوا به المؤمنين جديرا بما قوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم أحدثوه فيما لان انفسهم لانسا عدهم عليه لعدم البا
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة انتهى
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيهم على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رابح عنهم فقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم
بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك تعالم كاملٍ وعليه
قوله تعالى قالوا نَشْهَدُ إنك لَرَسُولُ الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا
المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا ليطابق مؤداه ادعاءه وعليه قوله عز وجل إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ واما قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه تما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لفرط الايمان
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم
الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وانما ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا
يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقبلا اما حقيقة واما مجازا فلان من الاستناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
عرفا فلو اسقطت ان لم يجز حذف الخبر ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيدا لعلم
المنكر لانه نفس المتكلم لانسا عده على تأكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه
ولا يقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المبهم لصدق الرغبة والرجاء قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ
ليس بما خاطبوا به المؤمنين جديرا بما قوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعاء انهم أحدثوه فيما لان انفسهم لانسا عدهم عليه لعدم البا
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة انتهى
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيهم على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رابح عنهم فقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم
بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك تعالم كاملٍ وعليه
قوله تعالى قالوا نَشْهَدُ إنك لَرَسُولُ الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا
المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا ليطابق مؤداه ادعاءه وعليه قوله عز وجل إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ واما قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه تما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لفرط الايمان
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم
الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وانما ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا
يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقبلا اما حقيقة واما مجازا فلان من الاستناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم

فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز وصفة
للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان
نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لغير بلا واسطة وعلى قولهما الا
شمال على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما
هي باعتبار انه ثابت في نفسه ومجازا باعتبار انه متجاوز بايّاه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا
له وانما الذي يعود الى الواضع اندراج اثبات الضرب ذهنا في الخروج وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بالواسطة والكلام ينسب اليهما باعتبار
ان اسناده منسوب اليهما فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان
كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد تقدم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
وكانه مبني على انهم من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وغيرها نظرا الى ان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند به فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم الى آخره اي شيء هو اي الفعل او معناه لما رأى ان ذلك الشيء كالفاعل فانه ينبئ ليه
نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فانه ينبئ له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلقا بالظرف لعود الضمير
وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقرينة اخراجه عنه بالمطابق الآتي
سواء يطابق الواقع ام لا فاذا وجد بقولنا في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرفين المذكور
اي الجار يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من
ظاهر حاله فذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده وسمي كونه عند المتكلم
كذلك ظاهرا لان المتكلم ايضا ظاهر بان المخاطب يصير عالما به او قرينة سمعان المتكلم لا يضع
بعد مجيء زيد او قرينة ان المتكلم لا يضع
يعلم مجيء زيد او قرينة سمعان المتكلم لا يضع
لا يعلم ان المخاطب عالم بانه عالم بعدم مجيء زيد قيد
يضع بعد مجيء زيد او قرينة سمعان المتكلم لا يضع
يعلم مجيء زيد او قرينة سمعان المتكلم لا يضع
لا يعلم ان المخاطب عالم بانه عالم بعدم مجيء زيد قيد

لان معناه قائم به موصوف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضربت اولا كمرضت ومات ولا يشترط حمله عليه والا لم
ما يكون المسند فيه مصدرا فقد فرق فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال
كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى الى ما هو لا عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا
منها نحو قولك جاءني زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو لا عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على
خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه لاحترازهما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه نح لا يتعين كونه حقيقة بل يقسم قسمين احدهما ان يكون
المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما بهما
والاول لا يكون اسنادا الى ما هو لا عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان الملابسة بينهما مما يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب فاعل ما بالكناية كما صرح
في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ بهم من
ظاهره انه اسناد الى ما هو لا عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من
الحكم فيه الامور الاول ثم جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني
انه غير مطرد لصدقه على ما ليس اسنادا فيه نحو الانسان جسم مع انه
لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر
انها كلمة جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فغير صحيح المعنى عكس لم يوجد عند الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما
لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع او لا لانه ترك القيد بقولنا في الظاهر والا

عنير بانه انما ذكره مع كونه مرّة اعتماداً على تنبههم مما ذكره في تعريف المجاز اولاً مما
اليه في المعرفات بل جاء بانا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قولهم الكلام المفا
به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بناء
الثاني ظاهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد
ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها يا ثمامة اقبل وادبر ثمامة وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر فانه مجاز فقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد
بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منبهاً ولقائل ان يقول
انما هو ذات اقبال وادبار افتدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مسؤول كلا
عاتٍ مرذول لا يساغ لدى من هو صحيح الذوق والمعرفة تسابه للمعاني ومعنى
تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في النقض
عبارة عن الملابس الى فاعل ومفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء
وهذا اسناد الى المبتدإ والاسناد الى المبتدإ عنده ليس بحقيقة ولا مجازاً فما
الثاني فلعدم صدق على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد
القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد
القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد خرج في التعريف من المجاز العقلي
ما هو منفي نحو ما صام بوجيع ما نام ليل قال الشاعر
وما ليل المطي بنائمات ولا الأسكال الا الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل
الى ما هو له معناه لظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان
معناه انه لو اعتبر الكلام مجرداً عن النفي وأدي بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما
هو له لان النفي رفع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة
وكذا اذا نفيت وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو ما صام وما نام فانه اسناد

الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام فى سائر الافعال

مثل انبات لك صائم وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتامل وغير اى من الاسناد

مجاز عقلى ويتم مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا ومجازا فى هو اسناده اى اسناد

الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له

يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسناده و

حقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يئول اليه من العقيدة او الموضع الذى يؤول

اليه من العقل لان اولت وتاولت وفعلت وتفعلت من الاثر الذى كذا يؤول اى انتهى

اليه والمآل المرجع كذا فى لابد الادب وحاصل الامر ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن

ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تغيير التعريفين بقوله ولدى الفعل ملابسات

شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان

والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما

فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان منبئا عن الفاعل او المفعول به بعينه ان

اسناده الى الفاعل اذا كان منبئا عنه والى المفعول به اذا كان منبئا عنه بحقيقة فقوله فى

تعريف الحقيقة ما هو له يشملها كما تر من الامثلة واسناده الى غير الفاعل اى غير

او المفعول به بعينه غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة

يعنى ان ذلك الغير شابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو

له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرءة

ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة

الاستعارة الاصطلاحية كما قالوا فى دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق

وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة

عن الجهة التى دعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو

مثل قولنا شبه ما ليس فرجح بها الاسم وغلب الخبر وان الغرض بيان تقدير قدرة

فى نفوسهم وجعلهم راعوها فى اعطاء ما حكم ليس بحكم لولم يعتبر وداعية فيما

بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذا لم يعتبر مرتبة وسئل المفتعم فى كسر اذا المفعم

اسم مفعول من أنعمت الفاء مملأة وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر بالمصدر
والأول ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا بمعنى اليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو
ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه في معناه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية
دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنو الاعيلم
في السب الامر ضربة لازب والسبب الغاني ومثله يوم يقوم الحساب اهله
لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر نحو زيد عدل او انما هو اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف
محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل الانشاء
الكتاب وكلامه ظاهر فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
تماما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال
فاعله نحو ضلالا للبعيد والعذاب الأليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو
المعذب ووصف بهم فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر
ليس تماما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه عنده ليس مجازا كما امر
بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها و
هذه الصور من قبيل الادنى اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه بعيد واليم في
ضلاله وعذابه فتكون تماما في اسناد الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه
نظائره والمعتبر عندنا هو الكشاف فلتراجع اسناد الفعل فاعله الحقيقي لاتم
يدل عليه المفتاح عنه وهو تفسير الله عز وجل في [illegible]
قال المجاز العقلي اسناد الفعل الى شيء يلابس بالذي هو في الحقيقة له لتاويل العارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان تجعل اما الهدى من قبيل الاستناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يتعلق هذا التعريف من نحو قوله
تعالى يشفي بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا

أعجبني نبات الربيع وجرى الأنهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نهته الليل وأجرت التمر وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاع أعم فالجواب ان المجاز العقلي أعم من ان يكون في النسبة الإسنادية تارة وغيرها فكما أن إسناد الفعل الى ما لابس به مجاز كذلك ايقاعه على غيره مما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضع الاصل فالمذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة والمطلق ما عبارة ما يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما تراه ويكون مستازما له كما في هذه الآية فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا بما جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى وأولئك شر مكانا وأضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبره فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما تراه وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سيل المهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل المهموم مخوفا فنقل بقرينة اضافة السيل اليها فافهم ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام المتكلمين والمصنف وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل ان الربيع انبت البقل فانه لا تأول فيها فانه وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراد ومعتقد وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اني سترى في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اني سترى في التعريض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت الستريبان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم مع الحكم فيلغو به من التأول افادة الخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل عكسه بمثل قولنا اكسى الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل مناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لغرض من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لنحو جد بعوله الضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف

ما في نفس الامر الذي معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يخيل عنده ويرتسم
فيه ويحكي الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فما شاء ههنا الى الناقل لا يختص
بالخبر الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد
بغير بعضا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عند وجود
بعد مع الاعتراض الاول ايضا لذلك الاشتراك في ان يشمل التعريف على قيد يقيد كلا منهما
بقيد خاص مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن
الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يستند الى كل من قوله
خلاف ما عند المتكلم والضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر
والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله للسامع طرفه ولكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست
من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده بغير
ما هو له عند العقلاء في نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي انبت الله البقل
انبتت الله البقل وخلق الله الافعال كلها فان اصل الكلام فيها التاويل والقصد الى انه اسناد الى
السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر بالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر
فقد خرج عن تقريره امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره وفي مقابلة
الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار
قوله تاولا ضائعا واسنادا لغوا نحو قول الجاهل اليه فاسئل قلت اراد بالاسناد الى
غير ما هو له منهوم يفهم الظاهر اعم عما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعني المغايرة في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو
قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول
المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله تاولا ودخل التعريف
سالما لم يخرج عنه ما لا تاول فيه وبعض ما فيه نحو قوله تعالى والمعتزلي انبت الله البقل
وخلق الله الافعال كلها تاولا لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قوله

الدهري انبتا الربيع البقل جاز على ان يظهر انه موكد لكونه الى ظاهر ما هو له في الواقع
وكذا قولك الموحد انبت الله البقل جاز على ان يخفاء خالقه من الدهري واظهار انه غير
معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عندنا المتكلم في الظاهر لانه
العالم لا يتحقق الا في ضمن الخاطر وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم
من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم
العالم وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاطر عدم ارادته الا في ضمنه وقد
تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاطر بخصوصه فلا فساد في ارادة العالم مجموع
فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا ترى كلا من قولي الجاحظ خارج عن المجاز
لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قولهم رأى العينان الحبك اشابا الصغير وافنى الكبير كر
الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد شاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز
ما دام لم يعلم او يظن ان قائلا يريد ظاهره لعدم التأول بل يحمل على الحقيقة لكونه
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قولنا انبت الربيع البقل يعني لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي
في قوله بالمبهم قد صبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كأس
الاصلع ميز عنه فرعا عن فرع اي بعد فرع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب
الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت غاية ابطل اتمام
حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما
قبله اي اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا انتفاء وتمام الحال عندي بعد ذلك ولا بالك
مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيب اي عقب قوله ميز عنه فرعا عن فرع افناه
اي ابدا النجم وشعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشيب الملحق اذا وافق ان افق فاجيء
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المنشئ والمبدئ والمنشئ والمفني فيكون اسناد
ميز الجذب الليالي بناء على ان زمان او سبب واقعا فاما اي المجاز العقلي الا بعة
لانه طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان وضعيتان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد بالحياء الاخضرار تبيع القوة

في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى فلا تجعلوا
من الجنة فان البناء يعلل العلية وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله والابليس سبب
ومثله فلبثت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجتهد ذلك وما اشبه ذلك مما اسند الامر
او النهي الى ما ليس المطلوب صدورا لفعل او الترك عنه ومنه اخر النهر ولا تطع امر فلان
على ما اشرنا اليه وكذا لبث النهر جاريا واصلوك ثائرة ونحو ذلك ولا بد اي للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو
الحقيقة لفظية كانت في نحو ابى النجم من قوله افناه قبل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معتقدا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يرتفع
احد من المحققين والمطلعين انه يجوز قيامه به لان العقل الخالي في نفسه بعد عما لا كقولك
مختبك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام الما
المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وبعد ومرض ومات
وصدوره عطف على محذوف اي اما التراخي وكصدور الكلام عن الموحد فما يتبع الموحد الحق
انه ليس بقائم بالمذكور وان كان التعري المجلي يتبع قيامه به مثل شاب الصغير
البيت وابت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بانه اسناده مجاز لان
الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست تما بتخييل العقل والا لذاهب
اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى التدليل ومعرفة حقيقته وبيانه الفعل
في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل ومفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل والمفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي
لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز
ان لا يستعمل فيه قطعا فمفعول قرفاعلا ومفعولا الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر
واما لكما في قولك سترتني رؤيتك اي سترني الله عند رؤيتك وقوله اي قول المعلى
يا ناصح فحتى متى يفوق سناها القمر يريد بك وجهك حتى اذا ما زدته نظرا اي يريد بك الله

الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يعرد بالذكر وينسب اليه شيئ من لوازم الفاعل الحقيقي
وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها مجازا في الكلام من تغيير الاستعارة بالكناية على
مذهب السكاكي وقد ذكرناه بعض وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة
وكذا لا معنى لقولنا خلق من نطفة ماء أي جسد في قوله تعالى خلق من ماء دافق
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها فان الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو شاء
بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله قائم ليلي ونحل همي كأن ادغم للشغف لان
قوله نهاره صائم تمامنا فيه بيان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره
كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من باب المحصلين ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لعلي اطلع ان لان المراد به
ح هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يقول
نحو انبت الربيع البقل شفى الطبيب المريض سرني زيد مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه
اسم لا حقيقة ولا مجازا الا ما ورد باذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب
صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع ام لم يسمع واللوازم كلها منتفية
كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم ظهر وان ليس المراد بالمنية في قولنا
تخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن ادعاء السبعية له
وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد نقل السكاكي في تحقيقه فتدخي اسم
المنية اسما للسبع مرادفا له فاذ كاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل
المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكاران تكون

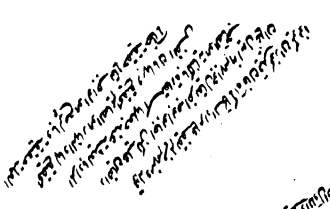

شيئا غير سبع وتح يكون المراد بعيشة صاحبها باد عاء الصاحبية لها وبالنهار
الصائم باد عاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفيد المغو ويبطل الاضافة وايضا يكون
الامر بالبناء لهما مان كما ان النداء له ولكن باد عاء انه بان وجعله من جنس العملة
لغرط المباشرة لا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ
المراد به حقيقة هو الربح لكن باد عاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا
ظاهر نعم يرد على مذهب من الاستعارة بالكناية اعتراض قوي فتذكر في علم البيان ان
شاء الله تعالى ولا نراعي ما ذهب اليه بعضهم من ان الصائم والمبلد قائم وما اشبه
ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال اني نحو رايت بفلان اسدا
وفيض منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم
ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل انما كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان
على جهة الحال نحو زيد اسد ولا نحو يحيى الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زرتني زارت على
القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص

اه (الراجح ضبط الاول بضم الراء والراجح نقطها وهو اولى لان الفعل لا يضاف الا الى الفاعل تامل منه)

صائم مطلقا والحقير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من
لم يقف على مراد التكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة تامة
هو شخص ضمير راضية والمغو فوق عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار
الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم من اضافة المسمى الى الاسم فانظر
(ما ارتكب من التعملات المستهشعة وحمل الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستزل
كذا في تلك نبذ السيد كما لا يخفى منه)
وعن الثالث بان الامر بالبناء لهما مان مجاز ولغيره حقيقة وخوطب عليه انه اذا كان المراد
بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا
قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقف انما هو
مذهب البعض والتكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربح استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عندنا القول
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع

فتكلم

الباب الثاني في المسند اليه

في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقائق الاشياء

اعلم ان الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كتعريفه وتذكيره وتقديمه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه انما تراعى بواسطة الحكم والمسند فلا تكون مسندا اليه لحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند متقدم او موخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقد مر على سائر الاحوال للاشعار عن عدم الاعتداد به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يقتضي المغايرين احدهما قائم المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الذي هو محل الحذف غير معتبر اذ لا يتعلق الغرض باعتبار احد الامرين او اعتبارهما وعبارة مركوك المقام قائلا في على الذكر لما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني فصدا الى تفصيل الثاني مع اشارة ما خفي بيانه الى الاول فقال فللاختزال عن العبث اذ القرينة حالية عليه فلا كرم عبث لكن لا بناء على التحقيق وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه ان عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ بالتنبيه على عناية السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ اجتزاء بالاعتماد عند الذكر على الدلالة اللفظية من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل اذا حذف يفتقر

اختيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ليس ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فالاعتماد الكلي بالاخرة هو العقل

بل يكون الاعتماد بالكلية على العقل ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز عن التخييل المذكور او اختيارا لتنبيه السامع على القرينة هل يتنبه ام لا او اختيار مقدار تنبيه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهاما صونا ان المسند اليه عن لسانك تعظيما له وافحاما او علما بايهام صونه لسانك عنه تحقيرا له واهانة او اتقاء للانكار وتيسرا للحاجة نحو فاسق فاجر اي يذل ليتيسر ان تقول ما اردت بل غيره او تحقيرا او اتقاء لتعالي المتعين او نحو ذلك كصون المقام من اطالة الكلام بسخرة

وسآمة او فوات فهمه او حفظه على ذي اوسمع افانية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال اصطاده وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل

جاء وكاتباع الاستعانة للوارد على تركه مثل وشرك لحاضرني كل وقت وخيرك رجيته من خير دام

ثوشئته اعرفها من لحم ان بنو تعلمون بالدم او على تركه نظائره كما في الرفع على المدح او الذم

او الرفع فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد

ان يذكروا او هلا في من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا التيار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه

طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل في صح بحسب اسناد الفعل الى

المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف فعلى

قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وبانما المقصود ان يقتل ابوه من غير تعرض لقاتله وقد يكون حذف

الشيء استعانة بانه بلغ من الظهور مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم

اي الملة التي هي اقوم في الحالة الطريقة ففي الكلام حذف خاتمة لا توجد في الذكر او بلغ من الغطاء حيث

لا يقدر المتكلم على اجراء على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سئلت

عن الوقائع في بيته يقال للانسان عند اما الذي يخرج ان يجري على لسانه ما هو في لفظ عند و

اضماره المتكلم واما الالف لا تقدر على استماعه لا يباشر السامع واضماره واما ذوه فلكونه

اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف المقول على القرينة او التنبيه على غباوة

السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واو الثالثة في الملحقون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم

كما ثبت لهم الاخوة بالنسب ثبت لهم بالفضائل فجعل كل من الاثنين في تميزهم بها عن غيرهم

بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهارا لتعظيم اواها نئة او التنزل بذكره

او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا

للمتكلم لعظمه وشرفه ونحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاعداء ويجوز ان يكون حيث استعان

للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الاقتصار والابتهاج وتعزيز للمتن في الاعتبارات المقامية

كما يقال للمتن من بيتك نقول بيتنا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الرعيزي للمتن من الاوصاف

وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب او الاستهداد في وضيعة او التنصيص على السامع حتى لا يكون

سبيل الانكار هذا كلام مع قيام القرينة وربما جعل صاحب المفتاح مقتضى الذكر ان يكون

حاضرة وان الترك عند قيام القرينة ذاهلا عنه اشارة الى انه ينبغي ان يكون كذلك اجعل مقتضى

المجموع النسبة الى الكل مسندا اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد

الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل على حذف صوم الجنود وارادة تخصيصه

بمعين وعدمها لا يقتضيان ذكره ولا ابدان يفهم اليها امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
لترجح الذكر على الحذف وان لم تعم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم
النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تسهيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيقه ان انتفاء الم بكر عام للنسبة بخصوصها لكن كل شئ يفهم بحسبه فمدلول الله هو الله وان كان عاما
للنسبة وكم يرد تخصيصه بخبر من هذا القائل والفاجر يفهم مدلول الله كل احد ولا يفهم
بالقرينة سوى ما يليق بحاله وقيل ارادة ما يكون ذكره واجبا لا رجحانا والمقتضى ما يكون مرجحا
لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال الجواب ان المقتضى اعم من الموجب
المرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الا
حوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شئ بعينه
وتحقيق التعريف جعل الذات مشارا اليها بالخارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فعرفه لافادته
اتم فائدة وذلك ان الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم اولا ذهنا وهو ايضا كم
لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بافادته تعالم بوقوع النسبة
ولا شك ان ايجاب التحقق الحكم متى كان اتم كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكل ازدياد
المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم تعلقا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك الله
حافظ للتوراة فافادة تراتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتنكير
وان امكن ان تختص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خالقا لا تما
ولقيت رجلا سالما عليك اليوم وحده قيل كل العبد لكن لا يكون في قوة تخصيص المعرف لانه
وضع لخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة ومتعلق بها اغراض
مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار كان المقام للمتكلم والمخاطب والغيبة وقدم المضمر لكونه
اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين ولعدم كان اوكد في الاذهان وضع المعارف على
ان تستعمل المعين معين الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى الخطاب
مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي

تناهت حالهم لقظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر حيث يتميز
خفاياهم فلا يختص بها رؤية دراء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص برأى هذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص
بها اى برؤيتها بهم مخاطبا مجالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا يريد
مخاطبا بعينه بل يريد ان اكرم واحسن اليه فتخبر عنه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في
القرآن كثير نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا فتخبر عنه في صورة الخطاب لما اريد العموم نقوله ليفيد العموم مطلقا
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخبر عنه في صورة الخطاب لفظا والمعنى كذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى مجال على هذا اى عدم ارادة مخاطب معين للاحاطة العموم
ليشمل ذلك لفظ المفتاح وبالجملة اى تعريف المسند اليه بارادة علمه او هو ما وضع للشخص
جمع منحصنات وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لانحصاره اى المسند اليه بعينه
اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل
عالم جائني ففي هذا السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو
جاءني زيد وهو اكتب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع
واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول المعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين
فان قيل هذا القيد معترض الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم
ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما ان
التعريفات لا يقال ان قولك ابتداء احترازعن الحاضر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول فان
الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم والصلة لانا نقول هذا
موقوف على ان يكون معنى قولك ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعني احضارا لا بتوقف بعد العلم
بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص
به وبعدا للتياه والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ
الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره
بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر

المعارف فانما لاعتقاد وان ذكرها الا مفهوما تما الكلية وافادتها للجزئيات المرادة من
الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها فالكلام كقديم الذكر والاشارة والعلم بالصلة و
الستر ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قولهم والله اعلم فالله
اصله آلاه حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شيء ومن ثم كان اسم المفهوم الواجب لذاته والمستحق للعبودية له دون كل ما سواه
الحاضر في ذهن كل عاقل مفهوم العلم جزئي فقدمنا الاشارة الى قولنا لا اله الا الله كلمة
توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد طلوكان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم مرجعه هو تحليل
الكثرة وايضاح المراد بالاسم في هذه الكلمة لما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او
مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات لباطلة فيجب ان يكون المعنى المعبود بحق
والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية بالحق في الوجود او موجود الا الفرد الذي
هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على
غيره اي على الفرد الموجود الذي بعده بالحق تعالى وتقدس وتعظيما واهانة كما في الالقاب الصالحة
للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح لهذا الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في المنتزل لا بد ابو لهب
بدل بعضي لان انتساب الى اللهب يدل على ما يستر اياها كما قال هو ابو الخير وابو الشر وابو
الفضل وابو العرب بل ابو هذه الامور وابو اللهب للعقبى لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب
الى جهنم انتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين وفي الكشاف الا
ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعبرون
في الكنى المعاني الاصلية وتما يدل على ان الكنايات انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص
لزمه ان جهنم سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هينا
في الشخص المعين لكن لينتقل منه الى جهنم كما ان طول النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه
الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كذا بجهنم لا اشتهر ابو لهب بهذا اللقب
يكون استعارة عنوانية حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فاعلم ان هذا المقام من مزال الاقدام
او ابهام استلذاذه اي العلم والترك به ونحو ذلك كالتغافل والتغابر والتساهل على السامع عنه

ذلك تماما بسبب اعتباره في الاعلام وبالموصول ليراعى تعريف المسند اليه بما يراه موصولا كما

الأنسب أن نقدم عليه ذكر أسهم الإشارة لكونه أعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقطع بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في أن شرط وضعهما العهد الذهني وسوس بعض الناس فقال الموصول يفيد التعريف بخلاف ذي اللام وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر والمقام الصالح للموصولية هو أن يقع احضار الشيء بواسطة جملة معلومة للانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على اعتقاد ان المخاطب يعرف مدلوله بأحد الطرق المعتادة بخلاف النكرة والمعرف باللام فانه قد يكون لعهد خارجي أو ذهني أو حضوري أو لمجرد التعريف بحسب ما يليق بالمقام والموصول لا يكون الا لما ذكر من العهد الذهني بواسطة الجملة الموصولة فان كان المقام مقتضيا لاحضار المسند اليه بوجه خاص من الوجوه المذكورة بحسب ما يليق بالمقام وجب ان يؤتى بالموصول الذي يفيد ذلك الوجه الخاص بحسب الوضع فتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات وهكذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي فعل كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين فعلوا كذا وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي فعلت كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي فعلن كذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات آباؤهن معروفون وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي آباؤهن معروفون وهكذا

وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر والمقام الصالح للموصولية هو أن يقع احضار الشيء بواسطة جملة معلومة للانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على اعتقاد ان المخاطب يعرف مدلوله بأحد الطرق المعتادة بخلاف النكرة والمعرف باللام فانه قد يكون لعهد خارجي أو ذهني أو حضوري أو لمجرد التعريف بحسب ما يليق بالمقام والموصول لا يكون الا لما ذكر من العهد الذهني بواسطة الجملة الموصولة فان كان المقام مقتضيا لاحضار المسند اليه بوجه خاص من الوجوه المذكورة بحسب ما يليق بالمقام وجب ان يؤتى بالموصول الذي يفيد ذلك الوجه الخاص بحسب الوضع فتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات وهكذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي فعل كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين فعلوا كذا وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي فعلت كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي فعلن كذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات آباؤهن معروفون وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي آباؤهن معروفون وهكذا

وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب أخر والمقام الصالح للموصولية هو أن يقع احضار الشيء بواسطة جملة معلومة للانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على اعتقاد ان المخاطب يعرف مدلوله بأحد الطرق المعتادة بخلاف النكرة والمعرف باللام فانه قد يكون لعهد خارجي أو ذهني أو حضوري أو لمجرد التعريف بحسب ما يليق بالمقام والموصول لا يكون الا لما ذكر من العهد الذهني بواسطة الجملة الموصولة فان كان المقام مقتضيا لاحضار المسند اليه بوجه خاص من الوجوه المذكورة بحسب ما يليق بالمقام وجب ان يؤتى بالموصول الذي يفيد ذلك الوجه الخاص بحسب الوضع فتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات وهكذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي فعل كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين فعلوا كذا وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي فعلت كذا وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي فعلن كذا وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه فاضل أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم فضلاء آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها فاضلة أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن فضليات آباؤهن معروفون وتقول في حضرة واحد قد علمت أنه الذي أبوه معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهم الذين آباؤهم معروفون وفي حضرة واحدة قد علمت أنها التي أبوها معروف وفي حضرة جماعة قد علمت أنهن اللاتي آباؤهن معروفون وهكذا

عدم خوفهم النصارى من ان يقولوا نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير
فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لهما ولا يستهجن التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن
التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب
من البلاغة واورد حكاية شريح فلولا لم تكن مثالا لهما لم يحسن ذكره زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم وهو في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت
مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا
وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه
على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء
الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند كرمك ما
يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير
ذلك وحاصله ان تاتي بالغاية على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع
نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه
اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي
شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السما
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او
غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء

بالبادية سمي بهم لبدوهم بالبادية لان فقد العرفي المصر واحد المعرض بضاية التاصر حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقولك اي لفرزيد اولئك الباذ فصمني عن ثلثهم هذا الامر الخ فيجوز كقوله تعالى فاتوا
بسورة من مثله اذا جمعتنا باجوز المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقره الوضع فلا ينبغي ان يتعارض عليه المعاني
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كالكثير مباحث التعريف والتنكير
وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تقتضي من حيث ان هذا للقريب مثلا ان يدل على المعاني
من حيث انها ذات ويبان قرب المسند اليه وبعده وهو لذلك يحتاج الى اصل المراد الذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور المتعين بشيء يجب تصوره اياكان ولو سلم ذكره في هذا المقام تولسه
وتمهيد لما يتفرع عليه من التعظيم والتحقير كما اشار اليه بقوله او تحقيره الخ المسند اليه بالقرب نحو
هذا الذي يذكرني المتكلم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت تعليم
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد رتبته ودرجته منزلة بعد المسافة وقد يقصد به
تعظيم المشار كقولك لامير لبعض حاشيته ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعلكذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظة ذا
صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكم عند او لا ثم يشار اليه نحو جانني زيد فاذا
ذلك الرجل وضربني زيد فذاك الضرب لان المحكم عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو قوله
هذا الرجال فهما النوى هذا الضرب اي هذا المذكور وهو قريب فهو وان كان غائبا لكن يجري ذكره عن قرب
فكانه حاضر وقد يذكر المحكم الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو يا بنتي وذلك منهم عظيم لافعال الله
غير مدرك بالحس فكانه بعيد او الثاني اي تقريب المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار
اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقيب المشار اليه تقول عقيقة فلان اذا جاء على عقبه ثم
تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على التراخي والتنبيه على
ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بمدلول الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان

بالغيب واقام الصلوة وغيره لذلك ثم عرف المسند اليه هذا اورده اسم اشارة فنبه اولا على ان
المشار اليه احق بما يرد بعده او لذلك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من
اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم
او السامع بحاله او نحو ذلك وبالام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حقيقة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب احد اكان او اثنين او جماعة نحو
شهدت فلانا اذا ادركته ولغيره وذلك لعدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالانثى التى وهبت لها فانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى وكذا ليس سمية
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا
فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة المعبد
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تعدم ذكره لعلم المخاطب
به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة
نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهومه المستفاد من ضوء اعنى
لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف
للماهية وقد ما فى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن
المطابقة ذلك الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة
فى الذهن على فرد موجود من تلك الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئياتها
تلك الحقيقة مطابقا ايا ها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام
قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الافراد بل فى ضمن بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج
فان مؤداك ادخل فردا ما من افراد السوق وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن
واما اطلاق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فبناء العقد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى

فرديين اسم الجنس بحولقت اسما مرتجلا سلفا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على
الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة
تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة بخواد خل سوق بخلاف المعرف بخواد خل السوق
فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمرد ود واللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسها مختلفان واليه
اشار بقوله وهذا في المعرف اللام النكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه حكم
المعارف من وقوعه مبتدءا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعام الجنس
وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى لا تخلفوا
ما تخلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلام ابن عود الخمير في قوله وقد يأتي المعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كما يوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يجعل صفة للحمار وفيه لا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس الذي بمعنى كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول يضا يعامل
معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد امر على اللئيم فحتى ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت ال
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد يخواد خل السوق ودابة اسامة تقبل
الحقيقة هو امجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في
المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصدا رادته منها وان اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وستتضح هذا ويجب الاعتناء
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر الشيء

بالام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن
بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سلمت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان
يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكره في قوله تعالى انا الانسان لفي خسر وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان
اللام في الجنس دون الاستغراق والحاصل ان الاسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على
نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقات الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا واثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة وكل
واما على الكل افرادا وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة والانتفاء فيتميز بعضها عن بعض
الآتي تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس
التي ليست فيها دلالة على الحقيقة والكلية بخلاف وجود ذكري والوجود الذكري وان قصد به
الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الذهني الحاصل الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا نسلم علم يتميز عن تعريف العهد على هذا
التقدير لان النظر في المعهود الذهني واحد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى
نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس
النكرة وعلم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم وهو اي الاستغراق صنفان حقيقي وهو ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول الا حرفي تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه نعرف صورة
الاسم والفعل وان كان بمعنى المضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر

والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف اوغيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك أكراما واضربا القاعدين الاعمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتناول ثلاثة اثنين اثنين والواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتأتى خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد بالبيان بلا الواو لغو الحبس لانها تمنع الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتعتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدإ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا آلها زا للغني قيم شرا فلا لفقير ما يقيم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار بل رجلان فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل من النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراقي يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره أكثر ائمة الاصول والشاهد له على الاستغراق وصرح به ائمة التفسير في كلما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو علم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب ما هم من الظالمين بعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بالاتفاق استثناء القوم او العلماء الا زيدا والا الازيدين مع امتناع مثل ذلك في جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من مجموع الرجال وهذا لا يتأتى في خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من المجموع والقدر ان كل جمع من

مؤسسة تقريره وقد قرر المتن الى آخره بوجه آخر هو ان يقال ان اريد ان مجاوزة رجال عن الاثنين فهو ظاهر الكذب والا لكان لا رجل ولا رجال نفي العام وان اريد ان نفي مجاوزة رجال عن اثنين فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع لما كان جوابه ظاهرا يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم والاشمل منه انما يتناول حكم النفي لا يتناول الجمع فتبصر بالانصاف ولم يرجح بالنفي بتي

من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرته فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع
دون كل فرد حتى جميع جائز جمع من الجمال باعتبار بعض فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اوّل المسئلة
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه نزل جمع العظم الى
الآفراد لطلب شمول الوهن العظام فرد افرد ا لتحقق حصول الوهن في المجموع بوهن البعض دون كل
فرد يعني صحيح اسناد الوهن الى صيغة الجمع بتوهن العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام
دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم تحقق قولنا وهنت العظام باعتبار وهن
البعض بل الوصف في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد صار به الوهن
ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني بوقيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي صار به الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان الغرض الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب المقام
فهذا الكلام صحيح فان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض
وكلام المفتاح صحيح في ان يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي
بين الكلامين واضح وتوقع بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو
جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه عالم بصيد الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث
هو كل والبعض بقي غير اهل لا لوحد الا لاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلام في الكشاف
ايضا مشحون بهذا حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان جمع ليتناول كل محسن وفي
قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكرها ليعم كل واحد من جميع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم
لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى
العالمين انما جمع ليشمل كل جنس مما يسمى بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى ان هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك في ايراد ما قيل ان مراده
ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لان افراد الركب
الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين مثنا ولا لكل جنس مما يسمى
بالعالم

بالعالم فهل هذا الا تمانع وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس تحتها سيتحمل هذا المعنى وكذا
ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة غيرنا ولها الجمع بخلاف النظام وذلك لان هذه
المغايرة لا يوثق بها عقلا ولا نقلا وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد
مما كان وممنوعا تفرد به الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في موضع
فلا حاجة لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في الغير
بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى
الواحد منه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الثلثة
لان وان تناول الجمعية في الجنس وان المفرد قد يتناول الجنسية والجمعية في جمع الجنس لا في واحد منه
كذا في الكشاف فحو قولهم فلان يركب الخيل انما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم ينوفلان قتلوا
زيدا وانما قتل واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب الكوم
الكتب وبتنيه صاحب الكشاف بان المراد بالجمع الجنس والجنسية قائمة في واحد من الجنس
كلها لم يخرج منه شيء وانما قال يدخل ولم يختر الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام
مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده تتميما
لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستشهاد
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام وفهذا المقام لانه من مدارج الانظار ومطارح الافكار
كم زلت فيه اقدام افاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما
بينافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف
الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما دخل عليه اي على الاسم المفرد حالكونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة حالكونه مجردا عن الدلالة على التعدد وانما اقتضى حرف نصف بنيت الجمع
نحو الجمال الطوال الصافنات على التشاكل اللفظي ولا ينافي دخول حرف الاستغراق عليه
كل فرد لا يجموع الافراد ولهذا امتنع وصف بنيت الجموع عند الجمهور وان حكاه الاخفش
في نحو الدنانير الصفر والدراهم البيض واما قولهم ثوب اسمال وناقة امشاج فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها اسمال وخلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع
الاجزاء الذي هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه اضافة الشيء من المعارف لانه المنحصر

طرق الى احضار المسند اليه في ذهن التامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي وهو اذا ما سمو في هذا
احضر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط الشاعر لكونه في
وجيب قلبي الخ مع الركب اليماني مصعد اي مبعد ذاهب في الارض تمام جنيب وتمام
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر معناه
تاسف وتحسر على بعد الحبيب الخ تضمنهما عظيم الشان المضاف اليه والمضاف وغيرهما اقول في
الاول عبد حاضر وفي الثاني عبد الخليفة راكب وفي الثالث عبد السلطان عند تعظيم الشان المتكلم
بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرما اضيف
اليه المسند اليه وهو المراد بقولنا او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
او للمضاف اليه نحو ضارب زيد اخوا وغيرهما نحو ولد الحجام يجالس الزيدين وناد مرة وقد
تكون الاضافة لاغير لما عرفت بتفصيل متعذر نحو انفقوا اهل البحر على اكذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لا مانع غير التفصيل لما نع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء
البلد وكالتعريض بذمهم وازهاقهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكاستمالة السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك فعل وعدوك
بالباب ومن قوله تعالى الاضافة والدة بولدها ولا مولود لولده فائدة لما نهيت المرأة عن
المضارة اضيف المولود اليهما استعطافا لهما عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطيف مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير
تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لا نحو لاطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد
بالباب ولا فادة الاضافة جنسية وتعيما كقولهم ثد لك على خراج الارض التفضي من اتحا
يعني على جنس الخراج وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة
هي من خواص الجنس دون الفرد علمان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر
يطير بجناحيه على ما سيجئ انشاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه المقصد
الى فرد تما يصدق عليه اسم الجنس نحو رجل من الصالحين في المدينة ترقى او النوعية اي المقصد
الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارف الناس وهو
غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك للايذان بعدم ادراكهم عن الادراك والتعظيم

ادل عليه واوفي بتاديته او التعظيم او التحقير بحيث يبلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن
ان يعترف كقولك اي الانسان جاهد حقير وكلف عظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او
التقليل كقوله رضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان و
علو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمتشابهة
بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد
كذبت رسلا من قبلك وفي عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فان التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتقليل وقد يتكلم المسند اليه لعدم علم المتكلم بحاله من جهات التعريف حقيقة او تنجاهلا او لانه ينزل
عن التعريف مانع كقولك اذا سمعت مهندة يبين لطول الجمل بلدتنا الا لم يقل ايها احوال الحي التصريح
بنسبة التامة الى يعين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة
من عذاب ربك للتحقير والاعتراض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لا بناء
امامن قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او نفح الطيب اذا فاح اي فوهة وجوابه بان اراد
ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه قد يحصل
الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منها بحيث لا يمكن الانكار
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة
وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى فان يمسسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل لا يتحمل
من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الحسن على رجح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى
يقال لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير
المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدابة من نطفة معينة
وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع الماء وهو نوع النطفة
التي يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بأن غير المسند اليه لا ذكر في الكلام ان الحالة المقتضية
لتنكير المسند اليه هي ان كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فلو
بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق المتعلق ليجمع العقيل ما لا يأتي وبعضهم انه مسند اليه تقدم او اذا
كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه ويقتضي ظاهر ما يقتضيه المفتاح

الى التعميم مثال الكون المقام للافراد شخصا او نوعا الا التنكير المسند اليه وهذا ذكر كثير فليتنبه له
والتعظيم نحو اذ نوا بحرب من الله ورسوله والتحقير ان نظن الاذنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على افادة
التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك وكل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق به هذا يحل
الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد متنوع
حتى يدخل في المستثنى بقيد فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى يخرج
الظن من بينه وجه الحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا
نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا والا الى
ما ذكر بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا تاديبا يحتمل من حيث فهم المخاطب ان تكون قد قلت
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع فيفقد ما ترتب هذا الاحتمال يصير المستثنى من كالمتقدم
الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير
غير المسند اليه للمكابرة وعدم التعيين قوله تعالى واطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة
تبعد عن العمران والتقليل قوله تعالى يوما يجعل الولدان شيبا ويوما يجود فنطرق الفقر والجد با
اي بعدم فلا فرص من نيوتك وشيئ يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما
ان التنكير هو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعضية كقوله تعالى ورفع بعضهم
فوق بعض درجات اراد محمد اصلعم فهم هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله
قوله او ترتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التعظيم ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والقليل يكفي هذا الامر بعض اهتمام وامّا وصفا اي وصف المسند اليه الخ المصنف
ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب التعريف وذكر
الحاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل كالجزء من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما
بيانه واما الابدال هنا بمعنى اما الوصف او ذكر الفعل المسند اليه فلكونه اي الوصف بيانا
لاي المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض يحتاج الى فراغ يشغله
ونحو في الكشف قوله اي نحو هذا القول في تجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند

اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها انهما النفس اجملي جزعا ان الذي تحاذرين قد وقعا الى قوله ان الشجاعة والندى والبر والتقى جمعا الملحق الذي بطن بالظن كان قد راى قد سمعا الملحق والبالمعنى الذكر الموتد وهو اما مرفوع خبر ان ومنصوب مفعولا سمعا او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امرئ قديما والبعاد فالملحق ليس بمنسد اليه وقوله الذي بطن بالحي وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن اللحق فانشد البيت وليزيد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد به التخصيص ما يتم قليل الاشتراك ودفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن قليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته ببعض من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عند من يعتقد ان هناك رجلا او رجالا يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته بهذه الصفة ارتفع الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم والجاهل والفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف لتعيين امامان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تابعا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو اقسم بالله ابركان يوم اعظم فان لفظ الله مما يدل على الديمومة وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتقريره كالشيء ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس ليعلم ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم الا ترى انه يجيء حقه وقوع المفرد موقعها والمعرف الذي يشبه النكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مما نزل فيه الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب يعلم بانتساب الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما جيء بها لتعريف المخاطب المؤمن ويجوز عنده بما كان يعرفه قبل من انتساب مضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للمعلوم

ان النكرة المفيدة مع من تقرع الاستغراق مدار ارباب
مطلق العدد الذي فان الاستغراق العدد باوجه و بسيذكره
الشارح بانه عطف البيان فنزل الوصفين لبدل بما
ان الفصد الجنس دون العدد وما الفرق ذكروه صاحب
المفتاح باوجه الاتية فان قلت كما ان اراده الاستغراق
لم لا تجوز اراده الجنس دون العدد بناني اذ الاستغراق يصطلح
لتبادة الا بالقصد الى العدد فلت الاستغراق متحقق بالنظر

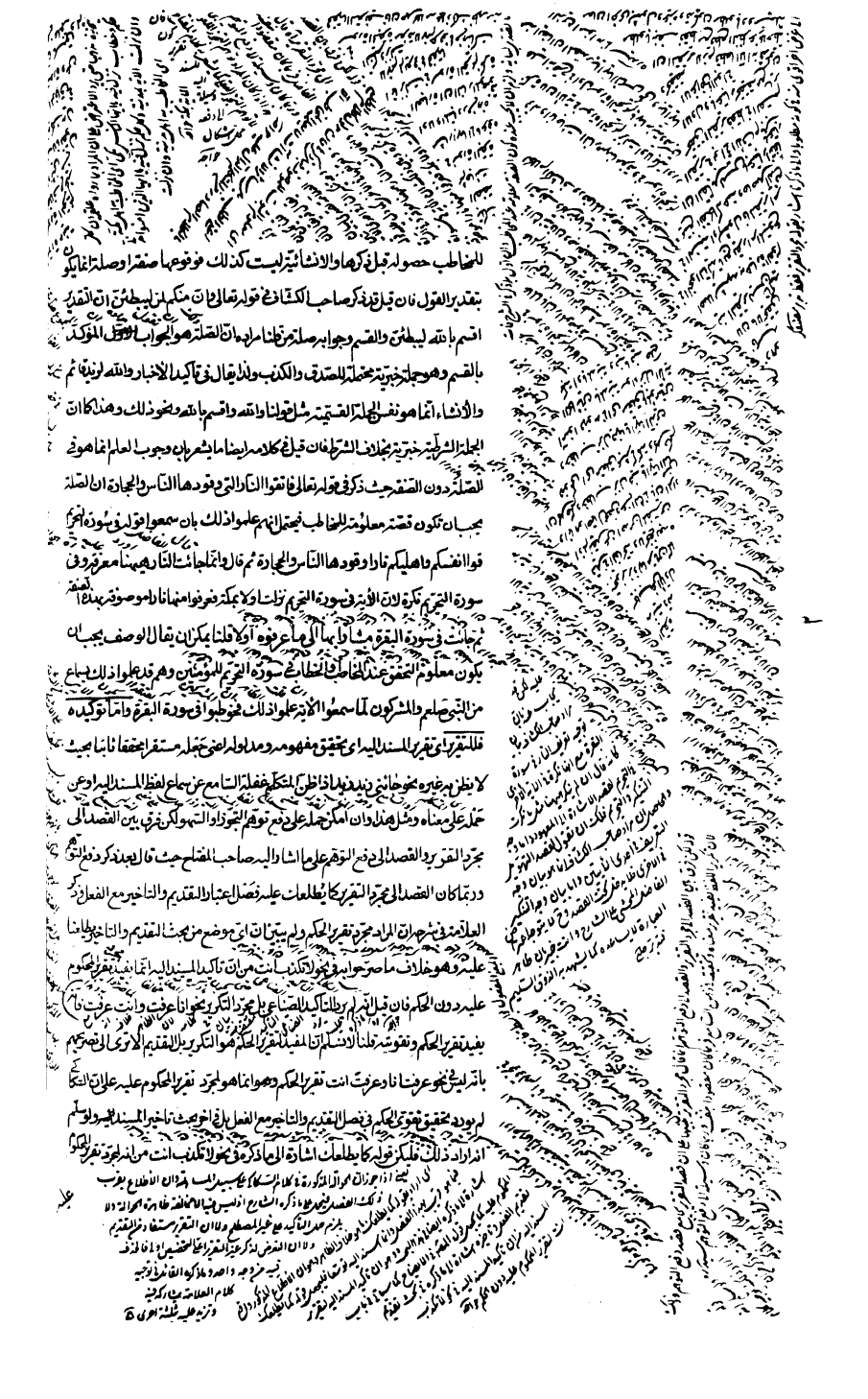

عليه دون الحكم كما يحصل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتوقف
للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يفيد المسند اليه مؤخرا على ابتداء كيد مفيدة للتخصيص
والاظهر ان قول التكاكو كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل عتاد التعظيم والتلخيص مع تعلل
من ان نحو انا سعيت فيما جئتك وحدي اولا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم و
ايراده في هذا المقام مثال ايراده كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم
عدم الشمول مع انه لا مرية في شيء من التأكيد للاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام وقال ومنه
كل رجل عارف وكل انسان حيوان فكانه قيل الرجال كل واحد واحد عارف بل الرجال كلهم عارفون
وكذا الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فيها تأكيدان معنويان يفيدان
الشمول بالاحاطة في الجملة الاستغراقية ويكونان في قوة الشمول الصناعي وشرحها كثير وكتابه كاحاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو سيعترض على التكاكو في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر
ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم بحيث انه عرفت او تقرير الحكم
عليه بحيث انه سعيت فيما جئتك وحدك او لا غيري غلط فاحش من ارتكابه غفلة عما ذكرنا من ان التقرير
التصحيح او دفع توهم التجوز في الكلام بالمجاز نحو قطع اللص الامير او لا الامير او نفسه او عينه لما لا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم التسهو نحو جاءني زيد
زيد لما لا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل التسهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد للقوي
وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لما لا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على
انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتل واحد منهم وربما يجيء بين كل
واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة
واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيين والتقوي
على الليس ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد حتى لما توهم وههنا بحث وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والاظهر من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا
انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان
تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا معنى لقولنا يفيد الشمول لتريد به من اصله لان لا يفهم
الشمول من اللفظ والا لم يتم تأكيد بل الذي ينبغي ان يكون لفظ المقتضي للشمول مستعملا على

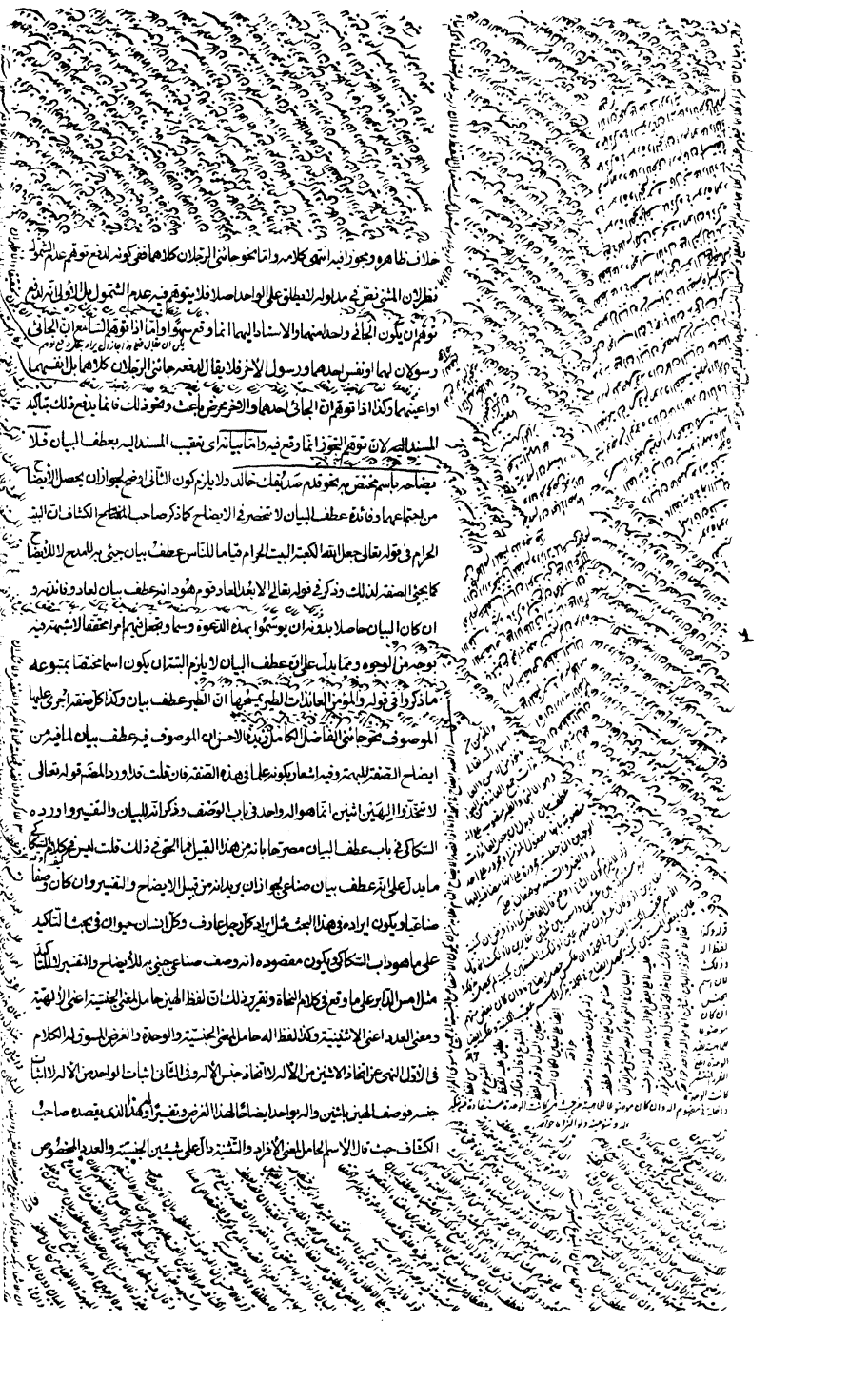

فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى بتمامها والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا
كلامه وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعى لانها انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة فاوقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين وثقة
واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة للكلام عليه بل الوارد فى المفصل قوله تعالى لا تتخذوا
مثالا للموصوف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتغيير
كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة للدابة
ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى العين دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاثنان
تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث ان فى الهين اثنين والهه واحد لبيان
ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس
دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف ويتبين ان لا خلاف
بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم ولستدل للعلامة فى
شرح المفتاح على ان عطف بيان الوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه
انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم تذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل لذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما
الى العدد جئ بما على التثنية والوحدة دون الجزء الاخير على التثنية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق
التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز
ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود و
تفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى التدبر والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى
ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه
ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وعندى ايضا نظرا لانا لا نسلم ان البدل يجب صحته قبا
مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الله
شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بدل لا يبعد
ان يقال الاولى ان يبدل الله المقصود بالنسبة اذ التعرض انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما تقرر

واما الابدال

واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هذا الشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فان زيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم فبدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوم منه بعضا من مفهوم منه نحو الهيئ اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل من الكل ودون البعض لان ما صدق عليه اشيئ هو عين ما صدق عليه الهيئ وسلب عروضه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه الاعلى اجمالا ومقتضاه بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا ومخلصا لها عن اجمالها او مسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير في التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادته افنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التي هي التقرير والتكثير ذلك الايضاح الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر اما في بدل التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والايعاز بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا او امكانه مذكورا تفصيلا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه واخوه واخباره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض الحواشي ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح التنكير ايضا فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر في الاخير ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اى جعل الشيئ معطوفا على المسند اليه فللتفصيل المسند اليه مع اختيار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل انه الواو انما هو الجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحوج هو له مع اختصاره عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا

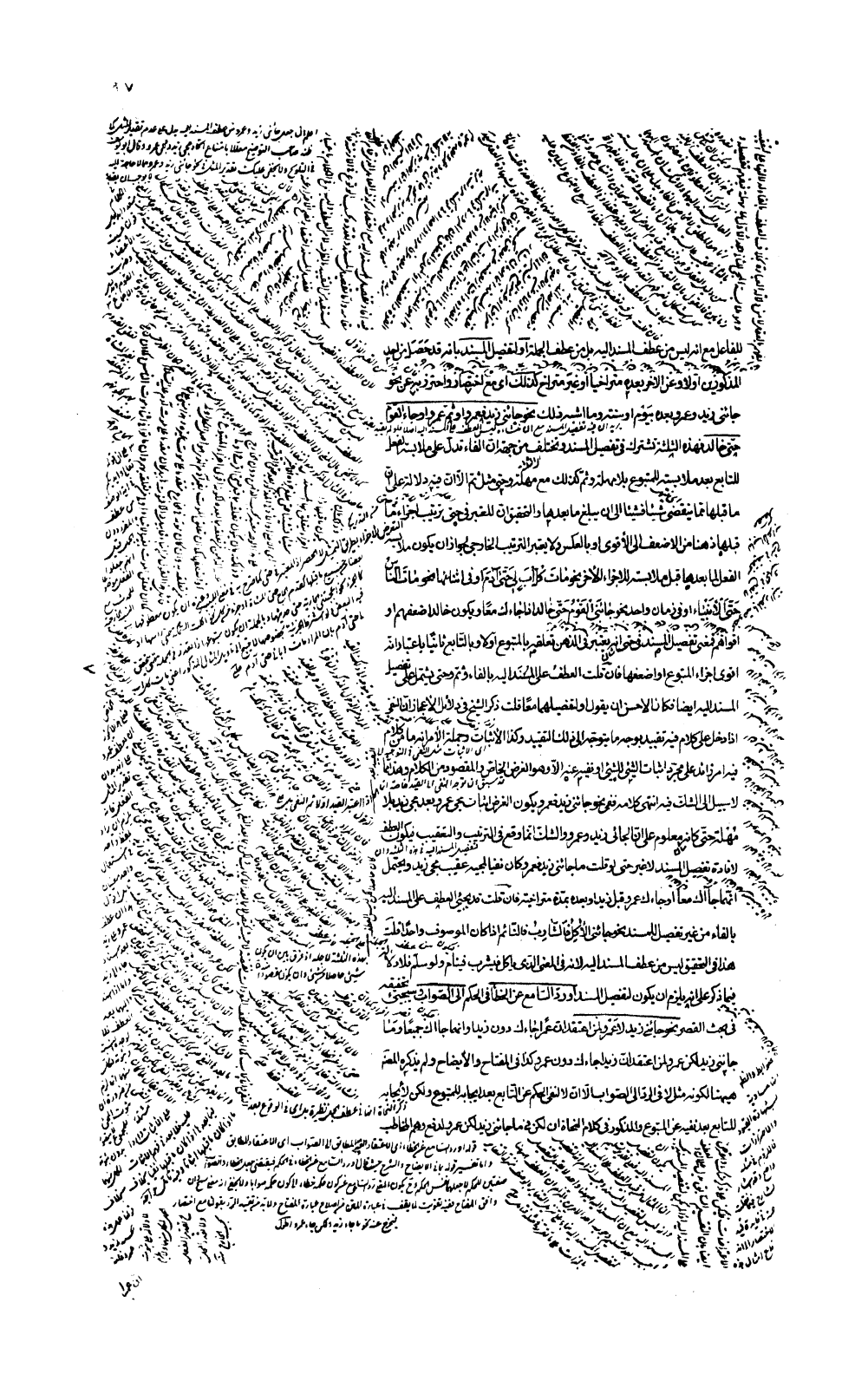

ان عمرا ايضا يجيء كزيد بناء على ما بينهما من الملابسة وهو فرع توهم تولد من
الكلام المتقدم دعا شبيها بالاستئناف وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
المجيء منتفيا عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن
اعتقد انهما جاءا معا الا ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وصرف الحكم المحكوم عليه الى المتبوع
جاءني زيد لا عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى النفي
ان يحل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان لا يأتي بالحكم وان لا يأتي به فنحو جاءني زيد لا عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل
عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن المتبوع
(الكلام هنا سقط لا يتم الا بالاياب المشفة والا بعد الفيد كما لا يخفى) وانتفاءه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد لا عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدمه وقيل يفيد
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا شعر كلامهم
في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالسكوت او الحكم
محقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد لا عمرو بل جاءني عمرو فمعلوم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد عدمه
مجيء على الاحتمال او مجيء متحقق وصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور فغير اشكال ان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي
على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبعض الاغلاط قلت معارضة هذا بذكره بعض المفيدة
من الخاءة ان بدلا الغلط مع بل يقع مطرحا في كلامهم لانهم موضوعة لمدارك مثل هذا الغلط او الغلط
من المتكلم والتشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد عمرو او للابهام ونحو انا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو بع الفاكهة يوما او تمرا والفرق بينهما ان
التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط مجانفا للاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول
اللفظ بل بحسب خارج ومتابعة الشاكي من حروف العطف والمفسرة والجمهور على ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها وقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع
من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور وهذا داع الاطناب بخلاف واما الفصل اي بضمير المسند
اليه بضمير الفصل وانما جاء من احوال المسند اليه لانه يقترن به واو الا ولا لانه في المضي عبارة عنه وفي
اللفظ مطولة وهذا اولى من قول من الانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هيهنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه

ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد

وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر

المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند

نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال لا اكرم الا التقوى ولا حسب الا المال او نحو

الطيب اذا كان الشباب والشيب هما فالحيوة هي الجهاد اي لا حيوة الا الجهاد واما

تقديم اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطابق التقديم على المسند اليه وقد

صرح صاحب الكشاف بانه انما يفيد ما يفيده مع ومؤخر الشراب للقارئ في مكانه تلك التقديم ضربا

تقديم على سبيل التاخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يقر لهم التقديم

اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم الاعلى سبيل التاخير كتقديم المبتداء على الخبر والفعل

على الفاعل وذلك بان تجعل الاسم فقط مرتبة على الفعل فتجعله مبتداء نحو زيد قام ونحو ضربته

تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني وهو اراد صاحب الكشاف ثم

هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي

المسند اليه اهم وذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا مجرى الاصل

غير العناية ويعرف فيه معنى وقد نجد كثيرا من الناس ينكرون ان يكون للعناية مدخل في هذا الباب

من اين كانت تلك العناية وكان اهم هذا كلامه والجواب عن هذا السؤال ان التقديم وجد كونه اهم

فقال لما كان اي تقديم المسند اليه لا صل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصد في

اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل

انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان

كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا

كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء مفصلا واما اذا لم يتمكن الخبر في ذهن السامع

لان في المبتداء تشويقا اليه ومن ههنا كان خلو الكلام عن تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء

بعد الشوق اللذ واوقع في النفس كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا وقد

فالذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني بحيرت البرية في المعاد الحكماء والمتو

الذي ليس فانيا وفاني الاموات كيف تحيى من الرفات الكلام في حرام النقط وقبله باث امر

الا لدا واختلف الناس فذاك المضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا

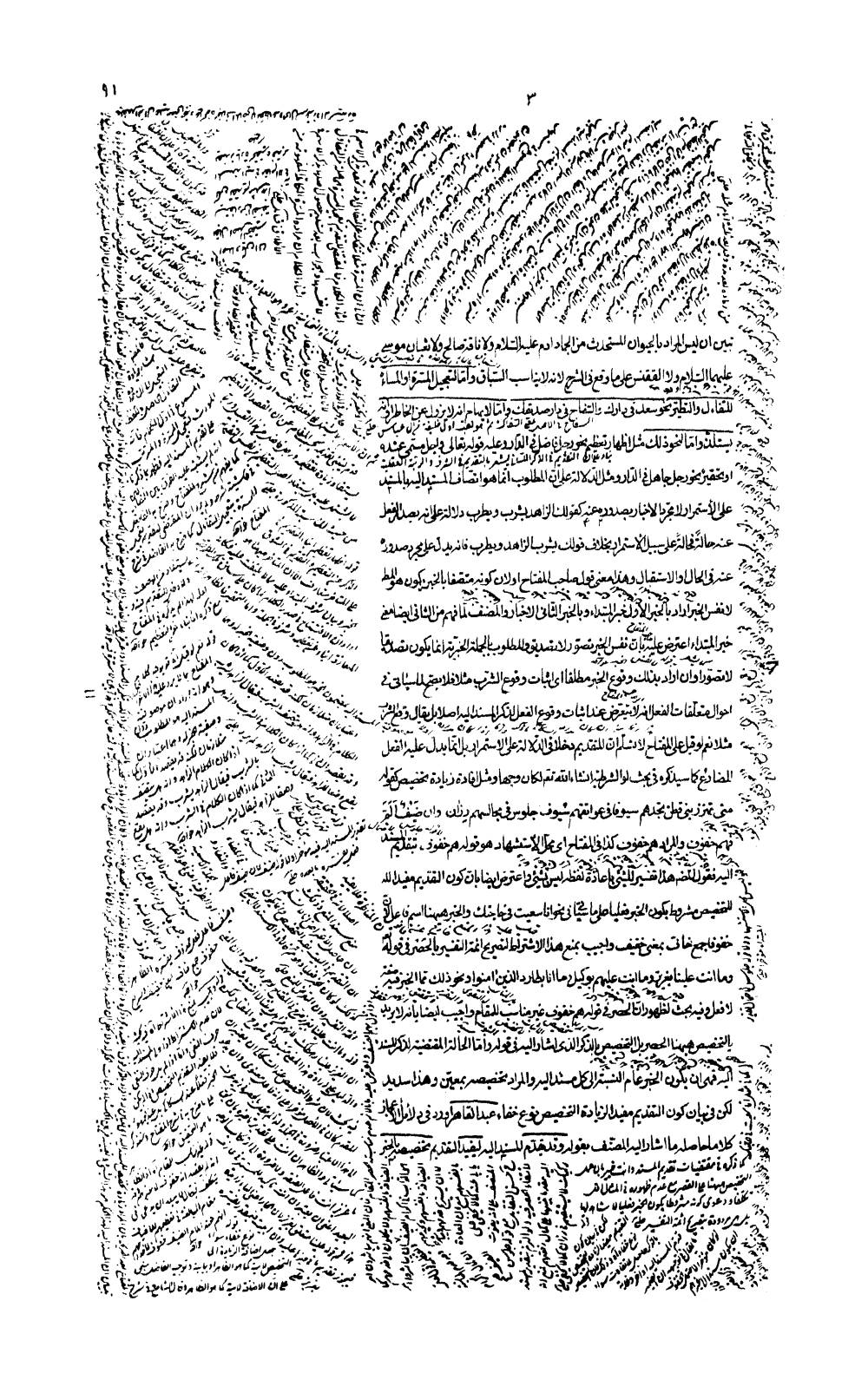

الفعلوى قصر المخبر عليه والتقييد بالفعل لما يفهم من كلام النحو وان لم يصرح به وصاحب المفتاح
قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز وانما ان كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا الى آخره
مع انه مقول لغيري بالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور دون ثبوته لغيره على العموم الذي نفرع عنه من
العموم والخصوص ولا يفيد هذا الا اذا ثبت ان معمول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا
نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا الا ان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول وانفرادك به دون لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اى
ولان التقديم يفيد التخصيص دون نفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا ولا
غيري لان مفهوم الاول انما قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني
اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يتوسط المسند
اليه وبقال ما قلته انا ولا غيري الا تم الا اذا امتنع تقديمه على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسد ين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان
قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار
نفس الفعل فتقديم المسند اليه لما يطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لان نفي المنكر الرؤية على وجه العموم في المعمول نوجب ثبت
لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من
الناس وقد تقدم ان الفعل المؤكد يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
المذكور دونه نظرا لانا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة
على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على
كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا احمد كثير من الناس على نفسه وعلى الكاتب الصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه
بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن هو بمعنى الواحد لا
يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا دالا على نفي رأيت كل احد
لانه ايجاب فلا يستعمل الا بمعنى كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا لم يصح دخول بين عليه

وهم وحصرت في نفسك هذا السبب يعني عدم دفوته احد من الناس انه لو اختلف الفعلان بحيث
وسببا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الستهم وهي مفتاح
ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل في
الفرح جيادا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت بهذا
كذا ليس هذا اول عثارهم وكثرت في كلامهم وبالسلام نقول بحصول الكلام انما اقتضى المسند اليه على الفعل
وحرف النفي شيئا فشيئا حتى المثبت بانا وانا للنفي وانا للتخصيص كما يذكر عن قريب وانما اقتضى
على الفعل دون حرف النفي والتخصيص قطعا الكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن يعتقد عدم سعي حاجتك واصاب لكن اخطأ في فاعل
الذي لم يسع فزعم انه غيرك اولست بمشاركة الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن
اعتقد وجود سعي واصاب في فاعل لكن اخطأ في فاعل الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير وانما
يقولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد
سعي واصاب لكن اخطأ في فاعل الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا يذهب
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما خاصا وان خاصا فعام قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في ثبوت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلافا من يقول ان يقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا ما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء
ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك انك هكذا انا ما قال شعرا قط
واكل شيئا ورأى احدا من الناس فقد اصاب لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير فلابد وان تقول لها انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس وكون
هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم تقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس
لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير وبكفي في ان يكون احد قد قال شعرا
واكل شيئا ورأى احدا ولا يتصور في هذا المقام ان يقال انا قلت شعرا انا اكلت شيئا انا رايت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النوع من العموم والخصوص وانما يقال
احد انه يستعمل الرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في من نفى الفعل عنه وزعم انه حقيق بالذكر وحدث
ان شاركه المذكور كما اذا قلت المسند اليه على الفعل وحرف النفي مما يلي الواجب بما يلي حرف النفي كان
يكون ما نفي الفعل المقصود الواقع على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام
والقصد ان يقال النوع ان كان واحدا كان الكتاب انما رايت انا وهو ظاهر وان كان النوع نوعا متعددا
ان يقال ما رايت احدا من الناس وذلك الواحد لا يصح ان يقال انا رايت احدا لان عموم نفي الرؤية لكل واحد منهم
ان يقال ما رايت احدا من الناس الا زيدا وانا رايت احدا الا زيدا فانه يصح

المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور ومخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور بعده او يشاركه الغير فلما تامل وعلم ان ما اظنه صوب الآخر لا يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مفقود فلا يجب ان يكون في الميت كذلك لما علمته وفي هذا اشارة الى الرد على النحويين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان مفهوم النفي لا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضيان لا تكون ضربته بعينه علة امتناع ما ذكرناه لما سنذكره ان ايلاء حرف النفي يقتضي ذلك وجواب ان مثل هذا يعد مستويان مثل هذا يعد تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا منفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده ووقوع ضرب على عمرو زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لا نفراغ تكون انت الفاعل لا النفي الفعل فانه يتناول ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد لسلم لكن فاعله غيري لانا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على زيد وانت تزعم وتفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك لم

(عند الفصل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لقدر عن ذلك الفعل فيتناول ضمنا ضد ما ضربت الا زيدا فان النفي الضرب فانه يعين على ما صرح به وقولنا بدل عليه تنكير ضرب فانه نكر في سياق النفي فعم كل ضرب فاذا وقع ضرب على عمرو انتفى لانتفاء كل ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب عنه لاعلى انه غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى الوقوع لا بعينا بجواز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على عمر دون زيد والآخر على زيد ووقعت المناظرة في وقوع الاول فنفاه المتكلم عن نفسه والشيء لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي وظن خلافه ولا يلزم ان لا يلزم زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المستفاد بالآخر هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نفي النفي لا يقتضي ان تكون ضربت زيدا لجواز ان يكون ضربه غيرك فقال انا لم اضرب الا زيدا ليس نفيا لهذا الضرب المعين بل هو اثبات له لزيد فالفاعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتفاء النفي شيء كما اذا قلت لست انا الذي ضربت الا زيدا فكانه اعتقد انك انسان ما ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس على اطلاقه لهم في هذا التقليل ما يظهر انفهامه في قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة لسائر هذا محال والعطف على لو حرف النفي المحض ولو المستدل بالمقدم حرف التحضيض

قلت افا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت فجاءتك او سعيت انا
فجاءك لقيده وجود السعي منك وتحقق غيره ويكاد يجوز وسهو ونسيان بخلاف ما لو قلت
في البدء الافادة وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت انما يستعمل اذا المخاطب في الفاعل الا افادة وجود
السعي فاذا استعملت لافادة وجود السعي فامكان ان يكون باعتبار ان الازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه اردنيا ان عرف ذلك واما الشافي فاذا قلت انا سعيت في حاجتك لان الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى
الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لساهد كان يجوز او الا كان سهوا او نسيانا
فالتجوز او التسهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم نبه على كلا القسمين بقوله
والنكتة تنبيه على الثاني هذا الذي ذكرت من القصد الى بناء الفعل على معرفة وان بناء الفعل على منكر فاما
التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد بدا ي بالفعل نحو بعلها انثى اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل
على ان بنى ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل القصد كان لم يذكر
في ثالثة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا
اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اثبات ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة
وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرفت انه اثبات قد اثبات من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دال الا عجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو
رجل لطويل ايثبت على معنى ان الجائي من بين جنس رجلا لا الا نوعا لا يعين جنسه فضاء ثم ظاهر كلام المصنف
انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على النكر
والبناء على المعرف بل الشارح في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للمقوى
لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى المقوى
وقد اقتضى عبد القاهر الشكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالف في
شروطه وتفاصيله لا نذكره هنا ثم نبه الشيخ على ما ذكرنا من ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا
فقد يكون للتخصيص فقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال ولا يجوز في الصرف ومخالفته ببسط الرزق والله يبسط الرزق ويقدر بهم وما لهم

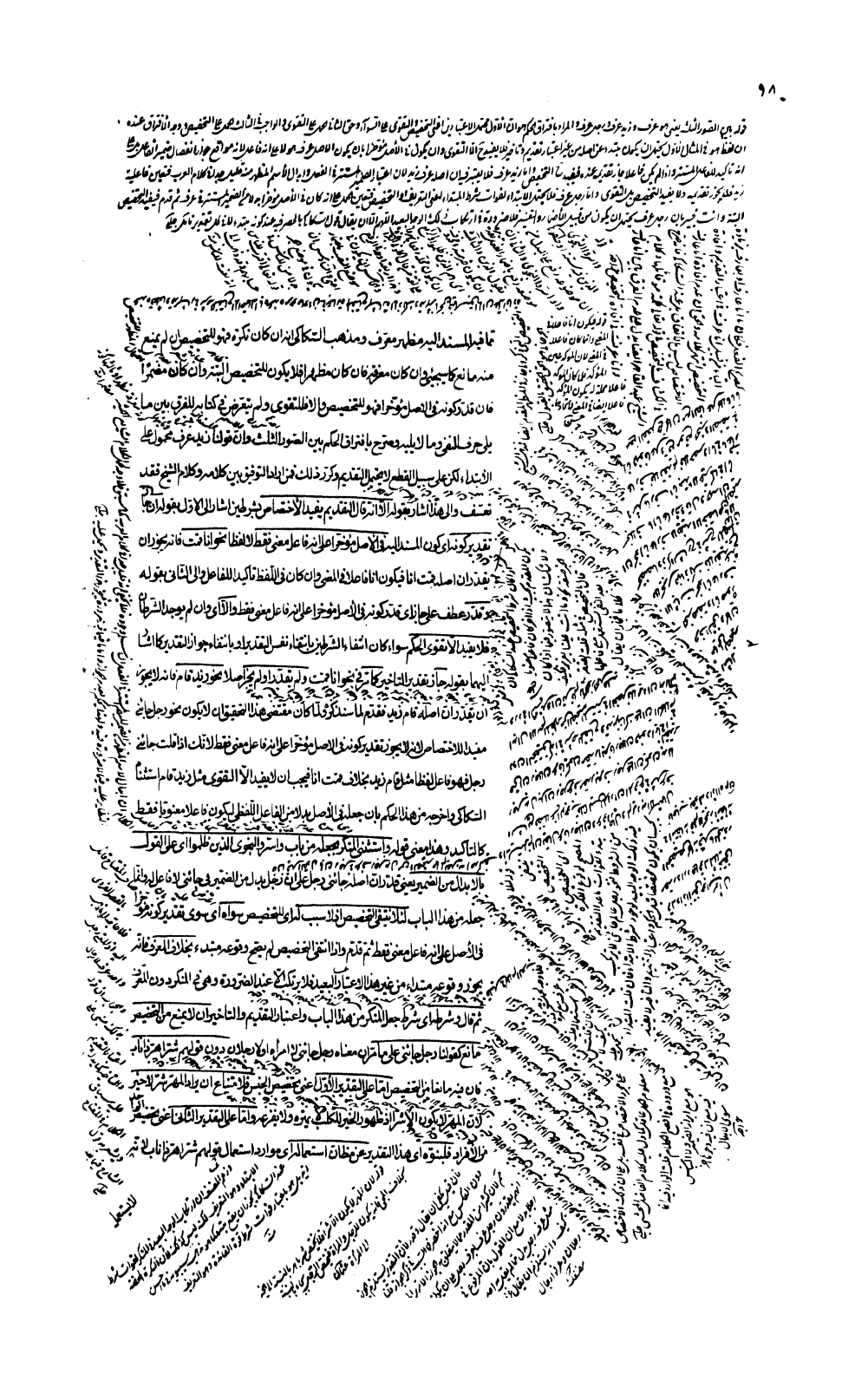

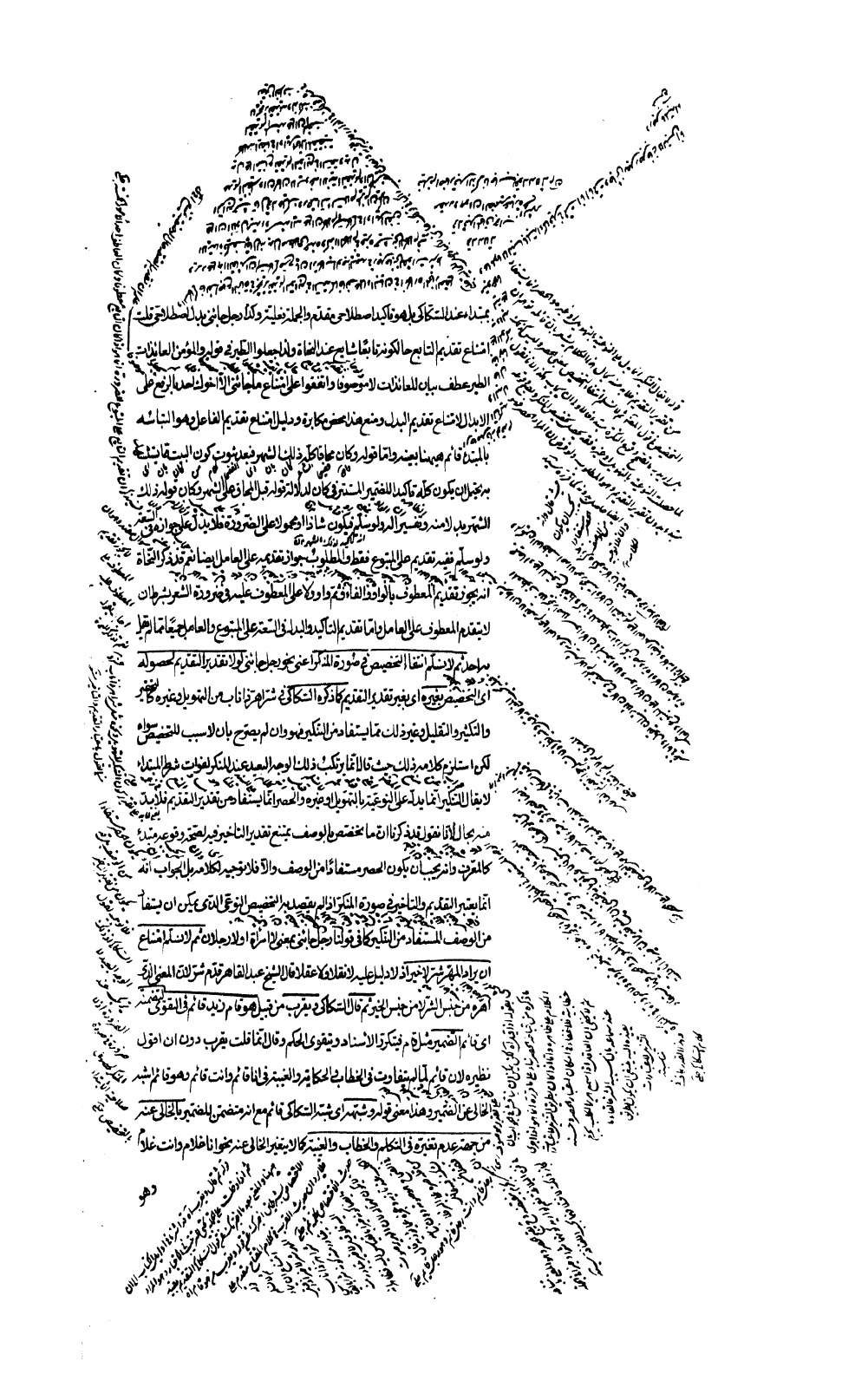

وهو غلام وقد يحتف قوله وشبهه مخففا ونظير اسم منصوب على انه مفعول معه اى

لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للحال عن الضمير بمعنى ان قوله وينوب يشتمل على سر يصلح

المقاربة في القوى والثاني عدم كمال القوى بقوله لتضمنه الضمير وعلة الاول وشبهه علة الثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرء وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح

ولهذا اى والشبه بالحال عن الضمير ليحكم بانه مع الضمير جملة وانما في صلة الموصول فانما حكم

فالفعل لا عموم له فيهما من هو قائم مع الضمير ومعاملتها اى الجملة في البناء حيث اعرب في نحو زيد قائم ورجلا قائما

ورجال قيام والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشابها اللفاعل غير روعيت فيه الجهتان اما

الاولى فبان جعل قيدا من هو قائم في القوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عموم معاملتها

في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فيما مر لكان متضمنا للضمير وشابها للفاعل غير اذ الفعل لا يتفاوت

عند الاسناد الى الظاهر فلما جعلوا به للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قولهم لتضمنه

واتعسوا في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعلوا به العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر

محكم بانه مثله وقد قال المصنف معناه اتبع عارف عمرو في الافراد فاذا اسند الى الظاهر هو فعارف كان الظاهر

وان ثنوا او جمعوا وعلى هذا صلح هذا الكلام وما يرى عند بعض النسخ كالآتم لفظ مثل

وغيرها استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وقد

الايجاب نحو مثل الامير حمل على الاشهر والاشهب وغيرى بالكثير هذا الناس يخدع اى الامير حمل فا

لا يخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل وانتفيه عن المخاطب بالزعم عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت

الفعل لمن يسد مسده ومن هو على الضد منه او نفي عنه وان يدان مزكان على الصفة التي هو عليها

كان من مقتضى القياس ومو جب العرفان يجعل كذا وان لا يجعل كذا فان لزم الثبوت لذا ونفي عنهما

بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غيره في النفي عن سلب عنه في الايجاب

لانه اذا نفي الجود عن المخاطب مثلا ثبت المخاطب ضرورة ان اليهود موجود والا لما امر بمحاربتهم بداد

لانه اذا اثبت الاتخداع للغير من غير القصد الى ان انا سوى المتكلم يتصف بالاتخداع ولا شك

في ثبوت عدم الاتخداع لاحد في الجملة لزم سلب الاتخداع عن المتكلم ضمنا فقد استعمل على سبيل الكناية

قلت ولم يقصد ثبوت الفعل للغير انما المقصود اثبات عدم الاتخداع للمتكلم ضمنا فقد استعمل على سبيل الكناية

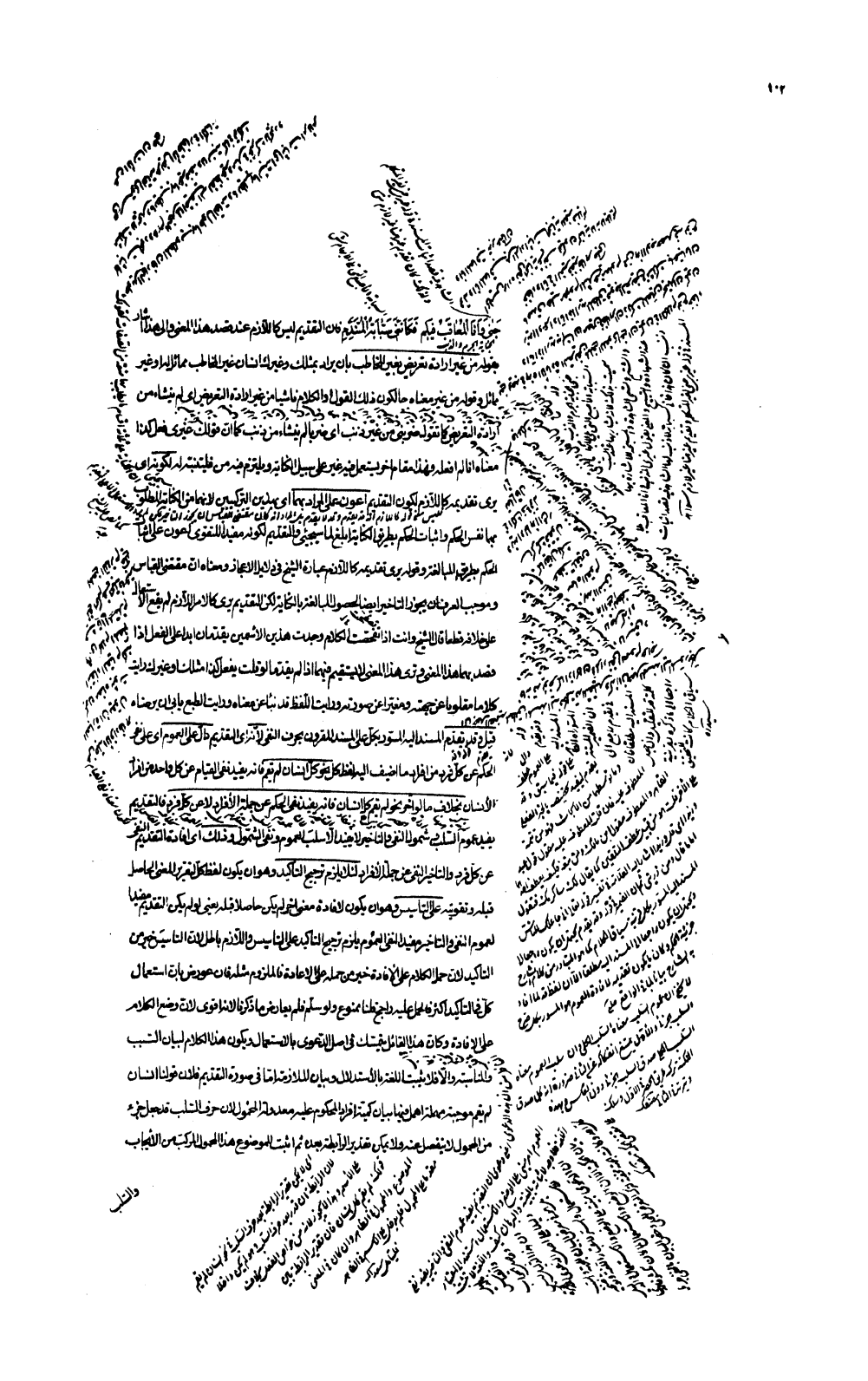

والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما فهذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
فلو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن بعض فكلما
صدق نفي القيام عن البعض صدق فيه ما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق
لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا تقدر بر وجود الموضوع فهي مع قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي
الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد
من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزم منها نفي الحكم عن
جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان
لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا
كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم
يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيس معنى اخر لا التاكيد المعنى الاول واما في صورة الناخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان
السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية فحكم ههنا بانها
في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لوجوده موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك يفيد العموم النفي انما قلنا غير مصدرة بلفظ
كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في
الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند وجودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي فاذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى
لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل فقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه

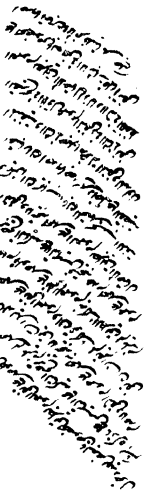

ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فح يجب ان يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد ليكون كلا تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم يجب ان يكون بعد العموم
السلب ليكون لفظة كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة
احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانسلم انه يجب ان يكون
كلا تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما
افادهما الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان فقد زال الفائدتان الاسناد المفيد لهما اللتين
بالاسناد اليهما اي الى كل لانه انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فتكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كلا تاسيسا لا
تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد بقوته ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة
في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده روح نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر
ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يمنع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه
هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان تكون معنى التاكيد ههنا ما ذكر فقال ولان الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
وان احتملت كلا على التاكيد اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كلا تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التقرير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه فاذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان للعموم السلب
مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن
الجملة ايضا فكلا للمعنيين حاصل قبل كل ضم اليها حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قوله والمستدل
ان يجيب بمنع لم يحصل النفي عن الجملة لما لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون

كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون

كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم

على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما

ان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا

للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس

فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلناه للنفي عن

جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان

النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين

فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني

اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها

كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل الافراد او

او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر انه الصادق على نحو قولنا لم

يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه بين فيها ان

الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا ولو

وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو

سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

ماهية القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور

الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا

فلا مهمل في لغة العرب قال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان

كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان

الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل

نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية او معمولة للفعل المنفي

اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت

معمولة وكلاهما ليس ببعيد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها

معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة

النفي اعم من ان يقع بينها فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متى لم رحما صلان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعتبر التاخير باللفظ والتقديري دخل فيه الضمان واياما كان فالكلام لا يخلو من تعنيف وانما دعا فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كل الذي تختار النفي وان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا نحو كل اذا فاقتها على الفعل العامل فيه فانه موضوع تقدير لان مرتبة العموم ان تاخر عن العامل في الاقرب ان تجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل اي يكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يقع الا داة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الناصبة على الفعل العامل فيها وجعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاليا له نحو ما جاني القوم كلهم او ما جاني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا ما صلح فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو ما اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مفتقما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثالا للتاكيد اعتمادا على ما سبق ويجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بها لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم فانه دليل على ما بيّن في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الليل ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة راجعا الى اصل الفعل واذا وقع الكلام ثبوت الفعل والوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او بعضا منها كقولنا في الفعل ما اكل القوم كل ما يكتب ما يكتب كل القوم وفي الوصف ما اكل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فتفيد ثبوت الكاتبية لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم لمثل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما اكل القوم كل سوداء تمرة لكان احسن لانه قد يتعلق الفعل او الوصف ببعض معين ان كانت كل في المنفي مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما اكلوا كل ما فيح المريد بكر ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما اكل الدراهم اخذهما انا وما اخذنا كل الدراهم فقيد تعلق ما دل عليه المرع ببعض معين تميّز اثر تعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال اذ الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في خبر النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالمجوز ان يقال ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا ذا دلت لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا وقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرق ما اضيف اليه كل او ان تعلق اصل الفعل عن كل فرد كقولك

لانتقاء المحال اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مفتضى الظاهر
وهذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم القرينة بتد لتعليق وهذا
الضمير عائدا الى متعلوم معهود والذهن معهم باعتبار الوجود كالظاهر في نعم الرجل فيصل الابهام

ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة
والترتم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلق الذي هو يكون والملفظ ما يفسر بالفاعل والا بالمتمز المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا الزيدان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الاتم
والاجمال والابانة من ضمير المقصود وتفصيله بما يتلي مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو
من هذا الباب في احد القولين اي قولي من يجعل المخصوص خبر مبتدء محذوف وانما في قولي من يجعل
المخصوص مبتدءا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال
نعما الرجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع هذا الباب قلنا
صح تفسيره بالنكرة اذ لا مانع لو صح قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام
كون ضميره مستترا من غير بروز اذا كان لمفرد او المثنى او المجموع لشبهته الاسم الجامد في عدم
التغرف حتى ذهب بعضهم الى ان اسم وانما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام ما ذكر
المخصوص في اللفظ الا ان ارادة هذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز لما كان
مشابها في نعم الرجل رجلا في انه تعالى يزيد عليها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما تر
وقولهم هو وهي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر و
بشر الاان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة
بخلاف تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هند ملبعة وقوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار وقصدا الى المطابقة الاولى ترجيع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامر بمعنى عزم وهي
زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم هو رجلا وهي الهاقصة
وتمر رجلا وقوله تعالى نفضيهن سبع سموات لانه ليس من المسائل التي يمكن تعليق الضمير
موضع المظهر ما يغيبه اي يغيب ذلك الضمير اي يجيئ على غيبة في من السامع للقراءة السامع
اذ لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظار السامع ما يغيب الضمير ليفهم منه معنى الجبل
الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد بما مر فيتمكن المسموع بعده في هذا فضل تمكن
لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محله ومكانة اذا كون لما يحصل

بخلاف

بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمونه الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذى يطير
وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد يقدم كقول الاخطل ابو موسى
فجدك نعم جدا وشيخ الحى نعم الشيخ انت وقليل ان يحتفل الشان دون المضمر فى باب نعم اذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم
معنى ننتظره انما يتم فى ضمير الشان دون المضمر فى باب نعم اذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم
ان فيه ضميرا فتليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم مما ذكره ليس ببديع وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره وصوضع امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لشدة بلوغ عظم
شانه الى ان صار متعقل الاذهان بحيث هو الحى الباقى ولادعاء انه الاهم الذى لا يليق ان يذهل عنه كقوله
فى المطلع زادت عليه الاظلام رفاق ومن الغيوم فلائذ وغطاق وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع
المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقولك اى فى قولك ان الواو تدل على عاقل هو وصف لعاقل والاولى
بمعنى كامل العقل مثلا فيكون قد اريد بالعاقل الكامل فى الرجولية اخذت اى عنيت بمعنى
اخترته واخذت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشرة وجاهل هنا لقاء مرزوقا هذا
الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من علم العلم اقنعه رزقا اى كافرا
نائما للصانع قائلا لو كان له وجود لاكان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى الحكم سابق غير
محسوس وهو كون العالم هو العاقل الجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن رزقا يقال كلمت عنايته المتكلم بتمييزه
فابرزه فى معرض المحسوس كما مر بحى الساعة ميزان هذا الى المتعين المتميز هو الذى لم تملك
الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال الحكم البديع هو كون العاقل هو هو والجاهل هو رزقا
فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضائع كان
ينبغى ولا ينتفع به فمن المتعسف او المهلهل عطف على الكل للاعتبار او للتهكم بالسامع والتعريض
بانه المفهوم من المقاصد الخ اى المقارنة بين الشيئين فى ان تعقب البديع
كما اذا كان فاقد البصر اولا يكون ثمة مشار اليه اصلا والنداء على الاول تنزيلا لبعد ذلك غير
المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كما لظهوره اى ظهور
المسند اليه وجليته اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا
الباب اى باب المسند اليه قول ابن دمينة تعالت اى ظهرت العلة والمرض كى اشجى اى احزن

على معنى سواء كان النبيه باسم مظهر او مضمر غائب او بالجمع على معنى سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل منها قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى
الظاهر اراده فعدل الى الاخر وهذا اسلب بمقصود المصنف من تعميم تفسير التكاي وبغير هذا النقل
عند علماء المعاني التفاتا ما خوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان منتزع من الالتفات بالطرق الى بعض بطريق البيان على العلوم الثلثة
كقوله اراى قول امرء العيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها
خصص هذا المثال من بين سائر امثلة التكاي لما فيه من الدلالة على ان مدار ان كلا من المتكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر اراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان
في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لغير ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان
الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من طرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه
عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من طرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا شعر كلام المصنف
في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من طلاقتهم واعتيادهم ان الالتفات هو انتقال
الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد نظره
لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لم يتحقق في هذا التعبير اشياء ليست من الالتفات
منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحو يا رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين فعلوا كذا
يوم الخميل غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد فاده بضمير المتكلم والمخاطب وقارة
بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا جملا لم يصهل خذ بيدي وفي التنزيل انت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو
واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك فقط والباقي على اسلوب واحد فان
كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو ياس هو ياس
حقق لي هذه المسئلة فانك لتطيب لي فؤادي ونحو قولنا يا من يعز علينا ان نفارقهم وجدنا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة ومن
الكلام بعد تمام المناداة ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعد كم جار على مقتضى الظاهر
وما سبق الى بعض الاوهام من نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس منتم طالقون ثم

قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حميدة كليت غايات كريم المنظرة كان القياس ان
يقول سمتني حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان العضو الاخبار عن نفسه كان
الاظهر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامن من الالتباس وهو مع
ذلك قبيح عند النحويين محاباة للمازني قال ولولا اشتهاره وورده وكثرة ورده من الناس
من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون الضميران في الكلامين وهو غلط لان قوله
تعالى ياويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فيمن قرء ياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من ياءات الزيبر بكلام اخر بعده ومن متعلقات ليربه وتمامه وهذا الخص
اي الالتفات بتغيير الجمهور الخص منه بتغيير التكلم الذي المقرر عنده اعم من ان يكون قد تقرر عن
معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها
فعدل الى الاخر وعند الجمهور يختص بالاول فكل الالتفات عنده من التكلم الى الغيبة ومن غير عكس
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي وما رقدا وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى يقع في العين وفي الاساس هو نضيد
عوائر وعائر اي غمصة تعتريهما وبات لليلة من الاسنادي المجازي كصام نهاره فانه لا التفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقوله
الكشاف قد التفت من التكلم الى الغيبة ثم الى الغيبة في ثلاثة ابيات ظاهره ان مذهب السكاكي موافق
لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني لعدها باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال
من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى
التكلم فنجعل ان في تلك الثلاثة على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال
انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى
الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم
في جاءني الا من الغيبة وعدها وعن الثاني ان الاسلوبين الكائن في الخطاب لغير حي وكان
المعتبر عند واحد بل هو خطاب لمن يليق منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك
لعلكم تشكرون ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل فانى لكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما الى الاعجد
الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعتبر

عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي
فطركم كما سيجيء فلا عبرة عند في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله وترجعون واردا على
مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله وترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا
الخطاب مثل التكلم في قوله من بنا حاتي وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وذكر
ان الالتفات عند السكاكي لا يصح في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باختصاره فيه عند غير
السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجائني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره
فلو كان وارد اعلى مقتضى الظاهر لما اختص والالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه مختص في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجائني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة اذا اعطيناك الكوثر نصل لربك
مكان لنا وقد كنا في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تنظيما لعظمتهم المعظم كالجماعة ولم يجز خ ل
للغائب والمخاطب لجلالة الكلام القديم وانما هو استعمال الملوك يقولون ما تحي بوا احي الارض الخ
وصالكم وانتم مملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للخالق وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب بعد قوله طرب
قالوا رد في معنى طروب في الحسان لطرب وطلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب
اعجبن رد الشباب وكاد ينعم عصرحان مشيب اي فان قريب الشيب وابالة على المجهر مسكنة
ليلى بنية التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم تقل بكلفك وفاعل بكلفني ضمير القلب وليلى
مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلى وبطا بالنون وصلها او رد وي بالتاء الفوقانية على ان جمله
الى الليل والمفعول محذوف اي شدائدها او على انه خطاب للقلب فيه التفات اخر من الغيبة
الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شفاي بعد ليلها
اي قهرها وتعادت عوادي بيننا وخطوب قال الاخفش وقد عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة
كان التصاوت والخطوب صادت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد بعود اي عادت عوادي وعلى
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة خوطب الكثير في الظلم وجوزان يهم مكان يكون
الغيبة الى التكلم انا لله الذي لا يضل الرياح فتثيرها باضغناء مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل ضرام التنقل من شرط الالتفات ان

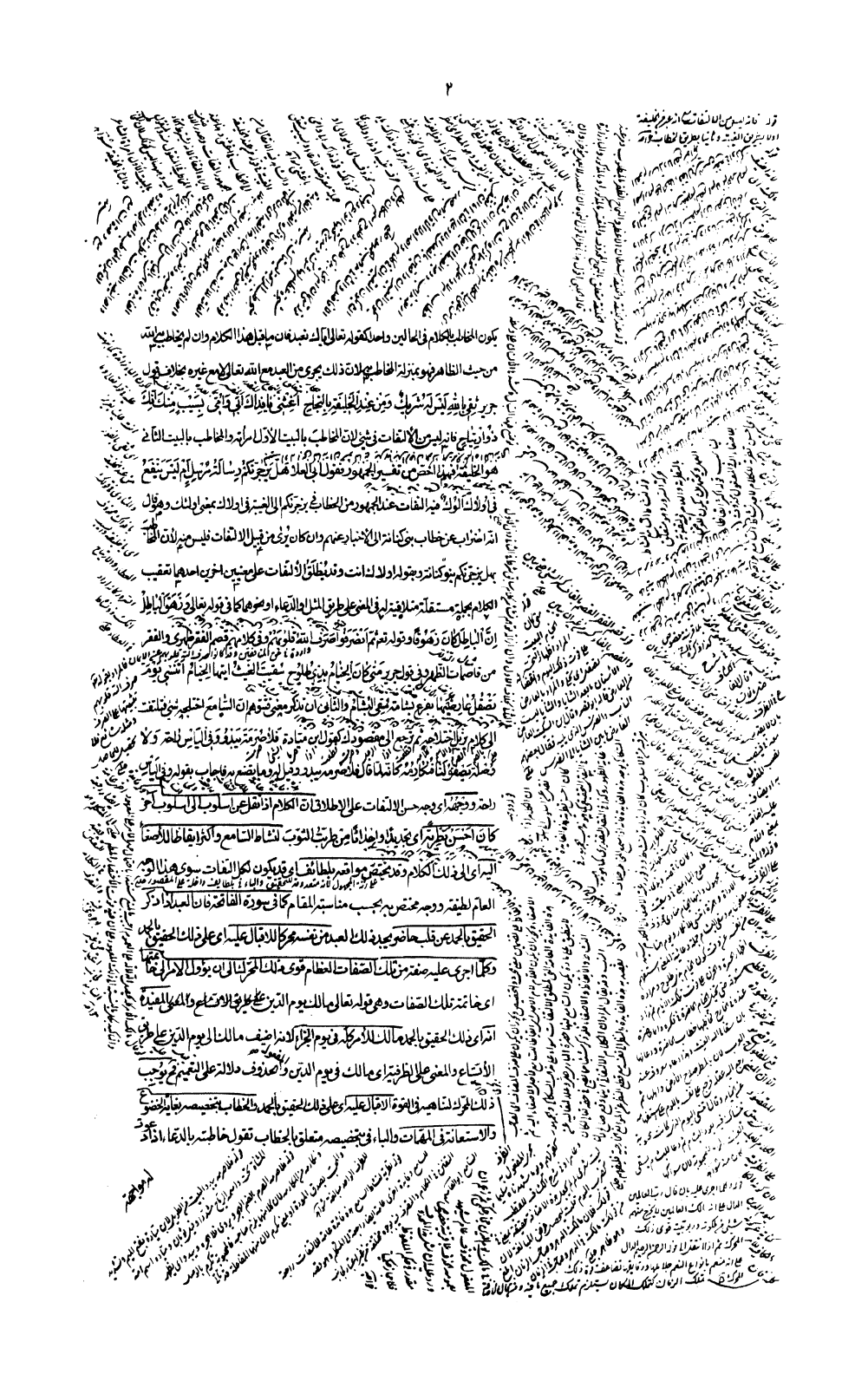

*

الذي غلب بياضه حق مذهب مافيه من السواد ومراد الحجاج انما هو العيب الذي على الوجه على الوجه الذي لا يتم
هو الأدواء بضم الام اى من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد يخير بين ان يصفده اى يقيد
بعطل المال وبين ان يصفده لئلا يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج لبرناني انما انت الاداة
حديد فقال لئلا يكون حديد اخير من ان يكون بليدا فجعل الحديد ايضا عوض خلاف مراده اولا والسائل
عطف على الخاطب اى يلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل حاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها
على الخير اى في ذلك الغير الا ترى حاله ان مال السائل انما هو لتعلم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي
مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه وجيء قالوا ما بال
الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا الى ان يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما
بدء لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة سبب في
الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك من
معالم الحج يعرف بها الناس وقته وذلك لتنبيه على ان الاولى والابلغ بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن
السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على علمها هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم بهم غرض
وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين
وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما يذكر من الخير فهو صالح للانفاق فذكرهذا على سبيل
التفنن دون القصد ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على
تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور وصعق من في السموات ومن في الارض وهذا في النفخ والصواب
فيفزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام الاسمي اى كلام الله تعالى لا كل من ان يجعل وصل التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وبخوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع
له الناس اى يجمع الناس له الموافيه من الثواب والعقاب للحساب وجمع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر
فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ يكون معنى
لواقع ليقع ومعنى مجموع مجموع من غير نقرة الآن دالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما
عليه بحسب العارض في الجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظاهر قلت الخلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما يقع كالمستقبل عما زنيما هو واقع كالحال فيقدر وكذا الماضي عند الآكثرين
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى
الظاهر

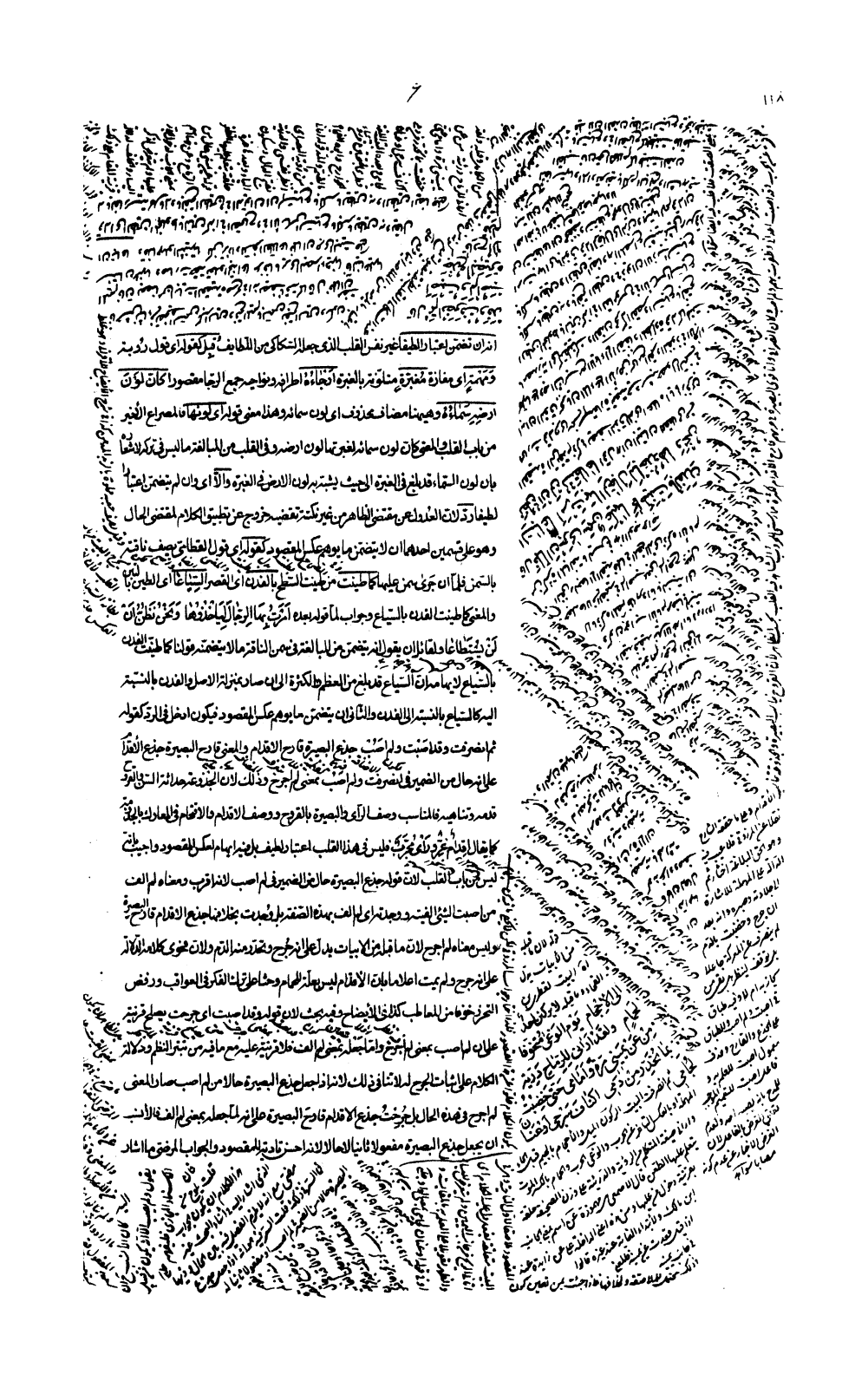

اليه المرؤدة وهو ان جذع البعير وحال من الضعيف فانضعوف وجذوع البعير عبارة عن انه على بعيره التي كان عليها اذا لم يعرض له ان ترندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وزوج الأقدام عبارة عن تردد حالات ممارسته للحروب وذلك لان قال المعنى انهم انضعوف وقلت ما لهم من الأعداء ولم ينالوا ما اراده وا منهم فانما على بصيرة في الأولى يبدل لزوم الاقتحام ولا غلب في اختبارى التقرن والانحراف بل قد صار القدامى في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مباردتي **الباب**

الثالث في احوال المسند

اما تركه فاما ترك ضمير المسند اليه واما قال في المسند اليه حذف وفي المسند تركه ويعانيه للطفه وهو ان المسند اليه اما ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه ثابت او الاحتياج الى المسند ثابت لم يذكر لفظا فكاما ذكر اي به لغرض الاحتياج اليه ثم المعطا لغرض اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاعظم وسيس الحاجة اليه اشد وانتم حق ان ذا لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف فضاء لحق المقام بخلاف المسند فانه ليس عند المباشرة في الاحتياج فيجوز ان يترك

بوفي به لغرض كقولك اي قول صادق الحادي الوجي ومن بلدة تمنى بالمدينة رحله فاني وقياربها لغريب في الاساس لما في رحله اي في منزله رحاه ويريد وقياراً سم جبل لفظ البيت خبره ومعنا القصر على الغربة والتوجع من الكثير حذف المسند اليه من الثاني والمعنى اقاني لغريب وقياربها غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع صون الكلام عن تنافر الحروف

ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بادعاء ان الاشتراك في الغربة يقتضي الخبر نحو ان زيدا وعمرا منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما ان زيدا وعمرا هبان لان كلا منهما خبر الخبر والثاني انه يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره والاشتراك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والتعرض لتقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر غيور ذوي العقول ايضا بيان ذلك انا نرى لو قيل في غريب وقيار لجازان يتوهم ان لمرتبة على قيار في التأسف على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه لئلا في الاخبار عنهما وفعتر بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع اندليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بذلك

قصد الاحتقار وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف هو المبتدأ واذا اسم وهو منصوب بان ليس له خبر اذ التركيب حينئذ يرتفع اصلا غاية الامر ان قيدر مرفوعا

جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لاحقها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم بين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وفيهما ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والرأي مختلف هذا تصويم في ايتاء المذكور وخبر عن الثاني خبر الاول محذوف على عكس البيت
التالي وكذا قوله ومالي بركتي منه ووالدي ريا ومزجا لعطوي دنانا على ان ريا خبر لهو
البيت الاول ودالي الخ خبر لعطوي وقد اعلما به والذي قاله بعض شراح المفتاح وتبعه جماعة
وخبر حركت محذوف فهو عندهم من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر حركت والواو
مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله ريا فبر معرفي كيف وادريت جوده وقد كان
منه البر والبر مترعا ان البر مترفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر
ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ
في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا
والدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لم يكن من عطف المفرد كقولنا كان زيد
قائما وعمرو قاعدا لم يكن بمثل قولك زيد منطلق وعمرا وابي وعمر كذلك فحذف للاعتراض عن العجب
من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال الا ان اذا
المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل ثم او فاء عادوا اب فلابد من المذكر
نعم تفيد الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في ذلك المذكور فاذا خرجت بدل على ان
المخرج حاضر ويابى الباب ونحو ذلك والفاء في فاذا قبل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما
قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف جعلا على الملغى اي خرجت ففاجأت وقت وجود
زيد بالباب فالعامل في اذا هو مفاجأت ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها
هو الخبر المحذوف ثم لا يكون مضافا الى الجملة وقال المرزوقي اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو
خبر المبتدأ اي بالمكان زيد والتزم تقديم الخبر لما بينهما اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت
فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فيما المكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى عملان ان
مرتحلا وان في السفر ما مضى امرؤ لم تصحبي فاصاب ومهلا اي بعد وطويلا
اي اناة لنا في الدنيا حلولا وان لنا عما قليل الاقتراب منها والاسفار الرفاق فتوغلوا في الفضاء لابرح
لهم ونحن على ثوم عن قريب فحذف المسند وهو هيهنا ظرف تطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار
والعدول الى نفوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال الاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا

واما زيدًا واما عمرًا وقد وضع سيبويه لهذا بابًا فقال هذا باب ما الواو والفاء فيه بمنزلة أو

لو اسقطت انت لم يجز الحذف اولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمؤجزة عند وفيه

ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله

انت زيدا واما عمرًا فان دليله قوله ان محلا يعني على هذا الأسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة

ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فانهم وقوله ما لو انتم تملكون خوائن رحمة ربي تعذيره

لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضميرا منفصلا

وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوطها يتصل به المسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم

اي جملة والغرض منه الأحتراز عن العبث اذ المقصود من الايتان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو

اظهر تم لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لوانما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف

لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفسر اسهل

من حذف الجملة ولانه لا يبقى حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد فلا صاحب الكشاف هذا

ما يقتضيه علم الأعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص

وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما اسقط الاجمال المقترن بالكلام في صورة

المبتدء والخبر يعني كان قولنا الناس سعيت في حاجتك وهو مبتدء وخبر يفيد الأختصاص فكذا لو انتم

تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الا

جملة فعلية وانا لبيس مبتدء بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح فيما قلته فهو حجة عليه لا له

وقوله تعالى فصبر جميل فهو يحتمل الأمرين حذف المسند اي فصبري صبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي

فامري صبر جميل فهو الحذف تكثيرا للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر

فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه

بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر لا للاخبار بان الصبر جميل

اجمالا يدل على حصوله له وبانه في الأصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله

على حذف المبتدء موافق لما دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدء

وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية لاحالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط

الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول

الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بمواظبة ورجح حذف المبتدء ايضا بقرائن

من قرء فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وهان الاصل في المبتدء التعريف فحمل الكلام على عكسه ليكون المبتدء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر بغير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى دوما

يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة انتهوا لا تقولوا الا في الوجود الهة ثلثة ان فائدة الحصر تم الموصوف او الميز اذ ولا تقولوا الله والمسيح واما ثلثة انتهوا مستدرك فان استحقاق العبادة

والتنزيه كما اذا اريد العاقل شيئين بواحد صفة دون تنبيه قيل هم ثلثة فحذف المبتدء قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يفوت الغرض المسوق له الكلام كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو لم يكن ذكر المسند مفيدا لان السامع يريد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك

ام والهمزة جملتان مشتركتان في اصل الجزئية اعني المسند اليه والمسند وتقدر كل على انقطاع مفرد عما قبلها نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد عندك ام عمرو عندك ام هو فاعد وازيد عندك ام عمرو عندك فالمعطوف بام منقطعة لانك تقدر على الاثنان بالمفرد بعدام وهو اقوى الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احترازعن نحو الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهو متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جوابا للسؤال عن

ضوء ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ثم اي خلقهم الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال يحقق وجهه والقفاء على ان المحذوف فعل والمذكور فاعله لان السؤال عن الفاعل والفعل اقتضاء فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاسمي فالفاعل الاسمي قد يكون مسبوقا بالمعنى وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقهم يؤدي هذا المعنى ولذا التزم

انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها فالظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل لا دلالة له مبتدء والخبر جملة فعلية لطابق السؤال

وان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل فتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جواز فعلية كقوله

تعالى ولئن سئلتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف

على تحقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول خواص نمثل فى مثل لبيك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع اى ذليل مخصوصة متعلق به ضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه من يذل لاجل خصوصة لانه كان ملجأ وظهيرا للأذلاء والضعفاء ويتعلق بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط تما تطيح الطوائح المختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كطوائح جمع مُلِفّ يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال للطوحات ولا المطيحات وتما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى مثل من اجل اذهاب الدوائر مالا ويبكى المقدر الذى يبكى لاجل الاهلاك الذى ما يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى لعدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل او فضلة اى فضل ايبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مبنى جوابا لسؤال مقدر على خلاف ما هو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد اذا قد اسند للفعل اجمالا ثم تفصيلا اوقع واقوى وان الاجمال ثم التفصيل ادخل فى النفس فيكون اولى بالقبول

يقال ان الاسناد اجمالا فى السؤال المقدر انما هو عمن يبكيه لا عمن يعين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند لذلك مرتين اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد خبر فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذى بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مُطْمِع فى ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلاف سلك عن الحذف والاضمار واشتمال على ابهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند بعد مرتين ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل والاقتضاء للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل

على الهوامش

على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن القرائن
بغاية السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد
قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغيره لذلك أو ان يتعين كونه اسما للمسند اليه كقولك زيد يقوم
تفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على تصدر المخبر عنه المسند اليه كقولك زيد يقوم
الأسد عند قيام القرائن كل يشهد ويلطم نوبه ويخوفك ويحصل التعجب بدون الذكر منوع
لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في
الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو
زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم
افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم تحذف فاعل المصدر فيخرج
ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واما لم يقل مع عدم
تفيد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل
جاءني قيل انا قلت هذا فلم لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرير الاسناد فعدم افادة
التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة ذهنية وانا تاكيد مقدم للمبتدا والمسند معرف لاجله كما في سعيت افاد قد عرفت ما يفيد رفع
قوله غير سببي هو قيد للفعلي في عبارة المفتاح عدا ليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر
الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فرجع الى المصنف اذ يشمل
السببي ايضا لان كلا من مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم بثبوت الشئ لشئ او نفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي
لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق بالنسبة الى زيد
لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق
لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة انما تقع خبرا بعد ما قد سندت اليه ضرورة وقد فسر
الاسناد الخبري فيما مر بانه الحكم بمفهوم المفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة
فالمراد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كون منطلق

الأب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لاحتاج لكون
المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطلان كون المسند فعليا مع عدم
فصل القوى فتصفى فراده وتمام ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان
اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا
خبط ظاهر لان اللازم تماما ذكران لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق
وحده والظاهر انه مراد المتكلم ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما ان ليس بسببي والا لكان
المناسب ان يورد في الفصل مثال من هذا القبيل لان خفاءه اولى بان يمثل له وايضا القول بان هو
منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه يحكم بعض المذكورين في قسم النحو من المفتاح ان
نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل
نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به نفي المجلة عبارة المتن اوضح ثم اورد صاحب
المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي اشارة منها الكرمن البوتيين في الدارها الدوران الاقدير
استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة
كان المسند في المثالين جملة ويحصل القوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا الفاعلية لعدم اعتماد
الظرف على شيء واما والفاضل في الشرح الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم
الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف
الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذا تقدير استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر مثلا
خالد ربما يوهم ان الجملة التركيب وجميع ذلك يقتضي ان لم يقصد التكلم الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا
لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الا فراد المسند بعينها مثالا للاثنين المفرد اما اسم وفعل وكل
منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل بعضها ضائعا والذاتركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا
انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغيير نقوى الحكم بتقديم المسند على المسند اليه فلو كان
قصده انما امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع صريحا في
الافراد ذكر الفعل وذكر القوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيره بما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفطن العارف بصياغة التركيب في نظم الكلام فالمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكال
وتعسر ضبطه وكان الاولى بمثل المجلة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة

علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد ينطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قولهم واللهما احد لان تعليقها على المبتدا وليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم
لان العائد مسند اليه وخرج بنحو زيدا بوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سيف فرس غلامه وزيد ضربته وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الا ان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعائد اعم من الضمير وغيره فصل هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا مبتدا وقال
صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بما ثبت للشيء الذي هو عليه ذلك
المسند الذي جعل خبرا عنده او متعلقا عنه مطلوب التعليق بغيره ما هو عليه ذلك المسند تعليق اثبات
لذلك الغير نوع ما او تعليق وقع عنه بنوع ما او يكون المسند بعد الاسناد الى ما بعده
بالاثبات او بالنفي طلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده للمبتدا
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فاذا قلت نحو زيدا بوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته لمبتدا اعني ابوه قد تعلق بزيد بالاثبات له وزيد خبر مبتدا نحو زيد منطلق عليه لان
معناه ما جعل مبتدا واو تعم منطلق مثال مخبر عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بنحو على شيء مما عرفت من تفسيره والثاني
نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا بعمرو مضافا الى ضميره فالمسند السببي ضربه وقولك او
يكون المسند فعلا منفيا معطوفا على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان
المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله
واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم واذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه
سيهو ولا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي هو التباس فيه اعني قولهم اذا كان المسند
سببيا تم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد
ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان قيد المسند السببي بجملة بل الاقدم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق ما لم

من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدء ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميره عائد الى المسند السببي والى قوله اذا كان سببيا
والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت
كونه كذا وحينئذ يكون المسند السببي هو الملفوظ من مجموع كلامه وهو نحو الطلعة كاد ذكرناه اولا
واما كونه اي كون المسند معللا فلتقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يتوقف وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كقولك زيد
يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها ياتي فيحصلون الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية
واقعة في الحال على التدريج وجه بخلاف الاسم فقولك زيد قائم الآن او غدا فانه يحتاج الى بيان قرينة
واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه مفهوم صيغته بدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم
الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل فتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر
الزمان غير قادر للذات لا يحتمل جزاءه بعضها مع بعض كقولك لطالب قوت طرب بن تميم اوكما وردت
عكاظ هو منوق للعرب كانوا يجتمعون فيه في شهر شذ ذي القعدة ويتفاخرون وكانت فيه وقائع
فنبذ بعثوا الى عربهم عربا فقوم هو القيم بامرهم الذي يهمهم ويدبر ذلك ويعرف سوسهم اي يتدبر
الوجوه ويتأملها بحدث منه ذلك الوسيم شيئا فشيئا ومصدره منه الظحظحة فلطمه فقتله
اذا دل على كل قبيلة جناية فتودي ودعاكاظ طلبني الحاكم بامرهم واما كونه اسما فلافادة علما
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجرد للافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في
مقام المدح والذم وما اشبه ذلك تماثيا سبد الدقام والثبوت كقولك الف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يترع عليها وهو مطلق عنوان الانطلاق فابت له دام من غير تجدد
تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان يكون بالاسم
كان الغرض اتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقد ايضا موضوع الا
على اثبت به الثبوت الشيء من غير اقتضاء ان تجدد وحدث شيئا فشيئا فلا تقول زيد منطلق الآن
من اثبات الانطلاق مطلقا كما في زيد طويل عمرو قصير واما الفعل فانه يقتضي تجدد الحدوث والحدوث
ومعنى زيد منطلق الانطلاق مع اتصاله من جزء مجزء وهو اوله وتجدده قولنا في زيد يقوم انه يقوم
زيد قائم لا يقتضي ذلك سواء المعنى من غير فرق واما الفعل فانه يقتضي ذلك فرقا واما تفصيل الفصل وما يشبهه

من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او لاجله او معه وغيره من الحال والتمييز
والاستثناء فلقرينة الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو
يوجب ازدياد البعد الموجب لفوة الفايدة كما مر في المسند اليه وذا كان هذا مظنة سوال وهو
ان خبر كان تمام هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لقرينة الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد قايما
الخبر ليكون الخبر لتمييد الشان والمذ مستفاد من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطقا لكان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي او بعض ازمنة الماضي
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدوق ذلك الفعل في هو معنى الخبر على ما
اعني تلك الصفة متصفة بمعنى في تلك الافعال فمعنى كان زيد قايما انه ثبت بالقيام المتصف
بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا يعني قولهم انها للاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في هذا
المثال حكم الانتقال الذهن الى انتقال اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الافعال مفيدة بمعونة
الاحوال واما تركه اي ترك القيد فلعدم نفع مهما اي من قرينة الفائدة كعدم الجهل بالمتعلقات او عدم
الاحتياج اليها او خوف الفضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على ما
الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق بها وخوف ان يتصور المخاطب المتكلم مكثارا وقادرا على الكلام
فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما نفيه اي تقييد المفعول بالشرط نحو ان اكرمك ان تكرمني او ان
تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده بها لانه في الاصل فرق بين ان اترك ان اكرمك وبين
الشرط واسامته من المقتضي فدل بذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان
الشرط اخذ للمفعول مثل المفعول وغيره فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك لمن اكرمك وقت اكرمك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجواب ان كان خبرا
فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو
ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة برمتها
بقيد مخصوص مخلة في نفيها الصدق والكذب بناء على انها انشاء فالبحث في تقييد المسند الخبري واما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر وقطعا الان الحرف قد لا يخرج الى الانشاء كالاستفهام والدال الا يتطرق
عليه ما يتطرق ولا يضع عمرا ان تضرب اخوتك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده

الشيخ عبد الحميد صاحب الحاشية على المطول
الشيخ محمد صاحب الحاشية على المطول

ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى انها مجردة عن القيد بالشرط لا
مع القيد به على ان القيد بالشرط يخرجها عن الخبرية ويمنعها احتمال الصدق والكذب فى الحال
ولهذه الدقيقة مزيد جلول فى نفسها فتقف منه وتخليط الكلام اهل العربية مما هب اليه المحققون
من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق احتمال
الصدق والكذب وعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا بالشرط وعليه منع ظاهر
وهو انا لا نسلم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتنى يمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك
والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المحققين غيرها بحسب اعتبار اهل
العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه بوجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المحققين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها
فكلا من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها اشارات الى حجج قول
جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتحقيقها بانا طرفيها قولان تاليفا خبريان لم يكونا خبريين
الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان المقدر وان النهار
موجود فى كل وقت طلوع الشمس ظاهر انه جملة خبرية قيدت مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا يتم به المرام فلنا فى ان دلالة واذا الكائنة فى
مباحث الشرطية المهملة فى هذا العنوان واذا ان الشرط فى الاستقبال الكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
فى اعتقاد المتكلم فلا بفهم فى كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الظرف
وتوصف فى اعتقاده فان قلت كما انه يشترط فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلذا يشترط ايضا عدم
الجزم بلا وقوعه كما ذكروه جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم لم يعترض
للمتكلم قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلينامل

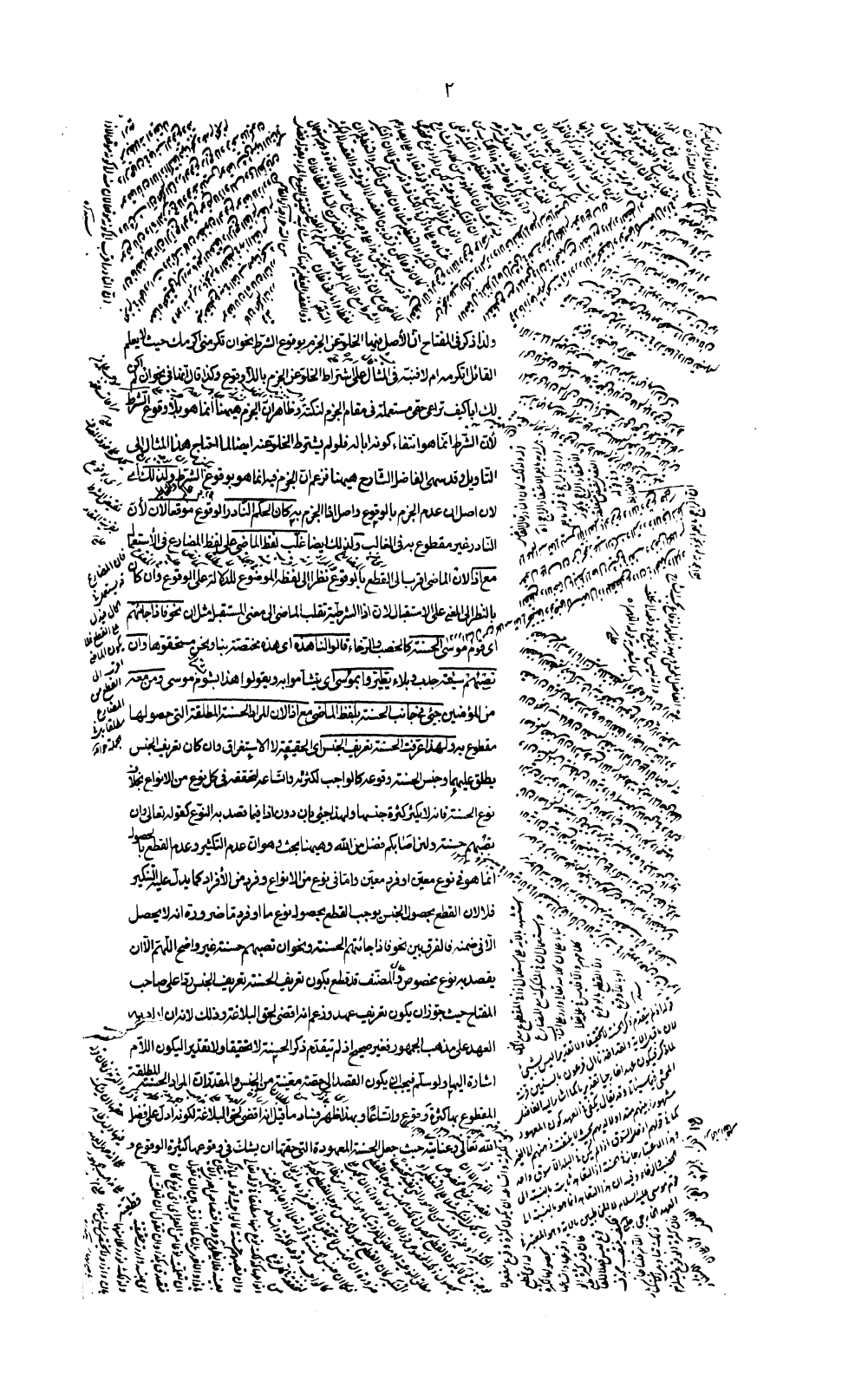

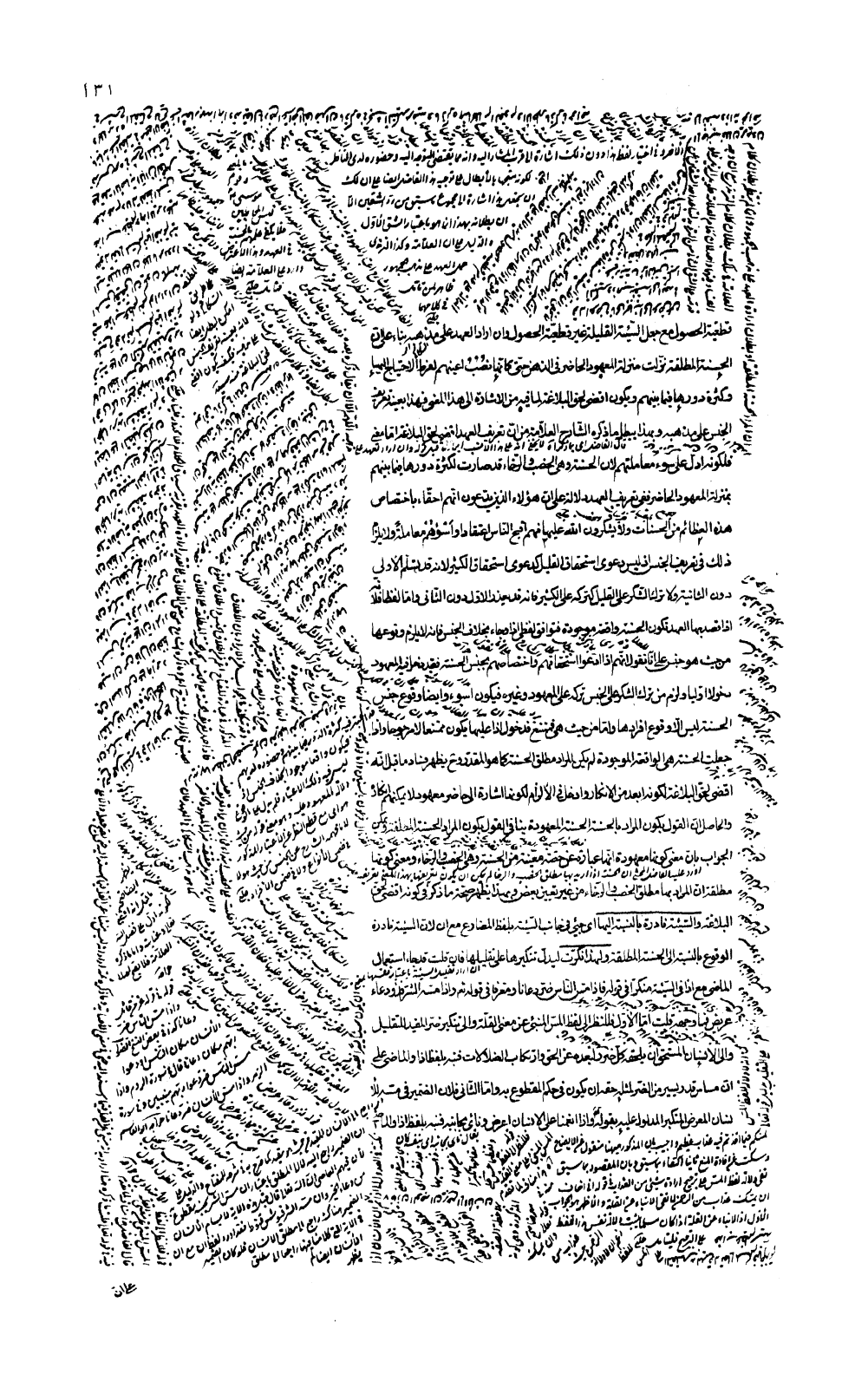

على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجيبان يكون مقطوعا عنه وقد يستعمل ان في مقام الجزم ولو
الشرط تجاهلا لانقضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها
فيقول ان كان بها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا سألت ليلتك فقلت ان طلع الصبح
ونفض الليل فعلت كذا فتتجاهل توقفها وتضجرا وعرض عليها ذلك والعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فانا فعلت مع علمك بانك صادق او لتنزيله اياي منزلة المخاطب العالم بوقوع الشرط لتنزله
المتجاهل الفاقد مقتضى العلم كقولك لمن يؤذيك ايها ان كان ابوك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى
العلم ان لا يؤذيه او للتوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصويره المقام لاشتباه علم ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصح الا لغرض اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق به غرضك كالتبكيت والالزام والتعجيز
ونحو ذلك نحو اضرب عنك الذكر اي اتركه فلا تضرب عنك القول وما فيه من الاثم والنهي والوعيد
والوعيد صحيحا اي اعزهما او الاعزاز او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان
الشرط هو كونهم مسرفين اي شيئا ثابتا مقطوعا به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف فيصير
ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على وجه الفرض والتقدير كما يفرض المحال لانتفائه
المقام على الايات الدالة على ان الاسراف تما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال انتفاء
بحسب مقتضى المقام ليقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كذا بل وكما في قوله تعالى ولو سمعوا
ما استجابوا لكم يعني الصنام دون ان الماضيين اذ يشترط بهما عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه
والمحال المقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طاما الانسان كان كذا بل يقال لو وطا ولانا فقول ان المحال في هذا
المقام بمنزلة متزلزما لا قطع بعدمه على سبيل المباهلة وادعاء العناد لقصد التبكيت فمن هذا يصح
استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا الذي مر بالتبكيت لان دين الحق والعدل لا يجعله مثل المجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا ودينا
اخر مساويا لدينكم في الحقية والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عنده فامطر علينا
حجارة اي ان كان حقا فعاندنا فيما علمي بكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين اي فلست بعابد لانتفاء الولد
اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى عمرو غير قطعي الحصول بالنسبة
الى خالد فقولك لعمرو ان قمت كان كذا تغليب لمن لا تعلم بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام
قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون المخبر

على الارتياب وتصوير الارتياب مما لا ينبغي ان يشتبه الامر على سبيل المعرض لاشتمال المقام على ما
يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المؤمنين
من المخاطبين على المرتابين منهم لان كان فيهم من يعترف بالحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانهم لارتيابهم
والاشكال المذكور وارد ههنا لان علم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان الا مما لا يقطع
الشرط التام هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى
على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نقل المبرد والجميع
على ان ان لا يقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان الجملة
الشرط فظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فكذبت وفي ذلك اشعار
كان على المعنى المختص له لان الحدوث المطلق الذي هو مدلول ليس يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الاخبار
الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وما انسيناك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه
يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيناك قبل النهي ويحمل الاستمرار على النسيان مما ينكره العقول فلا
تقعد بعد ان ذكرناك نهيها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى وان قيل لما كان البعض
مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانهم ارتابوا تغليبا هم فلا يصح ارتيابهم قلنا هذه
نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا يخص هذا الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب فتدبر
يكون معنى الكلام ان تكنتم في ريب مما نزلنا على المقطوع بارتيابه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه فلذلك المذكور
والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة
المعنى بنيهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات
ويحتمل ان لا يكون من التغليب في شيء بل الغاية وكانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صانعت ذرية رسل وكتب وكانت من
للطبيعة ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بناء الخطاب
والقياس بناء الغيبة لان الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى
عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان وتحوه كالعمرين لابي بكر
وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب

احد المتصاحبين والمتشابهين على الاخر فان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثنى في المد الاسم
وفصل بينهما جميعا وطبق ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين والقمرين مرفوعا قيل لعن قيل قوله وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجرى عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة
اجراله على الاذكر دون ما هو بازاء يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق القرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال
الاندلسي يقال القرآن والعين للثمر وعين الميزان فهم يعبرون في التثنية والجمع الاتفاق في
اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجمع نائب الغلبة مع الجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما
لم الاولى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقهم على الاذكور وان الا
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس محمود وبينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع
كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عدا ابليس من الملائكة لكونه حينا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنسه ان ينسب الى الجميع وصف يختص الاكثر
كقوله تعالى حكاية لقول شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا فان
شعيب لم يكن في ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم تظاهر يعود اليها وانما كان في
ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد نضرب
ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد تعلمانا وانت والقوم تضلون قال الله تعالى وما
يخادعون الا انفسهم وما يشعرون فبين قوله وما يشعرون الخطاب للمعنى تغليب ان يا محمد جميع من سواه من المكلفين و
غيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير تغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف لتثنية او جمع فافهم قال الله تعالى ومن يتبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب لهم لعلكم
شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم
متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم
تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالاطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله

الناس والانعام وذكرهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيها اى خلق لكم ايتها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايتها الناس والانعام في هذا التدبير وجعل لها فيه من الفلك من المراكب والسلاسل فهو كالمنع والمعدن للبث والتكثير بقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب الا ما خص ذكره الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والالما خص خطاب الجمع بلفظكم المختص بالعقلاء فهي لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرئكم وايانا هكذا في الكشاف للمفاصل وغيرها ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس في الخطاب يتعلق بهم فقط يكفركم ايتها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأكم من مصالح الحكم ما يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم منافع ومنافع ومنها ما تكون وجعلها ازواجا لتبقى بقاءكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض البنين دون بعضه مترتب الوجود فيصير الجميع كائنة وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى في ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها تعليلا لقوله كان كذا ليثبت الحكم من قبل المعلل معللا فيكون ابعد في الفضل استقرارا لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امرهو حصول مضمون الجزاء بتعيره بعين حصول مضمون الشرط في الاستقبال فالمعلق بغيره على معنى حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال فلا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كلامين واذا يعني الشرط والجزاء تعليقية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيضع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال

ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتبادر
الجزاء بجوز ان يكون طلبيا نحو ان جائك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي دلالته على الطلب وضع
للمستقبل فيجوز ان يترتب على امر يخالف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا
فافهم ولا مخالفة لك لفظا الا لمكنة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر
من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاها او احديهما
اخبرا او فعليته ما صوتية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك
امس معناه ان تعدّ باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد
كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى لا تضروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه يتصوره من يتصوره قبل ذلك وشتر على هذا فقد رأينا
المقام وتداول الجزاء الطلبي الخبري وهم لانهم ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا
ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما
نزلنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع ما والمجرد الوصل او الربط ولا يدل
ح لجزاء نحو زيد وان كثر ماله يبخل عمرو وان اعطى جاها الثير وفي غير ذلك قليلا كان او كثيرا
العلاء فيا وطلحان فانتج بك شابق من الدهر فالتيم ليلى كل ليل وقوله ايضا وان هلكت تمم
اجن صدورها فقد الهبت وعدا نفوس يحال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وجد اذا وى بين الصدفين حتى اذا
جعلناه نارا والاستمرار كقوله تعالى واذا القوا الذين امنوا قالوا امنا كما ان غير الحاصل في صورة الحاصل
لقوة الاسباب المناخة في حصوله نحو ان اشتريتنا كان كذا لحال انعقاد اسباب الاشتراء او كون
عطف على قوة الاسباب لا على ان غير الحاصل في كذا جميع ما عطف بعده بالواو لانها كلها على
لا ان غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق
من ان تعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه
اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحبل العافية فهو المرام هذا بصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة
ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ان يكون غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول المرغوب يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك
الامر البراي الذي ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه يحمل اظهار الرغبة او التوقع

ورد قوله تعالى ولا تكفروا فيأتكم على البناء ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي للدلالة على وفور
الرغبة في ارادة التحصن فان قبل تعليق النهي على الاكراه بارادتين التحصن يقتضي وجود الاكراه
عند انتفاء ما يجب بوجوه الاول لانسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفاء والا
ستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في
غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لانسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود
الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم ما نيط بحصول مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلامها مفوق عن معناها اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
الاترى انك تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجوده مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه
انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني
انتهى لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاء اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه بيانه انه اذا ورد النهي عقيب حظر او ايجاب توهم
او الآية نزلت فيمن يريد التحصن وذكر مهين للموالي على الزنا الثالث ان لا تكره اصحاب عليهن
الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن يقع منه الاكراه او طلب الكف
عن الاكراه مضرورة انتفاء الاكراه حتى لا تراه انما يكون على ضرار يد الفاعل فيقيد فضد عدم ارادة من
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بالخطر
نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضها الظاهر يدفع بالقاطع قال التكاكي او للتعريض

اي ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل اما المذكور او للتعريض بان يسند الفعل الى المخاطب والمراد غيره نحو
قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي اذ لا شك للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير وتعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد احبطت اعمالهم كما انهم اشتملوا احدى قوله تعالى
والله لئن شئتم لا اميرا لا ضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم
الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله وللمكان في هذا الكلام من الخفاء
والضعف نسب الى التكاكي والاولى ان يذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في
التعريض الذي استعمل الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني
اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل اليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ايساني

الاولة

الايتان يقال واليه ادعو وجه حسن اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم هذا
العنى على وجه لا يزيد ذلك الوجه عضيهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل
ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام التكاكى يعنى على وجه يتبين على قوله اى قول النحى
لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل فى المحاسن النحو حيث لا يريد المتكلم انهم الاعمار يريد نفسه وليس
هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمع قال المخاطب فد انصفك المتكلم يريد انه
المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لأن
ستدرج الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الاساليب قد كثر فى التنزيل والآثار
والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم
يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والنهر
والشتم ورد دكم الى الكفر اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم تكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال
قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل فى الثالث الى لفظ الماضى فاى
نكتة فى ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه الدلالة على ان
ردتهم قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوهم مضارا الدنيا والدين
واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من اموالهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ردتهم ان يردوا
كفار المصادقتهم والظهر لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعنى كونهم اعداء
وبسطهم الايدى والالسن اليهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ردتهم لكفار المؤمنين
ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضرا الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين فى انحسا
مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف المعاداة وبسط الايدى والالسن فانه يجوز
انتفائهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعاشرة وبما نشأ عليه من قولهم
اذا ملكت فاسجح واما استفاد ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا
عقلا لكن لا يخفى انه بعيد والخفى فان قلت واذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على جهتين
احداهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويقع جزاء نحو ان تعطنى
اعطك واكسك والثانى ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير واستقر
خرجت وهذا فى المضى على كلا معنيى اذا اى اذا رجع استقر واذا استقر خرجت كذا فى

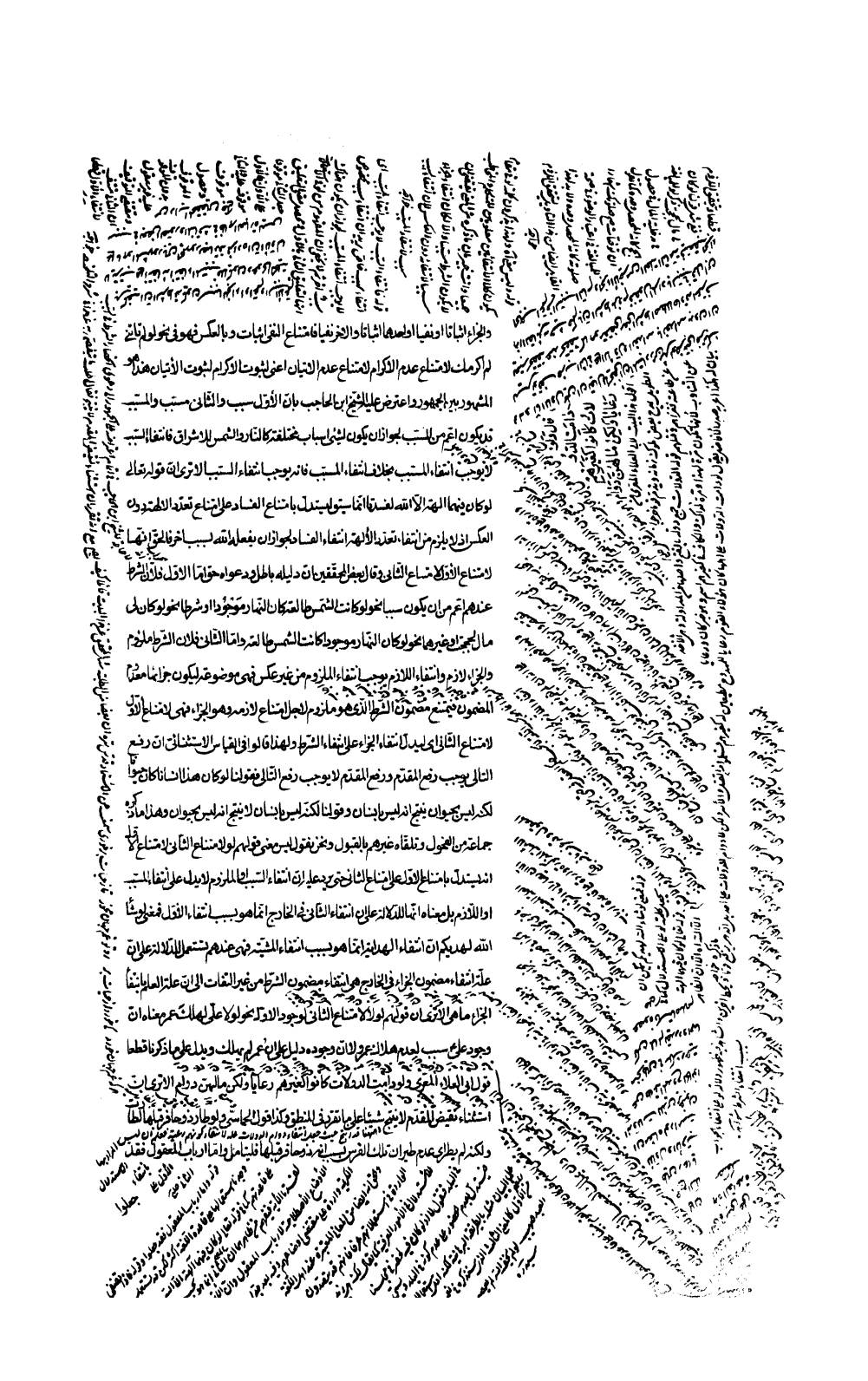

جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى التعليق بانتفائهما

وليذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم

بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان انتفاء الجزاء في الخارج ما هو لانهم انما يستعملونها في القياسات

لا الكتابات للعلوم والتصديقات ولانك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء

اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على

قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء

تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وشياعها هو على

ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وافرمن

الفهم السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قولك لعبده

نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه للانتفاء ثبوت الخوف

فاسد لان القرض مع صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء

لازم الوجود في جميع الأزمنة وفي قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك

الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط اقرب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود

الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو

اهتنئ لأثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو

ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم

تكرمني لاثنيت عليك نفي هذه الاشياء اذا قصد لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد

لزوم ما لم يوجد عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل هذا المعنى لولا ايضا نحو لولا

اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق في المعنيين بين لو ولولا الداخلة على النفي فان قيل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة

على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا

فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على الحالات الآتية

بالشرط فهو معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيئ ذلك من قبل ان كل الشرط والا لكان تقييده بالشرط

تكرارا كما اذا قلنا الوجود لاكرامك اكراما مرتبط بالمجيء ومن تعلم قطعا ان المنفي في قولنا الوجود

لاكرمتك هو نفس الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلاما له بعد فيلزم منتفي الشرط وهو تقدير المجيء
ان يكون ملاحظا للمتكلم عند الحكم وقد ذهب الشيخ وزعم ان الجاعل انما هو متكلم فيلاحظ
المثبت دون المتلفظ لان العموم للمثبت فيجوز فيه نحو لو اهنتني لاثبت عليك ان تقدت الشاتم المتقي
غير المثبت بخلاف المتلفظ فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا
فلو قدر ثبوت نحو لو لم يخف الله لعصاه لم يلزم الا ثبات وبينا فساده لان اعتبار الارتباط بالشرط في مفهوم
الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثبت عليك شاءه مرتبطا بها هانة فلا نسلم ان المتنوع ما بلغناه
لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه مرتبطا بانتفاء القيد
ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل يجري على ظاهره يلزم العموم وفيه
مثنا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على سورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير
ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الاهتداء واجب بانها مهملتان وكبرى الشكل الاول
يجب ان تكون كلية ولو سلم فانها انتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فانتاجه انما هو
ممنوع لان علم الله فيهم خيرا محال الذات فيجوز فيهم المحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ
لو لم يشعر الا بفصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يشعر في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانتاج الشيء لامتناع عينه ولهذا لا يصح ما استثنى نقيض التالي وكيف يجوز ان يعتقد
في كلام الحكيم تم انه قياس اهمل فيه شرط الانتاج وانما تكون في ذلك وهل ركب القياس الا
لحصول النتيجة بل نحن نقول قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة سببان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم تم استدل بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما النوع على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه
فيجوز ان التولي لازم على تقدير الاسماع فتلف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكر
واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم
التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكرتم
ان الخير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاءه التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من
اهل ان اسمعوا شيئا ثم انقاد والم يعصوا وهذا كما يقال الاخير في فلان لو كان بدقوه
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه وانما قوله تعالى

ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلعم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اى ادوها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هو بحيث يهتم اوادخلوها فعبر فوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرايت امرا
فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم

لتنزيل اى المضارع منزلة الماضي لصدوره اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض في المستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه عبر لفظ الماضي
المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة
الماضي المتحقق في استعمال لو واذ وهما مختصان بالماضي وحق كان المناسب ان يقال لو ترى
ولكن عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في الحقيقة ماض بحسب اتيانه لتنزيل الخاتمة بدلا نقض هذا الامر لكذا ما رايته ولو
طاب لي اوايت امرا عجبا اهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلعم
ولو للتمني فلا استبشهد لان لو التمنية تدخل على المضارع ايضا كما في تمامية الذين يكفرون اما قال
الزمخشري ابن الحاجب وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد لو الكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزه ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فيجعلها انه بمقدر كان اى وربما كان يود فحذف للكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل
ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربت محذوفا اى ربت شيء يود الذين كفروا التحقق
وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف بتبيين النظم ودب فيها التقليل البتة معنى انه يدب فيهم منه معنى التمني
اهوال القيمة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انما نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من
التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني
حكاية لود ادتهم حيث عبروا على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل
لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل فهم منه معنى التمني
حرف مصدري فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين اولا ستحضار الصورة عطف
على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين ما ليتنا نرد ولا نكذب

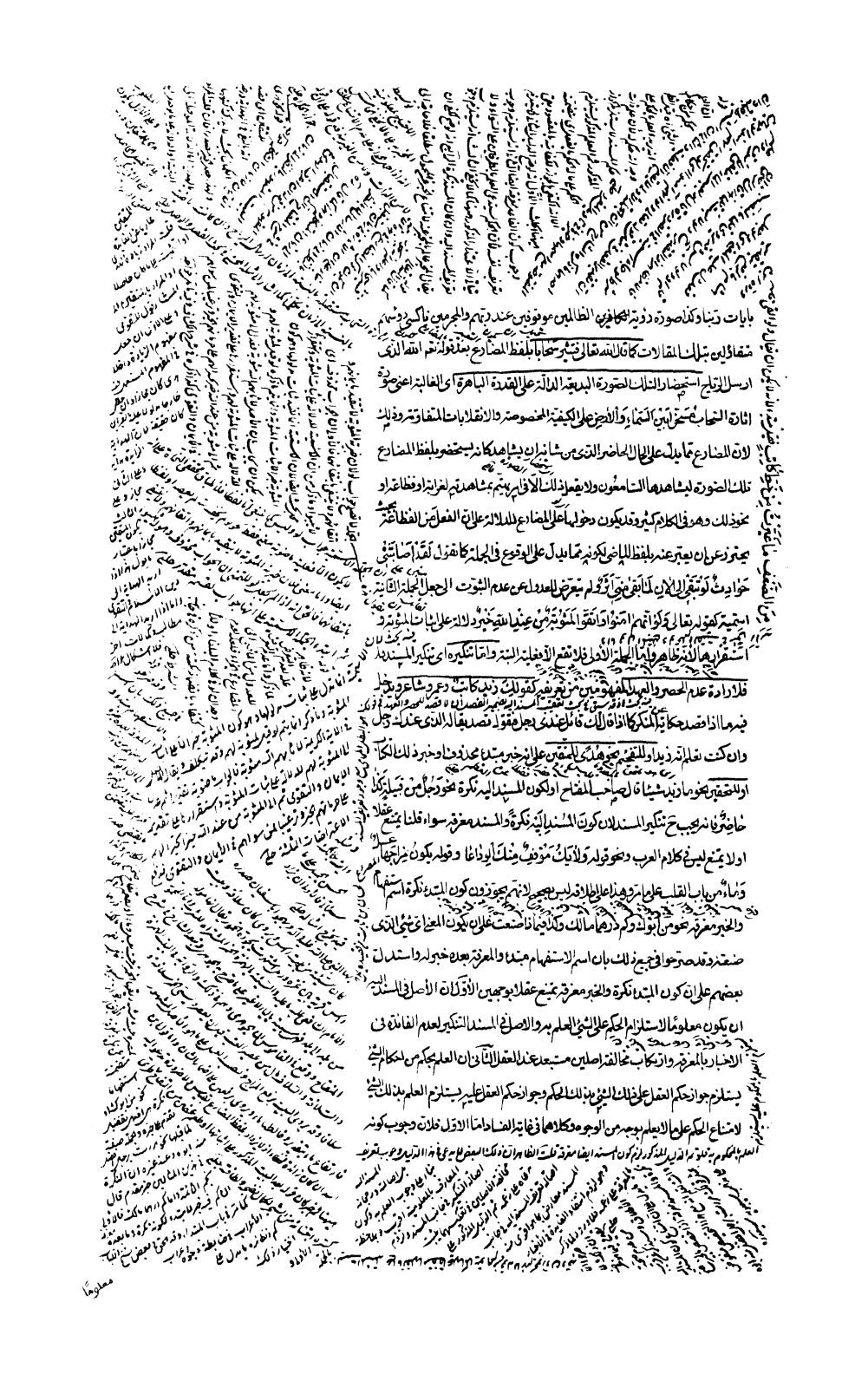

من غير قبول او لازم حكم كذلك عطف على حكما اى او لافادة السامع لازم حكم على امر
معلوم باحد طرق التعريف نحو شكله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدء والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدء لكون المتكلم عالما بهما والعلم بنفس المبتدء والخبر لا يوجب العلم بالنسبة
احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا متغايرين في الخارج كما
من الكلام اتم متعلقات في او جود والخارج بسبب الذات نحو زيد خلوك وهو والمتكلم هما الكون
المتكلم في المثال الاخير باعتبار العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث الفصل وعادوه
على تعريف العهد قول ابي فراس ان لم يكن ثوابا فانه عقاب وقال من ضحك الجاني فهو الجاني
هو هو يعني الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا والقرينة عليها
في جواز اضافة الجانية الى كل منهما حسبما اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في الجناية المرتب على كل جان وليس بوجه لان فاعل الجاني فقد يجني جناية حتى يصح التكلم والمذكور
في الكتب ان تعريف المسند ان كان تعريف الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند
كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الجنس لكن قولهم يأتي معلوم
على ما مر فلعله رأى ان لك ويدل على ان يجيء معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها وبؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك اذا قلت غلام زيد
الا غلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة الا غلام من غلمانه والا لم يبق
فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد
يقال يا بني غلام زيد من غير ان يشار الى معين كما يعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه
كثير في الكلام فلفظ الكتاب ظاهر في اصل الوضع وما في الايضاح الرهبة الاستعمال لكن التعويل
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثلا لا يقال اخوك زيد ان لا يعرفهما لم
يحصل الاعتناء بالحكم بالتعيين على ان الاعم نفع المخاطب اصلا وعكسها اى وعكس المثالين وهو اخوك
زيد والمنطلق عمرو والقصد بطلق في هذا القديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف
السامع اضافة باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متغايرين في الخارج
فايتهما كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات بد وهو كالطالب بسبب زعم السامع انه محكوم عليه
بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدء وايتهما كان بحيث يحمل اضافة الذات

قز وبهذا يظهران ما ذكره صاحب الكشاف ما قوله محل نظر وجه ان المناسب لذلك السؤال ان يقال في جوابه التائب زيد كانك قد عرفت ان انسانا قد تاب فانت بقولك من هو تطلب ان يعين عندك بان يحكم عليه بانه زيد او عمرو او غيرهما وجوابه ان من في السؤال مبتداء والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كما ترى يكون السؤال عن متعين يحكم عليه بالتائب كانه قيل زيد التائب ام عمرو ام غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فاذن تلك السؤال لطلب حكم بكون التائب ثم ان جعل الضمير مبتدا

بر وهو كالطالب ان نحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يجوش بحر انقعه ماءه بحمله السابح في لبده ان الصواب ماءه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه اي زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد

فيما جعله منقوضا به المطابقة اللفظية وفيما ذكره في السؤال المطابقة المعنوية ويجوز ان يكون مراده ان من التائب قوة ازيد التائب ام عمرو وغيرهما على ان زيدا خبر فينبغي ان يجاب زيد التائب فيكون هذا السؤال معارضة بنفي الطلب الذي طلب بهذا السؤال الحكم على التائب وان كان يقتضي تقديمه لكن كون ...

بدون تحقق الجنس وغيره نظرا لحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدء فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم هو التقوى اى لا غيرها والامير المطاع الى الجبان والامير هذا او زيد غلام زيد او كان غيره معرف اصلا نحو التوكل على الله والتقوى لله والكرم فى العرب والامام من قريش لان الجنس يتحقق واحد منهم فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فيما مر فان قيد قد وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدء نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى يقصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو التاجر راكبا وهو الواقف حاسر الرأس وهو الواهب الف ناقة الا عشرا هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هذه المائة من الابل الكوم مخاضا او عشارا الا هذه الابل طلقا بالتعال كانت ولا الهجة مطلقا سواء كانت هجة الابل الا هذه الابل وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهيئة فهو بمنزلة النوع لا الى هيئة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا لك بر حبيب كما فى انت الشجاع والا ان احدا لم يجعل احدا مثل مجتبى لك حتى سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احد ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبتى وكذا قولنا زيد هو المنطلق اى المنطلق المعهود الآن عندك لا الانطلاق المعهود الآن بيننا نوعا من الجنس لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحد من محباتك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه لتخصيصه ولو قلت زيد المنطلق فى حاجتك اى الذى من شأنه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى التخصيص مثله فى انت الحبيب وقوله تدفيد بلفظة قداشارة الى ان الاسم قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر اذا فجع البكاء على قتيل رأيت بكاءك

الحسن الجميل فانهم لم يريدوا قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا تبع البكاء على قتيل الخ لان معنى القصر في نحو قولنا انما تبع البكاء على قتيل الحسن الا بكائه على ما لا يخفى على من له دربة بأساليب الكلام لظهور ان الغرض انما هو اثبات لبكائه الحسن وتخصيصه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عند الاعناء والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصور الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتبع بكاؤه غيره لا انه لا يتبع وذره الى شيء آخر ومعنى التعريف هيهنا ان اضافة المبتدإ بالخبر اما ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت لهم العبودية ثم يجعله ظاهرا لا مرية فيها معروفا بينهم كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا تكون للجنس فلا يدخل في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر انما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وما تأتي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل انما اختص حكم القصر بالثاني اعني بتعريف الجزء لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق بعيد ثم سوى المبتدإ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد حوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الأضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال للقصر في الاصطلاح وقيل الاسم منعين للابتداء تقديم او تأخير للدلالة على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت للدلالة انما على امر ينبغي ان ليس المبتدإ مبتدأ لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومنتسبا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب وسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر ينبغي ان يكون مسندا وقد يسبق الى الوهم ان تأويل زيد بهذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من المذهبين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد سوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وانما حاجة المنطقيين هذا التأويل ليجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا

هم المقلون على تقدير العهد او قد يشهد ان جاءت مقلون فان الغرض غالبا ينتهم ان غير المتقين يأتي كما ذكر فاريد قصر المتقين المعهودين فيهم فقد قصد هيهنا على تقدير كون اللام للعهد قطع الشركة ويكون توجيه بان المراد ان القصر المستفاد من المفرد انما يكون فيما يفيد فيه العموم اي الاستغراق فان تعريف الجنس اذا احتمل الاستغراق فاذا احتمل ما سبق كفى في القصد كقصر الصفة في الموصوف مراده ان قصر الجنس انما يتصور في صورة الاستغراق فانا نصورة العهد فالقائم في الصفة قوله وانما خص حكم القصر وقد لان القصر للعهد جوابه

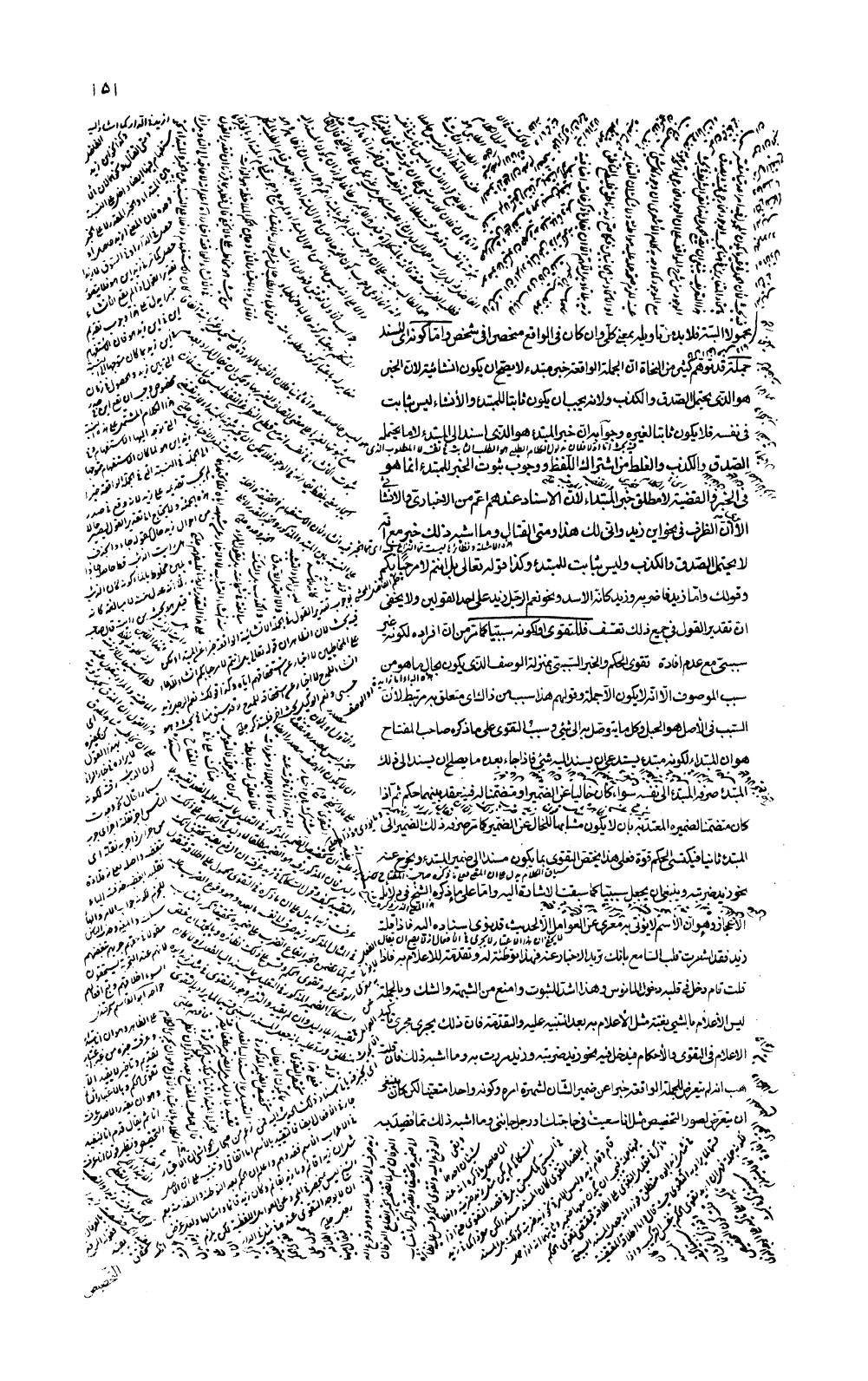

التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال التقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد يعرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لحاجة الى التاكيد والبيان ثم اعجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في جاءني اسعيت في حاجتي عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها المأخوذ فيها الاختصار الفعلية اذا هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق وهو الفعل واسم الفاعل انما يعملان بشبهتهما بالاول عند الاحتياج ان يرد الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار خلك ضد الزيد والمجاز على خلاف الاصل وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على الاتصاف وهو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر اثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد يخبر بالجملة عن الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يصرف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكن لو قصد هذا الوجه لان يقول اذا المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يحصل في المقدر جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فللتخصيص بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند عليه مما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى المقصود نحو لا فيها غول اي بخلاف نحو في الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرد اعني الضمير الراجع الى نحو الجنة وجواب ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خور الجنة او على الحصول فيها لانه يتجاوزه الى الاتصاف بفي خور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول

والكينونة

والكونة في خبر الجنة لا يجاوزه الى عدم الحصول في خبر الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
فصار المعنى حقيقيا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم
ولا يتصف بلي ودين مقصور على الاتصاف بلي ولا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى الا انها
الاعلى ربك ان معناه حاصلهم مقصور على الاتصاف بعلو ربي لا يجاوزه الى الاتصاف بعلى
وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دين مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يجاوزه الى العنوي
اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين لا يخول فيه هذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتا
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم ودين لا يتجاوزني بل
على معنى ان المختص بكم دينكم لا دين المختص بي دينكم كما ان معنى قام زيد ان المختص
بالقيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليظر الى ما فيه من الخبط والخلو
عن القانون وانما لزمه ذلك لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا فلم يقدم الظرف الذي هو المسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعريضا
سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خور الجنة جنوز
الدنيا الاساورات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيص اي تقديم المسند المتنبيين
اولا للام على ان اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت واما قال من اول الامر لان
يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى الذي الجملة ليرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله اي قوله
في مدح النبي صلعم لم يهم الا مشتهى لكبادها وهمت الصغير احمل مع الكبير فانه لو اخر الظرف لتغير
لم يعلم المبتدا عن هم لتوهم انه نعت لم لا خبر فهم هذا التقديم واجب دينا اذا كان المبتدا نكرة
غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بمنزلة الحكم
كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو
قائم رجل لان الالتباس واقع لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا
يجب التقديم كقوله تعالى ولاجل متمتع عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان

تقدم الحكم بكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يصل الا بعد حصول الحكم وقد
قالوا ان الاحكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير
المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عما شئت نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على التطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجمادى الايام او التنويع
الذي ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمال تضوع وما عطف عليه تشرق من ماشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الذي
والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله بهجتها اي بهجة الدنيا
منورة ببهجة هذه الثلثة وبهاؤها وقدوقهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو شهر وشمال تضوع وابو
اسحق هو كنية المعتصم بالله والغرض مما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف
زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو علي مزل الجريمة ما يحقره واهمهما المصنف اما الاول فلشهرة
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا
مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي مقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له
على ما مر في تقديم المسند اليه وقد جعل السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتقر حسن خبط واشكال وتشتمل على
نوع اختلال وذلك انه قال اذا اريد بكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل
المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه فالدرجة الاولى قولنا في الدرجة الاولى للعتاق
من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء
ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين
احدهما ان هذا الكلام صحيح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد
الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى الى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامنا في تقرير تقوي الحكم
بدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يسند عن اليه شيء فاجاب
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرف المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن الضمير المبتدا او متضمنا له اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا
ثانيا فيكون في الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم

على الاسناد

على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا فكيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى الضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل استند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فللمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير المطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت

اى الاشكالين المذكورين مع جوابيهما والاعتراض ٢

وانت عرفت وزيد عرف بفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض
الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو
زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية بواسطة شيء كاسناده الى المبتدء بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدء فقوله صرفه المبتدء الى فعل مجهول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير
الى المبتدء ثانيا معمول على الترتيب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية بما يقتضيه
الفاعل وح لا نا نقض هذا الكلام بعد التتبع والتصحيح ولا يخفى انه فيه القول بتحقق اشتراط اسناده
وان اراد بالاسناد التي يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتدء فهو بعينه ما ذكره الشيخ
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير للاسناد الفعلي بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما يشعر به قوله ثم اذا كان منفصلا الضمير وصرفه
ذلك الضمير الى المبتدء ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله والتتميم المقصود وزيادة لفظ القسمة
والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام
الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصوده التي هي من هذا المقال ولم يره
طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا كما جرى عليه وانا
اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ الفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد والى
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل المعنى فان القول بان كل جملة اسمية يفيد
الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا
بالاعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى والثانية
كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتداء كما زعم
الثالث ان حمل قوله في بحث المقوي صرفه المبتدء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا
لا نسلم ان المبتدء لكونه مبتدء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضافرهما انما هو مع الخبر لا بغير
وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عين
عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل مع ضميره المتصل بمنزلة فعل الروابع ان اراد بالاسناد المسبب المخصوص
المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد

قوله ثبوته اى ثبوت مطلق الحكم باعتبار خصوص الطرفين باحوال متعلقات الفعل لانخ ان المعمول من حيث هو معمول فرع عامله ومتعلق به فلفظ المتعلقات بالكسر واذا نظرت الى جانب المفعولية والحقيقة قلت تعلق الفعل به انجز الفع فكل من المتعلقات متعلق بالفعل فرع له من جهته التجوز والفعل فرع له من جهته الواقع والحقيقة ولهذا ذكره كما المحشى بيان قوله ذكره كما اى كما ذكر من العامد والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل كما سيذكره بحث الكلية ان كلا منهما فرع اثنا فرع المتبوع تقول جاء غلام مع الامير والامير مع الغلام جاء الامير مع الوزير اما ما ذكره فهذا الكلى بسمع ان ليس المراد ذكر الفعل كما سيذكره المحشى بوجه آخر ايضا ان الكلام فى احوال متعلقات الفعل والحال والمتبوع ان تكون احواله تابعة للعامد والمفعول تابعة للفعل دون العكس وهو ظاهر لما ذكرنا من ان سبع انما يفترس المتبوع وقد عرفت انه يكون جملة اصلا ومتبوعا بالنسبة الى الفعل بخلاف المتبوع والسبب بقول الفعل المفعول كالفعل العامد للقوم الآتى تقول ما خلفك جانب المعمولية اذ المتبوعية انما يلزم الفرع من ملاحظة جانب الحقيقة وقد تبين ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول فيه مناف فانه يجوز جعله متعلقا بالفعل وهو الموافق لما ذكر وان المتبادر ردوا

كلامه الناقض ولا اقتضى الاسناد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يحمل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى فى فاعل سواء وجد بهيئة اسناد اخرى كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدء وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما فى عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى واحتراز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما فى قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما فى نحو زيد عرف مع حصول التجدد فى الصورتين بخلاف المسند اليه فى الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لما ما ذكره السكا من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثيرا ما ذكر فى هذا الباب يعنى باب المسند والذى قبله يعنى باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا امعن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات بهما والمضاف اليه وانما قال كثيرا مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بهما من بين المسند اليه والمسند ولكون المعرف فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند ابدا فلا يصح ان تكون غير المسند فعلا الا بعض ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل ما يغاير البابين فضلا من جريان كل منها فيما يغايرهما فاذا يكفى لعدم الاختصاص ما فى البابين شئ فى واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت الاشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها اكثر من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعضها بالاختصاص بنوع عموض مزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم

المعولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما ليعرف

بالتمام افادة تلبسه بداى يتلبس الفعل بكل منهما فهو دوران بان تلبسه بالفاعل من

جهة وتوقعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وتوقع عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول

المفعول به لان هذا تمهيد لما نحن فيه وان كان سائر المفاعيل داخلا جميع المتعلقات كذلك فان

الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه

وغيرذلك لا افادة وتوقعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل

وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان

الفاعل والمفعول معه عبثا بل الجار حتى ان يقال قام الضرب او وجد او ثبت ولو نحو ذلك من

الالفاظ الدالة على مجرد الفعل الا ترى انك اذا اردت تلبسه بمن وقع منه فقط تركت المفعول

ولم تذكره معه واذا اردت تلبسه بمن وقع عليه فقط تركت الفاعل وبنيت الفعل للمفعول واسندته

اليه واذا لم يذكر المفعول به مع اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض كان اثبات

اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار

عموم فى المفعول اى يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع

عليه فضلا عن عموم او خصوص فنزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول

لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع منه يفهم ان الغرض الاخبار بوقوع

الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه نيتضح غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو

يعطى الذى فاز بمال جزما بانتا ولم الاعطاء لا بيان حال الكونه معطيا وكون

كلامه مع من اثبت له اعطاء غير الذى فاز لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا

القسم الذى نزل فيه اللازم خمر بان لانه امان يجعل الفعل الكونه مطلقا اى من غير

اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل

حال الكونه متعلقا بمفعول مخصوص لم تدل عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقولنا نحن نفعل

ليسوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار

عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد

له حقيقة العلم ومن لا توجد مع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص بل

عليه القرينة وانما قدم الثاني لانهم باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكرا وتكرارا في بحث
افادة اللام الاستغراق اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقولهم المؤمن يكرم والمنافق
يهان حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان الفصل الخ يرد عليه
اخرج مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المتساويين على الاخر مذكر في بحث حذف المفعول لينزل ويكون
للفعل المتعدي بنفسه الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو فلان يعطي بمعنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للبلغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فتجيء المصنف
قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
والبيت اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكفي فيه مجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم
في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدق وجود الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احتراز عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لانا نمنع الاطلاق ان لا يتصور
عموم افراد الفعل او خصوصها او تعلقه بمن وقع عليه تحقيقا لان قولنا لا نسلم المنافاة اذ لا
يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو
اعتبار عدم العموم للعدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الحصار مبالغة بتنزيل
جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غير وهذا
وهذا العربي فريد ما فيها مرية للان ما ذكره من الحصرين تمام الشهد بنقل الاقدام راسا على
التعميم فاذا نافى وجود كل عطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء
فمما لا يستعر هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف بتحقيقه ما ذكرنا فليحمل خطه عليه فان هذا لقاء
تمام وضع بين بعضهم بخط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل طلقا كناية عنه متعلقا بمفعول
مخصوص كقول البصير في المعتزلي بالله معترضا بالمستعين بالله مخصوصا جوده وحفظ عياله ان
يرى ما يبصر ويسمع واعلى ان يكون دوره يرى ودوره سمع فيدرك ما يبصر محاسنه وبالسمع

اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد واما نصب عطف على له
المضارع المنصوب قبله اى فلا يجدها عداؤه وحساده الذين يمنعون الامامة الى ما نعته
الامامة سببا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من
غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره واعداء الملة فقد بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين
مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث
يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الراءي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا
اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه بهذا يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله بلغت حدا يكفي فيها ان
يكون ذو بصيرة ودين سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والعلى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر
المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او
نفيه باعتبار خصوص اقرار الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة وترين اى يفعل اعطاء ما من غير
اعتبار التعلق بالمفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول
فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرضت ملازمتهما في الوجود فلا ملازمة بينهما
في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة عليه
للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه و
يبينه ما لم يكن معلقا به اى بفعل المشية بالمفعول عزيزا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اى لو
شاء هداية كم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه
مبهم عنه فاطلبي جواب الشرط صار مبينا وهذا لو وقع في النفي بخلاف نحو قول الخنجري في ابنه
ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر
اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم صار غريبا فلا بد من ذكر المفعول المتفرد في فعل السامع
واما قول السامع به واما قوله اى قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم ينبه حتى السوق على غير ظهره

فلو شئت ان ابكي بكيت فكرا طلبت منه ترك فيحذف مفعول المشيئة بناء على غاية تعلقها
بيع على ما يسبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الصرائم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة بكاء التفكر
كتعلقها بكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء
الحقيقي والبكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا لان الواقع ان يقول انا في الصوم فلم
يتوقع غير خواطر تجول فتحق لو شئت البكاء فعبرت جفوني وعصرت جبيني لسيل بمياه دمع لم
تجره وخرج مني بدل الدمع التفكر في البكاء الذي لا داعي لايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق بهم غير
محتاج الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد محتاج الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول فيما ان البكاء الذي
قلت لو شئت ان تعطي دريهما اعطيت درهمين كذا في لا لان الاعجاز ربما تنشأ من سوء
التامل وقلة التدبر وفي هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس
من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل ان يريد انه
ضعفت ونحلت بحيث لم يتوقع منها عند الدمع ضعوت بحيث افاد على بكاء التفكر والمعنى
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على نهج باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من
قبيل لو شئت ان ابكي ما بكيت لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يتوقع منها الخ وغير
تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا تتوقف على ان لا يتوقع من غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل
منه بدل الدمع التفكر فانه تارة يتوقف على ان لا يتوقع من غير التفكر تارة يحسن ترتب النظم فليتامل
وتارة يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قوله ما سرهم فقام اي امرهم ما يلقاهم قال
الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما
عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقولك اراني
البحتري ولم ازدد اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا اراد ان يعدل وكم
في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات و
كم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسودة اياما اي مددتها وصولتها احزن
اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول العائد الى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر
اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول العائد الى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر

اللهم هو قوله الى المعظم ان الحرام يتنزل المعظم بالكان وفي بعض اللهم فترك ذكر اللهم ليدفع من السامع
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الخبر مفرغ لم يرده الا المعظم واما الان فيريد
ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يقتضي ايقاع الفعل عليه صريح لفظه اي لفظ المفعول الظاهر اما
لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان
كان كناية عنه كقولك اي الخير قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا
للمثل المحذوف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب قوله لم نجد الا ايان بضميره
اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل الكمال العناية بتعميم
وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى يعين على الوقف في قوله ولم اقطع لاني ضيعت شعري
لئلا ان يكون اصاب مالا لانه اذا عمل الفعل الاول فصريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان
الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا كما للعناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون
السبب اي سبب حذف المفعول في بيت النجم ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا
الى المبالغة في التأتي معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا
ما يجوز وجوده وايضا في هذا التخييل بيان لبعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الا
اختصار كقولك قد كان منك ما نولم اي كل احد يقرر ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف
المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم الى الدين وهو الى
تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء وبهدي من يشاء الى
صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما تولى منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول
لا الى نفس الفعل فان المحاج على مثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا
جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محمولا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
وما يحتمل الحذف للعموم وغيره المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه
ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وبهيمنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم
والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحيث فان ذلك القرينة
على ان المقدر يجب ان يكون عاما فان التعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا

دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يلي وهو قوله ولما لم يجز الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وانما
ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر اقسام
ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار ونحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى أين انظر اليك
اي في اثنائه وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود وانما اذا لم يذكر
فيكون الاعتماد على القرائن الظاهرة ولا يتم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان يراد
للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو قيل الاختصار لامكن ان يقال ويؤيد كلامه
من يجوز العقل والعرف انا لم نر آية قط ولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما
لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم
المقدر ولو سلم فترك الغرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتعرض لما ليس
كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار
السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الكل لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق
المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله
نعم قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى اي لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول
او سميه الرحمن ايا ما تسموه فله الأسماء الحسنى لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول
واحد لم الشرط ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولم عطف اليمنى على نفسه ان كان عينه
ومثل هذا العطف وان صح بالواو وباعتبار الصفات كقولك الى الملك القرم وابن الهمام ليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في الدعاء لاحد الشيئين المتغايرين ولان التغيير انما يكون
بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا الآن انما يكون لواحد من اثنين او جماعة وانما
قوله تعالى ولقد ورد ما شاء عمدي وجد عليه امة من الناس يعقلون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهم الذود واما ان المسقي والمذود
ابل وغنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل لم تقدر يسقون ابلهم وتذود اغنامهم

لوم وان التوجه عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودها
عنهم وسقيهم بل الا ترى انك لو قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو
منع بل حيث انه منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى الفرق بين التوجه لاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان التوجه لم
يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ورود هما عنهما وورود الناس
مواشيهم حتى لو كانا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترجم فليتأمل فيه وقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد الناس في كلام الشيخين وحذف
عنها الجمهور فاستحسنوا كلا منهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول لان قواصل الآي على الالف ولا
امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا
انه للاختصار لفظ الظهور والمحذوف مثل الذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي بالذكر انتهى واما
لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة عليها ما عليها ما رايت منه اي من النبي ﷺ
ولا اراه من اي العورة واما النكتة اخوى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه
او تعيينه او ادعاء التعين لداع يخوف ذلك قالا الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين
كفروا فحذف لتعيينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به او تقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي
نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لمزيد الحظ في
التعيين كقولك زيدا عرفت لا بل اعتقدانك عرفت لا بل اعتقدانك عرفت انسانا وانه غير زيد فانت مصيب في
اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا
الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن
اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف
ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا لكرم وعمرا لانكرم في الامر للنهي فان اعتبار رد الخطاء فيهم
لا يخرج عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في
اعتقاد وقوع الفعل على مفعول الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا عمرا ولا اما زيدا ضربت بل
اكرمت اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص

وقولك لاغيره صحيح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان المقدم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا فيما اذا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان لهما وامّا الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء فى الضرب فوقوده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء فى المضروب حين اعتقد انه زيد فوقوده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا وامّا نحو زيدا عرفت فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسّر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا الى وان لم يقدر الفعل المفسّر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفت عرفته يحتمل التخصيص كمجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس المقصور والمخصوص الا تأكيد الحكم فيقوى بزيادة التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى اياى يرهبون اندمن باب زيدا يضربه وهو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح بان العطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا ارهبون ويتحقق للمغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تقرير الفعل ايضا كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون والفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارضى فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة التخصيص كذا فى الكشاف وفى جعل الفاء فى فاعبدون جواب شرط تساعى بناء على انه تفسير لما هو الحق اعنى فاعبدوا فانكم هو وامّا الفاءات الثلث فاولها هى التى كانت فى الشرط المحذوف ابقيت بينها على مستبقرا قبلها اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخرى والثانية جزاء الشرط والثالثة تكريرها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ وامّا نحو وامّا ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص بعد ذلك لامتناع تقدير الفعل قبلها نحو وامّا فهديناهم ثمود لانتزاعهم وجود فاصلين بين امّا والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا امّا زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم معناه ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا يجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل الازم لوقوع شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ

فحذف

فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني ان يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد والتجأ الفاء المؤذنة بان ما بعدها لا ينال ما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موضع الفاء لان موقعها صدر الجزاء فحصل التخفيف واقام الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المقاصد عندهم من ان حيزها الترم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام وانما يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء لم ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع وبظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انما هدينا يهود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهدى بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم مع الاخبار عن سوء صنيعهم الاولى انما فاجابه بانك زيد وعمرو انما سالت سائلا ما فعلت بهما فقلت لزيد فاكرمته واما عمرو فانا هنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي مثال قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وما شابه فحجت والتخصيص لا يلزم للمقدم غالبا يعني ان التخصيص لا يفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير بعينه لانه لازم للمقدم لزوما اجزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك الاسفل لانه للمضغ غالبا بخلاف التماس وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك والاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى ومعاطلتهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تم فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى فلا يخفى التخصيص لبنو المقام عند علي ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان المقدم في اياك نعبد وايا ك نستعين لما اعاد حين اللفظ المجموعي الذي هو علم في النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المتن بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد وايا ك نستعين معناه نخصك

بالعبادة والاستعانة وفي لال للتخصيص ومعناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير
في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان
الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد و
اياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان التقديم وقول ائمة التفسير دليلان عليه
والاهتمام ايضا حاصل للاية بناء في الاختصاص والبا اشارة بقوله وبعيد التقديم في الجميع وان
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانهم اهم وهم بيانه لتغني قال الشيخ في
دلايل الاعجاز اذا لم يتقدم اعتمد على المقدم شيئا يجري مجرى الاصل في العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد غلط كثير من الناس فيه يكفي ان يقال انه قد
للعناية ولكونه اهم من غيره ان يذكر بان كانت تلك العناية قديم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل
التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي
والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في الظاهر ما يدل تارة ولا يدل اخرى وهذا كلام مزيف
نظم ليدل بعد الحذف في بسم الله مؤخر نحو بسم الله اصلي لكن لما افيد مع الاختصاص الاهتمام
ولان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد المو
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم وورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل
فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانك اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني
اي هو مفعول اقرا الذي بعده وبمعنى الاول اعدا القراءة من غير اعتبار تعديته الى مفعو
به كما يقال فلان يعطي ويمنع اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو
مبني على ان يتعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة على التكرير والدقة
كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما متنزلان منزلة
اللازم اي اعملا القراءة او اوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا القرآن والباء الاولى
والملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدا به ولا يعتد على المذهب الصحيح وهو
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم
الله وتقديم بعض معمولات الفعل على بعض لان اصلا اي اصل ذلك البعض ان يقدم

على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه ترى عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان
اصالة التقديم على المفعول لانه عمدة بفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فالعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل ينبغي ان لا يفصل بينهما بأجنبي والمفعول الاول في نحو اعطى
زيدا درهما فان اصالة التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط
اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فتقديم الاصالة تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا
واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول
معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند
اجتماع التوابع الاصل تقديم الغث ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان اولان ذكر اي تذكر
ذلك البعض الذي يفيد انهم قد جعلوا الاهمية ههنا فيما يكون الاصل التقديم وجعلوا في
المسند اليه شاملا للبدل ونحوه من الامور المتقفية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا
موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اغراض
المتكلم والتسامح بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي لتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيدا رجلا اذا
كان زيد ممن لا يقدر انه يقتل لحد لغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل
تقديم الفاعل اولان في التاخير اخلالا بالبيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي
ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون بيد انه قد ذكر رجل الثلاثة اوصاف والنسب في تقديم الاول
اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم
خلاف المقصود اولان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة تحقيقا وتحسينا نفسه
خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف
وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فتمسين
احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم
ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون الغاية
بتقديمه اما الكون وتقديم نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وهو غيب
امتى تامن فالك ما الذي تخشى فانه تقدم تقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله

شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكرتهم وذكروا جميع الحبيب اهتم لكونهم في نفسه نصب
عينك واما الاخير يعرض لامر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت
اليه منتظر للذكرة كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل الاشتغال
ما قبل الاخير على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فان المقام مقام ان ينتظر السامع الاتمام
حديث بذكر القرية هل فيها مئتين خير ام كلهما كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين
بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض
وكما اذا عرفت ان في تاخير ما نعاش الاضلال المقصود في قوله تعالى وقال الملاء من قومه
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على
الوصف اعني الذين كفروا اذ لولاه لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هيهنا اسم تفضيل من الادنو
وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاضلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون
وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المحقق بوجوه احدها ان
قوله وجعلوا لله شركاء موت للانكار والتوبيخ فمن الجائز ان يكون تعلق جعلوا ايا لله منكرا
لا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعلا متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما
ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى
مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر فاذا قدم احدهما على الاخر لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من
غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان للنكر تعلقه بها لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم
لكونه ففيه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاضلال المقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس من وجوابه المنع
فان الاعتراض المذكور ايراد على تقدير وجوب لما يقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان يتعلق
من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ترفنا الكفرة وانعمنا لهم
في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح
اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا لا يحتاج اليه وان كانت منافشة في المثال لكنه
حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على تخمي من باب تقديم المحمولات

الحبيب عند ان احتمال خلاف المقصود
وان كان بعيدا يخفى المنع من غير
المجرور ومعنى ان شرط الاضافة
ليس كبيت يورث الاشتباه فلا
يمنع الغير
حاجة

صحيحا

بعضهما على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من ان رتبة المقدم مطلقا بدليل انفراد وتميز

تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر ثم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال بصوت اللقعة على فرسه اذا جعلت ذرها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه الى معين كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي ههنا للاضافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وتمام بحثه سيصح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظة جديدة وهو تقسيم اخر اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قاله حاصلا من الى لفظة جدا وهي النصف على ما ذكره الشيخ وسيبويه الى التنبيه على عدم مراعاة الاثنين القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان او بوصف اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقولنا ثان واخر ما يصدق عليه اثنان او اخر من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ونحيم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل في هذا منشأ توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة وانشأ هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن صعوبة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي خطأ في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيدا الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال وتارة يدخلك النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وتلت ما شاعر توجه النفي عليكم العقل الى ثبوته للمذكور ليمكن عاما لكل في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فينال ولا النفي الاكثر

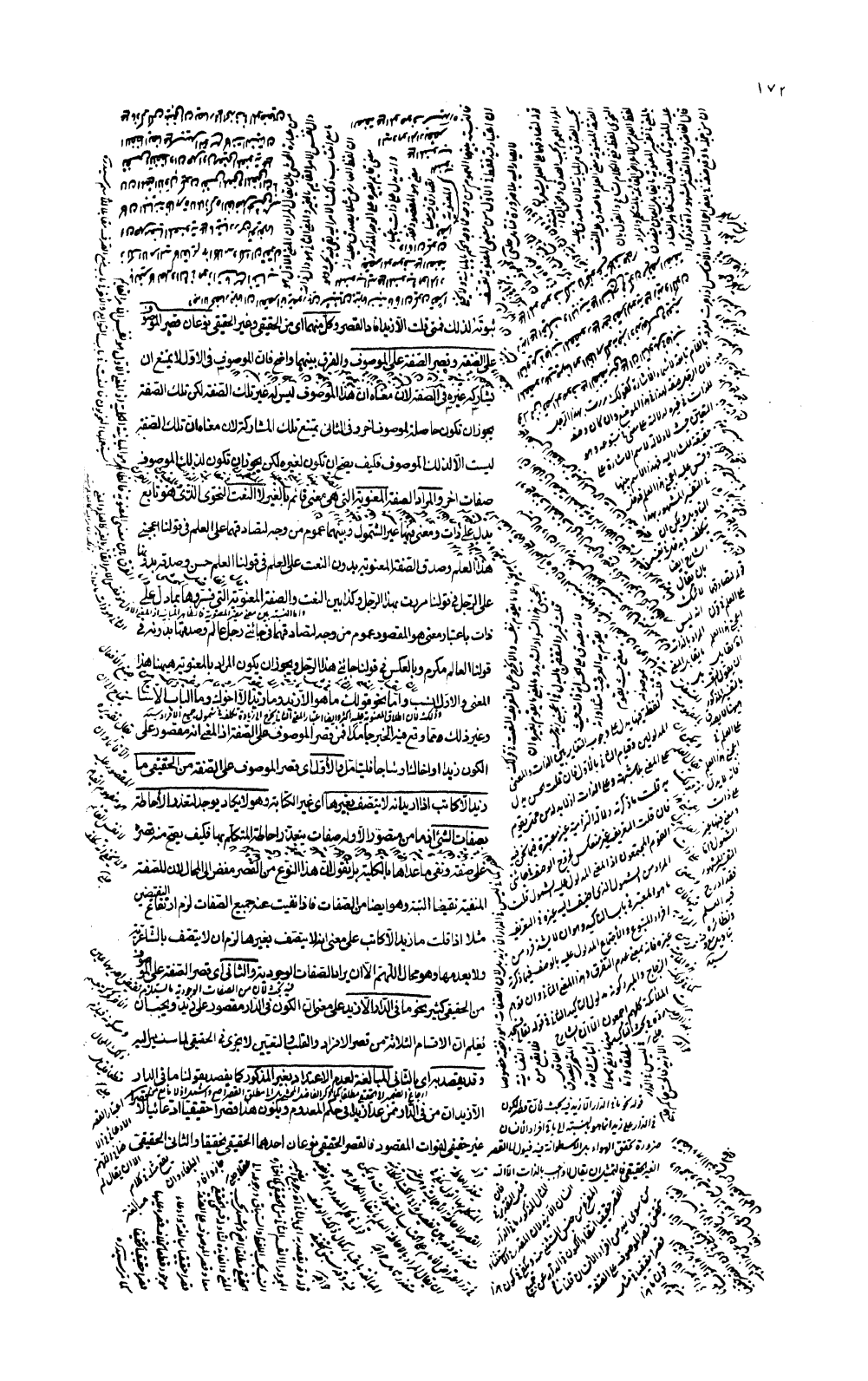

مسألة الغير ويكون ان يغير هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي
الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مسألة الغير واذعاء دقيق فليتامل الاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى ومكانها اي
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون امر اخر ومكانه ولفظة او للتنويع فلا تنافي التقييد بقوله دون اخرى معناه
متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكهما في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز
عن الاخرى ومعنى دون في الاصل الرداءة ثم جعل بمعنى غير هذا دون ذلك اذا كان احط منه
قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فصار زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد ويحظى حكم الى حكم والقائل ان يقول لك قوله دون اخرى دون اثنين
اراد به دون صفة واحدة اخرى دون امر واحد لم فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب انتفاء
امر بالكلية من صفتين واثبوت صفة لا كل من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب بل اعتقده
كاتبا وشاعرا ومتجاوا وقولنا ما شاعر الا زيد بل اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية غير
ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد حمل القصر الحقيقي في هذا القبيل لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان اخوان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات متحقق
ان يعتقد المخاطب انتفاء جميع الصفات لان القصور يقتضي ان يعتقد المخاطب انتفاء جميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما انفاه المتكلم قطعا واحتمال الاوهام
مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي لان الناس
اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه لم يتوارد على ما اعتقد ان جميع الناس
في الدار وتمكن ان يجاب عند بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي
لكنه مختص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصور الافراد والقلب للعين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد انتفاء
ام جميع الصفات ولا اتصاف جميع الصفات غير صفة واحدة ولا يريد ذلك ايضا بين ذلك
وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي معلم من هذا الكلام ومن استعمال العظم
فيدان كلا واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف خرجان الاول

تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان
اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضرب في كل من يتصور الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد
في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا
ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة وليتم بهذا القصر قصر افراد لقطع
الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضرب في كل وهو تخصيص
امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي يتضمنه
الكلام حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انتفاءه بالقعود دون القيام
وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد وليتم بهذا القصر قصر قلب
حكم المخاطب وتساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح حيث
في الباء اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يتساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة وانتصافه بغيرها في قصر الموصوف وانتصاف غيره بتلك الصفة في
قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه قائما فقط او قاعدا لا يقوم
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على
التعيين وليتم بهذا القصر بتعيينه لتعيينهم ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل
ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب
فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند
المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة
مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى
انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدهما من القيام والقعود على التساوي فقد
خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعلها صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف
قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى

احد الصفتين وبالأخر احد الأمرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قولهم مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احد الصفتين فربما ادت الى الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيص بصفة مكان اخرى بل تخصيص بصفة يصدق عليها الأخرى فان قلت قولهم مكان اخرى يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الأخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الأخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الأمران عنده فيجوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي تجوز ان يثبت بها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في كلامهما قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر كما في قولك ما زيد الا قائم لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لم يدفع لم يكن قوله دون اخرى مستدركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من عنده سوا كان دون اخرى او مكان اخرى فصر تعيين وكفى ليلة لمثل مناقشة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرطوا الموصوف على الصفة اذا اريد عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المغيرة في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه ممتنع الاجتماع مع الشاعرية والمخبرة لان الاحكام هو وجدان الجار غير شاعر شرط قصر الموصوف على الصفة

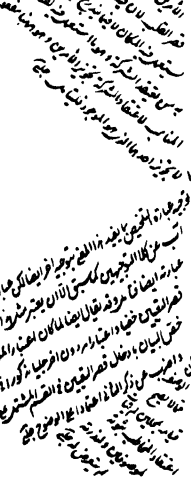

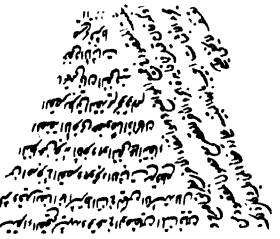

طبا يتحقق تنافيهما اى تنافى الوصفين ليكون اثباتهما مشعرا بانتفاء غيرهما كذا فى الايضاح
وفيه نظر لان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة
المذكورة كالقيام فى قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة
امتناع اجتماعهما فساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر
مشعر بانتفاء الغير كما فى قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفى والاثبات جميعا نحو ما
قائم الا قاعد لان اراد به بيان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود
مشعرا بانتفاء ضدها وهى التى اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب
فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر غير
مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج نحو قولنا ما زيد الا
شاعر على ما اعتقد انه كاتب شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافى بين الشعر والكتابة على
انه لا شبهة لنا فى كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد اخطئ فى عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب تما لا يفهم من اللفظ
بل بامارة لفظ الايضاح ولو سلم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذى
يعتقد المخاطب فيه العكس اعنى ثبوت ما نفاه المتكلم ونفيما اثبته وايضا فليعتبر
صاحب المفتاح فى قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس لا يصح قول المصنف انه
لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين واما عدم اشتراط السكاكى فى قصر الافراد عدم
تنافى الوصفين فمبنى على ايراد خارجى فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشئ موصوفا باحد الامرين المتعينين
لا يقتضى امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكلمادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح
مثالا لقصر التعيين من غير عكس والقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر
بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد هو المقصود على القياس وبخصوص مادة
اسند ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من
هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك

ذكرهما هيهنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لما فيهما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يتعلقان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة فيهما
وكان في قول المصنف منهما ومنهما دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منهما العطف
كقولك في قصره ايخ قصر الموصوف على الصفة افرادا نحو زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بهذين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وغير هذين الشعار بان طرق العطف للقصر هو لا وبل ودن سائر حروف العطف
واما الكلام فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه
هيهنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلنا زيد قائم لا قاعد ينفي القعود ويثبت القيام
اثبات القيام بناء على تبادر انه لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فالطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو بل شاعر زيد وبعضهم
يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الآلة
اذا عمل وكذا اذا لم تعمل اما لان اصل العمل وان توافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يغتر
به وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط علم المتلقي في الافراد وتحقق المتلقي في القلب على زعم افراد القلب
مثالا ينبغي فيما الوصفان بخلاف قصر الصفة وان مثالا واحدا يصلح لهما واما كان مثال
لهما يصلح مثالا لقصر العينين لم تتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق وفيها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما مدلولان على قصر القلب
دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن
الثاني ان يكون قد شاركه الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من
عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو

زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجاني عمرو لا زيد لا من اعتقد انما جانيان وهذا
المعنى لم يعتبره في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن نفيت ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل
نفيت المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجاني عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا
جانيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو
الاول وبهذا الاعتبار اذا طلق ولم يقيد بخصوصه لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما
مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وهذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان ان للاثبات وما للنفي
ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا
على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشاروا بلفظ التقديم الى ان
ليس معنى ما والا حكما تم اللفظان متواردان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى النفي وان يكون
النفي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمن
معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة
وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرء رفع الميتة وحرم مبنيا
للفاعل ايضا وقرء ربعيا وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد
بل لم يبق للكلام معنى صالحا فاذا فسر اقراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما
متضمن معنى ما والا لتطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف
والميتة خبر ان تقديره ان الذين حرم عليكم الميتة وهذا بعينه القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا قيل ما في
قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور
في المفتاح والمقصود ههنا نظائرها انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه
لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذين حرم الله عليكم الميتة لا يجعل

لا ترتكاب هذا التأويل اما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون موصولة
ونقل ابو علي عن الخليل انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى البتة لكنا نقول جعلها
موصولة اسم ان والبتة خبرها اولى لان فيه عاملا على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله
ولقول النحاة انما للاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر
الموصوف نحو انما زيد قائم فهو للاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو للاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهوره اذ انما لا ينفي كل حكم سواه وقد
يقال ان المراد انه للاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه
وهو تكلف واشار الى الثالث ولعصر انفصال المضمر معرى مع انما كقولك انما يقوم
انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد قرر في علم النحو انه لا يجيء الانفصال الا لتعذر الاتصال او
التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما بالغرض ونحو ذلك وجميع الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فاستشهد
لصحة هذا الانفصال ببيت الفحصاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد النحوية لغرض مجرد التمثيل فقال كقوله فما انا الا ذئبا من الذؤبان وهو لطرفة
الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا اخبر ما لو لم يخبر لم يلم ولم يخف من شر
وحسن ما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يحمد المدافع لا المدافع عنه فضل
الضمير واخره اذ لو قال انما انا ادافع عن احسابهم صار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا على احساب
غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على المقلوب وله لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن
احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسمية وانا خبرها اي الذي
يدافع انا الان قولنا انا الذي يدفع لبيان ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والمدافعة
عنه وليس نحن ان يقال ان الذائد والمدافع امامع امر لا ضرورة في العدول عن لفظ المتكلم الى
لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح استناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا
لان المتكلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل تكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو
ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو لم يتكلم فالمسند اليه الذي هو المستثنى منه العام وهو

غائب وقد يستدل على تضمن معنى ما والاصح اعمال الصفة الواقعة بعد على ما صلح به بعض النحاة مخواتما فاتم ابوك مثل ما فاتم الا ابواك وقد يقال في تضمنه معنى ما والا امتنا عن علي عليه السلام ما بعي احد وهي انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند اليه تم اتصلت بها ما المؤكدة فناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد وذلك لان قولك زيد لا عمرو لمن يرد الجمع بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات المضمن فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم هذا مناسبة ذكرت لفظ انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثالين زيد لا القائم وبينها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح للقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها افرادا كقيسي لا مهنديا فراد لمن اعتقد اتصافه بهما مع الغيرية وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل ثم يعتبر عند تقديم وهذه الطرق الاربعة بعد اشرنا اليها ان الخطاء بها يجب ان يكون حاكما حكما مثبوتا بصواب خطاء وانت زيدا اثبات صواب ونفي خطاء اما في قصر الافراد فحكم صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين دون الخلاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء بخلافه كل منهما يتأدى بوجوه تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي المتقدم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انها فاتما المدة التسليم في مفهوم الكلام الذي هو المتقدم ثم منه القصر فان لم يعرف انه في الصفة لاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طرق العطف القصر على المثبت والمنفي كما مر بين الامثلة ليس هذا موضع الفقه فيه اكمل وضع لكمال قوة الادراكية في المعقولات والمنقولات ولهذا قال ابن الحاجب

فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يتوهم النقض
عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو لا غير والتصويب والعرض ليذهب العلم
النحو وعمرو وبكر مقولا فيهما اي في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا
غير النحو وهو قائم مقام لا العمرو والا بكر وحذف المضاف اليه وبني على الفتح تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمتطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي
لا التي تنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير ومثل لا سواء ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد
مثل في هذا المقام نحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق
النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما سوى الا النحو وليس العالم بالنحو الا
زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي
ويقام مقامه لفظ اخص منه او له ويكون العطف كما في نحو لا غير وقد يكون بان يحذف
العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخص مؤدى معناهما مثل ليس غير وليس
الا وحينئذ لا يبقى العطف فليتأمل فانه دقيق فالأصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيدا الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه دل النص
فيه على المنفي اعني القعود والنفي في الوجه الثالث من وجوه الاحتمالات ان النفي يعين
بلاء العاطفة لامطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيدا الا قائم ليس هو بقاعد وانما قالوا
طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم يعترض بلا دون بل لاجماع الثاني اعني النفي والا
استثناء لا يقال ما زيدا الا قائم لانه قد يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في
تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلاء
العاطفة على ما خرج به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته المثبت لا
تعمل بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي الاستثناء لانك اذا
قلت ما زيدا الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا
هو منفي قبلها بالنافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما

عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا لم يوجد عن أحد منهم

فان قلت ما فائدة قولك بغيرها وكأنه يجوز كون منفيا منفيا قبلها بلام العاطفة قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بجزوي الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الامور الدالة على النفي مثل امتنع وأبى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فان لا امتناع في ذلك وكان الاولى ان يصرح المصنف ايضا بقولهم من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي ضيفه سواء كان ذلك لعجزه عنها او غيره كريم لان الضمير في غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لام العاطفة التي تقع بها ذلك المنفي معلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلام العاطفة قبل الاتيان بها وانما قلنا هذا لان الوهم مذبذب وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلام العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد بل لا بل الثانية تأكيد لما نحو جاءني الرجال لا النساء لا بل ولا زينب ولا غيرها فعلى ان يكون بد لا يجامع النفي بلام العاطفة الاخيرين اي بلا بل

يقال انما انا تميمي لا قيسي في امور ما يتنازع فيه نحو زيد ضربت لا عمرا بل اكرمت لا عمرا بل احسن الى النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي الاول فانه مصرح به لكن المنفي غير مصرح به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي لا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون انتفاء ذلك المعنى الموجب ذلك لازما جزوما لاحد جزءيه ومتى دل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من الرجال الا الله وما احد الا هو بقولك ذلك وتصح انما من الرجال الا الله وانما احد الا هو ويقول ذلك لان من لا زال الا في النفي واحد بمعنى ان المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لا لان دلالة على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه التصريح ايجابا بامتناع المجيء لهم فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته لما قبل بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فكون لا نفيا للنفي هو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقولهم امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي قبل لام العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفع عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرئ الا

الاقوال ظاهر كلامهم لهم ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تنزيلا منه

بوم الجمعة لانه انما يكون الوصف مفيدا بتيقن من كلمات النفي اللهم الآن يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي المقتضى ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيستنبع ثم قال الشكاكي شرحه بجامع قتراى النفي بلاء الغاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يجيب الذين يسمعون فانه يتبع ان يقال الا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لانه قد يكون مختصا بالقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تخلو الجماعة المذكورة في الوصف المختص كما تحتمل غيره وهذا اقرب اذ الدليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد لم يذكر في هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحبابا فكان دلالته على القصر اضعف من القائم فقال عبد القاهر انا لنفي فيما يجيء فيه النفي بثقة قارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبما اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما اتت مذكرة لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلاء العاطفة والافلاد ليل على الامتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل لما يعلمه المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوصف الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو لما من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقلته عن دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب لا ينكره او ما ينزل هذه المنزلة وما والا فلما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب لا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا لا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كلا من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر شارا الى امثلة الاصلين وتوكهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشخص غير زيد قصرا

اخوك لمن يعلم لك ويقبره خان حذفه العبارة على انه من شان من يعلم ذلك لا يخ عن نوع تكلف والله اعلم

تمت الحاشية بعون الله الملك الوهاب على يد اضعف عباد الله واحوجهم الى رحمة ربه الغني الوهاب

على هذا الاعتقاد وقد يترك المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى له المعلوم الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حالكونهم قصروا افرادهم نحو وما محمد الا رسول اى مقصورا على الرسالة لاعتقادها الى النبوة من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والنبوة من الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاكه اذا رأيتموه هلاكا منزلا اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاستعارة بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون بهذا الامر ببالهم وقلبا عطف على قوله افرادا اى ويستعمل الثانى فى حالكونه مقصورا قلب فنون الكلام طريقا فى الاسناد نحو ما الاعمال الا بالنيات اى ما النيات الا الاعمال وقد يقلب لنكتة كما فى قوله انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فانه قلب لاسلوب الحكيم مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين لهذا القول يدعون ان انتم الا بشر كما تعتقدون ان البشرية تنافى الرسالة فالواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم نكاتهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى المماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد نكبته اى مكابدة الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره وذلك لا يمنع ان يكون الله قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لانا الرسل البشرية لانفسهم وانما اثبتناها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو

واب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل ربما يعتقدونه والا لما وفق جواب المتن فليفهم

ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسلا عيسى عليه السلام انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون تقولون انتم الا بشر فصر قلب على ما قرر آنفا الأمر واما قولهم انتم الا تكذبون فالظاهر انه تصر قلب ايضا لان المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون انهم صادقون قطعا ويمكن ان يكونوا كاذبين لكن حمل صاحب المفتاح على انه قصر افراد بنفي الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على كثرة وقوعه في ان الكفار تروي المخاطبين وتنبههم على ان قطعة يكونهم صادقين تماما ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بالغاية امرهم ان يكونوا متوقدين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعو عند السامعين فقصر وهم على الكذب قصر تعيين وكقولك يحلف على كقولك لصاحبك يحلف الأصلي انما ان لم تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقرره دائما وزيادة ان تفقه على رأي من يجعل من يعلم ذلك بمنزلة من لا يعلمه فيقول انما هو اخوك لمن لا يعلم ذلك والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يلتفت على الخبر فكانه خطأ ورد عليه بل ليس بالبين لكنه غير معتد على ذلك

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لعدم علمه كالاعتداء ظهوره فيستعمل له الذي ونحوه قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما ينكر والعناية اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة بالغية كما تروى ثلاثة تكاشرا

الثلاثة الاول فان دلالتها على القصر بالوضع والثالثة الاخيرة فانه لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي فقط وثانية كاشتراك الاخيرين في صحة الجامعة بين العاطفة وتميزها انما على العطف انه تعقل منها اومن انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف

فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد
وتعقل الحكمين معا ادرج اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر ومن قال الاكمل في العطف الحسن
موافقتها اى موانع انما الغرض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه يعرض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم قطع النظر والتامل منهم كطبيعتهما اى كطبع الناظرين البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتهما اقوى ما تكون واغلق ما تري بالقلب اذا كان لا يراد بالكلا
بعدها نفس معناه ولكن التعريض بما هو مقتضاه فاذا تعلم قطعا ان ليس الغرض من قولك انما
انتم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما تقدم يقع بين الفعل والفاعل
نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرا الا
زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما درهما وما اعطيت درهما الا زيدا
وذي الحال والحال نحو ما جاء زيدا الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر
المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا يوم الجمعة والا امام الامير الا راكبا وما ضربت الا
تاديبا وما طاب الا نفسه ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا خولد وما ضربت زيدا الا راسه وما اسلب
زيد الا ثوبه فقولي الاستثناء ونحو المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي
فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي ازداد او قلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقد تقدم بهما بحالهما اى جاز
على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور والمقصور عليه والاداة
بحالهما وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه بليها نحو ما ضرب
الا عمرا زيد فقصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب الا زيدا
عمرا فقصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
ما قام الا ابانا بابا الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حمق سواك
ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذلك لاستلزام قصر
الصفة قصرا ما لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة

ملك

المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع تلك الاتمام في الحقيقة قاعدة ذكر
المتعلق في الاخر والتمام قال بها احترازا عن تقديمهما مع اذ التهما عن مكانهما بان تؤخر اداة
الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة
والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول فيهما وفي ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا
عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول ولكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال
المعنى وبعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان
متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمها يجامع تقديمها
ايضا تمام منصب بعض القضاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيعم المقصود لان المفيد
في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيدا عمرا ما ضرب
احدا احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا
وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا
الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الاوهو حرف فلا
يستثنى بها شيئان فقديمهما بجملتها انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا
ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عاملا قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة
على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا
زيدا احدا واقعا بعد المستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو
رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق و
ليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريهم ايات الا هي اكبر من اختها
بالذي الرأي منصوب بمضمر اي اتجوك في يا بدي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول
باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفصل الاول
يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع والخ المنصوب
ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيدا عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب
الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا فالمضمر وفيه نظر اذ مقتضاه القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه

الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم

يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد

ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على

بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك لاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر

فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم انتضائه القصر في الفاعل والمفعول

جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب في افادة النفى والاستثناء

القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفى في الاستثناء المفرغ

وهو الذى ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور

بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه

عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال

صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابى جعفر

ان كانت الا صيحة بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم

برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ

والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى

ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل

بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر

الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل

المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو

ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتنى فان اسم كان ضمير

عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء بالياء فان فاعله

ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند

بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط ما

المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ واضراف

العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب

احد وفى نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وما

[illegible]

الاية الى قوله جهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثانى مخالفته للمبدل منه في الايجاب
والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء جلبى

فظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقى
ولهذا استشكل بانه يؤدى الى المحال واجيب بانه
من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب
في حكم العدم جلبى

سرت الا يوم الجمعة وقلما من الاوقات وفي ما علمت الا في المسجد في مكان من الامكنة

وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح

الطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كنت الا شيئا مع صحة الطلاقه على الجبة وكذا في

سائر الامثلة المذكورة بل المراد ما خص من ذلك وفي صفته بعينه فيكون فاعلا او مفعولا او

ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان الفرض متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى

في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر نسبا الاتجاه القصر ضرورة بقاء ما عدا

ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما

خبر مبتدء نحو ما زيد الا يقوم او صفته نحو ما جائني من احد الا راكبا مجرورا بمن قد والواو ونحوها

اتيتك الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا ايام من قبل الشتاء وذلك

لانه قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال

تما لا يفارق مضمون عاملها على اولى العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان

من بني ادم غير النساء الا عاذ ما على اتيانهم من قبلهن كقولهم حرج الامير معه صقر

صائدا بدخول الجزم عليه المجزوم به كما لو اقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه

نقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو

المقصور عليه ولا يجوز تقديم ما حقه التقديم على غيره الا لتأس فانه انما

جاز في الفرع والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور

بعد الا سواء قدم على المقصود او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام متضمن لمعناه

فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب

زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر

وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في

قولنا انما زيدا ضرب فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب انما تزيده غفرا

وانما للذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر

مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كما لا في افادة القصر اى قصر الموصوف على

الصفة وقصر الصفة على الموصوف فافرادا وقلبا وتعيينا نقول في قصره ما زيد الا شاعر

وما شاعر الا زيد وما زيد الا قائم وما قائم الا زيد وما زيد الا شاعر لا كاتب

وما شاعر الا زيد لا عمرو وما زيد الا قائم لا قاعد وما قائم الا زيد لا عمرو

وما زيد الا شاعر لا كاتب

افراد وما زيد تقريرا ثم قلبا وفي قصرها ما شاع غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي
امتناع نحو ما عدا زيدا لفاطمة لا تقول ما زيد غير شاعر لامنع ولا ما شاع غير زيد الا عمرو
لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي **الباب الثاني**

الانشاء

الانشاء تدنيا على الكلام التحاسيس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه بقصد
وقد يقال على فعل المتكلم على القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد فيهنا هو الثاني
قسم الطلب وغيره وقسم الطلب التمني والاستفهام وغيرهما وادوارها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قولهم واللفظ الموضوع لكذا وكذا الظهور ان ليت مثلا
موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام التمني فيرد كذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي
كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود تبحر اليه احوال الامر في الانشاء تحريان طلب
كالاستفهام والامر والنهي ويخرج ذلك اوغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود والقسم ولعل وربت وكم الخبرية ويخرج ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب
لاختصاصه بزيد ابحاث لم تتذكر في نحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل
اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان التابوتة الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبيا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب فامتناع طلب الحاصل والمراد
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك بخلاف ان كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي بتولها معنى بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وههنا على ما ذكره المصنف
خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا والثاني
التمني والاول ان كان المطلوب بحصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصوله في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعلي فهو النهي وان كان ثبوتيه فان كان باحدى
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر فههنا التمني هو طلب حصول شيء على سبيل المحبوبية واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فههنا
قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يحيى فقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكذا
كان ممكنا يصح ان لا يكون لك توقع رجاء في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل
والعرض وليذر ما هو موضوع للتمني اشارة الى انه قد يخرج لمعان اخر كالتقليل في قولهم
هل من شفيع حيث لعلمان لا شفيع كما قرح يمنع حملها على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء

هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجمل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هو ارادة المتمني لكمال العناية بمفروض الممكن التي يجزم بانتفائه وقد يتمنى بلو صونوقاني
نحقق بالنصب على تقدير فان تحقق فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها
اذ لا ينصب المضارع بعدها على انها وان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب لقولها
ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوعها الا ان يعتبر
في فوعد وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ود وا لو تداهن فيدهنون وهو
حرف مصدر ية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال الاستاذ
كان حروف التنديم والتحضيض هي الا مقلوب الهاء همزة ولولا ولوما ما خوذة منها كانها
ما خوذة من هل ولو للتمني لكونها مركبتين مع لا ومع ما المزيدتين لتضمنهما معنى لا
مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
تلك الابواب بعنوان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني
ليتولد علة التضمنين بعنوان الغرض من تضمنهما معنى التمني بسبب افادة التمني بان يتولد منه اي
من معنى التمني المتضمنتين هما اياه والماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمت زيدا ولوما اكرمتم على معنى
ليتك اكرمت قصدا الى جعله زاجرا عما فات من الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما
تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومعنى هذا لا يخلو من توبيخ من التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله الحال قبل ان يطلب منه تحوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن صحيحا بحسب لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه
قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هذا ولو معنى التمني وهذا
مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام
المفتاح حيث قال الذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما
لم يجعل تركيبها من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني حرصا على
مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وعنى ما مضى بناسب التنديم وما يقبل
السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك الاحتمال ان يكون
كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف

تما يا ياه كثير من النحاة وقد يجتمعان لمعنى فيعطى حكم ليت وينصب في جواب المضارع على انهما ان
تحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فسبب بعده عن الحصول اشبه التمنى
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او عسر لا طمع في وقوعه
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب وتبدل في الاكثر بها
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعله
اموت الساعة وبهذا تظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو
طلب حصول صورة في الذهن فان كانت طالب الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها
يخصها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي
وكيف وكم واين واني ومتى وايان وبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص شيء منهما بل يقع للقبيلين وبهذا الاعتبار صار اقوى فقدم المصنف وقال الهمزة
لطلب التصديق اي اذا لك وقوع نسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يرجع اليهما
كقولك اقام زيد ازيد قائم ام ما قام بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب لكن تطلب
تعيينهما او التصور اي اذا لك غير النسبة كقولك في تصور المسند اليه ازيد في الدار ام عمرو فانك
تعلم ان في الدار شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند في الجملة نحو اقائم زيد ام قاعد فانك
تعلم ان الذهن محكوم عليه بالكينونة في الجملة والردد والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي فيطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولاجل ان الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا
عرفت كما قبح هل اعمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او
المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا ازلا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل غاية ان محل ذلك على ذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد
قام لطلب التصديق بكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه قال في قبح هل زيد قام
بانه هل يعني قد لا بانه يختص بطلب التصديق كما سيجيء في المسئول عنه بها اي الذي يسئل عنه
بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فمتى علم هذا الطلب التصديقي

بهذه

بعد ورد الفعل عند واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب ام اكرم والتصديق حاصل بثبوت احدهما فلا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك أقرأ عمرو الكتاب الذي كنت تكتب سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتب هذا الكتاب ام الشعر تبتدئ سؤالا عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف خلو عن تعسف والفاعل في اءانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت وايوم الجمعة سرت واذا ما ضربت واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وتمام توضيح ذلك انك تقول اذا قلت شعرا قط اراءيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اءانت قلت شعرا قط اءانت رايت اليوم انسانا لان الاول معناه اهل الفاعل من هو وفي مثل هذا لا تدري ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص بعنوان نحو اتقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك فاما يمكن ان ينصرف على معين فاما قيل شعر على الجملة وورود انسان على الاطلاق فما لا يدري فيه لانه لم يتم ان يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق يخلو او تنفك الجملتين نحو هل قام زيد وهل قام عمرو فاعلم اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو وتجردا عن الاختصاص بطلب التصديق يمتنع هل زيد قام ام عمرو لانه وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر عمرو نحو هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق سابق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة في نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولهذا ايضا قبح هل زيد ضربت لان التعليم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم الاشتغال الفعل المقدر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد

الاهتمام غير التخصيص فيرد نظر الاتحاد لا وجه لتقييمه سوى ان الغالب التقديم هو الاهتمام
وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب بنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به وان
ضربته اى لم يقع هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته بل
هذا اجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انما مع وجود الفعل في الكلام لدخوله
على الاسم وان كان منصوبا باضمار مفسره والظاهر فلا يجوز لختيار اهل زيدا ضربته بل لا بد
من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم ليستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل الساوق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف وجب
وان اصله عرف رجل على ان رجلا بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم
يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجلا فاعل فعل محذوف ويلزم رأى السكاكي ان لا يقبح هل زيد
عرف لان تقديم المظهر ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على
ما مر مع انه قبح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح للوجه القبيح بلا ريب ثائر حسن وصحيح نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك
لجواز ان يكون فيها الفاظ لخروجها عن استفاء علة بخصوصه لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا نهاية
ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه لازم عدم قبحه وعلى غيره اى
غير السكاكي قبحها اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل جزء قد في الاصل واصله
اهل كقولنا اهل عرفت الدار بالتزيين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام بحيث
هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقدمن لوازم الافعال فلذا ما هي بمعناها فان
قلت هذا يقتضي انه لا يضر ويقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل
عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر ظرفا نحو هل زيد خلفك قلت الفرق
انما فارات الفعل خبرها تذكرت العهود بالجري وحنت الى الالف المالوف دعا فقتر
ولم تر ضرورة الى الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم ترد في خبرها فانها استلت عند ذا هل زيد هي
اى هل تختص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يقبح هل تضرب زيدا الان
وهو اخوك كما يقبح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل الانكار واثبات
الفعل الواقع في الحال مع انه لا يمتنع ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل

تختص المضارع بالاستقبال فلا يقع لانكار الفعل الواقع وفي الحال نعم ان التقييد بقوله
وهو خولف ليكون قرينة على ان المراد انكار القرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع
القرب الواقع في المستقبل وقد صرح التكاكي بذلك وقال فان يكون القرب واقعا في
الحال وعلم ان هذا الامتناع جاء فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى
لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قولهم تعالى اتقولون
على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك وانت سلطان فانه لا يصح وقوع هل في
هذا الموضع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال
لعدم المقارنة لان لا نوجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفائها فيهما سنوضح الاولى الى
صحة قولنا سيجيئني زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير فالحاصل ان الخبر اعني
العامل والسيف جالبا على قضاء الله ما كان حالا او في التأويل سيفعلون بعضهم بعضا
واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب نصبه بقصد الجملة الحالية تعرض عما
الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييدها بالضرب بالحال وادرد قول النحاة دليلا على ما ذهب وهو سند
على خطائه ولم يتفطن لعدم امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولنمهد ان التعرض لامثال هذه
المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل به لكن اخاف على القاصرين ان يقنعوا فيها من غير تامل بالحد
مذهبا والاختصاص التصديق بما اي لكون هم مقصورة على طالب التصديق وعلم بجميعها
لغير التصديق كما يقال تختص بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بها كونه زمانيا اظهرها موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر زمانا
خبر الكون اي بما الشيء الذي زمانيته اظهر كما ان الزمان جزء من مفهوم مجالات
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعرضيه اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني تخصاصها
بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتعلق
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء
من حيث هي لان الذوات ذوات اذل على طالب الشكر من فهم الشكر دون وفهما انتم شاكرون
اختصاصها بالفعل كان فهما انتم شاكرون ادل على طالب الشكر من فهم الشكر دون وفهما انتم شاكرون

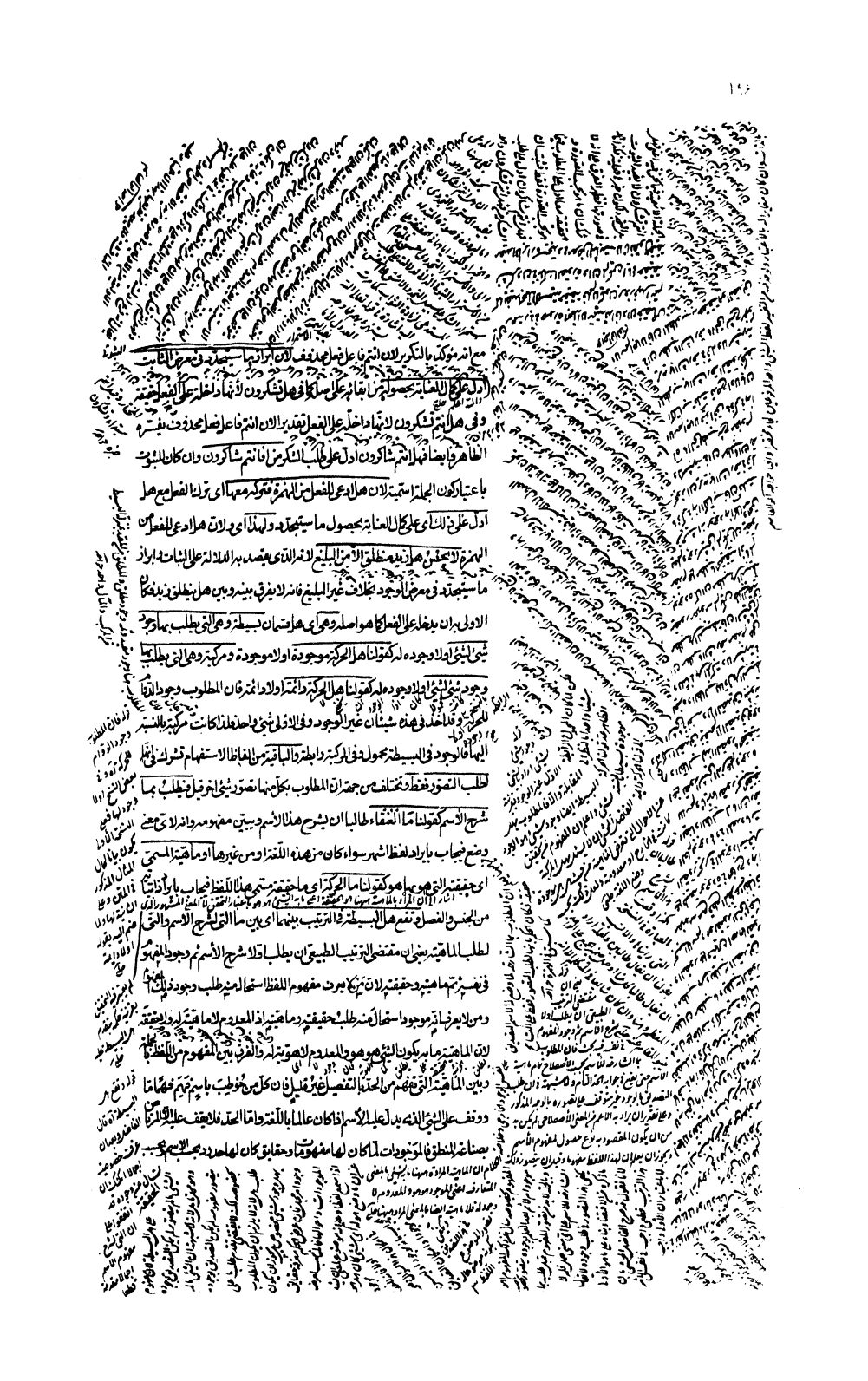

الحقيقة واما المعدودات فلم يكن لها الا المفهوم ما لم يكن لها احد ود والا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في قولنا
العالم ثم حدود الاشياء التي يتوقف على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح
الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدود الذات والحقيقة
كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب لواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبين العارض المشخص الذي الحاصل
اي يطلب بين الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تخصصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجوز
يجاب عنه بزيد ونحوه تما يفيد تخصصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو
ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يقع من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب
احضار الاوصاف الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوم ما انها
كليات وقالت الشكاكي يسئل عما عند الجنس تقول ما عند اي اي جنس الاشياء عند زيد وجوابه
كتاب ونحوه وبخلاف السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ
هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وعن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله قال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي
ابشر هو ام ملك ام جني وهذا نظر اذ لا تسلم انه سؤال عن الجنس وانه يقع في جواب حرف يقال
ان بقال ملك بل جوابه انه ملك بانه الموحي الى الرسل ونحو ذلك تما يفيد التعين مع تخصصه
وتعينه واما ما ذكره الشكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه
ابشر هو ام ملك ام جني فغير مراده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء
خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتخصصه على ما ذكرنا ويسئل بايّ عما يميز
احد المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه
وآله وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركوا في المفرقية فسئلوا عما
يميز احدهما عن الاخر والامر اعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اي يوضح قولك في
المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عند

هذه النسخة من الحاشية مأخوذة من نسخة مطبوعة بالحجر

قوله أم كيف ينفع ما يعطى العلوق بهيرا مره وتمامه أنفاذا ما ضن بالبين هذا البيت مثلث بعد يجيء والاجود الاقواء قبله على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفعه بيان فرد عليه الاصمعي قال له انك تخطئ الكسائي اسكت فانت لا تعلم النحو فقال الكسائي ما تقول يا أبا سعيد فقال الاصمعي قال الله تعالى كيف ينفع ما يعطى العلوق بهيرا مره فاذا رفع لم يبق لها عطية فالبيت لان فيه رفعا فاخطأ من يعطى من الهاء وصوب ابن الشجري أنكار الاصمعي قال لان يبينها اعطيتها وعطيتها اياه والاعطية لها هيئة فاذا رفع لم يبق لها عطية فالبيت لان فيه رفعا فاخطأ من يعطى من مفعول لفظا او تقديرا وانما ذكره ابن الشجري لتظهر له زيادة ما يقال من طرف الكاف الى الهاء يريد زيادة ما المفعول والتقدير ما تعطيه العلوق او تضعين يعطى معنى يجوز ان يكون العطية نفسها او صورة النصب او تقال نزل يعطى منزلة الازم كما يجيء هو اعلم فصل حتى

غاية يشارك ما في الوتيرة قبلها اذا اضيف الى ما اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم معين للاشارة المحتيزة او اسم علم واذا اضيف الى كل فجوابه كل يميز لا غير وعلى الجملة هو طالب الفصل وليسأل عن العدد بحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اى كم اية اعطيتهم ام ثلثين ام عشرين ذلك والغرض من هذا التوقيع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل على الاقرار ومن اية مميز كم زيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب في مادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبر وقد ذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو فاقول اما ان تقرر كما تناهم من اية بينة ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان ويعبر عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قليلا ويستعمل في مواضع التفخيم ويسأل بأيان يوم الدين واني تستعمل تارة بمعنى كيف فيجب ان يكون بعده فعل يخوفا قولوا لهم انى شئتم على اى حال شئتم ومن اى ثوب شئتم وتارة بمعنى متى كقوله تعالى انى لك هذا اى متى يكون لك الماء في موضع الحوض ومتى يجيء زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين كقولك لمن هذا اى من اين لك هذا الرزق الذي كالبوم وقوله تعالى اشعارا بانه يجتمع ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان اني بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من خاصة كما في قوله من اين عشرون لنا من اني ومقتدة كقوله تعالى اني لك هذا اى من اين لك هذا اى من اين انتقال المختلفة انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضافة من اليه ونحو فظهر ان كلا من الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل في بعضها مختص بطلب التصور كأسماء الاستفهام وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء للطلب التصوري والتصديقي ولم تجيء في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئيما ان انفاذا ما ضن بالبين وقد يجيء بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى أم اتخذ من هذا الذكر هو مهين وبهذا يحل ما قيل في قوله تعالى أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أم ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والغرض الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه

Powered by Google

لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما فيه من التكرار

من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي حجة لكم تعلمون ثم هذه

الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام تماما يناسب المقام بمعونة

القرائن ويتحقق كيفية هذا المجاز فبيان انه من اي نوع من انواعه تمام المرام احد حوله كما

لا يستطاء تحكم وتعنت ومنه قوله تعالى ثم يقول للرسول والذين امنوا معه متى

نصر الله وبيت التقطط الام ونيم متقلنا ركاب وما لنا ان لا نقاتل وانى

يصرفون الى لا ادرى لعلهم والتنبيه على الضلال نحو فانى تذهبون والوعيد كقولك لمن

لم يتأدب الم ار ادبك فلانا اذا علم ذلك والتقرير كقولك للمقر بمعنى التحقيق والتثبيت

وقد يقال بمعنى جعل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والحاجة اليه وهو الذى قصده المصنف

ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما يحمل المخاطب على الاقرار به كما مر

في تحقيق الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول للضربت زيدا اذا اردت ان

تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت عمرا في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول

وكذا ابزيدا مررت وادا كبا سرت وغير ذلك وانما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قولا تعالى

حكاية انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر

الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه مما يمكن كيف وقد اشاروا الى الفاعل في قولهم انت فعلت

هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت لم افعل واغرض

المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله فليس في السياق ما يدل على انهم كانوا

عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يتمشى حمله على حقيقة الاستفهام وقد

اجيب بانه يدل عليه ما قبل الاثر وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم

بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا

سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذكره الاصنام

وقد روى انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرها اقبلوا اليه

ليسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما هي التي تجيء

للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها اجلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بمثل الحكم

نحو هل ترتب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل باعتبار ضوكم اينما من اية بينة

استنسخ وقوبل على نسخة المصنف

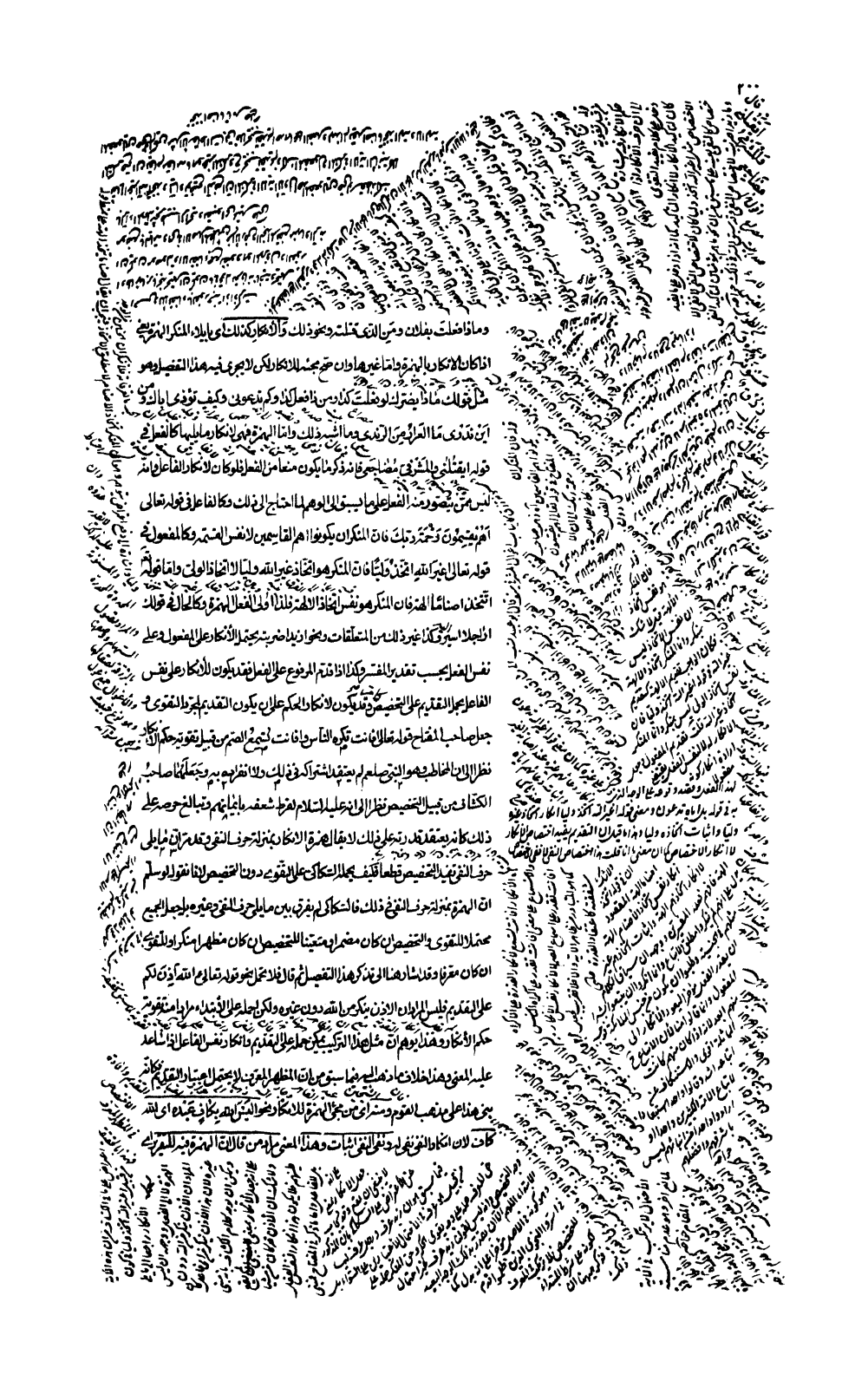

لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله التوبيخ وهو الله كاف لانا التوبيخ هو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى

الم نشرح لك صدرك والمعنى تحقيقا بينا وما اشبه ذلك فقد قال الهمزة للانكار وقد يقال التقرير

للتقرير وكلاهما حسن فعلى الاول التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل ربما يعرف التقرير

من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير

اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لانه قد قال فذلك فافهم وقوله والانكار كذلك

على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى ان يلى ما الفعل الهمزة اشار

اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهى ان يذكر أضربت أم عمرا ام ان يرد الضرب بينهما

غير ان بعقد تعلقه لغير هما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد ترى من اصله لانه لا يتأتى من يحمل تعلق

وعليه قوله تعالى الذكرين حرم ام الانثيين امما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض

انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيدا ضربت ام عمرا بل ام عمرو لم يرد الضرب بينهما وغير

الفاعل نحو افى الليل كان هذا ام فى النهار وافى السوق كان هذا ام فى المسجد او نحو ذلك والانكار

اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصيت ربك فان العصيان

واقع فتوبيخ هذا الاستفهام تقريره بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله

أفوق الصعيد يوضع لى مهاد أم الجوزاء تحت بنى وسادى فانه للتقرير مع شائبة من الانكار

باد عاء ادراعى تهمة من ذلك او لا ينبغى ان يكون اى تحدث وتحقق مضمون ما دخلت عليه

الهمزة وذلك فى المستقبل نحو أتعصى ربك بمعنى لا ينبغى ان يتحقق العصيان او للتكذيب فى

الماضى اى لم يكن نحو أفاضفيكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك وفى المستقبل اى لا يكون نحو

أنلزمكموها اى افنلزمكم تلك البداية والحجة اى انكم لا تحكم على قبولها ونحن نلزمكم على الاهتداء بها

والحال انكم لها كارهون بمعنى ان يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان

وقولها الشاعر هل يجزين التصرخ ام فؤادى اليوم اذ ذهل الطعام اى لم يجزين ذلك وقد يكون التهكم

الانكار الذى بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وما ذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اى يتعذر ويشق

عليهم فى الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والانكار مصلحة فيه والتهكم عطف على

الاستبطاء نحو أصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل

كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجيناكم بالياء لما فيه من العذاب المهين من فرعون بلفظ

الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال الزمخشرى كان عالما من السرين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى

تنبيه متى ما وقع الاستفهام عليه ارجعه المقصود فاذا كان المقصود من الاستفهام التقرير

او التوبيخ او غيرهما كان الاستفهام عليه كما تقول أزيدا ضربته ام عمرا

تارة يكون ذكورة الاغنام واخرى انثاها وتارة هما معا وبنون ذلك المعنى

كيف كانت فكورا واناثا اه منه

الا انه قرر عليهم بالانكار محل التقرير حواشيه

وفاجأهم رسولهم بين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كل الاستفهام اذا امتنع حمله
على حقيقته تولد عنه بمعونة القرائن معانيه المناسب المقام ولا ينحصر المتولد ليبادر فيما ذكره المصنف
ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان نقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غيره ان تخطاه بل عليك بالتصرف
واستعمال الروية والله الهادي ومنها امر من انواع الطلب اي عرفوه بانه طلب فعل غير كف
على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق الطلب
العلو سواء كان عاليا حقيقة او على المدعاء والالتماس وغير نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن
القائم خلافا للاصوليين في ان صيغة الامر اذا وضعت لقيل الوجوب فقط وقيل للندب
فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا
بالوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب و
الندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكل
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن المدلول اصيغة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف
واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغة من المقرونة باللام
نحو ليضرب زيد وعمرها نحو اكرم عمرا وزيدا بكرا فهذا اشارة الى ان اسم صيغة الامر لانه
الاول المقرونة باللام الجارة ومخصوص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما جيء ان يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال والاول لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملت في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ
اغفر في قولنا اللهم اغفر لنا امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين الباب
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه
اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو
ثم وليقم الى الامر يقولهم صيغة الامر ومثال الامر كلام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة
اولام الاباحة مثلا يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لان حقيقة الامر وغيره
نظر لان الاستدلال الامر قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر عرفهم

حقيقة

حقيقة في فعل وبعض ذلك وما ضاقة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب
بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم بعض فعل امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمنع ذلك في الجملة
وان لم تصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء مما
يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه
لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو حالس البحر او ابن سبيل
والتهديد يأتي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير
نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو
صيرورتهم قردة فيدل دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون
لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كان يتوهم
ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فأبيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كان
توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك افضل وارجح بالنسبة اليه فوبخ على ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قولا مرء القيس الا ايها الليل الطويل الا تجلي بصبح وما الاصباح منك بأمثل
الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس
الصبح بافضل منك عندي اذ تي اقاسي هموما في نهارك افاسيها ليلا ولان نهاري يظلم
في عيني لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يفيد رد على ذلك الكثير
بفتح ذلك فتلخصا مما عرض لنا في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق والاستطالة
فلك الليلة كأنه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا لم يحمل على التمني والى
الترجي والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فان طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن دونك
افعل لي دون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتفاس في العرف انما يقال فيما
على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الابتهال ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من

الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء فلما بادر الفهم عند الامر شيء بعد الامر بخلافه
الى تغيير الاول ودفع الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المطلوب اما فعل البعد ثم ما بعده قيل
يقوم اضطجع حتى الماء بتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد
الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما فيه نظر لان الاستلام ذلك عند خلو المقام عن
القرائن بل ليس مفهوما الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعلى
فانه لا دلالة للامر على شيء منها وفيها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل
استعلاء ولم يعرف احد وهو لاء البعادة في نحو قولك لا تفعل في عرفنا الناهية تنتقض هذه
الصيغة بنهيا في معنى استعلاء كما ينعقد الامر وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذا الخبر الذي يقتضي الفور والتكرار قالا لكن كما
ان كان الطلب بالامر والنهي ايجابا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالامر
للمرة وان كان ايجابا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك قولك اي في الاستقبال وفي النهي
للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل
بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان نعم الحجة
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا الطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبدك لا تمتثل امري لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال او يستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فتقول دعاء نحو
اللهم لا تمتني بذا عمدا الى او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن دونك او مثلك لا
تفعل كذا انهما الاخر وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من
الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني النهي والاستفهام والامر والنهي تجوز بتقدير الشرط بعدها واراد الجزاء
عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك ائتني اقتني ليتك لي ما لا افتقر اي ان ترزقه
افتقر وفي الاستفهام بان تبتلي اذ ذاك اي ان تعرفني اذ ذاك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان
تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يشتمك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكرنا في تحقيقه
وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب

عليه فوجود ذلك السبب الحامل مُسَبَّب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية يوجد بها
معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولذا قالوا ان الغاية
تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل واذا
كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل متبايناً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب فلا
يلزم ان المفهوم
عليه ذكر السبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه اعني هذه القرينة عن ذكر حروف الشرط والسبب
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاقل ومسببية الثاني فالجزم السبب الحامل بان معلولة
بعد هذه الاشياء وقد بينا لك ان كلام الايضاح في ما علم الاستكلم عليه والعلم على الكلام الخ
ذكره ايضاح المفصل ان هذه الاشياء انما تكون الطلب والطلب لا يكون
افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره يعني
توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصلح توقف على المطلوب جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً
لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور
لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرها هذا اذا كان المذكور بعد هذه الادوات
صالحاً لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به التبيين بخلاف قولنا ان تبتلك اضرب فانه لا
في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تقرّ فيه اضرب زيداً في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي
آمنوا يقيموا الصلوة فان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في
توقف الجزاء عليه وان كان متوقفاً على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا
لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو هم يخوضون في خوضهم يلعبون او
وصفا نحو اكرم رجلا يجلك او استينافا اي جواباً عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم
يدعوك واما العرض فان عدّه النحاة احد الاشياء التي تقدر بعدها الشرط ويجزم
في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيراً اي ان تنزل تصب خيراً فالمولد من
الاستفهام اي ليس هو بها بل على جزء بل الهمزة فيه هزة استفهام دخلت على الفعل الذي
امتنع جعلها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول فصار الاستفهام عنه يكون طلباً
للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب فطلبه منه وهذا في التحقيق هزة انكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعدها فان الشرط
المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقديره المنفي بعد المثبت وبالعكس
قوله فان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
جزاء بل يكفي ذلك توقف الجزاء عليه اه
المذكور في الكتب المعتبرة ان الاصول
كون المطلوب بالاستفهام
ان كلمة ان توقعت بعد
فرعت على ترتب الثاني
تستعمل الشرط

مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واما سلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار وخلا
للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع
لقرينة نحو اتخذوا من دون الله أولياء فالله هو الولي او واما ولينا بجزما نحو
الذي يجب ان يتولى بعده ويعتقد انه المولى والسيد لان قولهم اتخذ الا نكار لكل ولي
سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ لا ينبغي ان يتخذ من دون الله أولياء وحيث
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو
المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معقل الشيء يحكم حكمه ذلك الشيء ولا يخفى على ذوي
حسن قولنا لا تضرب زيدا فانه اخوك بالفاء مجلوبا تضرب زيدا فانه اخوك لاستفهام
انكار فانه لا يحسن الا ما لوا والحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى
النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت والله
يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وهذا في الكلام كثير وسنتعرض لهذا
بحث الايجاز انشاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء هو طلب اقبال بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فاليا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالتنبيه الى ان المراد الذي ينادى له بعيد او لبعض ما تعلق
الى حيث ان المخاطب لا بغي بما هو حقه من السعي فيه وان ينزل منزلة البعيد واستفرغ جهده فكانه
غافل عنه بعيد وللهمزة للقريب قد تستعملان في البعيد تنبيها على ان منه حاضرا في القلب
لا يغيب عنه اصلا كقولهم اسكان نعامان اراد اليتقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما
بالعكس حقيقة في القريب البعيد لانها الطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو ضوضاء الله واما انها
على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تنبه الكل على الامثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها
الرسول بلغ ما انزل اليك واما للتوجع على ما قاله كانه امر بعيد نحو يا موسى اتراه واما للتنبيه
على بلادة من انزل بعيد من التنبه نحو اتسمع يا ابنة الرجل واما لانحطاط شانه تنبعيدا له
عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة النداء وغيره معناه وهو طلب الاقبال
كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال كما حاصلا واما
اغراء على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل ان

قولنا ايها الرجال اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد اعراض طالب اقبال ينقل الى تخصيص مدلوله بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض المفاخرة نحو انا اكرم الضيف ايها الرجال اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والصاغر نحو انا المسكين ايها الرجال اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للمفاخرة او للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجال نحن نفرغ ايها القوم فكما هذا صوت دعوة النداء وليس به لان آيا وما جعلا ضمائر له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجال اي مضموم والرجال رفع كما في النداء لكن بجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي لهم منصوبا اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معشر الانبياء وربما يكون على نحو يا بؤسا لهم غلبت الصفات فالاولى ان يجعل المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل ينقول قطعا او المضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه فعل المعرف فيكون منصوبا بنفسه وراعوا ما اختص به الامام المرزوقي في قوله انا ابن من لم شل الا بنعمى الاب الفرق بين ان ينصب بنى بفعل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبر الكان قصده الى ان فخره عند المخاطب كان فعلا لذلك لا يخلو عن حمل نفيهم وجهلهم من المخاطب بشانهم واذا نصب اعني من ذلك نقال مفتخرا انا افخر من لا يخفى شانه لانفعل كذا وكذا ويستعمل في صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدر للدرهم كانه لغرابته يدعو الناس ليتعجبوا منه ومنها الندبة والتضجر والتحسر كما في ندا الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله يا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناقتي جدي بنا فقد اضنت انامل في صبوي وتحري واحد الصبي آناجي ومنها التوجع والتحسر كقوله دنيا تبرمعن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والخير مترعا وكقوله يا عين بكي عنك كل صلاح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم المنهود بقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على ما نذر من الامور المحاصلة التي تحققها ان يخبر عنها باحوال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فيه وتوقعه

كما مرّ في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه وربما اخبر
اليه حاصلا فيوديه بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي
من البليغ نحو رحمه الله يحتملها اي الفقير لدلالة الحرص واما غير البليغ فوظاهر عن
هذه الاعتبارات والاحتراز عن صورة الامر كقول العبد المولى نظرك الى ساعتي
ان يقول النظر لازم في صورة الامر ان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على
المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك
لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك قاعيني غدا مقام النبي تجلد بالطف جدعلى الاتيان لانه
ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ليكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه
الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويجوز ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في
الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
فرجب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه
الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر وا في ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر
المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او
مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر
الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر
والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ذكر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما
سبق والله المرشد

الباب التاسع الفصل والوصل

عطف بعض الجمل على بعض لتعين المفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فيهما فاقبال العبد
والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد
قدم الفصل لان الاصل في الوصل ان يطرد عليه والمراد بعطف بعض الجمل ان يقول ان
كلام على كلام فيشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لانه الكلام ما تضمن

الأصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة انواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا
او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت
جملة بعد جملة فالاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اما ان
يكون للاولى محل من الاعراب بان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمها اي حكم الامر
الذي لها مثل كونها خبرا بعد ابتداء او حالا او صفة ونحو ذلك عطفت الثانية عليها بالواو
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من
فاعلا او مفعولا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا
وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك قد يكون اي يكون عطف الثانية
على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر بالبين الكتابة والشعر بالتناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب وينام او يشعر ويعطي ونحو ذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف
المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد
كاتب وفرس ونحو قوله ونحوه الظاهر انه زائد بدليل نحو الواو ومن حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى ونحو وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى
اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا
نحو زيد يكتب فيعطي ثم يعطي اذا كان يصد ومنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو وفائدة
ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة
عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا قدر
بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع
مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا تلقى ما ادعت الجيبة عليه من اني ذهلت
هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هوازن ان قتلي عمرا ولم اشفر نفسي من عمرو
فاعل زعمت ضمير الجيبة والخطاب في هوازن للنفر وجواب العلمية
الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا عدلت نفسي على الالف سوالك نحو

تعلمون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والأرض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد
قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا
اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصر
وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في ذكر الاشياء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله اي
سعاد ثم سعاد ابوها ثم قد سعاد قبل في ذلك بجده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما
ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على
جملة ظهرت الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا تاما يظهر فيما لحكم اعرابي وعند انتفائه تنتفي الاشكال فان قلت الواو
ايضا تفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نصا اذا قلت فتح زيد ينفع من
غير واحتمال ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك ينصر وابطالا له لكنه في دلايل الاعجاز
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير منافية
تمييز مما يحسن فيه العطف مما لا يحسن وهو الذي يتأتى فيه العبرات والآراء وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف تقول ينصر ويخذل ولا يصح ان يقال ينصر فيخذل
الثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل الاشراك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية
لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف مما مر من ان
تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فلزم ان يكون استهزاء الله
بهم وهوان خذلهم وغلاظهم وما سولت لهم انفسهم مستمرا ايامهم من حيث لا يشعرون
الى ابد الآباد مفعولا معه ومستمرا حالا من فاعل قالوا او من مفعول خلوا او هما
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل الانقطاع لمجال فان قلت
لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
المشهور ان اذا الشرطية مضمنة معنى الظرفية فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد قصد الشرط كما لا يستفاد مما ذكر
فلا نسلم ان العطف على مقيد شيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية
هي بمعنى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن
يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعلت ذلك باعتبار مفهوم الشرط او غيره
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اكرمك

والكاشف نعم انه ليس بقاطع لكد السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كالجزائية نحو ان جاءني اعطك وا
اكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا
فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت
اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم عائدا لو امر هذا القبيل قلت لا نسلم بصير المعنى واذا قلت انما انت مستهزئ
الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم
واراد بتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لكذبهم
عن انفسهم والكلام عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في لآلئ الاعجاز والاعطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاء الثانية وذلك
بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في
الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فلذلك يتعين
الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما
فالوصل متعين وتحقيق المقام ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما
وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال
الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فلخذا المصنف في تحقيق مقامات السنة واما
كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدى الجملتين خبر الفظا و
معنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكم خفف امرء تجرى
بمقدار الله الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اثبتوا امن ارسيت
السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونغالبها والضمير للحرباي قال

رائد القوم ومقدمهم اتيموا انفاقا ان موت كل نفس يجري بقدر الله وقدره لا الحاجب
يجيء ولا الاقدام يردعه وقيل الضمير للتفسيرة وقيل للخبر او الوجه اذ كرناه ولما كان واو
انشاء لفظا ومعنى نزلوها منزلة خبر اكذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما بل
للامر لانه في تعليل الامر بالاوساء بالمنزلة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الامر
علة للنزلة كما في سلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله
ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يقع قلت لما ذكرنا انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما
اشارات يحققون هذه المعاني من خبر نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل
من الاعراب او لا يكون فهذا مثال الجزم كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال الاقتصر
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الزائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى
ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه تمام الاعراب ولهذا
جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن تمام محل من الاعراب على ما مر او معنى فقط
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى وان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي يرحمه الله فهو انشاء معنى
فلا يصح عطف جملة مات فلان اولا تعطف على الاخرى لاختلافهما والضمير للشان لا يجامع
بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل عمر قائم ولا العلم حسن وجه زيد يتبع
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او مبدلا منها او مبينا لها فاما التي
لم يقترن بها ما يفيد عن عطف البيان الا بدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا للمعنى فلا يتحقق لها في الجمل تنزل الثانية من الاولى منزلة التي من المنعوت ثم جعل
الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو متمان لانه اما ان تنزل الثانية
من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من حيث هو في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى
التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب في هذا على
تقدير ان يكون الم جملة مستقلة واما فقد من الحروف المعجمة وذلك الكتاب جملة ثانية
وريب فيه ثالثة على ما هو المرجح المختار وهيهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فائدة

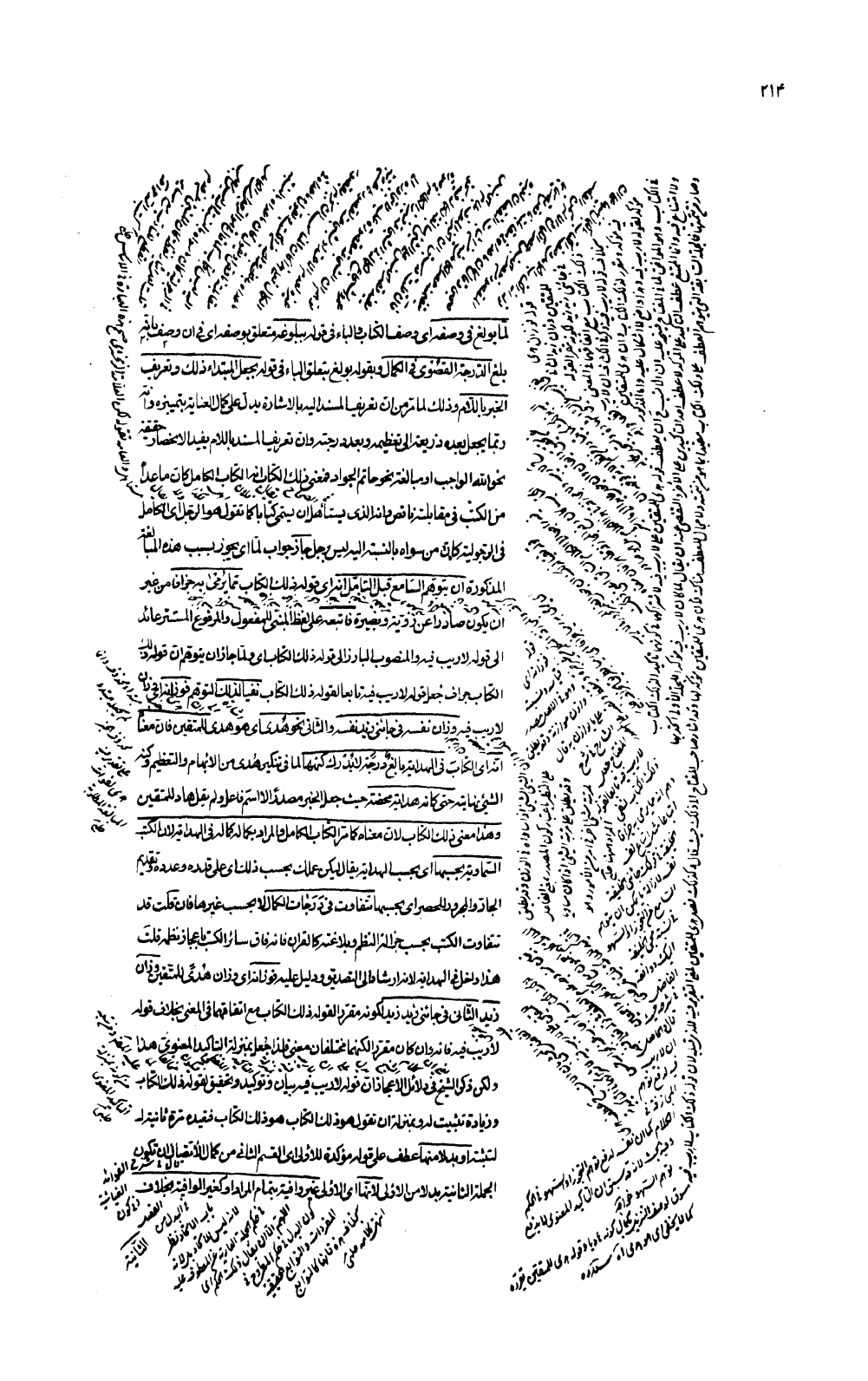

الثانية فانها وافية لافشية غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى شان المراد لان
الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لتكنه
كونه اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه اوقطيعا اوعجيبا اولطيفا فتزل الثانية
من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها ما بين البدل والمبدل
منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتبرء عن التاكيد لان الاباء لفظ غير لفظ ضمير
وانما المقصود بالنسبة ودونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما يحتقوله فى المجمل الا تيا التى لا
محل لها من الاعراب لان الاول وهو ان يتزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى
اعتناء بشانه لكونه مطلوبا فى نفسه او دريعة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام
الخ وهو اوفى بتاديته اى تاديته المراد لان الاتراى دلالة الثانى عليها اى نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى العجيبين يدد وجهه لدخول
الثانى فى الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثانى وهو
ان يتزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول لك رحمك الله تقبض عندنا والا فكن فى السترة الجهير
مسلما اى ان لم ترحمل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السترة والجهر فان
المراد بترا ى بقوله ارحمك كمال الظهار الكراهة لان امتثال امر المخاطب وقوله لا يقبض عندنا
او فى بتاديته اى تاديته المراد لانه علة لاى دلالة الثانى على المراد وهو كمال الظهار الكراهة
لان مبنى المطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا يقبض عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما الظهار كراهة المنهى فليس فى
مدلول اللفظ قلت نعم لانه عليه تكون بالالتزام ودون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا
عندى بحسب العرف حقيقة فى الظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تفعل
عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل تحريم اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون انما يدل على
كمال هذا المعنى فصار لا يقبض عندنا دالا على الظهار كراهة الاقامة بالمطابقة وقريب
من هذا ما يقال انه لم يوت بالمطابقة لدلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل على ما يلزمه
بفهم منه نقصانا وصحيح بخلافه رحمك الله دلالة على الظهار الكراهة لا اقامته ليست
بالمطابقة مع انه لم يؤت فيه شيء من التاكيد بل انما يدل عليه بالالتزام بقرينة قوله والا

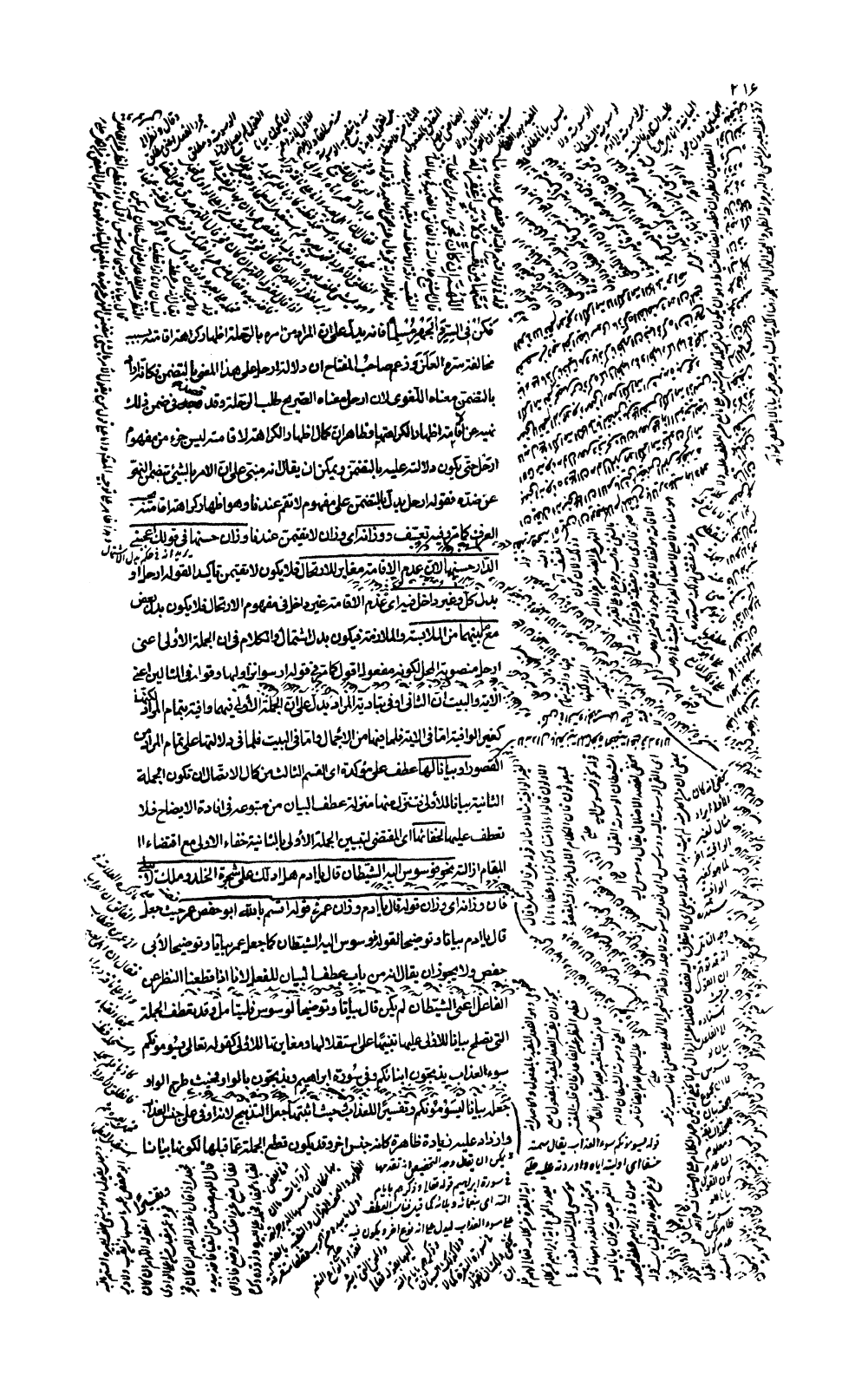

وتفسير المفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه يرتاب عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فزع عن كمال الانقطاع والاضمحلال راد ان يشير الى شبههم فقال واما كونها

فلان كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى وهو العطف على غير ما يؤدي الى فساد المعنى وشبهه هذا بكمال الانقطاع انما يتم اذا لم يشتمل على مانع من العطف هو ايهام خلافا لمراد كان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللذين لا جامع بينهما اشتمل على مانع لكن هذا دون مانع الاتحاد في هذا

خارجي وبما يمكن فصد بنصب قرينة ويبقى الفصل لذلك قطعا منا لو نظم سلم انتفاء

بما بدا لاداها في الضلال بهم فان بين الجملتين المختلفتين اعني قوله ونظم سلم وقوله

اداها مناسبة ظاهرة لاتحاد هما في المسند لان معنى اداها اظلمها والمسند اليه في

الاول محبوبة وفي الثانية محب لكن لم يعطف اداها على نظم الملائ يوم القيامة السامع عطف

على قوله اينوء وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمي وليس كذلك ويحتمل الاستيناف

كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اداها تحيق في ذويه الضلال ومن هذا القبيل

قطع قوله الله يستهزئ بهم عن جملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا

انا معكم فان عطفهم عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد

كما ترى فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين

امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانتفاء المدرك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية

وظهور انه لا جامع بينهما الا انا نقول الاولى تعميم فان عطف الشرطية على غيرها وعكسه

وكلاهما مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون فاذا

جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسند

اعني استهزاء الله تعالى بهم وتفاوتهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في

التحقيق ولكذا بين المسندين لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بل انه على قطع

الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بمراد لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها

فلان كون الثانية كالمفصلة بها اي الاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى

فتقول الاولى متولد اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها

اى عن الاولى كما فصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقد اشتمل الكلام على النوع الثانى
من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بجوابه كالمؤدى للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثانى فوعه جوابا فيقطع
عن الكلام السابق لذلك ويتنزل السؤال المفهوم منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء
السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اى مثل ان لا يسمع من السامع شيئ
تحقير له وكراهة لاستماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير
المعنى بقليل اللفظ وهو تقدير السؤال له وجه العاطف وغير ذلك فلسرع كلام التكلمين
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كافى كلام المصنف فكان المصنف نظر الى
ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على
تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته والحاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ
السؤال كافى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار ويعنى قولهم ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما
قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب وهما على تلك الحال فى محل الرفع
قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون
جار على المتقين واما اذا ابتدائية وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخوى صفة
اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفى نعيم قلت قد مر لى ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله
الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال فذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان
كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الاولى استيناف وكذا الجملة الثانية نفسها انتهى استيناف كاسمى مسافر فقد
اى الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم فى
نحو قولك كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل الى منا بالى علينا وما سبب علتك
قال اى الصحيح بالك اى ناقة
ذلك لان العادة انه اذا قيل لانسان عليل اى شئ عن سبب علته ويوجب مرضه لان يقال
هل سبب علته كذا وكذا لانه السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرض السهر والحزن انهما
من البعد سببا لمرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم المبالاة

ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد لدليل
على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان متردد ا في
الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد نحو اني لمراجعه بالاقتضاء هيهنا الاقتضاء على سبيل
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حقه فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حقه واذا قلت فالعبادة حقه فهو بيان ظاهر
لمطلق السبب وصل ظاهر بمرفوع موضوع للوصل واذا قلت العبادة حقه فهو وصل
خفي فقد يرقى الاستيناف في جواب للسؤال عن مطلق السبب الى تمام ما بالعبادة له وهذا
ابلغ الوصلين وانواعها اتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن
غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فحياك قالوا
في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي تسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت
اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى حمالة عاتبة قد لا
امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولكان هذا مظنة ان يتوهم ان عمرة مما سنسكنه
كما هو شان اكثر الغزلات والشاهد استدراكه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فقصر قوله صدقوا
قبله لكونه استيناف جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل صدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فيه
صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الطلاقه
كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من
الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف بابه اوسع فتكاثر المحاسن ايضا
منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو اتي منه ما يأتي بإعادة اسم ما استوفى عنه الحديث
عنه للاستيناف بحرف المفعول به او اسطرة الاول استوفى عنه الحديث نحو احسنت
انت الى زيد زيد يحقق بالاحسان ومنه ما ينبغي على صغره اي صغر ما استوفى عنه دون
اسمه بعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية غير موصوف من صفات من قصد استيناف الحديث عنه
اغوص صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باجمع

صفة اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقنا العديم
اهل ذلك والسؤال المقدر فيه لما ذا احسن اليه اهل هو خير به الاحسان وهذا اى الا
ستيناف المبنى على صفته ما استؤنف عند اطلع واحسن لاشتماله على بيان السبب الحكم
كقدم الصدقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الوصف
علة له وانما اذا عقبت المستأنف عند في الكلام السابق بصفات ثم ذكرت في الاستيناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل فذلك خير به الاحسان فالا
اظهر من قبيل الاتفاق وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان
السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم
ما استأنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب
كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ليت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت الشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه
وادعيان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل لهذا الجواب يكون تارة باعادة
اسم ذلك الشيء فيفيدان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيدان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فلتأمل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان اسما نحو قوله تعالى ويسئلونك عن اليتامى قل اصلاح
لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم اى يخالطونكم فاخوانكم او حرفا نحو قوله تعالى
ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي اى الروح من امر ربي كائن او مستقر
على خلاف اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف فاى هو زيد او يجعل الجملة استيناف
جوابا للسؤال عن تغيير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الفاء ايلاف فالرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم
الالف اى مؤلفة في الرحلتين المعروفتين وبعدا اولئك اذ منوا جوعا وخوفا وقد ضاعت
بنو اسد وخافوا كما تهم قالوا صدقتنا فهذا الزعم كذبنا فقيل لكذبهم حذف هذا الاستيناف
كلمواتيم قوله لهم الف ليس لكم الا الف مقامه للدلالة عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف
وليس لكم الا الف جوابا للسؤال اقتضاء الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا له
كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا الف فيكون في البيت استيناف ان كذا في الايضاح قال

قلت هذا هو الوجه الأول بعينه لان قوله لهم الفاء بالنسبة الى كلمة لهم محذوف فلا يحتمل سوى ان يكون استيناف جواب الرد وبيانا لسبب فاقم مقام السبب تلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جملة الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شيء مقامه نحو قم لما هدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من ضيق ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وآيدك الله فقولهم لا رزقه لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لا بينهما بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا آيدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة لا للانشائية الدعائية على الاخبارية المفيدة المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى اني ابيت دعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين الكمالين اى بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد فوقهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط لجامع اى مع وجود جامع بينهما المسوغ من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين اللفظيتين اسمية وفعلية او المتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له امثلة لوضوحه او لعدم الكثرة اشارة الى انه يكفي تطبيقه على تمرين من الاقسام المستدر

٧ ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القسم استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا

واعاد فيه الكاف تنبيها على ان مثل الانفاق معتبر فقط تقال فكقوله تعالى وَاِذْ اَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ اِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ اِلَّا اللّٰهَ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ اِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبٰى وَالْيَتٰمٰى وَالْمَسٰكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا فعطف قولوا على لا تعبدون لان اصله ان لا تعبدوا وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اى كقولك تذهب الى فلان فتقول كذا وبدا الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سوبع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل اما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى وتحسنون بمعنى وليحسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان تكونا انشائيين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا ويقدر من قبل الامر صريح الطلب على ما لاحظ اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ عطفا على تؤمنون بلبلة في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا اذ الكلام فيه منظور الى الخاطب بالعقل هو المؤمنون خاصة بدليل قوله وَرَسُولِهِ وما الخ فهو التفات من الغيبة الى الخطاب وتعليقها بالمغفرة والتعليم مؤاخاة بين الامر والنهي لكن لا يخفى انهما لا يحسن عطف الامر الخاطب على الامر الخاطب الخ الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمر على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانه قيل كيف تفعل قيل تؤمنون بالله اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن ان عطف على قل اراد يا ايها الذين امنوا اى قولا يحمد به ويشرا على محمد وفاء اى بشرا يحمد به يقال بشرته فابشر اى صار مسرورا وتما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اى اشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى لم يؤخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين نهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والاغلال ويبشر بالعفو والاطلاق قلت هذا وان تبق حسن

لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لايلزم تحققه ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف

ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين امنوا

وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية

فكانه امر النبى صلعم بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا

على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيدا ما استحق زيد ان تضرب غلامى وانا

المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما

والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا باعتبار

المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو شعر زيد وكتب لمناسبة الظاهر بين الشعر والكتابة

وتفاديهما فى خيال الصحابها ويقطع بمنع لتضاد الاعطاء والمنع هنا عند اتحاد المسند اليهما

واما عند تغايرهما فلا يدان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو

كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى يشترط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة

او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما ابيا من الاخر وملابسا له بنحو ان

زيد شاعر وعمرو كاتب بدونهما اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان

المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح التكاكى باشتراط العطف

فى نحو خمر وخل وخاتم حديد وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد

وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر والطول القائمة

قال الشيخ فى دلايل الاعجاز اعلم انه يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث

عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او الظير او النقيض للخبر

عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول لتكاكى الجامع بين

الشيئين قد نقل المصنف كلام التكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا لظانه انه اصلح له

ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره التكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المصنف من الاختلال

فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى

القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس

كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة مصنع الذئب ومنها الخيال وهى

قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى

اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالتصور ما يمكن ان تدركه بالحس الحواس الظاهرة و
بالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي بانما لا تسكن نوما ولا
يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان
استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة فهي
او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا نقول ذكر التكاكي انه يجب ان يكون بين
الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل ومن جهة الوهم او من جهة الخيال
فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر
بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال التكاكي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في
تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده مثل الوصف والحال والظرف
او نحو ذلك فظاهره اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية انما قال هنا الذي في تصور من تصوراتهما ثم اشار
الى سبب كون التمائم تما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل يجرد بالتمائم
عن التشخص في الخارج برفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو
جزئي بل بتجريده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان
اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضورا للاخر انما
قال عن التشخص في الخارج لان كلما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي خاص به
اذ تميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انا لا ندرك الجزئي بذاته لانا لو ادركنا الجزئيات بذاتها
الآلات الجسمانية لادركنا بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان
يدركهما معا لكن ادراك المدرك بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير
هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددها
لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يتعلم من زيد انه رجل بحر فاضل
ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو
وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة بعض

منهما وهيهنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد تم بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف لم نوع تنقضي بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو ان يكون الشيئان بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فصول كل واحد منهما والمفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كالبين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنا مراخر امّا بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر اوّل والآخر ثان وكل عدد بصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اوّل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يقع المحسوسات او المعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خشب من الرجال ليس بالقياس الى تعقل سنة وبالعكس والمفهوم من صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالتجاور والكروي فانهما محسوسان وان اراد ان العلة و المعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهم مخطئ على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم بخلاف ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوري بياض كالوني وبياض صفرة فان الوهم يميز هما في معرض المثلين من جهة انه ينسبهما الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض يخالف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك لان الوهم يميز هما في معرض المثلين ويحكم في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بان الثلثة التي قوله ثلثة اشرق الدنيا بجهتها شمس الضحى وابو اسحق والقرآن الوهم يميز هما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض المشخصة بخلاف العقل فانه يعرف كلا منهما من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا

بجهتهما على ان ذلك فرضي ان يستحيل مجازا ويكون بين تصورهما تضاد وهو المقابلة بين امرين
وجوديين بحيث يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر المعقولات فان التحقيق بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به
باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يقال الا كفر انكار شيء من ذلك فيكون
ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض و
المؤمن والكافر فانه قد يعتقد مثلا الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض لانهما لا يتواردان على المحل المتصل فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احديهما في غاية الانتفاع والاخرى في
غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان
متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشتمال المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانية فان قلت كما يحل السواد والابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليحل السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض حيثما منفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان لهما خارجا
واما الاول والثاني وان كانا للاولية والثانوية حيثما من مفهومهما لكن ليس بينهما غاية
الخلاف فان العاشر بعد التاسع معان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم
بين سبب لون التضاد وشبهه جامعا ومانعا فقال بقوله فانه اي الموهم تنزيلها اي التضاد وشبه
التضاد منزلة التضايف فانه لا يتصور احد المتضادين او الشبيهين بهما الا بتصور الآخر
ولذلك نجد الضدان قريبا خطورا بالبال مع الصنعة من المغايرات التي ليست ضدا له فانه
قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على

حكم الوهم والا فالعقل يشعر كلا منهما اذا هما لا عن الاخر وليس عند ما يقتضي اجتماعهما في الفكرة
او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي ما يقتضي الخيال اجتماعهما في الفكرة وان
كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال
سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اما سبب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات تو تبا و وضوحا فكم من صور لا تفك لك عنها
في خيال وهي في خيال اخر بل لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر لم
لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا
امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا كذلك
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركهما الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس
من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضها لم يقف على ذلك
اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يتصور ان يجعلا من الموهمات
واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي وان الادراك تضاد
السواد وهذا البياض جزئي تمثل هذا مع ذلك وتضايفهما معا ايضا معنى جزئي فلا تفاوت
بين التمثل والتضايف وشبه التمثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يتصور جعل بعضها على الاطلاق
عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن
جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح مشعر بانه يكفي في صحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين بالجملة وهو مفقود فيما نحن فيه مثل الاتحاد في الخبر عند واو الحال
من قيودهما وضاده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هو الامير الجواد يوم الجمعة
وهو الخطيب يوم السبت لانه يقتضي ان يكون الاخبار بالامرين المذكورين في الجملة
الثانية مقيدا بما قيد به الاخبار بهما في الجملة الاولى وليس كذلك قطعا
وقد ثوبي بهذا والتحاكي ايضا معترف بامتناع نحو جاءني زيد وعمرو راكبا
باتفاق النحاة وبمراعاة الادب مخدشة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
المتعاطفة فانه اذا قصد الاخبار بالامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف
فان الظرف لا صحة له الا مقيدا بما يتعلق به واذا قصد الاخبار بالامور الواقعة
في الجمعة مطلقا لا يجوز العطف لان الظرف لغو فيه ولا يتعلق به غرض
وكذا الحال في نحو جاءني زيد راكبا وعمرو راجلا
ذكره اهل المعاني والمتعدية في كلام الشارح الخ
حيث قال ما مثلته الانقطاع لقيد خلاف ظاهره
الا ذكره كون ذا حديث وقع لها طرف بقية حديث آخر فلا جامع بينه وبين الاول

واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف الامر فوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنها وان كان الخبران متحدين فضلا عن متغايرين فالجامع بحيث ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاح غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين وقام قولنا الاتحاد في التصور مقام قولنا الاتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في المخبر به وبنى من قيودها فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل الاضداد وشبهه وفي قولنا الحسي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد انما هو بين نفس السواد والبياض اللذين تصوريهما العقل بهما وكذا التقارن انما هو نفس التصور فيجب ان يريد بتصوريهما متعلقيهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من ان ارادة الشيئين الجملتين وبالتصور المقرر الواقع في المجلد كما هو مراد المتكلم بعينه فمن غلط الناسخ فرد هذا الكلام على المتكلم وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا الغير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ولا باداه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باسالب الكلام فليتامل في هذا المقام فان التعقيد على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزمك ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصل كذلك لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما او ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدر اما اسميتين واما فعليتين لان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله ولو جعل الفصل ان المخبر في كلا منهما جملة فعلية وغير اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لا الحاصل المناسب وان موفق بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو قعد او للحافظة على المناسبة لما ذكره التبريزي ومن ثم نحو زيد قام وعمرو اكرم من ان اذا رفع عمرو على المجلة الاسمية عطف على المجلة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل

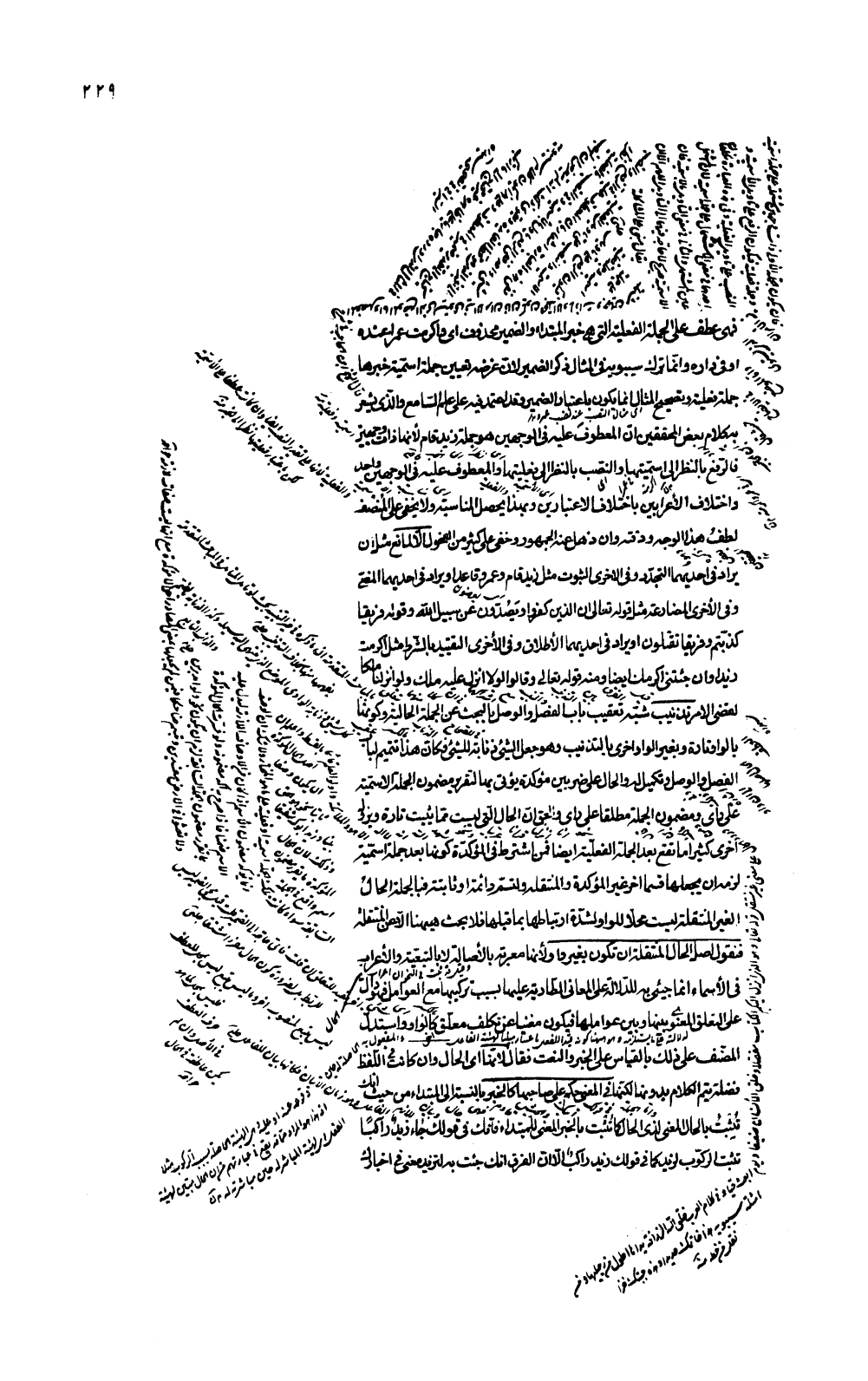

عنه بالجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك
تثبت به المعنى ابتداءً وتقصد لاداء ذلك الحال المخبر وصف لصاحبه كالنعت
بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال انك صاحبها كان على هذا الوصف حال ثبوت
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر وليس لك ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا لانه يجب ان يكون مرجع الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فتلك للحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله دار
امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى وسبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اما مثال
ذلك تما ورد على خلاف الاصل لتشبيهها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله
ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون
نكرة مخصوصة وحمل على الوصف كما هو مذهب صاحبه الكشاف سنه ونوصل الحال
ان تكون بغير واو لكن تخولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان
مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على
التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام
سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا احكاما ثم
توصل بالحال وتجعلها من جملة ما يثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة حالا
بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها التي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة و
الخبر والنعت ومعنى صلاحية الواو للربط ان لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو واسنده الربط تام الموضوع له والحال كونها فضلة بحيث يصح بعد تمام الكلام الخ

الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها
الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة
وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتتبعه للمنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمام ما مر ذاكر فتوغل في الجمع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا
للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام
فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع
حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو او لتكون مرتبطة به غير
منقطعة عنه فلا يجوز جاءت زيدا على البابة جوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة
والمابين ان اي جملة يجب ربطها بالواو او لا يبين ان اي جملة يجوز ان يقع حالا بالواو او اي
جملة لا يجوز ذلك منها فنقول وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه
حال فذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا بالابتداء وخبرا ولا نكرة
محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدء وخبر المبتدء هو قوله يصح ان
تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع
الواو ومالم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا
مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه
لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير وما هو
ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثنائهما بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من انه ربط مثل هذا يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء
كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر
دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لا مما المقصودة بالنظر
بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك زعما

الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت بدل على حصول صفة غير
ثابتة مقارن لما جعلت قيدًا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما
اى اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه صلة مشتقا فانه لفعلية يدل على التجدد وعدم
الثبوت والانبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعًا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا
في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقد مر ان حقيقة الحال الجزء متاخرة من اجزاء الماضي واوايل المستقبل والحال ان نحن
بصدده يجب ان تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيًا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فلا لمضارع عند لا دخل لها في المقارنة فالاولى
ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيمتنع دخول الواو
فيه مثله ولما كان هذا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم
والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اى قول عبد الله بن همام السلولي قلما خشيت اظافيرهم اى السلحفية نحو
وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اى وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة
فيمتنع دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون ان رسول الله اى وانتم قد تعلمون
وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثاني اى بثبوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هي الواو فيهما اى في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف للحال والمعنى
قمت صاكا وجهه وبثبوت راهنا ما لكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت
بثبوت ودرهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان ما
ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فعبر عنه بلفظ المضارع كقوله وتقدم على
اللئيم يسبني فعيفت منه قلت لا يعنيني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مثبتا
مثبتا وان كان اى الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح
اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما والاتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان الاصل
للتوكيد دون النهي لثبوت النون الذي هو علامة للرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر شيء فيتعين
كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة والاتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله

والنون للتأكيد واما بحذف بغير الواو فما اشار اليه بقوله وقد ما لا تؤمن بالله اى
شيئ ثبت لنا والمعنى ما يضع حال كونا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز فى المضارع المنفى الامران للدلالة على المقارنة لكونه مضارعا ودون الحصول لكونه
فعلا منفيا والمنفى من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان
يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الأصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى
ههنا المنفى بما او لا ودون لان لا من حروف الاستقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن
حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى تقابل الاستقبال
وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب فى قولنا يجيئ زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال
بالمعنى المقابل للاستقبال اذ ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا قصد هذه الجملة الحالية
بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل ظاهرا
على الحال وهو ما وجوابه ان دلالة ما على الحال بقرينة المقام وقد ذلك قال الشيخ عبد القاهر
فى قول مالك بن ريف اتاه دماء من دمى وتركه عندى وانت ما تنهى الوعيد ان
كان ناهيا والجملة الداخلة عليها الواو فى موضع الحال والمعنى فى حالة غير منتهية بالوعيد
وعدم ميال به ولا معنى لجعلها اعتراضية وجعل الواو مزيدة ولذا يجوز الامران اعنى دخول الواو
والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل فى الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى ايحاد ان يكون لى
غلام وقد بلغنى الكبر وما الواو وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو
ماض لفظا واما الماضى معنى فحيث يراد المضارع المنفى بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع
الى الماضى واشار الى مثاله ذلك بقوله وقوله انى يكون لى غلام الخ وقوله تعالى
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضى
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منفيا بقوله لما اثبت دلالة
على الحصول اعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا ودون المقارنة لكونه ماضيا والمراد
لا يقارن الحال وليس المراد به لعدم دلالته على المقارنة شرطا فى الماضى المثبت لكن يكون مع قد
ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضى من الحال وردد بهما الاشكال المذكور وهو ان الظاهر

قوله وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام الخ قد ابدى المقام احتمالا ثالثا وهو احتمال وجيه يسلم به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا في المطولين من كلام الرضي

في الحال مقارنة حصول مضمونها الحصول مضمون العامل لان زمان التكلم واذا كان العامل والجملة ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنة مضمون العامل لكن في قولنا جاء زيد في الستة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب نصب المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيئ الامير فقاتل الجناة بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال وهذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظة الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد تظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في الستة الماضية وقد ركب كلمة في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لوجود استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن مصدرية بلفظة قد لكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء نبئ من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان القعود الى الصدع اصيد غدر في بريته فيا مرت صحابته موسى بعد اياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها حتى بالماضي لمتلبسه بها ودوامه عليها حتى ان يكون لفظ الماضي للانقضاء بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز عند الامن مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر الكون ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة عند الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة تارة ودونها اخرى اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ما زيد يقوم الآن وما يقعد الندم اي عدم نفع الندم متصل بها للتكلم وغيرها اي غير لما مثل لما وليس لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك

كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا الآية اي كيف يكفرون وانتم تقرون ان حالكم هذه وهو مجرد التصوير بلفظة قد لا بغيرها

فهرس هذا الكتاب

قد ذكروا ان ثبات في نحو ما لفظا او نية مرة وتقدم ان النفي للاستغراق ظاهرا كالاثبات لكن لم يضرب يدل على الاستغراق النفي الزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكره بعضهم انه يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي قيد فرقا فقال نحو ضرب زيدا انه لم يضرب ستة ره

الانقضاء وان جاز انقطاع عدد دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيدا لمس لكنه ضرب اليوم فحصل بما ذكر ان النفي وبيان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل افاده التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اراد وا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فاوجبوا فيه النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء ليتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واثقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك

ويفهم ذلك وبتحقيق اي وبتحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو يفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانما اولى بالمكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الصور فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما ترك في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأ منه على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي الواو يشهد ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فضمن زيادة رابطة نضوا فلا تحملوا انه انذاركم وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون

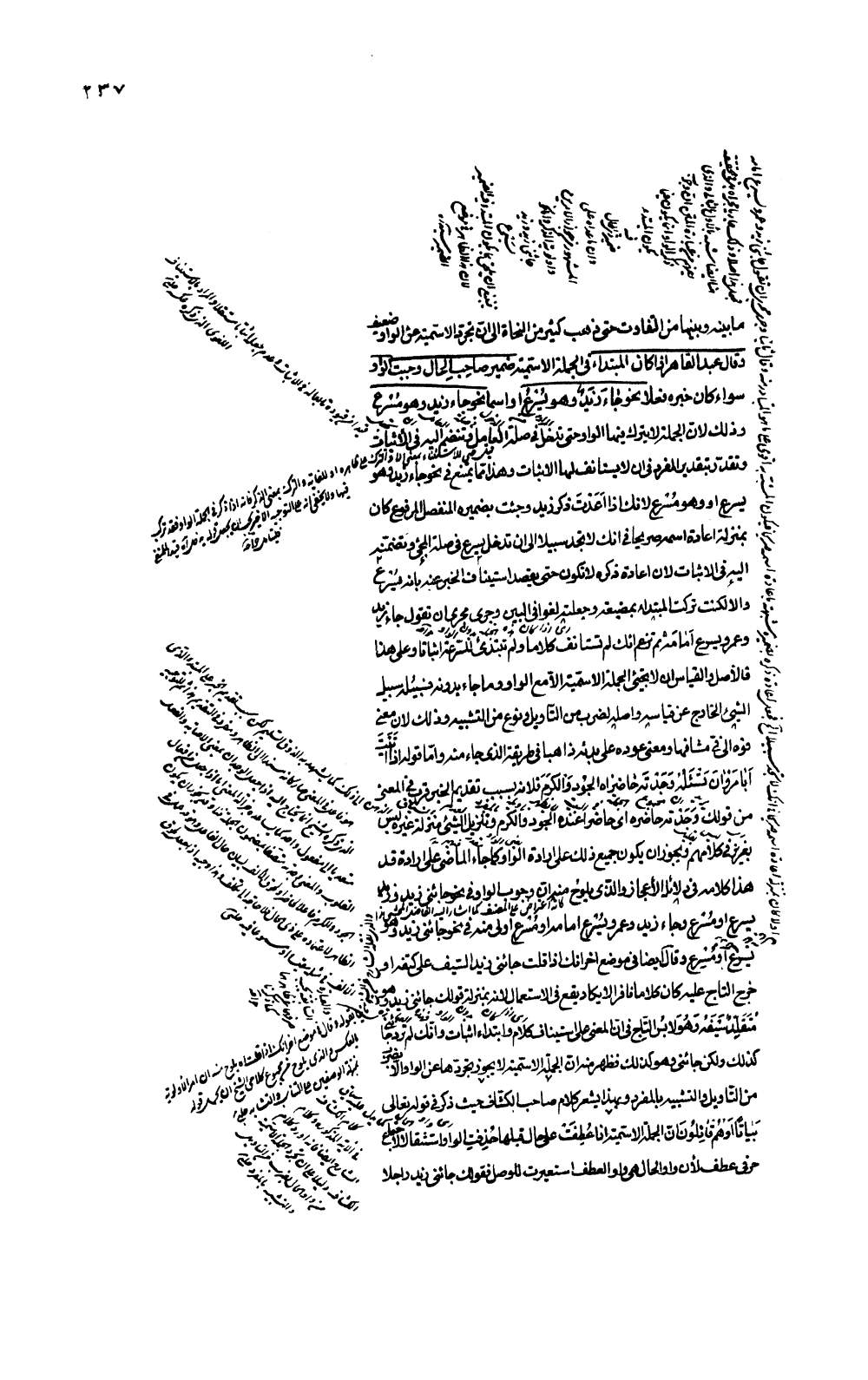

ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية من الواو ضعيف
وقال عبد القاهر اذا كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير صاحب الحال وجبت الواو
سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر بتقديره في الفهم فان لا يستأنف لها الاثبات وهذا لم يمنع في نحو جاء زيد وهو
يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان
بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه
في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلت لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني
وعمرو يسرع اما ترى انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للتمرة انباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس ان لا يخلى الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله لضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك ان معنى
قوله الى آخر مثالهم ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقة الذي جاء منه واما قولهم اذا
أبا مروان فسلم وجد تم حاضرا ه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر وتربع المعنى
من قولك وجد تم حاضره اي حاضرا عند الجود والكرم وتنزيل الشيء بمنزلة غيره ليس
بغريب في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي على ارادة قد
هذا كلامه في الاولى الاعجاز والذي يلوح من بين اثنين وجوب الواو في نحو جاءني زيد وهو
يسرع او ومسرع دعاء زيد وعمرو يسرع اما مدا ومسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو
يسرع او ومسرع وقال ايضا في موضع اخر اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او في
خرج التاجر عليه كان كلاما فاذا قلت الا يكاد يقع في الاستعمال الا نادرا بمنزلة قولك جاءني زيد وهو
متقلد سيفه وهو لا بس التاج في انا المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات واذا لم تر دجاءني
كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا
من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على الحال قبلها احتيج فيها الواو استثقالا لاجتماع
حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا

قوله لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارس
خبرها جاء بعينه فما قوله بعضكم لبعض عدوّ
فانه لو اريد الحال لغير متعادين اللهم الا
ان يقال المبتدأ وان هو فارس على عبارة عين
وفي الحال نحو تمرة خير منها جادة اسمه صريحا لكنّ
اظهاره قبيح الاستيناف والانقطاع ذكر
المبتدأ بخلاف قوله تعالى بعضكم لبعض عدوّ
فانه لو قال متعادين لم يفهم منه صريحا المعنى
المقصود اي كون بعضهم عدوا لبعض
فلم يكن ذكر المبتدأ والاتيان بالجملة الاسمية
صالحا لافادة ما
هو المقصود

وهو فارس كلام نصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله اهبطوا بعضكم لبعض
عدوّ انه في موضع الحال اي متعادين بعاديها ابليس وبعاديانه فاوّل ونحن نقول المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد بذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكمنا بانه
خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في قول الايجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو
بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك نبّهت به مجيئا فيه اسراع وتصل به احد المعنيين بالاخر وتجعل
الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وهو
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا
وابتدأت اشياء ثانيا والمعنى ومضمون الحال ولهذا الحيثية الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى يجيء
بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب تسببها واو الحال لا تختصها عن كونها مجتلبة
لغير الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فيما جاءت لربط جملة ليس
من شانها ان ترتبط بنفسها بالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني من الفاء لان
من شانها ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد هو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على
كتفه سيفٌ حالا كفر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قول بشار اذا انكر تغيّ
بلدة او ذكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد اي اذا لم يعرف قد رأى الصباح بلدة ولم اعرفهم
خرجت منهم وفاد فقهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور وشمّر على ساقٍ
من ظلمة الليل غير منتظر الاسفار التصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو
ثم قال الشيخ لو جاز ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا
مبتداء وينبغي ان تقدّر هيهنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل وذا الفعل
اللهم الا ان يقدّر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعلّه انما اختار تقديره باسم فاعل
لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوّز التقدير بالفعل
الماضي لجيئها بالواو فليلا كقوله وان امرءٌ اسرّك قربه ودّ دنوّ من الارض موماة وبيداء
سملّقٌ والعالم يجوّز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو
وهذا كلامه وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت والواو جيء بها
منا سبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا نسلم ان
[illegible] جواز

جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو ويجوز ان يكون المقدر وعند وجود الواو
هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد مع هذا لم يمتنع الواو ومع ان المفرد اولى
بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو علي كفرسيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو قائما الا زيد وقائم
زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي والمضارع ويحتمل ان يكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والاولان تمامي يجوز فيه ترك الواو والاخيران تمامي يمتنع فيه الواو ومن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا
يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل راكب على كفرسيف وما اهلكما من قرية الا ولها
كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية اذا وقعت
لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقولك اي الفرزدق فقلت
عسى ان تبصر بني كما تبصر بني حوالي الاسود الحوارد من جرد اذا اغضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصر بني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو
وقوله حوالي ايه في اكفائي وبوانبي حال من بني تمالي في حوف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
اذا اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقولك اي ابن الرومي والله يقيك
لنا سالما يرداك تجيلا وتعظيما فهذه الجملة حال ولولم يقدرها قوله سالما لم يحسن فيها ترك
الواو والحالان اعني الجملة الاسمية وسالما يجوزان تكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكافي يقيك هبيسا ويجوزان تكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله
يرداك تجيلا في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضميرا ذي الحال يجب الواو
والا فان كان الضمير ضمير صاحب الجملة سواء كان مبتدأ نحو وفوه الخ واصبطوا بعضكم بعض
عدوا وخبرا نحو جدد حمر اضراؤه الجود والكرم فلا يحكم بضعف مجرد عن الواو بكون الرابط
في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء

غائرة الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال التسكاكي امر الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي تكون نعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان كلام
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام اوفر منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام

انقص منزلة يتبين الكلام فيها الا بترك التحقيق والتبين بعني لا يمكن ان يقال على التعيين
والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ ربّ كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال
على التعيين والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا فالبناء على امر
يعرفهم اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة ولا تعمق فيها هو
اي كلامهم مجرى عرفهم في تاديه المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يتجاوز
الاوساط في اباء البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال لا تاما ايضا منها لان عجزهم عنها تاديه
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت وعجزه تاليفه بحيث يجمعها عن حكم التعمق فالايجاز
اداء المقصود بالاقل من عبارة المتعارف والاطناب اداءه بالاكثر منها ثم قال الاختصار لكونه
لنسبا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى
كمال المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد مما ذكر متعارف
الاوساط على ما ستوقف عليه بعض الافهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله
تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه الاطناب بالنسبة الى المتعارف
وهو قولنا يا رب قد ضعف لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انفراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ يمكن
نعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما
هو مقتضى ظاهر المقام فبينهما عموم من وجه لصدقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى
المقام جميعا كما اذا قيل ربّ قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون
الثاني كما في قولنا اذا قال المتمني نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم
اقل من مقتضى المقام لان المقام لتعضيد بقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون
الاول كما في قولنا تعالى ربّ اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا
لكنه ترك لانسياق المعنى الى ما ذكر في الايجاز والمتبادر من الاطنابين ايضا عموم من وجه كذلك بين
الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فانه قد يوجد في كلام ايجاز وليس باطناب كما سياتي
والاختصار هو الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى

المقام وهو وهم لان التكلم كما صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا
نعم لو قيل الايجاز اختصار باعتبار اطلاقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد
عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من
الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات تليق بالابواب والتتبع
ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يتحقق ويتبين ان هذا القدر
من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا غير دقيق وليس المراد انه لا يمكن ان يتبين معنا
اصلا لان ما ذكره التكلم تفسير لها ثم البناء على المتعارف في البسط الموصوف بان يقال
ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط
من الكلام المذكور وذلك لجهالة انه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور
اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني في القدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة
في الطول والقصر والتعرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من باب البلغاء
واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يصح
فيما بينهم في الحوادث اليومية بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام
اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر فلا يرد من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له
اولا او ناقص عنه او زائد عليه والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما
ان يكون لفائدة اولا فهذه ستة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما
المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصل المعنى بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ
ناقص عنه وافٍ او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد
والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد
واحترز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه
كقول اي الحارث الجعفي الجزيرة البشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن

من عيش من يعاش كذا اى هكذا وضعوه اى الناعم وفى ظلال العقل يعيش اصل معناه ان
العيش الناعم فى ظلال الفوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظ غير واف بذلك فيكون
مخلا ولو نيز نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتبر انما هو عيش الناعم انما هو عيش الجاهل
المحقق دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال الفوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المخبرين فى امورهم واشار بالطف فيه
الى ان العيش فى ظلال العقل لما كان لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حقا انه لو ذكر الناعم فى ظلال العقل لكان كالتكرار وبنيه على ذلك لفظ الظلال واختير
بفائدة عن الطير وهو ان يكون اللفظ دالا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
متعينا نحو قول عدى بن الرقاع العاملى يذكر عدد الزباء يحذر بن الأوس وقد ذكرت الأوس كثرة العدد
وَالْكَوْمَاءِ وجد قولها اكون بانا وبينا والكذب والمين بمعنى واحد لا لفائدة فى الجمع بينهما التفنن
التقطيع والرهصان غرقان فى باطن الذلعين والضمير فى راهشيه وفى الفوالجين يعود الى فرسه وقيل
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا
لفائدة بحيث يكون الزائد معنيا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى
او لا يكون فالحشو المفسد كالتذنيب فى قولك اى لفظ التذنيب فى بيت ابى الطيب والافضل فيها
اى فى الدنيا للشجاعة والتذنيب وصبر الغنى لولا لقاء شعوب هو اسم للمصدر غير متصرف
للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انها الافضلية فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر
على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح فى الشجاعة والصبور دون العطاء فان
الشجاع اذا تيقن بالخلود هذا ان عليه الاقحام فى الحروب فى المعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم
يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العرهان عليه اصبر
على المكروه ولو توقع بالخلاص عن قريب لحرم طول العمر انما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا
يقال هب ان لم تصبر اتوب فمن اين لك عرفوج نخلا فاباذل ماله فانما اذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذل الروح افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه
بذله ولهذا قيل فكلوا ان اكلتم واطعموا ان جعتم فلا زاد بقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالتذنيب
هذا النقص فليس بشئ لانه لا يفهم من الحلاق لفظ التذنيب والشدائد على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس الاعدم الفرار على الامور التى شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاظهر ما ذكره

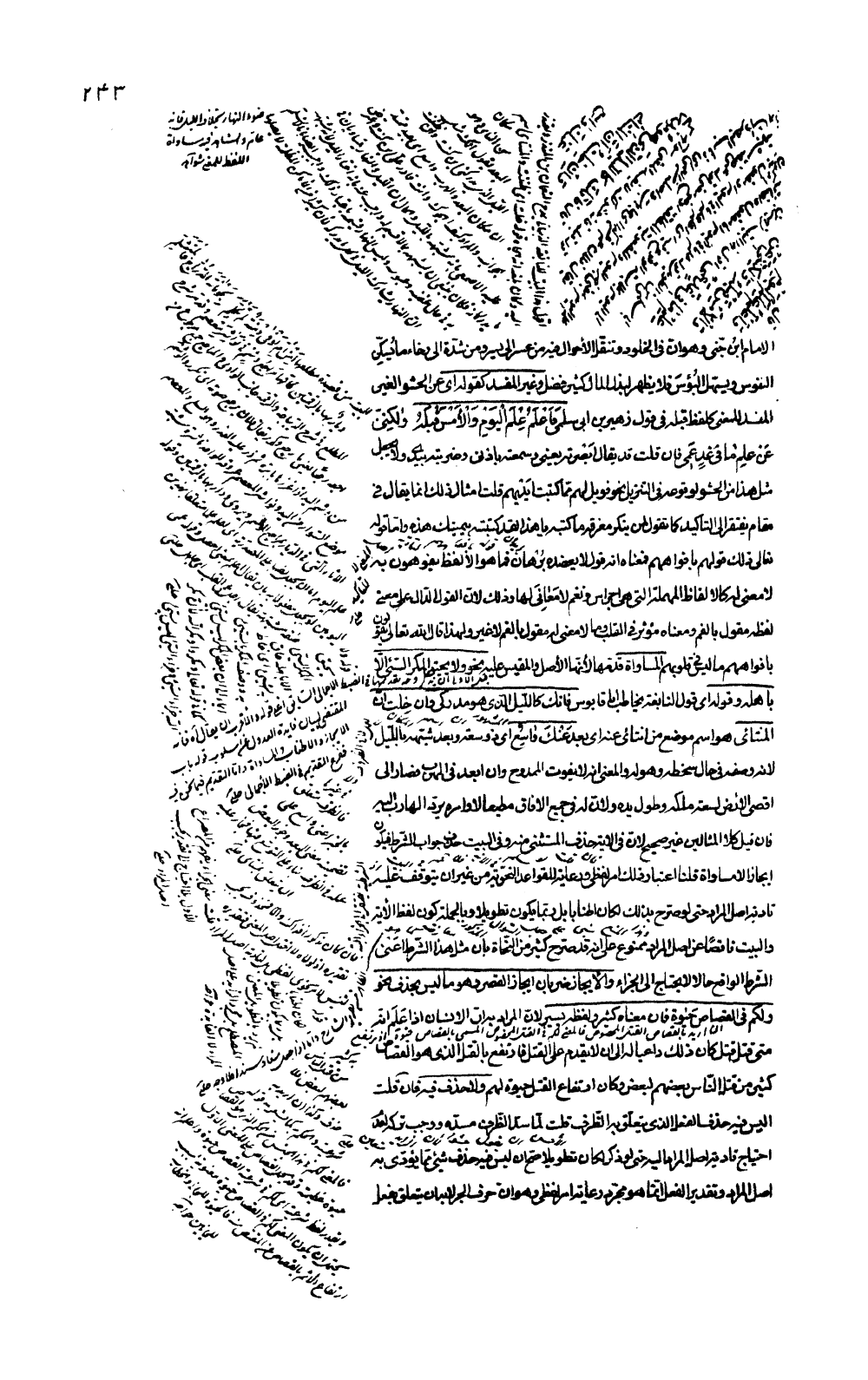

وفضل اى بجمان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم او غيرهم كلام فى هذا المعنى
وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظرها اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل
منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم
لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل لحروف فى القصاص حيوة لهذين
عشرين اعتبار النون والف بعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظ
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بما فيه تنكير حيوة من التعظيم لما سيأتى فى القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل واحد بواحد المعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص
حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة
للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل العلم بالاقتصاص من القاتل اذا
هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى كون
قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان
القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لانه قتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى لهم وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار
القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار دقة التعجب على الصدر
وهو من المحسنات قلنا احسنيته ليس من جهة التكرار بل من جهة دقة التعجب على الصدر وهذا
لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى دقة التعجب على الصدر ان لا يؤدى الى
التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اى باستغناء قولهم ولكم فى القصاص
حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى لقتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى ويشتمل على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فى من
الغرابة وهو ان الاقتصاص قد يفوت الحيوة وقد يتعلم كانا وظرفا للحيوة وبساطته عن توالى
الحفيفة التى تقتضى سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجتمع حرفين متحركين متلاصقين
الا فى موضع واحد ويخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ يوجد نفسه
وغيره نظرا لان ذلك غاية محسنة وبما فيه من تقديم الجزء على المبتدأ للاختصاص بما الغرض وفيه نظر لان

تقديم الخبر على المبتدأ المنكر شاذ الا ورد جملا لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز
القصر وهو اما يكون بحذف شيء او الحذف اما جزء جملة نحو الجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق
ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة معمولا كان او جملة مضاف بدله مرجع جملة نحو واسئل القرية
اي اهل القرية او موصوف نحو قوله للحرث بن جبلة يا ابن جبلا وطلائع الثنايا متى اضع العمامة يعرفوني
الثنية العقبة وفلان طلائع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امر
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا
بشرطان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك اي ومنهم
ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا يعين
علم وحذف التنوين لانه محكي كما يزيد في قوله تبت يدا حولي يريد خلما علينا لهم قديد لا لانه
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل
ولا انه اذا لم زيادة كزيادة الفعل ويحقق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير
فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي قالا فحكم حكم المفرد في الاضافات وعلامة وصفة نحو وكان
وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسلمة او غير معيبة وما
يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانبه بدليل على ان الملك
كان اتيا باخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما المجرد
الاختصار نحو واذا قيل لهم انفقوا مما رزقكم قالوا انطعم اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله
تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على اتراي جواب الشرط شيئا لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز
ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى
اذا قال لعبده والله لئن متّ اليك وسكت تراءت عليه من الظنون المتعرضة للوعيد
ما لا يتراءم لو نصرين مواخذته على سبب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتبحر اذا رايتني
شابا وسكت جالت لا ان كان له تمام يحمل به لو اني بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة
على امر شيء لا يحيط به الوصف الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا
على النار ولو ترى اذا الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم

والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد فيها من محذوف والمقصود
الأظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير الشارب
اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه نظر لان
ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليها اى على المحذوف
تعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره وعذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين
الامر او تعيين العذاب فليس امرا ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على الباقي نحو فذلك
الذي لستني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الاعيان على
ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبي واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في جنبه لقوله تعالى
شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اى الحب و
المراودة والعادة دلت على الثاني اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه
عليه في العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
في جنبه ولا في شأنه لكونه شاملا لما لا يصح ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها
اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشرع لان الشرع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل
الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل
يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشرع في الفعل نحو بسم الله
فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند
الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران
اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب به بالفعل كقولهم للمفرس بالرفع
البين اى اركب فان كون هذا الكلام مقارنا للفرس المخاطب له على ان المحذوف اركب
والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحته ومن
منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع
الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين

اولا او ليحصل لذة العلم بداى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالجهل بوجه ما الم فالجهل الذى يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه ما دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكاملا لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الألم وتماما يوافى ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان تاتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو بتا شرح لى صدرى فان اشرح لى هو فيصير طلب شرح ما لدى الطالب صدرى بعيد تفسيره اى تغيير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحصل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنها ى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم فى ديقلما قيل نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد كان اطنابا لانهم فى القاعدة اولا وفشرانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار شعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الايجاز ويتم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح الشكاكى وبعضهم خص اى حسن باب نعم بما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابواز الكلام فى معرض الاعتداد نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد بدلا الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذى هو صدر الشئ فى ما يعلم الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب فى قبيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغير المستقرة التى يظهر الفرح عند وجدانها تاثرا وانفعالا عجيب انما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفتان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنها ى عن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسرا باسمين قائمتهما

معطوف على الأول نحو ثوب ابن آدم وثيب فيه خصلتان والحرص وطول الأمل
ولو اريد الاختصار لقيل وثيب فيه الحرص وطول الأمل لكنه اتم واقل اثما وضع لما
وسيجئ هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه يجعل التعبير عن المعنى
الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على
العطف دون الوصف او الابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك للتنبيه على فضله اى مزيته الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انهم لما امتازوا عن سائر اخوانهم العام بما لهم الاوصاف
الشريفة جعل كانه شيئ اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام وللتعبير عن حكمه منه بل
بسبب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو فاظهر اعلى الصلوات
والصلوة الوسطى الوسطى من الصلوات والفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي
صلوة العصر على قول اكثر المفسرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكال فقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى
الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا والاتى المضارع
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدة رصعوبته واما بالتكرير لينكت ليكون اطنابا
لاطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على الخطا لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار
ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول
لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل في ذلك الا ان
اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي
والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه
نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن ثمة كان التكرير وزيادة التنبيه على ما ينبغي الهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكون تلقي الكلام
بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما

هذه الهيوة الدنيا متاع ومنها زيادة الموضع والتحسر كما في قوله فيا بقر معن أنت وأكثر
من الأرض بسطت للتباخر متجعا ويا بقر معن كيف واريت جودة وقد كان منه
البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما قبله بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعدما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون
أني إذا قلت أما بعد إني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا
تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني وأما بالإيغال
من واغل في الماء إذا بعد فيها والخلل في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة تتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء وفي ترتيبها صخر وإن صخر التأتم أي يقتدى
به في الهداية كأنه علم في رأسه نار وفان قولها كأنه علم وأي المقصود وهو تشبيهه بما هو
في الهداية لكنها أتت بقولها في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق أي كتحقيق قول
البشير قوله أي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خبائنا وأرحلنا البقر
الذي لم يشقب شبه عيون الوحش بالبقر وهو بالفتح الحمار الوحشي الذي فيه سواد وبياض
شبه بهما عيون الوحش لكن أتى بقوله لم يشقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه لأن البقر إذا كان غير
مثقوب كان أشبه بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حين ضوئهما كلها سود
فإذا ما أتيا بدا بياضها وإنما شبهها بالبقر وفيه سواد وبياض بعد ما ماتوا والمراد كثرة
الصيد يعني أنا كلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل إن المراد أنه قد طالت مسايرتهم في الفلاة وتحقق أنس الوحوش بحالهم وأخبيتهم و
كدفع توهم غير المقصود في بيت السقط فتفيأ كأن من رمى مثل خاتم من الدرام يمانيا
بتقييد الحال فإنه لما جعل الفم كالساحة شاع شاع تام من الذرة وكان الكاسع الباقي مما يكرع فيه كل أحد
من أهل اللجاج حتى كأنه يقال له ودع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقل لمالك متكبر تكليف غيره
فعلى هذا يختص الإيغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة تتم المعنى
بدونها ومثل لذلك قوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم
مهتدون فإن قوله وهم مهتدون تمام المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لا محالة لكن

فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من مناكم وتربحون بحسن
دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب لتذييل اتم من الايغال من جهة انه يكون في ختم
الكلام وغيره واخص من جهات الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على حذف وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك
الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام فلا
مكافاة يستعمل افادة في معنى المعاقبة واخرج به معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله
جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى
هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون
الجملة الثانية حكاية منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشوها
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان
مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني
فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على
ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثاني
كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق
قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوم كقولك اي قول لتابعة الذبياني ولست بمستبق
اخا الا تلمه على شعث اخا العموم موقوعة في سياق النفي اعني ضمير المخاطب ليست وهذا
احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا بد على استبقاء مودة اخ خال كذلك
ممن لا تلمه ولا تعثر على شعث اي تفرق وذميم حصل الى الرجال المهذب اي المنزع الفعال
المرضي الخصال قصد البيت وله مفهوم على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقريره لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويبقى الاحتراس

اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تعالى

فلا يكون تماما بخلاف ما اذا جعل الضمير لله اى يطعمونه خالصا لوجه الله تعالى

اسرى بعبده ليلا فذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا ليلا للدلالة على انه اسرى به في بعض

الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة

او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه او

المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالاتصال الاعم من

ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله

البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء

الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله و

تقديس عما ينسبون اليه والالتفات في قوله ارد كالتقاء في قول عوف بن محلم الشيباني

يشكو كبره وضعف اليدين والرجلين قد حوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه

اذا فسره بلسان اخر فقوله يلقنها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية

ليست عاطفة ولا حالية كذا ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله

تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انما اعترض لاحقها من الاعراب بحوا انها

والحوادث جمة فائدة تمام ما تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لكان

لها معنى مثل ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض

بين قوله ان وضعتها انثى وقوله وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال

والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذ تم نجعلوا من بعده

وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض

اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله ارأيت كالتنبيه في قول الشاعر ارأيت لعلم الرجل

ان سوف يأتي كلها قد ران هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان الشان

أت البتة وان وقع بينها تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة

معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وبينها شائبة من التسبيبية وجملة

اى ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو

بينه اكثر من جملة قوله تعالى فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين

منوه بعبود اقتضائه زيادة التوبيخ والتبعيد والاعتراض فائدته ظاهرة حيث اريد ظلمه كونه في الحيرة على طلاقها وعلى

يقتدر اليه بكبر سنها او مرض فيها او عقم او سوء خلق او نحو ذلك فقوله اى بلغتما

الله آياتا والزجاج نصبهم وبعضها ايضا وبفتح الراء ضم الهمزة اصله المفسر للفاعل المشغله واراد به ما اشتمل عليه الكلام

Marginal Arabic commentary text

ويجب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين مسوق لما شاء الى اتصالهما بقوله فأتوا حرثكم
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله يعني الماتى الذي امركم به هو
مكان الحرث لان الغرض الأصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا
من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير
عما نهوا عنه ومن ثمة لا اعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق به كقوله
تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر
لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما أيضا بالموصية
بالوالدة خصوصا وتذكير الحقها العظيم معنى وامنها المطابقة والاستعطاف في قول
ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض لما
مع جمعهم والاستعطاف ومنها بيان التبالم فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هو يبدي
وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فكار مه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيما يأتي في الاعتراض غير ما ذكرنا
سوى دفع الأبهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ابهام خلاف المقصود نحو جوز بعضهم
وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الأعتراض قد يكون دفع الابهام ايضا افترقوا فمن
فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا بل
الأعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها مفيدة نحو في مواضع من الكشاف
فالأعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او
غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الا في امرين الاول
كون النكتة دفع الأبهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيفيد اشتراط ان لا يكون لها
محل من الأعراب بحاله فيشمل الأعتراض بهذا التفسير التذييل بعض صور التكميل وهو
ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل للاشارة الى وصف قومه بشهوا القتيل
اياهم او هم انفسهم ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم كلا
فهمنا ان المحل ان الجملة في التذييل بحيث لا يكون لها محل من الاعراب وهذا تمام الكلام بتغيير

الجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها مع قوة
اعرابها بد لا منها اوتاكيدا ويكون الغرض منها تاكيدا لاولى الا تم الا ان يقال ان هذا عند
في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التقييد بين التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب في بعضهم اعني وجوز الفرقة الثانية من القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه رأى كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتغايرا كلمة على ما ذكرنا ظاهرا وقلنا
على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترطان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل
ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر بغير
اختلال لانه انما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون لمحل من الاعراب او
لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من
الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في
احد الموقعين سواء كان لمحل من الاعراب او لا ويكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عندهم هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او
اقل من جملة او اكثر فمهما لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلام
لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الكتاب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بالعكس
وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
يؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر يؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من شبههم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وانه تعالى يحمل به حملة العرش ومن حوله تغايرا في الاعيان وكون هذا الكتاب غير
داخل فيما يستوفي ظاهرا شاملا فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قوله

الفن الثاني

علم البيان

وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه واراد به العلم الملكة التي يقتدر بها على ايراد اكثر من جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلوم منها حقيقتا في تعريف علم المعاني فليس المقدر على العلم بالقواعد اعداد اكثر من الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يعد في العرف معنى واحدا وان تعدد بالاعتبار كالمعنى الواحد المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اما للجنس المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يخالف قصد المتكلم واراد به تراكيب يكون بعضها اوضح دلالة على مراد من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا لزيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى الواحد بالدلالة على المراد لو اراد معان متعددة بطرق يعسر بها على السامع الوقوف على المراد منها وتقييد الطرق بان يكون بعضها اوضح دلالة من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا لزيد جواد في طرق مختلفة بعضها واضح دلالة على معناه من البعض الآخر على وضاعة لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة لان شعاره انما اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يؤديه بالفاظ متقاربة قرب الدلالة لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان الكلام واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى مختلفا في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فعلى الحاجة الى ذكر الخفاء وما في تقييد المذكور بالسعي الى ما يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح تماما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كذا في المفتاح وذلك لان اللفظ بعيني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة وهي لا تكون الا بوضع يتحمل الوضوح والخفاء وجب تقييد الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة لا تكون الا بالقصد فلا حاجة الى ذكر القصد في التعريف والدلالة ان كان لفظا فاللفظية والا فغير اللفظية كدلالة الخطوط والعقود على ما يجيء بيانه يلزم من العلم به العلم بشيء اخر اما الاول فالدال والثاني المدلول

ان يكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر اما الاول فالدال والثاني المدلول والدلالة ان كان لفظا فلفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

والنصب والاشارات ودلالة الالفاظ على البواقي كالتضمن على التمام وما اضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها اذ الدلالة
عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما
ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة انين على الوجع فان طبع الانين يقتضي
اللفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية التصورية كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود الناطق والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل
فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمصنف
ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرف الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع و
احترز بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالمأتي
وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام واعترض
بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو
صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا
يصح حمله على الدلالة وتفسيرها بها فالاولى ان يقال الدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه ان الدلالة انما ليست صفة للفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غايته
في الباب ان الدلالة مفهم يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال فهم المعنى من اللفظ
او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه
المعنى الا ترى انا لا نتحمد قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما نحمد قولنا اللفظ متصف
بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي هي
للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه
كدلالة الانسان على الحيوان او على امر خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وبتمثل الاقسام
يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وسمي كل من الاحوين اعني الدلالة على الجزء والتزاما

عقلية لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمطابقة يسمون المتة
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصونها بالعقلية بما يقابل الوضعية والتضمنية كما ذكر
ويخصون الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له بان يقال ان كان اللفظ مشتركا بين الجزء
والكل وادير به الكل اعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما
وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا ادير به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك
بين اللازم والملزوم اذا ادير به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها
دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا ادير به اللازم من حيث انه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وبهذا يندفع ما يتوهم
الدلالات بعضها بمنضم الى جانب لم يصدق ترتيبها الدلالات حتى يبالغ في عاقبة الفهو
واما قصد التتميم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس بتركه بعض القيود اعتمادا على وضوحه
وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يحتاج الى هذا القيد لان دلالة اللفظ انما
كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فان اللفظ انما
واريد به معنى وفهم منه ذلك فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا
به المعنى الاخر ولو اراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانونه ان لا يراد به المشترك
الا احد المعنيين فالفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له
فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي
ان تكون قابعة للارادة بل الوضع فاقا طعون باذا اذا اسمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تنتظ
معناه سواء اراده اللافظ او لا ونحن لا ندلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فيهما
في ضمن المطابقة والالتزام فيهما اللازم في ضمن الملزوم واذا اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما

في المجازات صادقة للدلالة عليها مطابقة لا تضمنا والتزاما على ما ذكره هذا القائل بل
امتناع الانفكاك بين الدلالات لامتناع ان يولد بلفظ واحد الكثير بعنى واحد فتدبر جوا
باب كلام المصنف والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه تحكم لا فيدله هذا المعارض
اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق وارید به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانهما
اخذت بصدق عليه تعريف الاقرء كذا المشترك بين اللازم والملزوم ظهر ان التعريف بالجهة
حما لا يتم ضمير وشرط في الزام اللزوم التضمن بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الأ
الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل
في القرائن والآلات نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ
عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرفها وغيره اي ولو كان ذلك
اللزوم الذهني مما يشتبه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لان المفهوم من اطلاق العرف او
غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغيرها ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كلام
ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف فالشرط ان اللزوم الذهني وجهم العلاقة في شهرة بات
تعميمهم لم يشترط ذلك بل جعل لا للزوم ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما هذا او بغيره من قرائن الاحوال او الاظهر ان مراده باللزوم الذهني
ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا
بل لم يكن لا للزوم الالتزام ايضا تاما بل في الوضوح والخفاء والاراءة المدلول على اراءة المعنى الموضوع
بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في البلغاء الا للطابقة لان السامع اذا كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ الا علم لتوقف الفهم على العلم بالوضع
مثلا اذا قلنا خذ هذا الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع
ان يكون كلام مؤد لمعنى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خذ هذا الورد
او اخفى عنه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفردات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا او اتما فلا لانه لم يكن كل

واحد منها والا دون ان يقول لم يكن واحد منها والا الاثنان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالما

بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فقضيته المشار اليه بقوله والا الاثنان ان لا يكون عالما

بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها والا او

يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها والا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون

كل واحد منها والا وحاصل ان يكون بعض منها والا فليتامل وايا ما كان لا يجري فيها التوسع

فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على

فهم المعنى لان الوضع لشيئين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين

قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف

على فهم المعنى في الجملة لا على فهم جميع منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال موقوف

على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في ذلك الزمان السابق فان

قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض

الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى لمحات لكثرة المداومة واللمح

وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج الى لمحات اكثر ومراجعات اطول وكثيرا ما تفتقر

في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة

تامل الطول العهد بها وقلة تذكر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاوضح

في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وقد لا تكون لذلك لانها

حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم

البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند

العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسريع عند حضور بعض المعاني المطابقية في

العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف

الاشخاص والاوقات وتاتي بالعقلية اي والزيادة المذكورة تاتي بالدلالات العقلية لجواز

ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم

اللوازم للملزوم في الالتزام اعني في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة

بعضها اقرب اليه من بعض لسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن قائد بان

ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا

وخفاء وكذا اذا كان المجوز لحعد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الاخر فيكون تعيين
ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح ودقة ذلك لان المعتبر في دلالة
الالتزام فيهنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المستوفي الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحد او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما
عقليا او اعتقاديا غير فنيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة
اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيكون تاديته هذا المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض اما في التضمن فبينا ان يجوز ان يكون المعنى
جزء من شيء وجزء الجزء من شيء اولا فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح
من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا
الامر كما ذكر لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى المتضمن انما ينتقل اليه الذهن
من الموضوع لم يكن انتهم بتوافد ذلك على ان التفتن هو في فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا
ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال
ومعنى النوع يخطر بالبال ولم ترع النسبة بينهما في هذه الحال لم يمكن ان يغيب عن الذهن شيء
ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الموضوع له ما يتوقف عليه صحة الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا يحتمل ان يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا
من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تعميم المعنى الواحد بما ذكرنا
تمام لكل عليه اللفظ ولا بد منه كما ذكرناه في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من
معظم مباحث البيان وكثير من مسائل الكناية انما هو في المعاني الافرادية لكن ما ساعدنا القوم
في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب
ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عتبرنا
معنى تركيبي قد تركب بعض مفرداته اما هو اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية
للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام
وهو موعد موضع نظرنا للفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له وهو على الالتفات

عنه سواء كان داخلا فيه كما في المتضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
اراده تداعي اراده ما وضع له فحاز والا فلا وبان لم تقم قرينة على عدم اراده ما وضع له فكذلك
وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو
من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره التكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
ليس بصحيح اذ الدلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على
لازم المستلزم على ملزومه ومنشأ ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجازات ان يذكر
الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه حتى يسجو وفتح الحاذ عليها اي على
الكناية لان معناه كما مر منعناها الان المراد من المجاز هو اللازم فقط لعيام قرينة على عدم
اراده الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء
مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فتقدم في الوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منداي من المجاز ما ينبني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان
اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين المتعرض له للتشبيه
قبل المتعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لانه انما عليه فالحصر المقصود من علم
البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان
بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الا
ستعارة قلت لاشتمال كثير مباحثه وعموم فوائده او نفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعا
رة وحقيق ان يجعل الصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه
التكاكي وان كانت خيرا مما فيه من الاضطراب الا قرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن
التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي
اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي ينبني عليه
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله للتشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم
المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فالام في التشبيه الاول للعهد وفي
الثاني للجنس وما قال ان المعرف اذا اعيد نكرا فهو غير الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه

في اللغة الدلالة هو مصدر دل يدل دلالة اذا صار دليلا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل ظ

مشاركة امر لامر لخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه

وظاهر هذا التعبير يشمل ما لو قصد بقوله كالبحر مجانبة زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد

قال الفاضل ان الاصوب ان يقال قصد المتكلم الاول فليتأمل ولا يكون الاستعارة دالة

هيهنا ما لم يكن المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لخر في

معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه

الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا

ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه [illegible] على

معنى مع ادعاء شيء منها الا تعني تشبيها في الاصطلاح خلافا للصاحب المفتاح في الجزء الثاني

بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح

المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والا

بالكناية والتجريد وينتفي ان زاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قولك

عمرا وتعاني زيد عمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة

التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لخر عند المصنف

لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى في محله فيه اي في تعريف

التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بالاضمار وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد

او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة دالة عليه ما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة

التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول

نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على

انه يسمى تشبيها بليغا لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له اطلقه

ويجعل الكلام خلوا عنه بل الحال او براد به المعقول عند المخاطب لدلالة الحال او القرينة

الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر التشبيه انشاء الله تعالى والمتعرض لها في كل

الى البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه

وجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار

انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار

ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد

كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حيان قدم البحث عن طرفه لاصالتهما الآن وجه التشبيه حتى
قائم بالطرفين والاداة الدالبيان التشبيه والآن ذكر احد الطرفين واجب التقدم بخلاف الوجه
والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخفة والوقد في الجمرة
والصوت الضعيف المخفي المسموم والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا من
قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى منه كما لا يخرج عن فضاء الفم
والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد للناعم
والحرير الملموسات وهذا كله تمام نوع سماع الآخر الصوت الضعيف والهمس و
النكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد الورد وبالشم رائحة
العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس لاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه
الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استعير في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير وعقليان عطف على قوله اما حيان كالعلم والجودة وجه
الشبه بينهما كونهما جميعا دراكا على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدمي
الجيوة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق وهو الكريم فان العطر وهو ما
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل
ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ضمنية
اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز لذلك
لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشيء بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس في الحجر
في الظهور والمسك في الطيب كان سخيفا من القول ولما ما جاء الا الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل الاصل الذي هو المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها
في الحس طريقا تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الآراء
واذا قلت الاراء كان اسهل ضبطا فاشار الى تقسيم تغيير الحس والعقل حوله والمراد بالحس

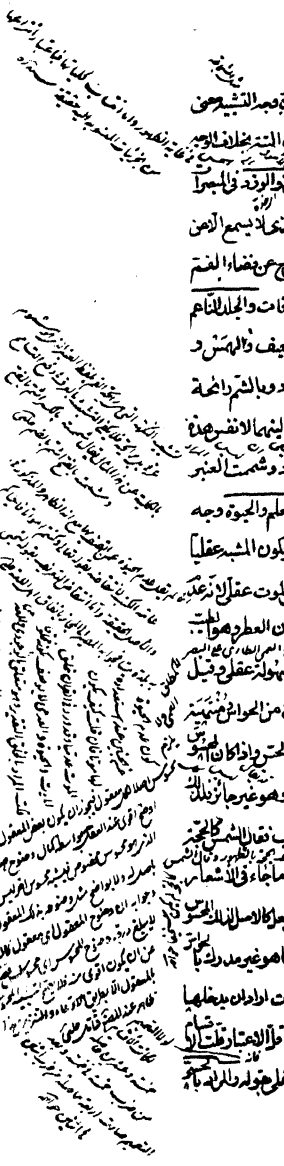

المدرك هو او مادته بالحس الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس
فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل الحس الخيال في هو المعدوم الذي فرضنا مجتمعا من
امور كل واحد منها تمايدرك بالحس كالاي كالمشتبه به في قوله وكان عمرا الشقي هو من باب جرد
قطيفته اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه يحمر اذا
كثر فيها ذلك اذا تصوبنا اي مالنا المتسفلين من صاب المطر انزلنا وتصعدنا اي مالنا الى العلو آعلام
جمع علم وهي الجبال يا قوت نثرت على ملاح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنثورة على
الرمال الزبرجدية تمايدرك الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات محسوسة بحضوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرمال والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقل اما عدا ذلك اي المراد بالعقل ما لا يكون
هو ولا مادته مدركا ما بحد الحواس الخمس الظاهرة فلهذا فسر الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل
فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
اي باحد الحواس المذكورة ولكنه يحب لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن
العقلي كما في قوله اي كالمشتبه في قول امرئ القيس يقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق
كانياب اغوال يقول يقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني فحب سلمى الحال ان مضاجعي وملا
سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال يقال سنان اسيف اذا حدده ووصف
النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فانت انياب الاغوال مما لا يدرك الحس
لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البعد وتما يجب التنبيه في هذا المقام ان
ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المادية اليه من طرق الحواس لانا بالوجدان
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام
الياقوتية ليست تما ادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط والان انياب
الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا تما ليست تما لا يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا تما لا يتحقق اصلا فتزيد
وعدا وة عمرو بالتحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له
جناحان او رأسان او لا رأس له وهو انما لا تدرك قوة ما ولا يعقلنه وليس عملها منتقابل الغير

هي التي تستعملها على اتي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او مطبعة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبت المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما
سمع ان العنقاء شيء يُقال للناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع وانتزاع
ناب لها كالسبع ومعاندك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقليات ما يُدرك بالقوى الباطنة
فمنها وجدانيات كاللذة والالم المحسوسين فانهما المفهوم من اطلاق اسم اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات المعرفة كالعلم والجهوة وتحقق ذلك
ان اللذة ادراك وقيل ما هو عند المدرك كمال المدرك من حيث هو كذلك والالم ادراك وقيل
ما هو عند المدرك آفة ونقص من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك
القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال لها كالتكيف الذائقة بالحلاوة والملامسة
والباصرة بالملاحة والناظرة بصور حسن الاشاعرة بالخطيبة والمتوهمة بصورة شيء وجوده
كذلك الواقع فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كالادهو ادراكها
المجردات اليقينية وانما نُدرك هذا الكمال ونلتذ به وهو اللذة العقلية وضدها هذا الالم
واللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر
واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين الملكورين والادراك ليس مما
يدرك الحواس الظاهرة مثلا بالضرورة فما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا
من العقليات المعرفة لكونهما من الجزئيات المستفادة بالحس من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجههما ما ذكر
فيراد بوجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخيلا او الاعم فزيد
في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان التشبيه
منها ليس بوجه التشبيه فالمراد المعنى الذي لم يزد زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في وصف هو من وصاف
الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخيل ان لا يوجد ذلك
في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخيل والتاويل نحو ما في قولنا اي مثل وجه الشبه في
قول القاضي التنوخي وكان النجم بين دجاها هو جمع دجية وهي الظلمة والضمير الليالي والدجى

ناشر الكتاب

سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيما ذكر في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة
الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي لطريق فلا يأمن
من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما
ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم تقابل البدعة والجهل
كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور
حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم تمام لرياض واشراق نحو انيتكم بالخفيفة البيضاء
والاول عكس خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل تمام لسواد واظلام كقولك
شاهدت سوادا لكفر من جبين فلان فضاء اي بسبب تخيل ان الثاني تمام لرياض واشراق
والاول تمام لسواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى والبسن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل
تشبيه النجوم بياض الشيب في سواد الشباب اي بياضا في سواده فيما سواده محقق او بالانوار
اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الاصل
فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والبسن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض
بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخيل ان البسن متلون متلونا وعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكانت اللطيفة في بيان
كثرة السنن حتى كان البدعة هو الجامع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين
المشبه والمشبه به مسادا جعل اي جعل وجه التشبيه في قولنا القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يدرك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا
يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فمن وجد ذلك
في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يتوخ حمله
فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر فذلك لو قوعه في عياء وهجوم الوحشة
عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه واقل واكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا
والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه النوعية الا لآلات على المقاصد الابراعة

احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يخفى والطعام ولا يحصل المغفرة المطلوبة
منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكما تزاد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ويخرج ذلك تماما فسد الكلام
وهو اولى ووجه التشبيه اما غرضي خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون غرضا
ما هيتهما النوعية او جزء منها مثلا بينهما وبين ما هية اخرى او تميزها عن غيرها كالتي
توب باخر في نوعيها او جنسهما او فصلهما كما يقال لهذا القميص مثلا ذلك في كونها كرباسيا او
قطنيا او من القطن وخارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة
وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة مشكلة في الالية متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية
اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام تماما يدركه بالبصر وهي قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين اللتين تلاقيان فتفترقان الى اليمنى من الالوان والاشكال والى
هيئة احاطة نهاية واسدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او تلك نهايات
كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير كم متصل قار الذات ويفرض اليكم عرضا يقبل
التجزئة لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبيرا حتى وعن الامور
قار الذات ان يكون ابواء المفروضة ثابتة وبيرا حتى عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان
قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها
في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان
اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يخص الحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المعتبر
من معقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي
لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير ما فوقها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات بطء السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح
المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالاضطجاع
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الذي
تحت الشكل وغير ذلك وبالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروض
على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين

ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من القوع المصلد للقرع الذي
هو امّا من عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقاطع والقاطع لقوة
المقاومة متروضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع اعلاه استرخاء
في ذواته والاخلاق المتبعة او في تصور المتقدّم وضعفه او وسطه التوابع كما في المراسيل الملتوية تختلف عدة
وثقلا والذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصوله اربعة
الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والفاضلة وما
وهي قوة مرتبة في قدامى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولاحصر لانواعها
ولا اسماء لها الا من جهة المواقفة والمخالفة كالمخمرة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها
كالمخمرة المسك والى ما يفارنها كالمخمرة الخلاقة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كلّه بها يدرك
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها
تقاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاخلاط منها فضلا
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة الشكل
والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض
الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية
تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون الشيء بحالة خير ستيا فينقار عن وضعه ولا يعتد كثيرا بسهولة
وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسك من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والجفرة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتوارى الى
صوب المحيط لولم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتوارى الى صوب المركز لولم يعقه
عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من نفسه
اذا امسك في يده قرصا فانه يجد فيه مدافعة بالفة ولا حركة فيه وكما يجده من الزئق المنفوخ منه
اذا حبس بيده تحت الماء قرصا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها الى
المذكورات كالملاسة والجفاف واللزوجة والمماشاة واللطافة والكثافة وغير ذلك تما هو
مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اعاحسية كالمرئية
كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة

قوة للنفس معدة لان يكتسب بالاداء وتعمل هو ان يكون سريع انتاج الفضايا وسهولة استخراج

النتايج ملكة للفكر كما ان قوة الاذعان بواسطة تكثر مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم فيقال

على الادراك الفكر تحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاذعان والجازم المطابق الثابت وعلى

ادراك الكلي وعلى ادراك المركب على ملكة يقتدر بها على استعمال الموضوعات ما نحو غرض من الاغراض

صادر اعن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب هو حركة للنفس مبدئها

ارادة الانتقام والحلم هو ان تكون النفس مطمئنة لا تحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب

عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفة

ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية والاول اولى

مدخلا في الخلق وبين الغريزة وذلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها ومما اشبه

ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا

يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كالجواب في تشبيه الحجر بالشمس فانها

ليست هيئة متقررة في ذات الحجر والشمس ولا في ذات الجواب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري

الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيالي المنتزعة

والكليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالبياض

وبين اعتباري ونسبي كاضافة الشيء يكونه مطلوبا لوجود او العدم عند الغير وكاضافه

بشيء تصوري وهي تحصر واعلة امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع على اقسامها احكام متغاير

قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على مطالعات المتكلمين فلذلك دل لا

عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يرد في هذا المقام

على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد

واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة

من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر

لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منها اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي وعقلي واما متعدد

عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحدا وغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد

واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف

المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة

الحاصلة

المتنوعة والحقيقة المتمّمة وذلك المتعدد كذلك اما حسيا او عقليا او مختلفا في بعضه
حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسيا او عقليا او
مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل احد من الاجزاء لم يلتفت الى القسمة
والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما مركبا او متعددا مختلفا
لا يكون المشبه والمشبه به غير الاحسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس غير المحسوس يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل
ما يؤخذ من المعقول بوجه غير يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا متحيزا
او قائما بالجسم والعقل اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من المحسوس شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها محسوس وبعضها عقلي ولذلك قالوا التشبيه بالوجه العقلي اعم من
التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر
فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي فليس بشيء الآن كل وجه تشبيه فهو
مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من
وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ومفرد فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب
قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مذكرة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه
بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما تما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو
ان التخصيص بوجه التشبيه بان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح
كما ترى قوله الواحد الحسي مرجع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه
اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف
فصارت سبعة اقسام وكل من الاقسام الثلاثة الاولى منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي
والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط
اثنى عشر قسما وتبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من
المسموعات وغير ذلك من المشمومات

ولذة الطعم من المذوقات وبين اللمس من الملموسات فيما تراه في تشبيه الخد بالورد والقوة
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد للغير كالمراءي للفائدة
والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال الجرء الرجل جراءة بالمد وإنما أخذا والجراءة على الشجاعة لان
الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الأنفس لوجوب كونها صادرة عن رؤية فيمتنع
اشتراك الأسد فيه بخلاف الجراءة فانها اتم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطاب
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طراه مفعولان فان الوجود والعدم
من الأمور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المغاني هو معدوم او هو كالمعدوم سواء لم تثبت
له شبها من شيء بل انما نفيت وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال
الامر كذلك لكنا اذا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الآن نعم على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع ما الاسد بما طراه حسبان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل
كما ان النور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء والعطر يخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس
والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي عدة بعض هذه الامثلة نظر لما
فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح
من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك
ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم
هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين الحيوة والعلم الانتفاع بهما كما ان وجه التشبيه بين الجهل
والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار جزئية
الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يمكن طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم يخصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب

ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه بهما ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة
ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد فمتى اريد بالمراد بالتركيب ان تتعدد الاعتبار اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها بها او وجه تشبيه
فلذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني
ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكن منها دخل في تحقيقه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تتعدد الى متعددين وتنتزع منها هيئتين ثم تتحد
اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فلنا مراد بهذا
يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما
ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة او اوصافا مقصودا من مجموعها الهيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد بحيث ينظر الى المركب الحسي فيها اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كقوله
اي كوجه الثريا في حال كونه مختصرا بين الحاجبين او قيس بن الاسلت وقد راح في الصبح الثريا كما يرى في
ورايته لمن راى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض مدور طويل وفتحاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت حين تور اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة واناورت اذا
اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كالهالة من تقارب الصور البيض المستديرة تضعا
المقادير في المرائي وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقاربها حال كونها على الكيفية الـ
المخصوصة منتهية الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المختصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع
النضام والتلاصق لا على شدة الافتراق في الهالة كيفية مخصوصة من التقارب مجامع للتباعد على
نسبة قريبة مما نجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعل الشيخ
عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب البعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه
اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما بينهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب على ما ذكرناه بالجملة فقد ظهر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وفصل الى
الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به

هو العنقود

هو العقود حيز نفع نوره ويجيء ان المفرد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب فيما مضى المركب
الصحيح التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار اذا كان مثارا النقع يقال ثار الغبار اي هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليال تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذفت احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد بغر اكثر من
اللطايف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله
كالجاصل من هوي بفتح الهاء اي سقوط الجوام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في
جوانب ثوب مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال فقصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتماوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب و
تشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم صلة المصدر
لئلا يقع في تشبيهه تفرق وبنوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل والسيوف كواكبه في نصب
الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة ولوحكت
ضيلها لرضعتها الا ترى ان ليس لسان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلا
جملتين وتما بينه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة ليلا فالكواكب مذكوره على
سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب فلم يلتفت على ان ادراك لمعان
السيوف في اثناء الهجاجة كالكواكب في الليل اما عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها
وهي تعلو وتسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها النقع في
الفضاء الا بالنظر الاكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال الضرب واختلاف الايدي
فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم
بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانحطاط وان السيوف باختلاف هذه الامور
تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فتنبه على هذه الدقائق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها
في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي يستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها مهيئ على
صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا
على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا ان
ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق

الى الاوهم والمركب الحقيقي خياطوه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما ترى شبه الشقيق باعلاه
ياقوت لشرفه على ما مع من ذبه بعد ان الهيئة الحاصلة من نشر اجزاء جرم بسوطة على رؤس
اجزاء خضروستيلية محزوطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار
مشمس شابه زهر الربيع بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن
بديع المركب الحسي مثلا اي حمر الشفير الذي يجيء في البيانات التي وقع عليها الحركة اي يكون وجه
الشبه الهيئة التي وقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها ان تكتسب
ويكون ما يجيء في تلك البيانات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم
كالشكل واللون وقد عبر المصنف عبارة الشيخ في سراد البلاغة حيث قال الحمرة ما يوخذ
بالتشبيه قد رسمنا ان يجيء في البيانات التي وقع عليها الحركات فالهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها
فالاول كما في قول المرئ كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمراة في كف الاشل
من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق في اطراف
بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهتم بان يبسط حتى يقبض من جوانب الدائرة ثم يعيد
كما يرى مع من جوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الاذهان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذا المراة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهذا ايضا على وجهين الاول ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكما
في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة لم كان يتحرك بعضه الى اليمين
وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا هو الحركة لا مركبا كالحركة والتهتم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله
اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قارئ يدجو فانه تمرة اي قارئه فانطباقا مرة وانفتاحا اخرى
فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الجهاتين بعضه
حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين وكل واحد الى جهة واحدة فالشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركة
اقامه تتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويذل ورد كل كان المقاومات في الجهات التي تتحرك
اليها اصعب كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر فصفته

قال حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل

التعانق ثم يمنعها الخجل اول فان البيتان من الكامل فقوله حفت اى صارت محفوفة والسرو شجر معروف والقيان

الجوارى واحدها قينة وتلحفت حال من القيان او صفة ان جعلنا اللام لواحد من حقيقة الجماعات باعتبار كونه معهودا فى الذهن

او ولها بالمذكور كالهواء الغالب ويميلها حال من ضمير جاء

او خبر جاء لتضمنه معنى الصيرورة ويمنعها بجيم مصدر

دال بالكسر فهو صفة مشبهة لاناسب المقام للمعتدل

وان كان بكسر الدال الان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم

رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق

وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق

٢٧٧ الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها

تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى

قول ابى الطيب فى صفة كلب يقعى اى يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوى المصطلى باربع

مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة

من موقع كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع

صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار

الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته

يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى

المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب

التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع فى نفس الرائى للمصلوب

لكونه امرا جمليا والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى

استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر

السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو

الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها

وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع

وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق

وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا لمعت

ذات برق وفى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة

للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها انقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت

فانتزاع وجه التشبيه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من

الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور

الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون

وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل فى ان

يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح

فالباء فى قوله باتصال البيت هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين

نفعه بمطامع فيتتبع وكب انقشع وانكشف كما صرح به الزمخشرى فى سورة الملك حلى

ظهور والغامة ثم انك فهما بل هي من مثل الباء في قولك التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتران على احد الوجهين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانتهاء وليس كون الشيء ابتداء لانحوار زائدا على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير توصل الى تنازع احديهما بالاخرى الا ترى انك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي بطلان احد الوصفين بالاخر كما ذكره المصنف وقد نقلنا عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في شيء ذكرنا ما بين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان عليه قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاقلين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بالتفاح والمتعدد العقلي كحدة الظرف كمال الخرف في انتفاء الفائدة اي ان ذكر الاذن على الانثى وفي المثل الخفي سفاد امن الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه وفخامه الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم ان الضمير للشان قد ينزع الى التالي اما لقيام بينهما شبه بالتحويل اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالتكون وعند التحقيق المراد ههنا ما بالقوة اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لا شيء الضدين فيرى في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشيء اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تخويف واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما تحكما ان يكون مثالا للتمليح او التهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض

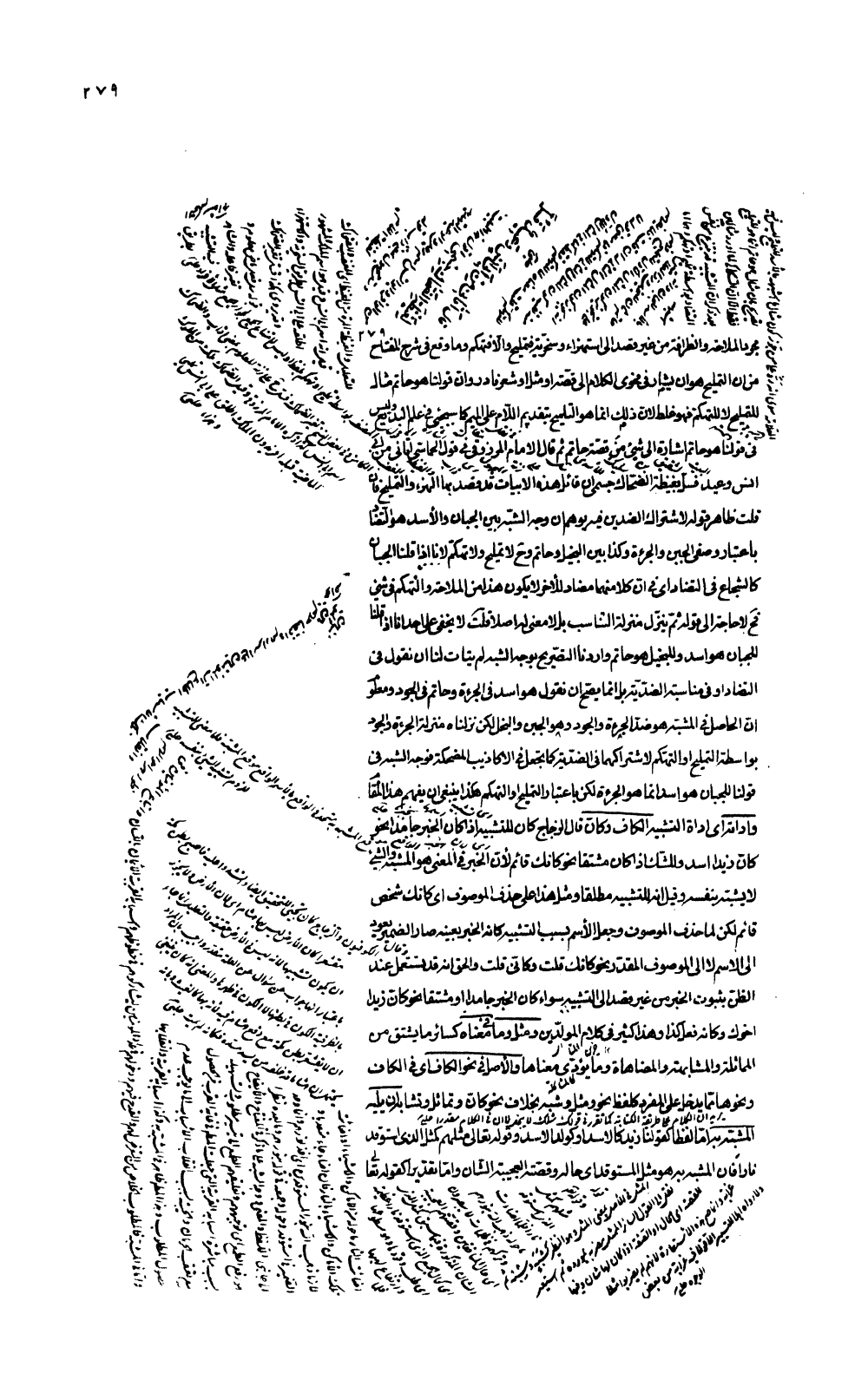

او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كذوي صيب فحذف فيه
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع
وحذف مثل القيام القرينة اعني عطف قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه به قد وَلِيَ
الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر
في الكشاف والايضاح فيما الاول المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
ان ليس المراد تشبيهها بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل التقدير فعلمنا انه اذا كان المشبه
مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح
بان قوله ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري
الى الله ليس من قبيل ما الاول المشبه به الكاف لان التقدير لكون الحواريين انصار الله وقت
قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم
اى زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله مقدر يلي الكاف كمثل ذوي
صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح وقع التشبيه بين كون
الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار
الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان
المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجوز بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه
كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية
ح لا يكون نظير المقول له وكصيب وبان تشبيه الكون بالقول تمام لا وجه له وهذا غلط منه لان
مراد هذا القائل انما وقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى
عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكاف المشبه محذوف مضاف ومضاف اليه كما في
قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد
هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان
اللام للعهد بين اى دالة بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله

والمشبه

والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الأول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريا محمد صلى الله عليه وسلم اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد بل عبر عنه بمركب لكنه عبر عنه بمفرد بدل الكاف وهو المثل اعني الحال او القصة العجيب الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل ان يقدر به بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم يبس فطيرته الرياح كان لم يكن فليعتبر هيهنا ايضا مضاف محذوف اي كماء فيكون المشبه به بدل الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو لاح لطلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لأني اراعي الكيفية المتوغرة سواء ولي في حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الا ترى كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل التقدير به وما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل اجب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس هو ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل المراد انما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل اولى من تقدير ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه دال على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء حذف

المضاف فالمشبه به لم يدل الكاف لكونه محذوفا فقد سمي سهوا وبنيا وقد يذكر فعل ينبئ عن معنى التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قربا التشبيه واريد انه مشابه للأسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق الشيء وتيقنه وكما في حسبت دخلت زيدا اسدا ان بعدا التشبيه اذ في بعيدا ما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيدا اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض هنا اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو الى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر يمكن الوجود وذلك في كل امر عزيب يمكن ان يخالف فيه وبتحري اقناعه كما في قول اي قولا لابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبين الناس مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تنال هي بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبهه الرجال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه وفي هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاق فهما حتما لا يعد منها فما لك شبهته بالمسك وليتم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد فانا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها متبينة او مقدارها اي بيان مقدارها للمشبه في القوة والضعف في الزيادة والنقصان كما في تشبيه اي في تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدة اي شدة السواد او تقريبها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقريب حال المشبه في نفس السامع وتقويته شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يروم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عديم الفائدة وتقويته شانه ما لا تجده في غيره لان الف الف بالحيتين

تم منه ربا العقليات لعقم الحيثيات وفرط الف النفس بالاترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كطول ما يتوقع او كما نذلا اخر لم يجد الناس مع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزنج عنا واصطكاك المزاهر كذا اذا قلت في وصف القصر يوم كقصر ما يتصوره كالح البصرة كانه ساعة لا تحتمل مما يجده في قولهم ايام كايام الفقاء وقول الشاعر فللنا عند باب ابي نعيم يوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا ما شيء لم يزل ذاكرا عن ذكره وقصر خواطر على امضاء عزم فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الابتهاج ما يصادفه من الشاد قوله اذا هم ألقى بين عينيه عزمه ونكث عزمه ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متشابهين في التواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقداره لا يقتضي كونه اتم منه بل هو يقتضي كون المشبه بحيث يعلم منه مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين بعد ذلك حمل ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في التسلية عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامر بتحصيل الاتم الفصل الى الاتم الاشهر اميل الى تشبيه بريادة التقرير والتقوية اجد فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتنوير والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية بل تصور وجه الشبه الشديد التواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان التواد بينهما ليس اتم منه في جهم ولا اشهر منه بالتواد ولان الهيئة المشتركة بين وجه الجيد والسلسلة الجامدة المفقودة ليست في السلسلة اتم ولا هي اشهر وكذا الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بنادرة هذه الاغراض وفي هذا اضطراب وفي هذا المقام كلام للمتكلمين لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر المشبه به ليبين مقدار المشبه ولا البيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التنوير لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس هو اتم تقررا منه الا في معرض الاستطراف

اول الشرح لامتناع تقرير المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس هو اتم تقررا منه

قال اذا لم يكن كذلك الخ اي ان لم يكن المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه واخص به واقوى حالا منه فالاول يلزم الثاني وعلى الثاني يلزم الاول فتأمل

كما في تشبيه نحو مررت بوقد يجوز السبك موجب الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو
العلم الموصوف الى الواقع وهو القمر المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه
او للوجه الاخرى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
الى المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا لكون
عدم حضوره ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخفى واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن
التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا اذنب بساق كلامه
وبالجملة قد يقال لا يطابق دعواه لانه لا بد لكل وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير فلا بد فيها يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان
تكون المشتملة اما للاستهزاء او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في طرف المشبه
الذي هو المبنية المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي
اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب
في بيان مقداره ان يكون المشبه به معروفا كونه اعرف على حالة مقدار المشبه في وجه التشبيه لا اذا
ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير
عند السامع وان يكون مسلم الحكم معترفا فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه وتشويهه وان يكون ناد الحضور في الذهن اذا قصد استطراف او تزيين
مرفوع عطف على بيان امكانه اي تزيين المشبه وبين السامع كما في تشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بلحظة جامدة قد نقرتها الديكة او استطراف
اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه نحو مررت بوقد يجوز في السبك موجب الذهب لابراده
اي انما استطراف المشبه وهذا التشبيه لابراد المشبه في صورة الممتنع عادة للاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن
اما مطلقا كما مر في تشبيه نحو مررت بوقد واما عند حضور المشبه كما في قولك لمن قال في العنبر
يصف البنفسج ولا زوردية تزهو فقال الابجر هي ذهبا لجمالها هو مزهوا اي تكبرا فيه لغة اخرى
حكاها ابن دريد ذهابا يزهو زهوا بزنة قعد قعودا بين الرياض على حمر اليواقيت يجوزان يريد
بها الازهار والحمر شبهت بالياقوت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في القصب

كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يبدو حضورها في الذهن نذرة بحر
من المسك موجه الذهب لكن يبدو حضورها عند حضور صورة البنفسج فيشتطر
لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية البعد وجه اخواندا لك شبها البنات
غض يرق واوراق رطبة من لهب نار فجسم يستولي عليه اليبس ومنحى الطباع على ان الشيء
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميله الى القبول اكثر وهو بالشغف به احق وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في
وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها قصدا
الى ادعاء انه زائد كقول ابي محمد بن وهب وبدا الصباح كان غرته هي ياض في جبهة
الغرس فوق الدهم ثم قال غرة الشيء لاغر واكمه وغرة الصبح ياضه وغرة الخليفة حين
تمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله
حين يمتدح دلالة على انشاء المدح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف بالبشر والطلاقة عند
استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام برأي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر
في الاشراق والاستدارة بالرغيف ليتم هذا رأي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المقلوب هذا راي الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون
اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزيادة في وجه الشبه وهذا الكلام
محله نظر لانه ما تقدم كلام ليس فيه قصد الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررناه
فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر او الاخر زائدا سواء وجد الزيادة والنقصان او لم يوجدا لاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احق ازا من ترجيح احد المتساويين
في وجه الشبه كقول ابي الحسن الضابي فشابه دمعي لما جرى ودمعا متى من مثل ما
في الكاس يمنحي تسلب فوالله ما ادري ايا الخمر استبلت جفوني بقال استبل الدمع والمطر
اذا هطلا واستبلت السماء فالباء في الخمر للتعدية وليست بزائدة على ما وهم ام من عبر في
كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر لم يقصد ان احدهما اذا في الخمر والا

ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند اداة الجمع بين شيئين في امر التشبيه
ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهوره منير
في مظلم كوشته اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء
والانبساط وفي طالتلالؤ وخذ للبيان المشبه لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهة
والصبح مشبها به لان اريد في ذلك الظلام فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي
ان يجب الحكم بالمشابهة ولا يجوز التشبيه اصلا قلت المتساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز
ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب
من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاولى
ترك التشبيه المنبوذ في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام
في ارکان التشبيه وفي الغرض منه وأما النظر في اقسامه فهو اما لتقييمها باعتبار الطرفين او لغرض
باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب
السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اشياء
لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهو اي المفرد اما غير مقيد بن كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من
الزجر والمرثة باللباس الاخوي في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كلا واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كما ان اللباس
عند الاعناق كالملابس واللان كلا واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كما ان اللباس
الساتر للعورة فان قلت ليس كل واحد منكم ولباس قيدا في المشبه به بل هو في المشبه به قلت لا اذ لا معنى لمعنى التشبيه
لعدم توقف الاشتمال والعبارة عليه او مقيدا ان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الذي
كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التوتير بين الفعل وعدمه وهو موقوف على
اعتبار هذين القيدين ثم القيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقولك
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه به وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد
بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيدا والمشبه به
غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت تباين وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد
سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة

من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال العرب
تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من
مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باحرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب فيكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر
كقوله كان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي
تملاء القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم متفرقة في اديم السماء وهي في رقعاء
زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقولهم فكانما المريخ والمشتري قلامة في شامخ
الرفعة منصوب بالليل في عروة قد اسرجت قلامة شمعة فانه لو قيل المريخ كقلامة في
الذهوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله
من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا تكلف لواحد واحد
شيء يقدر تشبيهه به وهو القول للمحققين والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من
تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من
شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة
من الآفات والبلايا والفتن من حصر اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد
وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي مجادا
ابتر مشقوق الشفة والمحافر بابت على راسه شجرتا عضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد
احوج شيء الى التامل فانما المشبه به في قوله هو كالرقم على الماء انما هو الرقم بشرط ان يكون وقعه
على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة
الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط
بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل
التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقيها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة

اقاح وثغر نضيد ومبسم شنيب بحيث يحسن ذكره في كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان الشبه اعني الثغر غير مذكور ولفظا ولا تقديرا لان لفظ كالثغر في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع فيه كلاما انشاء الله تعالى ومن تشبيه المجموع قول الصاحب عباد في وصف ابيات اهديت اليه استحى بالامس ابيا ثم تعلل وحيا وجمع الجمان كبر الشباب وبرد الشراب فلا الامان ولين الامالي وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع الغيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم تلك تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو اما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المتمم بالمرأة في كف الاشل وتشبيه الحلبي لبدر في المصطفى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاش الابيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد بالتكاكي بكون غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور دخل باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بما بلغ نافع مع الكد والتعب فاستعصابه هو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما الشبه ذلك والقيل بتغييره احمر منه بتغيير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل القيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا اريد التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند التكاكي ما لا يكون منتزعا من ان يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعقود المنثور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند التكاكي وايضا قسم الخوض للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر تفهمه كل احد بخوندي كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف

يمنع تعيين بعضهم فاضلا و بعضهم افضل منهم كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمنع تعيين بعضها طرفا و بعضها وسطا لكونها مفرغة معتمة الجوانب كالدائرة فحلا
ما لو لم تكن معتمة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا و مقابله وسطا ذكره ابو
الله ان هذا قول الاغاذيمة فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل
وعمارة الوهاب وقيس المفاظ وانس الفوارس فلانه رفاوا العيسى في ذلك لانهما سئلت عن
بنيها افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت الكلهم ان كنت اعلم بهم افضل
هم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سئل عنهم
وايضا منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعارا بان هذا من
تقسيمات المجمل الآتي تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي في من
المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه مخوذ
اسد نقول انا زيد الفاضل اسد يكون تمام المجمل بذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل الاشجع
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اى من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف
المشعر بوجه الشبه كقولنا هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف بكونها مفرغة
غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر منه قول النابغة الذبياني فانك شمس في الملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه
به كلهما كقوله اى قول ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس بي والليل عندي كيوم ذكر الى
في ساعة الغضب صددت عنا اى اعرضت ولم تقصدنا وهو اهبر عنوز عاوده ظنى فلم يجب
كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك ريقه فيلا الفعلة في دقي شاربه ودقيقه اى اقله واصابه
ريق المطر ودق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب صف الممدوح بان عطاياه
فائضة عليه اعرضا ولم يعرضه وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان
الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة وهما التي الطلب عدمه والتي الاقبال عليه والاعراض
منه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كغرة يا دبه لدى وصل وهو اهبه الى
طلبت عنه ولم الطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثاني كلامهم واما مفصلا عطف على
قوله اما مجملا وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغر في وضاءة واه مثل كالأقحوان وهذا على قسمين احدهما
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امر الايماء اليه واشار اليه بقوله وقد يشاع

بذكر ما يتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يتبعه اى يكون وجه الشبه لازما
لكقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه في هذا
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لان المشترك بين العسل والكلام الحلاوة التي هي من
خواص المطعومات قال السكاكي وهذا النوع لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب بشرط ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قنعوا
الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك النوع
ناشئ عن هذا التسامح ومنفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا نحو ان جعلوا وجه التشبيه ههنا
هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة
قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في مثل هذا التسامح
هو الحلاوة لا يزيد على جعلهم وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو
الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو
هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان مغزى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي
والعقلي تسمية بعضهم حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة
للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا قسيم
ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وما اى التشبيه الذي يتقارب
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر للظهور وجهه في بادي الرأي اى في ظاهر الرأي واول
جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدء فمعناه في اول الرأي وظهور
وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس
من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء ما جسم او حيوان اسهل واقدم من
ادراكه من حيث انه حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر ولهذا
كان العام اعرف من الخاص وجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
فان الرؤية تصل اولا الى المجملة ثم الى المفصل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان
لم يمعن النظر لم يتعمد وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها لكن في المرة

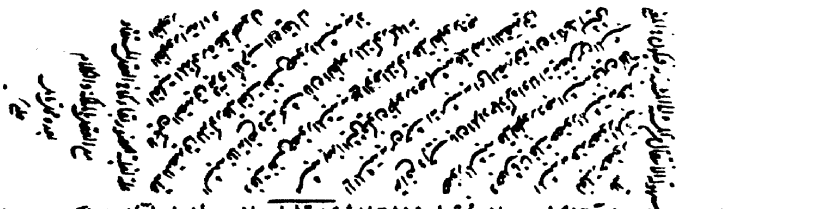

٣٥ المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على ما جليا اي واضحا ولكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجوزة
الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند الحضور الجوزة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة
حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرر اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على
الحس كصورة القمر المنخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي
كتشبيه الشعور بالمرأة الجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرأة
غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعاودة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي وانما كان قلة
التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا
لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة
الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلاف ما
هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي
لخفاء وجهه وفي نادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقولك الشمس كالمرأة
في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا تقع في نفس الراي المرأة الدائمة الاضطراب الآبدان يستانف تاملا ويكون في نظره
متمهلا او ندور اي ولندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر
من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر
المشبه به على الحس كقولك والشمس كالمرأة في كف الاشل فان المرأة في كف الاشل ليست مما يتكرر على
الحس لان تردد ما بقبض الرجل عرفا ولا يتفق لان يرى مرأة في يد اشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لان فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك و

ويظهر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب
للتبذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقول اي قول الى المحبب لم يلق هذا الوجه شمس
نهارا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء
قد أخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته بمعنى
فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن
التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر
لتنظر ايانا تضيء الحبيا ... ك ام النار في رأس كليب تقاسيها بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا
اي لو امكانا ولم يكن للمكان ثوات فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى
الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي دل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هو بلد ريسكن الارض اي لو كان للبلد
يسكن الارض وهذه القيد فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ عن تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما
مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعثث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على
لجين الماء اي على ماء كالجين اي المفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراش اصيله ... وجهم كلا لونيهما متناسب فذهب
الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماليها اياها وخص قوله
الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي وتمايلت استحارا وفيه هواجر كما حضلت
والشمس نفس اصائل هذا يجب ان يقيد الذهب باللجين المذكورين في البيت لما سبق الى
بعض الاوهام والغافلة للبصائر الناقصة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق
الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء واذا ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه
هو ورقه الذي اصفر بورد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر
او مرسل عطف على المؤكد وهو نجلاء ترى ما ذكر اداته فصاعدا مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بسبب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الاصلة السابقة المذكورة فيها اداة

التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه
به اعرف شئ بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اي في وجه الشبه في الحال
الناقص بالكمال اي كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب في
بيان الامكان او مردود وهو بخلاف ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما
يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر
اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من قسامة بهذا الاعتبار ثمانية فان
المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه
اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ويختلف
مراتب التشبيه قد يكون اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدا الاسد فقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
بان ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون
بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او
مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للترتيخ
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار
عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او
كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان تساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وفي ذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه
من حيث الظهور او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فيها اشتمل عليها كالاول
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف
وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي فيهما بحث وهو الفرق بين

بين نحو قولنا لقيني اسد رمى ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في نحو الا
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة
ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا والخلاف في ان هذا استعارة او تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر
باب كان وان والمفعول الثاني في باب علمت والحال في الصفة فالأصح انه تشبيه لا استعارة
لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه
او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فوضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع
على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يبقى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل وضوع الكلام لاثبات الفعل واتصاله على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان في
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان تسمى احديهما تشبيها والاخرى
استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لانه ادعى ان المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين وهذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه
لم يجر اسم المشبه به على ما هو له لاستعماله في غيره كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
لغيره كما في زيد اسد على الخلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي قال الشيخ في اسرار البلا
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم ليخرج نحو زيد اسد فان حسن دخول الاداة
التشبيه عليه فلا يحسن الا لو عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو
شمس النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن به دخول شيء من الاداة
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغرض تقديم اداة التشبيه فيه

ذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو هو كالبدر في الاشراق ويكون الاشراق
كالشمس فلان بدر بل كالارض وشعر لا تعيب قلما الشاعر شمس الا ترى انه لا يحسن ان يقال
عناوبدر وكالصدوكوكب فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة لانه
يتغير صورته نحو هو كالبدر الا انه يكسى الارض كالشمس الا انه لا يعيب على هذا القياس قد
يكون في الصفات والصلات التي يجيء في هذا القبيل ما يحمل تقدير اداة التشبيه فيه فيفيد من
الطلاق اسم الاستعارة اكثر الطلاق وزيادة ترتيب كقوله اسد هم الاسد الهمز خضاة
موت ترصد الموت منه بعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد كالموت لما في
ذلك من التناقض لان تشبيهه بالاسد المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعله هو الموت
الذي هو اقوى الجنس بجناب بدل على انه فوقه بل كذا في الموت ومثله قول البحتري
وبلدة اضاء الارض شرقا ومغربا كموضع خط منه اسود معظم فانه لو جعل في التشبيه كذلك
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بالكمون مظلما ناقصا
ان يثبت من المدح بذلك هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل الانفراد
جنس البدر واجعله ذلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بالاثبات تلك الصفة
فهو كقولك زيد بحر لا يكبو وكيت لم تقصد اثبات كونه بحرا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محتملا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح
بدرا امر مسلم مستقر ثبت وانما العارض اثبات الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل الانفراد
لاقتضائها ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه معللا بالاسم والمفعول
الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلاف اظاهر كقولك كان زيدا اسدا والتذكير فيها
نحن فيه غير ثابتة فلهذا كان وحسب عليهما كما تقدم في الجهول ايضا هذا اذا تأملت
ونحقيقت سرة وجدت محصوله انك تدعي شيئا ومن اجل المذكور انه انخرط بصفة
عجيبة لم يتوهم جواز اتصافه بها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثل قولنا تم الاسد الهمز خضاة
عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جواز اتصافها على الجنس حتى الاسد الحقيقي فلا معنى
لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه به مذكورا او مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اوائل بحث الاستعارة انشاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

اما بحث هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد

لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولأن المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للأصل مناسب وقد يقال لما للغويين ليتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر تركه هذا القيد لما يتوهم انه مقابل الشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي يصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا والحقيقة في الاصل فعل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت وبمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقلا الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي او التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان و قتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت لمعنى اصطلح به المخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحفظ ولا بالمستعملة لان الكلمة قبل الاستعمال فيما لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا بقوله فيما وضعت لما عن شيئين احدهما اما استعمال في غير ما وضع له غلطا كقولك هذا هذا الفرس شبيه الاكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك هذا هذا الفرس وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز القديم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح المخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن لا عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل فاحترز بقوله في اصطلاح المخاطب عن المجاز القديم استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرفه الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح

الشرع لأنها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاذكار والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للاذ

في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل فيتناول المفرد والمركب

قلت لو سلم اطلاقا لحقيقة على المجموع المركب فقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود

وهذا لان لم يتعرض الا لما هو الأصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين

اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي يدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فيخرج المجاز عن ان يكون مو

بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا

عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما

دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان

معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف

ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي

هو في الرجل هو لا في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد

سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون الالتفات

اي فخرج المجاز لانه المشترك او الكلي وضعا متعددا وذلك لان قد علمت ان

الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك

لا ينافي ذلك ووضع صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلول لان لا بنفسه وذلك الظهر والحيض

غير مجموع بينهما باعتبار تردد سامعه بين المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام متنبها

لهذا التردد الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من مدلول الحقيقة اما اذا اختص قرء بحد

الوضعين كما اذا قلت اقرء بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الظهر بالتعيين

والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر كذلك

عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لكان

يكون الدلالة بواسطتهم وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد

المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا الغير

للدلالة بنفسه على ذلك فقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح

وعلى هذا لا توجيه اعتراض على المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يجتمعا وذا الظهر والحيض

وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبانا نقول انا لقرء بمعنى الظهر ولا بمعنى الحيض الخ

بنفسه على الظهور بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الظهور وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لان ارادة الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماه موضوع فالمجاز ايضا كذلك لانه اسد فى قولك رايت اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المستتبع الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال المعنى قوله بنفسه اى من غير قرينة ما نعنى من ارادة الموضوع له اى من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان مجازا لا حقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين ونفرق ان فى التعريض وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجىء لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد من العجائب فى هذا المقام ما وقع لبعض مشايخ الائمة وعلماء العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض على السكاكى فقال انه مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحتاج الاحد ان يبطل كلام غيره بمجرد ان على معنى قائله برئ عن هذا الكلام ايراد لكيف حال ابطال الكلام المصنف بمجرد على ما هو برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما الذى يهدى الحال الى القول من قائل الذى يدعى العلم حفظ شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عبادة المحققون ان الوضع على ان يجعل كذا دليلا على كذا بنفسه

عليها تعليماً بالوجدان يخلق الأصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحداً واجماعهم من
الناس على وضع علم ضروري واحد واجماعهم قد ذهب بعضهم الى ان المختصص هو وقوف الكلمة
بعينها بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص تلك اللفظ على ذلك المعنى دون غيره
الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاتها كدلالة النار على الاحراق
لوجبان لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ولوجبان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظان له دلالة ولامتنع جعل اللفظ للشيء
بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير وقد
لا يمتنع نقل معنى من معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام
المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتضادين
كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للأسود والأبيض لاستلزامهما ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل او جون انصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الآ
الواحد لا يناسب بالذات للمتضادين او المتضادين لانه ممنوع وقد قالوا في العقود بالضد
اللفظ للدلالة التحكمي اي موضوع عن ظاهره وقوله للتنبيه على ما عليه الجمهور على الاشتقاق والتصريف
من ان الحروف في انفسها خواص يختلف كالجيم والحاء للشدة والرخاوة والتوسط بينهما و
غير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء تركب منها المعنى الذي يليق
التناسب بينهما بقضاء الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو وقوف خفي لكسر الشيء من غير ابانة بين
والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين واذا تركيب الحروف لخواص كما
كالفعلان والفعلى والفعل في التراديف كالنزوان والحبلى والحبل لما وسماها من الحركة وكذا باب فعل فانه للعين
مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية الآفة وضع على هذا والمجاز في الأصل فعل من جاز المكان
بمعنى اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة المجازة اي المتعداة مكانها الأصلي والحكم الجواز بهما على معنى
انهم جازوا بها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان
الظاهر من قولهم جعلت كذا مجازا الخ جزاي طريقها لها على اداة معنى جاز المكان سلكه فان
المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب تتميم شيء باسم بتغاير اعتبار المعنى في وصف بمعنى
الشيء كتسمية انسان لبحرة ماجور وصغير بالجرفان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على
غيره مال وضعه للمعنى وبيان انه اولى وليذلك من غيره وفي الوصف لعدم اطلاقه ولهذا يشترط

بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند فعال المحرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل الأولوية ذلك وترجيح على تسميتها بغيرهما من الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتفي بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل اصلا والكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة ويقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة فقط كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرفها الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي يروم التخاطب بعن اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعا لان هذا معنى قولهم على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فخرج الغلط من تعريف الجاز كما تقول خذ هذا الفرس واشار الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادة تر لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته ما للفظ المستعمل في غير ما وضع له فقد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب معنى مجازه للموضوع له لكثرة الاستعمال حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاقل مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظة الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار وجود انه يدب على الارض كان حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا تكون مجازا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي مخصوصة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يطلق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فانه اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما توجد فيه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه

الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه التعب ولا يصح اطلاق الصلوة في
الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين
فالمراد عن المعنى اللغوي كاللغوي والشرعي والعرفي والكلامي وغير ذلك وعرفي عام لا يتعين فاما
الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للمتبع والرجل الشجاع يعني
لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ
الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني
اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة
للذي على الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة
مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا
يرمي كثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ
تكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به
والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اسم
طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل هو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة
وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تقصد رضاها وتهيأ الى المقصود بها
فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بمنزلة النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية
لها ومع هذا فلا تتبين من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي وذلك
بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك
قال ازهاء يكون تعليلا لما ذكر لان اكثر ظهور سلطان القدرة
في اليد كان اظهر لشهادة الفطرة السليمة قال الفاضل واللائق
ان يجعل اية انما قال لانظهر لان جعلها بمنزلة العلة الصورية انما يكون مناسبا لو كان ظهور نفس القدرة

واما اليد فى قوله عليه السلام الموضون تشكافاد مانهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان
يخذل بعض اجزاء اليد بعضا دون بعض بل يختلف بها الجهة فى الحقوف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعتهم وهاذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد هيهنا استعارة
فهو مبنى على ما نقلناه عنه من ان المشبه به اذا كان تاما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق
الاستعارة عليه بحمل من القبول وهيهنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والاولى فى
المادة اى فى المرة التى يجرى فيها ذلك الاداء المطعام المخذ للسفر والراوية للاصل اسم البعير الذى
يحمل الزاوية والعلاقة كون البعير حاملا لها بالقوة وذكر المرسل علاقة امثلة اراد ان يشير الى انواع
العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون تاما اعتبر نوعها ولا
يشترط الشياع فيهم فى كل فرد من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى
على ان يسمع من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احاد هاو جزئياتها مثلا يجب
ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على
النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى فى انواع العلاقة لجهة
كثيرة يوقف ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا اربعة عشر منها سبق اولا فى المجاز
اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية والاطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة
فقال ومنه اى من المجاز المرسل تسمية الشئ باسم جزئه بعض اى فى هذه التسمية فقوله العبارة شائع
كالعين وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الذى يترقب والعين جزء منه ذلك لان العين
لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لانه عندها من الاعضاء تماما يغنى شيئا بدونها صحت
العين كانه الشخص كله فلا بد فى المجاز المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى تعلق
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اى ومنه
عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى
اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض من المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع فى الاذن
لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات
الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا يكون النبات
بسببه عندوا ومنه فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم او

ظاهر انه سمي الانسان تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسير اي
الدية المسببة عن الدم او باسم ما كان عليها اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه فان الدية
الماضي محولوا البيانات اموالهم اي الدية كانوا ابلا اي قبل ذلك الا نادرا ثم بعد البلوغ الى تسمية
الشيء باسم ما يؤول اليه في الزمان المستقبل نحو اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمرية ثم
الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه المحال غير الناد ثم في المجلس الى تسمية الشيء باسم
حالا اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي
في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم الذي يحل واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي
ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخرين نوع خفاء صرح بذكر الخالفين قال
قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض
انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه
اليه لاعمالة فاسد مثلا انما يستعار الشجاع للاريب او غيره على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بالتأمل كما في بعض المتأخرين وهو ان الشيء
اذا اطلق على شيء وصار وضعا له فامكان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في
زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كقولك
اي في زمان سابق على حال اتصاف الخمر وهو زمان وقوع العصير في الحلة التي من شأنها ان يصير فيها خمرا
الخمر الذي يبقى واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الموضوع له بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى
الحقيقي البه في الجملة وان لم يتصف به بالفعل بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد بالفظ معناه
لا نفس المعناه الحقيقي ههنا اي مفهوم فينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من
تصوره تصوره واللزوم اما ذهني بحضر كما طلاق العصير على الاحمر او منفك الى لزوم خارجي بحسب
العادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما اخص من الآخر كالقارئ للكاتب والرقبة للعبد او
غاير جاهما وحينئذ اللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر
او بمعاونتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فهي جميع ذلك ستة عشر على ان اللزوم والمعية لا يشترط في اطلاق الجزء
على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما على انه قد يقال انهما
لا يكونان اطلاقا على الانسان واما اطلاق العين على الاربعة فليس من حيث انها انسان بل من حيث انها
ترتيب وهذا المعنى قد لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا علاقة

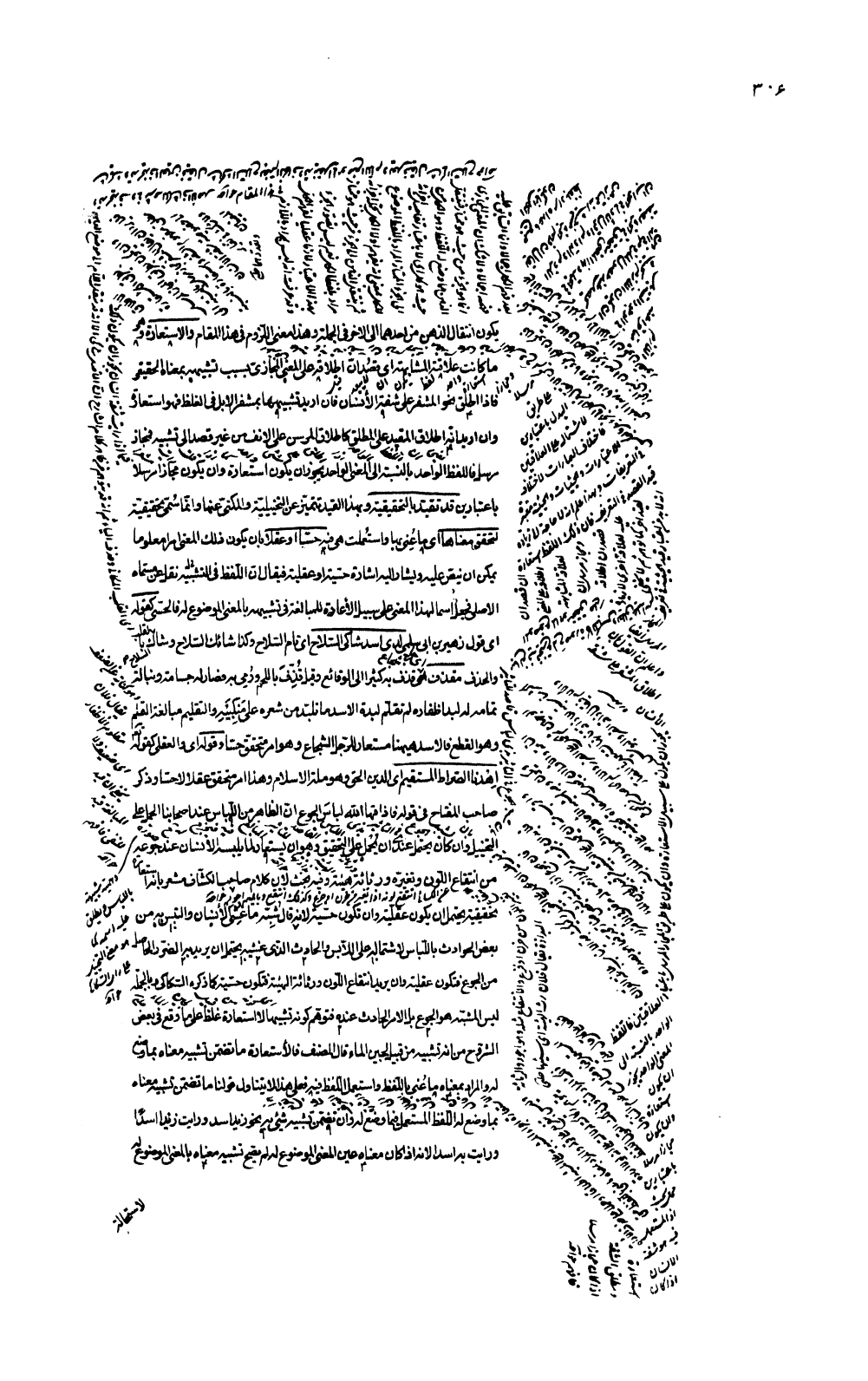

لاستحالة تشبيه الذي يفهم على انه ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اذ مجاز تضمن بقرينة تضمن
المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في المثل المذكور ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وغير
نظر الا ان تسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا ما استعارة كما في رواية اسد يرمي غير نية جعل على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا
قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا بل المصير الى التشبيه
بحذف اداته فصدا الى الباب اغلق قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فجعله على زيد ظاهرة ويتحقق ذلك اذا اذا
قلنا في نحو رواية اسد يرمي انه اسد استعارة فلا يبقى اذا استعارة عن زيد اذ لا ملائمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني اذا استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة وقولنا زيد اسد
اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به هو الذي يقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقولك اسد على في الحروب
فعامة رمى يجتمعون على قولك رأيت اسدا يرمي كثيرة وقولك على الاسد هو رمية على
سواهم وانذكر تموها ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا وعن عبد القاهر
[illegible] دخول اداة التشبيه عليه بدليل انه لا يحسن ان يقال [illegible] فهم منه كما قال
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا قيل المشبه بالكلية لكن اذن يجيء
الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعد بدا ودرها بترجيها
الكشاف فغير اشكال لان تلك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه بقيقتين اذ يكون هذا
استعارة وذكر وجه الشبه بقيقتين يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من تصور مثل بروج البدر في البعد فيهما ندافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضوء المقطع واعلم
ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جائزا كما
كما في قوله تعالى صم بكم عمي اي كونوا في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا البتة
انهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
تشبيها الآن بيان الخيط الأبيض والفجر قرينة على ان الخيط الأسود ايضا مبين بسواد اخر الليل
من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل قوله وما يستويان هو الجواب هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

ملح اجاج من باب التشبيه المطوى تبعا لذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا معقد رو يمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة بحيث لا تكون مستعملة في غير ما وضع له وفصلها معتبر ان يقع وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة التي يقصد في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالجوهر الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة ونفي ما يقتضيه قوله تعالى فهي ثخانة اشد قسوة وان من الجفاة لما يتفجر منه الانهار ولعفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليلها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لا عم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى ان اللفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا رميا موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا امر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فظاهر ان احدا لم يستعمل الا انسان وضع لم يكتف قط فيه في الخارج على زيد كذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولك الا ان حيوان ناطق فانيا مرانيا هذا بحث ينبغي ان يستبصر عليه كثيرا من المحصلين حتى يتوهمون ان مجازا باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعبارة يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه وهذا وهم فاحش علم الفرق بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف بالاتم اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي ايضا ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في المشبه

الذي له تلك الجزاة وتلك القوة لكن لا في تلك البحتة والمبكر المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع
للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى
المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية
للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب المنهي عنه في
البيتين المذكورين وغيرهما فلبنائه على تناسي التشبيه فضلا عما في القرينة من الدلالة على المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب
القرينة على الارادة خلافا لظاهر يحيى في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه
مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب ايضا لابد في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للموضوع له دالة على المراد خلافا لظاهر مجاز
الكذب فانه لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها على ترك الاستعارة
على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع الكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلافا
عليه الجمهور واختاره التكاكي ومع هذا فلا يجدي تخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان
الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه فمتعلقا الباطل والكذب متغايران
بالاعتبار لكن بعد التخصيص بغير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي
ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك
في العلم لمنافاة قرينة الجنسية لانه يقتضي التخصص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوعا وصفة بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن
الاتصاف بالجود وكذا ما ورد في الخمار والنجار في الفاضحة وباقي العلما صرح بجوازه ان
يلتزم تضمن حاتم في الجود ونحوه قال في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل
المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فيبدل

في شيء يمنع ذلك فالاستعارة الموجود لمن عدم او فقد اذا بقيت آثار الجميلة التي تجلي لكرة وتديم
في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت الحي الجاهل والعاجز والنائم فان الموت والحيوة
تمانعا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان
استعارة اسم الاشد للأضعف اولى فكل من كان اقوى علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار
له اسم الميت لكن الاقوى علما اولى بذلك من الاقوى قوة لان الادراك اقدم من الفعل فهو كونه حيا
للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها او كانا
في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلام مرولا
يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر واعتبر
معنى قابلا للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه
اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتتم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتلميحية وهما ما
استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي
لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح او تهكم على ما سبق تحقيقه وبابه
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر
سرور المخبر له للانذار التي هو ضدها باعتبار دخالة في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت
اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظاهر فيه والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع
اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يتم به التشبيه وجها وههنا جامعا آخر
لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام
خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى
ياتيه الموت قال الجاحظ والله الهيعة الصيحة التي يفزع منها اصلها من هاع يهيع اذا جبن و
الشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او
رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل ربحها ويكفيها في امر معاشه
ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع

بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو لخلافهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو
رايت اسدا ان الاشارة ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الافتراق
بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان معان في كل
من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في
طائر مرغوب في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه فيهما
منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال
ايضا كان الواجب ان لا اطلاق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف وعلى هذا
الا ترى كرهت مخالفة التلفيق فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتدت بكلا
في الجملة وبنيت على ذلك بان ثمة استعارة غير مفيدة وبعد الشبه بينه وبين الانف
انك تقابل بهما الاسماء الجنس لكل المرسن والانف الجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف
اليد والانملة اذ لا جانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة مبتذل
ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والجسم مختلفة بالشدة والضعف وبعد الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها
قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد
واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة في مفهوم الا بمعونة لمرة في الاكثر كالهرولة للاسد والاولى
ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهوم كل منهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم

بالاتصال بان ان ما بعده وما صار ذكره ان
اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل
لما بين المشبه والمشبه به من الجنسية
بناء على ان المشابهة والجانسة من واد واحد

خرق الثوب للستر والذي هو محل الدرع بجامع الضم للداخل في مفهوم كل منهما الاشد في الاول واما
عده اخر ع عطف على قوله اما داخل الخ من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشهم الوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نقل الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن
في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الا
وحده فا بجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه
تجوز وتساع للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف لم
واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منها وفرق بين المقيد
والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين
باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم لنوع الاستعارة باعتبار
الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها بحيث يدركه اسد الناس ومحل خاصية
الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا قوة ذهنية يرتفعون بها عن طبقة العامة والغرابة قد
يكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها غريبا نوع غرابة كما في قول ابي تمام يزيد بن مسلم بن عبد الملك
يصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف كانه الى ان
يعود اليه واذا اختبئ في قربوس سرجه اي مقدم سرجه وفي المحراح القربوس السرج بعنانه عليك الكليم
الى بعيد فانك لن تراه الكليم والكليمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالترفه نفسه بدليل
ما قبله وعوده تديه فيما ازوره حتى بني اهاله وكذا ان كل احد اطار بشدة هيئة ووضع العنان في موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة ووضع الثوب في موقعه من ركبة المحبي ممتدا الى
جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوضع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال الترشبه
هيئة ووضع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة ووضع المحبوة في ظهر المحبي ممتدا الى
جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين منتصبتان اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل
الى العلو ثم يمتد منحدرا الى الظهر كما ان الطرف الذي في القربوس من العنان اعلى من الذي في فم
الفرس وقد تحصل الغرابة بتعدد في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان
من هو ماسح وشدت على حدب المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا بالحاجة

الأحاديث بيننا وسألت باعناق المطي الأباطح اللهم جمع الأنهاء وهي النوق والمهاري جمع مهرية
وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والأباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
رقاق الحصى أي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج وتمتعنا اذ كان البيت عند طواف الوداع وشددنا
الاحمال على المطايا واردنا الظعن ولم ينتظر الناؤون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الانطلاق
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الابل سرعة حثيثا في غاية
السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه بينها ظاهر عاتي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف
والغرابة اذا اسند الفعل اعني قوله سالت الى الأباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امثلت
الأباطح من الأبل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لادخ السرعة والبطوء
في سير الابل يظهر ان غالبا في الاعناق وتبين امرها في الهوادي وسائر الجزاء تسند اليها في
الحركة وتبينها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما
في قول امرئ القيس فقلت لهم لما تمطى بصلبه وارد فا اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار
له صلبا ثم قطع بها ذكان كل ذي صلب يريد شيئ في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها
بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء بها ي
يثقله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كالسيد الشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي
المستعار والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول يقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي نحو ونخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي
خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكها فاذا السامري عند القائه في ذلك الحلي الذي صنعها لهم
موطئ نفرس جيد يدل على التسلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما
يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له و
الجامع حسي يدرك بالبصر وقد اعتد السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار
منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة الاشتعال الذي هو من خواص النار ولكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح السكاكي

ان يحمل بيت كلا منهما على الاستعارة المصرحة والمكنية منهما بخلاف المصنف فانه كلا منهما في الصدر
الأول من المصنفات فيرشبهين بين الأول في شيب الشيب بوظاظ النار في البياض والنارة وهذا استعارة
بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر بانتشار النار في سرعة الأنبساط مع نعتة وملائمة فهذه
الاستعارة تصريحية لكن الجامع بينها عقلي وأما عقلي عطف على تماما حتى يتجه ان الاستعارة التي
طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو رأيته لهم الليل فانخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن
نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع الفاء ظاهرها حسيان والجامع ما
يتعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب امر ربما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد
وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي
الاصل والنور طارد عليها بانتيابها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد انخ النهار من الليل اي كشط وازيل
كما يكشف عن الشيء الطاري عليه الطيف التالي فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور اللحم
بعد انخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور الليل
من ظلمة النهار واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون
في الظلام لان الواقع عقيب ظهور الشيء انما هو الأبصار لا الاظلام واجيب
بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة
الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وقد ذلك عاريا ابن ربيطة ظاهر قال الامام
المرزوقي في ذلك عار ظاهر عنه ثيابه وقيل ابو دؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فانه قام مع مقام عن فيكون
موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي
الى الثاني وضعفها الى الاول لاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على
قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعقب في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في سلخ تقتضي عدم اعتداد المهلة وقد يكون بالعكس
كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة

قال وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اقول في البيت لاوذ بذيل الاستاذ

شكاة ظاهر عنك عارها وقيل

من الطويل قيل الواشون جميع الشر وهو النمام والشكاة بالفتح الطلق القبيح والكثرة

بشكل منه والخطاب في قوله عنك للمحبوبة وفيه دور وظاهر عبني ازاهر منه واحد

انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل فجاءه داخل الليل فانه مستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء فجاءه الظلام
كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فجاءه الانكسار فلا دخول في الظلام بعين حصول الظلام
فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلوا السلخ
بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية
اذا اشتمل على نوع استغراب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مغالبة
الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل وانما اختلف بجعله حسيا
عقليا كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا فاكتسى حسن الطلعة وهو حسي مناهدة
وهو عقلية وقد هما صاحب المفتاح هذا القبيل لندوره وقوعه ولانه في الحقيقة استعارة
الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي وقد يفضل مما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال وحالان الا
مبناها على التشبيه بنوع من الخمسة انواع نوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام
الست كلها والا عطف على قولها ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فيهما اي
الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار
له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل
الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول وغير صفة كاسم الزمان
والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبور والمكان الذي
ينام فيه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسير اللكلام ويختفيا
فيكون الاستعارة اصلية وبهذا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى
والمشهور ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا
فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى والمشهور لكونه تاما لا شبهة فيه لا حد قرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم
ظهور الافعال من ذوات القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة حينئذ يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي كما

هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار للبليغ
والجامع الثابر وهما عقليتان والمعنى ابن الامر بما تؤمر به ابنا بليغا صدع الزجاجة وكذلك قوله
تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او
الذلة ملصقة بهم حتى لو يقتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم
والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليتان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة
او الطين ويكون الفرينة اسناد الضرب المستعار بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك
القرينة مختلفان والحسي هو المستعار نحو اذا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
نقيد بي على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقد اذا استعير للضرب الشديد فالاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متاولا اسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف انما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او يكونه مشاركا للمشبه به في وجه
الشبه وانما يصح للموصوفية الحدثية اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض اوصاف
دون معاني الافعال فان الصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان
في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل جواد
فياض عالم يحرر فمحذوف اى يعلم شجاع باسل كذا ذكره القوم ويجيء هنا نظر وجواب هذا الدليل بعد
تسليم صحته غير منتا والاسماء الزمان والمكان والآلة انما تصلح للموصوفية بمخ مقام واسع
ومجلس ينبع ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصوا ما يشتق
من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف المقتضب
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لتناقضه باسم الزمان والمكان والآلة فان
المقتدر مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتال فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية اذ

بقيد التشبيه فتفهم الا فهو صادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى قتل فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مزرعة فلان اشارة الى قبره بناء على تشبيه اللبث بالزرع فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى التعجب والاستفهام هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار معنى او اسم لكان ملائما ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لولم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه فى الاولين اى الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفى الثالث اى الحرف لمتعلق معناه اى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعتبر فيها عند نفسيرها بمعانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وفى معناها الفرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى دائما هى متعلقات لمعانيها اى اذا ادت هذه الحروف معانى جميع تلك المعانى الملهدة بتوع استعمالهم فقول المصنف فتيل متعلق الحرف كالمجرور فى زيد فى قمته غير صحيح كما سنشير اليه فتدبر

التشبيه فى نطق الحال والجار الناطقة بذلك للدلالة بالنطق اى بقيد تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة فى جنس النطق بالتاويل المذكور فتسكما لما لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والتبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون الحال ناطقا بها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة بناء على ذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير فى مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا الدلالة على الدلالة روح يصح التعليل على احد الاعتبارين فاستحسن تقييد التشبيه فى ايام التعليل

نحو فالمقطرا اى موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى بقيد تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلتها اى علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقهما ان يستعمل فى العلة الغائية فيكون الاستعارة تبعية تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الذى ذكره المصنف طريق

٣٢٠ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في الآية وادعلوا طريقا لمجاز لانه لو لم يكن كذلك

الى الالتقاط ان يكون لهم علقا وحزنا ولكن المحبة والتبنى تغيران ذلك لما كانت تتخيل التقاطهم

وتُمهد شيئه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه

يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان

التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موقوف على ان يكون استعارة بالكناية في نفس

الموجد لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بترك

ما يخص المشبه به وهو علام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب

التكاكئي الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه لعنى العداوة وادعى المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء

بقرينة لام التعليل فيتحقق الاستعارة التبعية في لفظ اللام شبهت رتبة العداوة والحزن على الالتقاط

برتبة علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على رتبة العلة الغائية التي

هو المشبه به فحرفت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما رشح نطقت الحال ثانيا

حكم الامام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في مثال ذلك

فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار التكاكي واذا قدر في نطقت الحال

تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية

والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومداره قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الآية

وقد بين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال

او المفعول نحو جمع الجوليا في امام ثم انجلى جلى لها فان القتال والاحياء الحقيقية بن لا تتعلق

بالخيل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قومك هم شر لاخوتهم مناعيز يرمي بالدم الوادي فقرينتها

فقد بينا ما كان خافيا عليهم كل زيادة اللهم من الاستنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات صنوتير

الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاستنة والسنبلة المبالغة كاحمر قانى والقد القطع وزرد الدرع

وسرحها انتجها فالمفعول الثاني على المهذميات قرينة على ان فقريهم استعارة وقد يكون

المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري وأقرع المسامع اما نطقت بيانا يقود

الحرون الشموسا فان قرينة واقرع بكل من السامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو

فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول

والمجرور نحو قرع حرب بنو فلان لعناق الاعادي بالتسوف طعنات واما تمثيل التكاكي في قوله

يقول

يقول الشاعر تقرب الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان
المجرد اعني فتح الاجفان متعلق بسري لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة
بمعنى تهب لان السري في الحقيقة الهبوب بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة للاستعارة واحدة
وانما قال مداره قرينتها على كل الجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا اضربته
على ان يكون ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخير وغير اعتبار الطرفين و
الجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء مما يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما
يلائم المستعار له او المستعار منه الاول مطلقة وهو ما لم تقترن بصفته ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم
المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد فالمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في
بحث القصر والثاني مجردة وهو ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي فول كثير غمر الرداء اي كثير
العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء بما يلقى عليه ثم وصفه
بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سيأتي في الكلام اعني قوله
اذا تبسم ضاحكا اي شادعا في الضحك اخذا من قولهم غلقت الحلقة رهنا اذا لزمه فلم يقدر على فكاكه يعني اذا تبسم غلقت ثغاب اسنانه او لثاته فاديت مجاز المستانين وعليه قوله
المرتهن اذا لم يقدر على فكاك يعني اذا تبسم غلقت ثغاب اسنانه او لثاته فاديت مجاز المستانين وعليه قوله
فاذا نهاها الله لبأس الجوع حيث لم تجل فكاكها الا ترى ان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار ليست في الاصابة بخلاف الكوة
وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لا يلزم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان
الجوع والخوف تعم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من الضعف واستفراغ القوى ورثاثة الهيئة على ما مر فالاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون
تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر المحاوث الذي استعير له اللباس كما مر قبل فاضافهما
لباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية
ان في لباس الجوع استعارتين احديهما مصرحة وهو ان شبه ما يغشى الانسان عند الجوع
والخوف من بعض الحوادث بالملابس لاشتماله على الالبس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية
وهو ان شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والقبح حتى وقع عليه الاذاقة
كذا في الكشاف تعلق هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار والمنية فلا يكون ترشيحا بالاستعارة تخييلية
لانه يقال لبس الجوع والخوف ما ذاق شيئا والطعم الفقر الطعام فلا يكون ترشيحا فيه اللهم ان يقال ان لبس
الجوع والخوف ما ذاق شيئا من الطعام فيكون ترشيحا فيه لكن فيه ان الترشيح انما يكون بملائم
المستعار منه لا بملائم المستعار له كما مر في قوله اذا تبسم ضاحكا فتأمل

ممن ان يكون بلفظ الموضوع له او بلفظ غيره حقيقة

والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاءت البوم تجوز اذا خرا متلاطم الامواج وقد تقدم
اي المجردة والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا مجرد لانه وصف بلائم المستعار له اعني الرجل
الشجاع مقدف له لبدا ظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف ملائم المستعار منه اعني الاسد
التحقيق والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في
التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك
وتقويم له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار نفس المستعار منه لا شيء
مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول
ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه و
تصعيد حتى لظن المجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم
بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصير على
انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وتحوه اي
نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما تمر من التعجبي قوله فامت تظللني
ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التظلل في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لان لولم
يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على
عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة
ان الغرض يعود اليه وانما المقصود في الكلام بالاثبات والنفي منهم من استحسن تسمية المشبه
اصلا والمشبه به فرعا فنعم ان المراد بالاصل هو المشبه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صحيح في الايضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يتوخون ان لا يبنوا الا على
الفرع كما في قول اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز ارتفاعا من عز ان يحلا

على الغزاء وهو الصبر الفؤاد غزاء جميلا فان تستطع انت ايها اى الى النفس الصعود ولن تستطيع
الشمس الميلان الغروب الا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق فى شرح الديباجة فمع جهد اولى هذا
جواب الشرط اعنى فجهد واذا جازاى فالبناء على الفرع مع جهد الاصل كاف الاستعارة اولى بالجواز لانه قد
طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به تكيف لا يجوز
بناء الكلام عليه هذا رفيق هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى
شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد والمركب حاصلان يشبه احد الصورتين المنتزعتين من
متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد الما يوبخ الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى
البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما
شئت شبهت صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد رجل ومقام ليذهب فى امر تارة وبدا لانهما
ففقتم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك الصورة
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا الى المجاز
المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به
واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير
تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيلى وتشبيه تمثيلى
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك
ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولهم هو اى مع الركب اليمانين مصعد اليست فان
المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التزين والتحسر مخصوص المجاز المركب فى الاستعارة
وتقريره بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشى استعمال اى استعمال المجاز المركب او التمثيل

كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معناه الاصلى حتى مثلا ولهذا اى ولكون
المثل مثلا شيئا استعمل على سبيل الاستعارة لا تغيرت الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ
المشبه به المستعمل فى المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به اخذ غير
عادته للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يحق المشبه به فلا يكون عادته فلهذا
لا يلحقت فى المثل المضروبه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
اذا طلبت رجلا شيئا ضيعته فيقال له يا لعبيف ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لانه المراد
ويرد فى امرأة والحاما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس مثل اما
من المثل واشارة اليه ولكون المثل ما فيه غرابة استعير لفظ المثال والصفة فاذا كان لها شان عجيب
ونوع غرابة تكون له تم مثلهم كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيب وكقولهم له المثل
الاعلى اى الصفة العجيبة وكقولهم مثل البنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة **فصل** فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد
اتفقت الاراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن اضطربت كلمة المحققين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع
الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القزمانى والثانى ما ذهب اليه السكاكى وسيجىء بيانهما
والثالث ما اورده المصنف ولما كنا بصدد امرين معنويين غير داخلين فى تعريف الحد اردفهما
فصلا فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق عليها فقال قد يصرح
التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشىء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق
فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية
يدل عليه اى على ان التشبيه المضمر النفس ان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر محقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر النفس استعارة بالكناية
او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فلتجرد تتميمه عن التجريد عن المناسبة وتتميم اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه فلما استعير للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به وهيىء بكون كالمراد هو امر فى وجه الشبه

يخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكون وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله وكما في قول ابي ذويب المذكور واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي يجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء لم يذهب به بطلت عند ذلك الحيل ودعائم نهلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فاتاه البقيه بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكى ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية بعوده فلما راه معاوية قام وتحمل وانشد يتحمل بي الشامتين ادبهم اني لريب المنون لا اتضعضع فاجابه الحسن عليه السلام على الفور قال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفس المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضار ولا نفرة للرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يمكن ان الاغتيال فيكون في السبع بيد منها تحقيق للسبا فهو في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخوص ان ظلت بكرية مضمخا نفسان حالي الشكاية نطق بشبه الحال بانسان متكلم فالدلالة على المقصود هذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي هو قوامها اي قوام الدلالة فيراي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظ الاظفار والمنية حقيقة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز لغوي شيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية و الاستعارة التخييلية امران معنويان وهما اضلان للمتكلم وتيلان زمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرين التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية التبعية وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية التبعية فان قلت فما ذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشهيرة بالسبع اهلكت فلانا قلت لعله يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كالبسط طويل لكن في قوله على السلام اسرع كر لحوقا بي طويل بدا توشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط من عنده فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار به بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا انشبت

Marginal Arabic commentary

اظفار المنية استعارة التبع للمنية كاستعارة الاسد للوحوش الشجاع في قولنا رايت اسدا يرمي لكنا
لم نصرح هذه المستعار اعني التبع بل اقتصرنا على ذكر لازم له لينتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ التبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس و
المستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ حيث
قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث ان تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما
فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يمكنك اغفل ذكر
الشيء المستعار ثم يرمز اليه بذكر شيء من روادفه فيتهدى بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به لا المشبه
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا من ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل
على انه في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها
بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى ما يتحقق بمكان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم من حقيقته ويوضع موضعا
لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقولك لليد دعدا وتريد بذلك كشف وقد زاد
اصبحت بيد الشمال زمامها جعل الشمال اليد من عنان ثم اجرى عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشمال اليد الشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى ذلك
التشبيه وهذا بعد ان تغيرت الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال له لها في قوة تأثيرها في الغداة
شبه المالك تصريف الشيء بيده فجعل الشبه المنتزع لا يفارقك من الممتنع ان يفرد ايضا
اليد لانك تجعل الشمال الشيء في اليد من الاصل فتجعل المستعار له اعني الشمال اليد اذا شيء وتعرضك
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا الخلاف في لفظ اليد استعارة مع انه لم
ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وكذا قول زهير صحا اي بعد اجتماز من الصبا خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطلا يقال
اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه

صحت

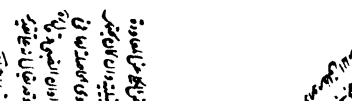

لصحة ان يقال امتنع باطلاعه عنده وتركه بحاله وغرضه الفراس المصبح وذا حاصله هذا مثال ذلك الكلام
بالكناية والتخييلية او رده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهو الذي سماها
التكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعندهما على التحقيقية تنتفي الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد ذهبوان يبين انه ترك ما كان
يرتكبه من الحجة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فحلت الاتى اى الات ما كان يرتكبه
وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبح بهة من جهات المسير كالحج والتجارة فضى
منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الابل وجه الشبه الاشتغال التام بسير وركوب المسالك
الصعبة فيه بخيال بهلكة ولا منحرف عن متركه وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
فاثبت لراى بعد ان شبه الصبح بالجهة المذكورة اثبت لبعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس
والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فيثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبح على
هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والغوة يقال صبا يصبو صبوة اى مال الى الجهل والغوة
كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان
واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل ان يراد اراد بالافراس والرواحل داعي النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تاخذ في ابتاع الغي الا واله
الصبح وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعني
استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها لعقلا اذ اريد بها الدواعي وحسا اذ اريد
بها اسباب ابتاع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليه
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرض التكاكي الحقيقة اللغوية بانها
المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل
في الوضع من الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له لتحقق علاقة المشابهة بين المعنى الموضوع له والمعنى المستعمل فيه
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي
بمعنى ان الصفة في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فيجعل افراد

الفتح فيه فوق الزوال

المشهور متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعمال بل لابد من التقييد بقولنا من غير تنزيل وبهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده المتكلم لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال انما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميها حقيقة ولا مجازا لغويا فالبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على نهج من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاقهما على القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اديدا الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فتكليف يخرج بقوله من غير تاويل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام ملفقا وعرف المتكلم المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها اللغوي بان كانت الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد يحترز له قولنا في اصطلاح به التخاطب مع اذا وضح وادخل على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واعني التكلم بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هو في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة للاذعان بقولنا بالتحقيق احترازا عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه لاحترازه عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال البيضاوي قولنا استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعا

مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل هذا مجاز كيف يصح الاحتراز عنه فلا بد فيهما من حذف مضاف اي احتراز من خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك

ودرة ما ذكره التكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا ينادل الوضع لتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ باز المعنى بنفسه وقال قولنا بنفسه احتراز عن المجاز المعين باز امعنا بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه باز انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وباز في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فمقولة السيد تزعن كذا وكذا مبني على تجويز وتسامح و اجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل التقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة باز المعنى بنفسه بسبب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك

المستعمل بتعدد افرادها الاسد فانه من متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لتعيين المتعارف لتعيين المراد عن غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا ينتقيد الادعاء للمذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وردا يضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لئلا يدخل نحو لفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في الادعاء مجازا فكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل انما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا غير مبني بالنسبة الى نوع حقيقتها الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بصحة ذكره فيما بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في المعرفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه

بالكناية هو التبع المتروك والمستعار هو لفظ التبع والمستعار لم المتبر وكلامه في مناسبة
التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الألفاظ مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك فضي
الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم الكلام
الى الصريح بها والمكنى عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما الآن التشابه
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق
والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما يرى بما يكون المشبه المدرج محققا حاضرا
او معقولا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي
من التحقيقية حيث قال في تهم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احد صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وردة ذلك بانه على التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم
عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي
مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما يقال الابيض اما حيوان واما غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ثم ما ذكره
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له انما قال بعد تعريف المجاز انه المجاز عند السلف فسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى ثمانية اقسام خال عن القائمة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا
يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجب
بوجوه احدها ان الكلمة قد يطلق على ما يتم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في قولهم
المجاز على اللفظ ليتم المفرد والمركب وغيره نظرا الى ان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح التخاطب
فلا صحة في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المقسم الا الاستعارة وغيرها هو المجاز في
المفرد سلمنا ذلك لكن يقول بعد ما اريد بالكلمة ما يتم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالشخصي لم يدخل المركب في المعرف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع باذاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بيّنّا في علم
الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قولك تعالى شأنهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وضده
بظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشتبه به يقبح استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح رد كلام المصنف
حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح توجيه كلام السكاكي لانه قد عدّ من التحقيقية مثل
قولنا ادراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبّر عن المشبه به بغير ما ولا عما وقع
من مفرد استعمل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي او الحاصل المذكور لم يستلزم التركيب
لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء وتقييدها به
اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الكل
المقرون بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد وهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في
غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الجلالة والاشتهار بالقطع بان لفظة تقدم رجلا
وتؤخر اخرى مستعملة في معناه الاصلي والمجازي الذي هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي
اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة تريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وقول السكاكي الاستعارة التمثيلية بما لا
لمعنى حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهيئة محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي
كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فاذا لما شبه المنية بالسبع في
الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة ما يرى يصور المنية بصورة السبع واختراع لوازم لها
اي لوازم السبع للمنية وعلى تخصيصه بما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي
للمنية صورة مر بصورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثال يعني على الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية
والتخييلية عنده لا يجوز ان تكون قائمة بالاستعارة بالكناية ولهذا لم يجعلوا اظفار المنية تخييلية
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم ونحو الهيكل الشبيهة بالناقة تصريحية بالتشبيه لتكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يصلح لم يمثل في الكلا
واما قول ابن قاسم لا يتقوم ما للملائكة تثنى فرع السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة لمكنى عنها

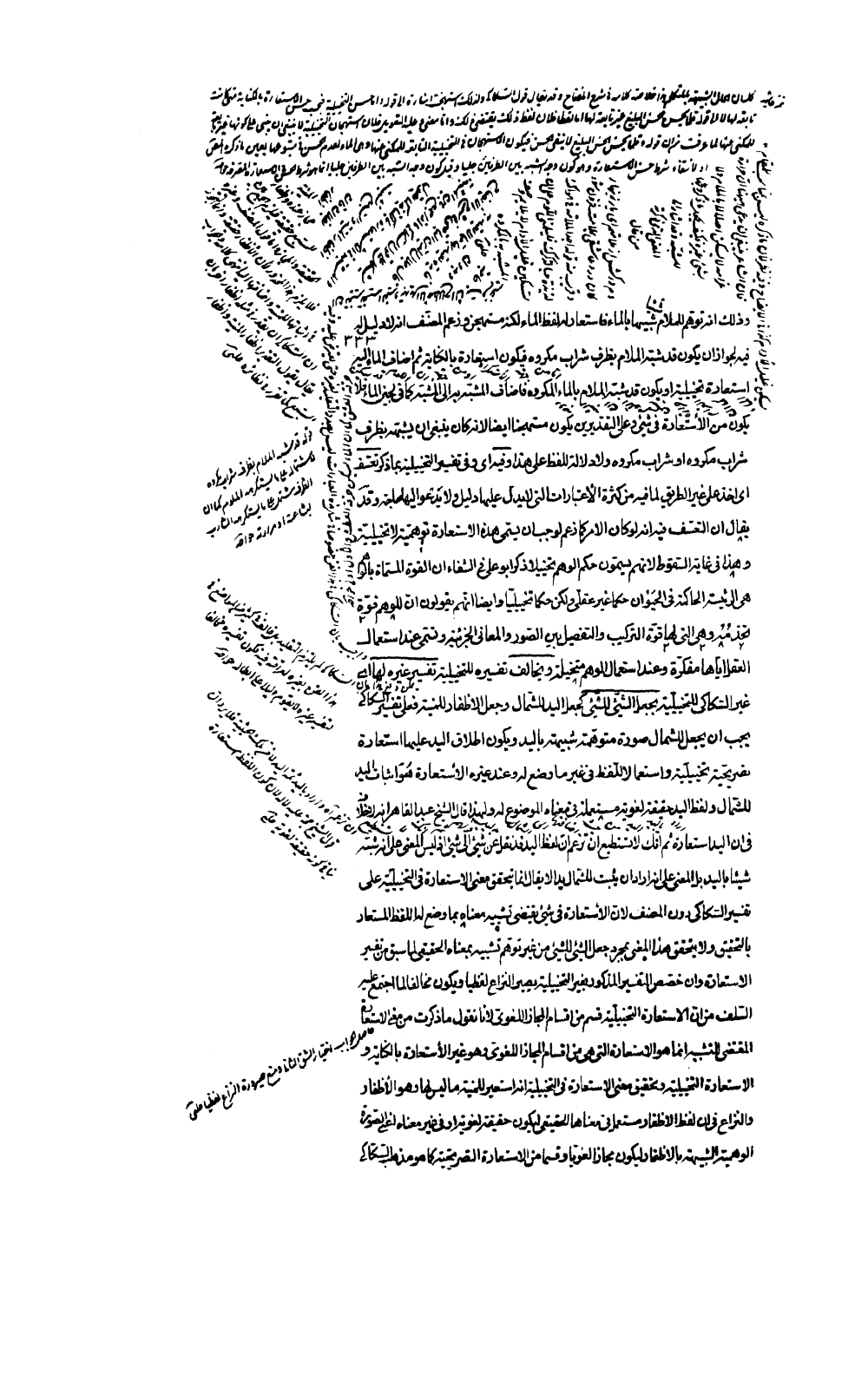

فظاهر ان النزاع ليس بلفظ والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط مخض بل
لا يبعدان يتعمل اجماعهم على خلاف ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون الترشيح استعارة
تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهيئة فيراعى فى الترشيح لان فى
كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما
يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه
ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهيئة
شبيهة بالاظفار فلتعتبر ههنا ايضا معنى وهيئة شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح ليكون استعمال
التجارة والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت
له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية فى الترشيح بغير لفظه كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له
وهذا معنى قولهم فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه فى التخييلية بلفظ الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قولهم ان التعبير عن المشبه هو
المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا
هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظ المشبه به بل بلفظ
المشبه بما عنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المحققة التى هى المشبه به وهو سوء هذا الفرق
لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى الموهوم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما حق
والامر محكم وما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون المجاز استعارة لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد
او هو ترشيح لاستعارة الحبل بانها سبب وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح
وجوابه ان الامر الذى هو موهوم نحو اصل المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلنا
عبارة عن امر موهوم يمكن اثباته للمشبه فى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه حينئذ اثبت
به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا اتلاطم مواجه فالمشبه به
هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالاتلاطم الحقيقى غاية الامر ان الاظفار والمنية قامتا
مجاز عن الصورة الموهومة لتخيلها فاضافتها الى المنية فان قيل هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة
قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع

الوجه

المركب منهما وايضا معنى زيادة قرائن الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى باداة السكاكى بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه دون اداة المشبه به على ان اللام بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع باعتبار السبعية لها والنكارة تكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار والنزهة من خواص السبع اليها اى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لانتفاء عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لاتكون الا على سبيل الاستعارة وردما ذكره من تعبير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها الخ فى الاستعارة بالكناية يخلف المنية مثلا مستعارا لما وضع له تحقيقا للقطع بارادة المنية بالموت لاغير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد بالطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفرد بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كما ترى جواب سؤال مقدر وهو ان اوارد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يتضمن ايراد النقض عن هذا الاعتراض او رد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وادعاء ان الاظفار يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الذى هو كل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعله فى الاستعارة المصرح بها نسمى المشبه هناك الشجاع ونسمى لفظ الاسد بارادة نحاب تاويلا كما ترى نهيأ ان النقض عن المناقضين بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى المخصوص كذلك نقول ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادا به لفظ السبع بارتكاب تاويل وارادة هوان تدخل المنية وجنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع وضمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يضع مئة الف لفظ للمنية والسبع بحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل فى غير فيها المجاز بل يخرج عن غير فيها بحقيقة فكانا اذا جعلنا استعمال الرجل الشجاع من جنس استعمال الاسد بالتاويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصح استعمال الموت بطريق المجاز حتى تكون استعارة بالكناية بل حقيقة

فلنا مراد بالجملة ان كلا احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للتبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع لمرادفه لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بالجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة والحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشب المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد التبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للتبع مرادف له والموت فرد من افراد التبع غير متعارف كما في اظفار المنية فان استعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للتبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامهم على ما فهموه وفيه ما فيه والمخلص ان الاستعارة بالكناية هو لفظ التبع الممكن عند بلوغه فيه الواقع موقعه لفظ المنية المراد فيه مرادف له والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والشاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراده المشبه به اراد بهما المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بهما اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن التبع والحال هي المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجدان يحكم بانه اخذ على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية عن مالكها عبارة عن التبع اذ عناك ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه في المشبه به اراد جاء فيه ما في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بما ذكره والمختار ما ذكره الشاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وبجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول الشاكي في المنية اظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم

نطقت استعارة دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو
بجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نفرهم الهدنيات بجعل اللهدنيات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة فقوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
وبجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولا صلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعلوا العموم قرينة الاستعارة
التبعية بجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية بجعله قرينة الاستعارة بالكناية
وانما اختاروا ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وردّ ما اختاره التكا
بانه اى التكا ان قدر التبعية كظلمت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند التكا لا فرجعلها من
اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفترة بذكر المشبه بها واراد ة
الآن المشبه فيها يجب ان يكون تما لا يتحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية
محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح وجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا
اى وان لم تقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية
كظلمت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا
يخفى ان الاستعارة سوى هذا قلم يكن ما ذهب اليه التكا من رد التبعية الى المكنى عنها
مغنيا عما ذكره غيره اى غير التكا من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر
اخرا الامر الى المقول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات لدان يجعل نطقت في قولنا نطقت
الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية
وما يقال انه مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كان
جليّة مع قصد المبالغة قلنا التحقيق والتنشير ويحقق هذين الامرين ممنوع فما لا يخفى ان تلعثما اليه رد
بعض جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعا

التخييلية لانهم ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال وارد بالسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم الحال فيهما استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا يصح ما يشتبه بها في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام التكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالانفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية انتفاء غير التكاكي في هو لاء قوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف معهم على انه قد ذكر صنا الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل المفصل استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد انفاق التكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما مرفقد وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والمهر في هزم الامير الجند فلك هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لانه يجيبها كلام التكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجيبان يقدر امر شبيه بالنطق كاذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة بر غاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا
وبيان لا يشتم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان مجرد
اسد في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشتمام رائحة التشبيه يطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولك رأيت اسدا يرمي فانك في تشبيه صدغيك بالمسك تعمد
التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرط حسن كل منهما ان تكون مطلقة
غير مقيدة بصفة او تغريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن
انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط
حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين
جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الفاظا اي تعمية في المراد
يقال الغز فحك كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب ورطاب يعني يصير
الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كالواسم رائحة التشبيه فلا
يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واويدا انسان ابخر وفي
التمثيل رأيت ابلا ما مائة لا تجد فيها راحلة واويدا الناس من قوله عليه السلام الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الغانو تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة
البعير الذي يرحل اي يحمل حملا كان او فاقرة ويدان المرفق المنتصب في مؤخرة وجوده كالنجيبة التي تعمل
في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال
كانه قيل كالابل المائة غير موجود فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه لم
محلا اي كلما يأتي في غير الاستعارة التحقيقية او التمثيل يأتي في التشبيه وليس كلما يأتي في
التشبيه يأتي في غير الاستعارة التحقيقية او التمثيل جواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية
والغاز وتكلفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل بهذا ما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين
الطرفين لا يحسن الاستعارة وينبغي التشبيه انما اقوى الشبه بين الطرفين حتى ابعد كالعلم
والنور والشهد والظلم يحسن التشبيه وتفوت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه
فاذا تمهدت مسئلة نقول فصل في قلبوز ورد ولا تقول كاتن في قلبوز وورد وكذا اذا وقعت في شيمة
تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاتن في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في انها

برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن وبرعاية
المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها
حقيقة كاثرة هي تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال انها حينئذ يجب حسنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استحسن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية
والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك
توصف بها ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي لغيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا
النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في تلك لانه
قد نقل عن محله اعني المضاف اما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لان المنقول غيره وقد صرح بانه
الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن حاول التنبيه على
الثاني اقتداء بالسلف ليبتدأ بها يضيع السامع عن الوقوف عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
ويريد بلفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظا وزيادة لفظا لقوله
تعالى وجاء ربك والسؤال اهل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك واسأل
الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهلها القرية وان كان الله قادرا على ايجاد
الجدران ايضا فالشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هيهنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو
في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وعليها
ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس مثل شيء في الحكم الاصلي مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان
لا يحمل الكاف على زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفى لشيء ينفي لازمه
لان نفي الاخص يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فلو وجد زيد ملزوم والاخ لازمه

لانه لابد لأخي زيد من اخ هو زيد ففيه هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ
اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثله مثل والمراد
مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انهم قد قالوا امثالك لا يبخل فتقوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريقا الى الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد بغيت لدائرة وبلغت ثوابر يدون انفاعه وبلوغ
الفرق بين قولك ليس لله شيء وقولك ليس لكلامه شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى يريدان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها انما وقعت عبارة عن الجود لان الصدور
شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعملونها فيمن لم يمثل له مثل
الصحيح من المجاز قال صاحب المفتاح ورايي في هذا النوع ان يعد لحقها بالمجاز وعدتها به لاشتراكهما في التعدي
لا يحتاج الى عن الاصل الى غير الاصل الا ان يعد بمجاز اذا لبعد لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك
على المتلمس وفيه نظر لانه ان اراد تبعد عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع لي في
شيء يتبين ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي
فان اهل المقابل للصحيفة المفتتحة بتفسير تبيانا ولم يوجد كذلك لانفاق المتلمس على وجوب كون
المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله
التكاكي عنهم وهو كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني
استعمل فيه غير والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي لا الذي
وضع له اولا في تعريف التكاكي ايضا واما تفتيهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للتكاكي فهما ذا يفهم به والله اعلم **الكناية**
في اللغة مصدر وقولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في اصطلاح
البيانيين تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة الملزوم ايضا على اللفظ ملفوظ به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه

مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انهما تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى
للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه
ان يراد المعنى الحقيقى مثلا لا يجوز فى قولنا رايت اسدا فى الحمام ان يراد به الاسد الحيوان المفترس
لانه يلزم ان يكون فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة و
ملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ والازم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد فى الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة
لا واجبة وبهذا يشعر قولهم فى المفتاح ان الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة فلا يتجه فى قولك فلان
طويل النجادان يراد طول نجاده مع ارادة طويل قامته وهذا هو المختار لان الكناية كما تخلو
عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت جائزة للعظم بحيث قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن
له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفى موضع اخر
من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى اللازم جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غيرها وحده او معناها وغيرهما وعنى بمعناها واللازم الحقيقة والثانى المجاز و
الثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان بالتعريض وعدم
التعريض وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع
عمرو وليذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامى
المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف
واما قوله فى الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز
ارادة لازمه فليس بصحيح لانه لا يراد بالمعنى ما يتبادر وهو لازم المعنى الموضوع له بل المعنى
معناه الموضوع له بقيد ما افيد وفرق اى فرق التكلم وغيره بين الكناية والمجاز بان الاستعمال
فيها اى فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه
وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت دون
الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع وردّ هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم
ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون لغير ملزوم ولا دلالة

للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا حاصل لا يتم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وحينئذ اى فاذا كان
اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كافيا في المجاز فلا يتحقق الفرق والتشكيك ايضا معتبر
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه فالمبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم للملزوم ومع يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم مع
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز
او شرط لها ورد بانه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه والجواب ان مراده بالملازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد والتابع لطول القامة وانما يجوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل
للانسان فالكناية ان يذكر من الملازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال العين في الذهب واستعمال الشمس في
وهي اى الكناية ثلثة اقسام الاولى والقسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية المطلوب
بها غير صفة وللاضافة فيها اى ومن الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتعلق في صفة من الصفات خاصة
بموصوف معين ثم تذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقولهم الصفار دين بكل ابيض
مخدم والطاعنين مجامع الاضغان الهذم القاطع والنطس الحاذق ومجامع الاضغان معنى الحد
كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يوصف صفة فتضم الى ذلك اخرى لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا الكناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
ويسمى هذا الخاصة مركبة وشرطها اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل التشكيك في الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان
بعيدة وقال المصنف فيه نظر لوجوه النظر الاول فقر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بواسطة
والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطتين لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الانسان
الى الانسان فالبواسطة القرب فيهما باعتبار الخفاء فهو سهولة الملاحظة بالتأمل واستغنائها عن
ضم لازم الى لازم وتفاوتهما في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من
اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة
وبحوذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة

قرينة والقرينة قسمان واضحة يحصل الانتقال عنها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشاروا الى الفرق بين الكنايتين بان قولنا طويل نجاده وطويل النجاد قولنا والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف صنوبرة احتياجها الى مرفوع مسند اليه تشتمل على مفرد تصريحي بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجاداها الزيدان طويلا نجاداهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الصفة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدات طوال النجاد فتؤنث وتلغى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب لكونها في المعنى مضافا اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ فتبرز ضميرا حالا او مقدرا في المعنى وآلة على صفة لم في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي ذو بياض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي محبوب بهم بخلاف نحو زيد احمر شعره واسود ثوبه فانه تقرير فيه الاضافة وكذا يقبح عندهم ثمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى خوى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر بعد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت القطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لجواز امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفاء فان عرض القفاء وعظم الرأس والغباوة انما يستدل بها على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منها الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منها الى ما لم يرد من ذلك الا ما الى المقصود بل انما ينتقل منها الى المقصود لكن لا في بادي الظاهر بل بعد تامل عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية عن قولنا عريض القفاء قال المصنف وفيه نظر لانه وكناية بعيدة عن الابله لا ينتقل منها الى عريض القفاء ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة والامر كذلك فانما يكون الانتقال منها الى المطلوب بواسطة فبنسبة صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله

ان ليس

ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبينة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر
ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضميرة منها عائدا الى الكثرة التي قبله الكثرة الطباخ ومنها
الى كثرة الاكل جمع اكول ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود
وهو المضياف وبحسب ظننا الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
وعللت بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالث من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة
اى اثبات امر لامر اخر بان ينسب الى ما ينسب الى ذلك الامر الاخر كما ينسب الجود الى الكرم
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وصل هيهنا اكقولك اى قول زياد الا يجم ان الباطل
والمودة اى كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت لانحصار
ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر اولا فترك التصريح بالاختصاص
بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرد معطوف على ان يقول اى بمثل القول ومنصوب
معطوف على مفعول ان يقول اذ الاذان يقول نحو قولنا انه مختص بها من الصيارات الدالة على هذا
المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة لعاد ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به في القسم الثاني باعتبار اضافتها واسناده الى الموصوف او ضميره
الاترى الى طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضافا الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند
الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح ويعرف ان ليس المراد
بالاختصاص هيهنا الحصر نحو قولك التقوى باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها اذ قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذرى قبات في الدنيا كثيرين فافاد
اثبات الصفات المذكورة له لانها اذا ثبتت الامر في مكان الرجل وخبره فقد ثبتت له نحوه
اى نحو قولنا زيد في كون الكناية بنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كني عن ذلك
بكون ما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى

ان تقتضي تخصيص المضاف اليه بالمضاف

ضمير الموصوف كاضافة الجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات
الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كانت ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للمؤبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد ان يعود الى الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فاذا قلت
فهيهنا قسم رابع وهو ان تكون المطلوب بهما صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في
ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافة اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما ان
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافة اليه وهو
جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد
يكون مذكورا وقد لا يكون غير مذكور كما قال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في
الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره اذا لا اعتقد حل الخمر
وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد يكنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف ونفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فالعرض الذي
يؤتى به حيث يستقيم ان يجيء حيثما نظرت اليه عن عرض وعرضي من جانب ناحية فالكناية
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال بما يتفاوت
ولم يقل بما يقسم لان التعريض واشاراته مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض لان الكناية اذا كانت عرضية موقوفة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يطلق عليها اسم التعريض فقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعني به فكانك
اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على
شيء لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانك اما لة الكلام الى عرض يدل
به على المقصود ليتم التلويح لانه يارح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على
معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض

هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة الملزوم والاشارة تختص باللفظ المركب كقولك من تتوقع صلته اتى محمد فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ او جانبه وغيرهما والمناسب لغير المرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب مهزول الفصيل التلويح لان الرماد هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كمرض القلب وعرض الوسادة الرمادان الرمادان تشير الى قريب منك على سبيل التخيير لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله ارانا ما رأينا بخلا ورجعنا الى الحمد منه بالحمد في الكلمة ثم لم يحول الى الايماء والاشارة ثم قال الشكاكي التعريض قد يكون مجازا كقولك لمن اذنب فستعرف وانت تريد اساءنا مع المخاطب دون شركائه تريد المخاطب لانه اردت بهما اي المخاطب وشركائه اخوه معه جميعا كان كناية لذلك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز بنفي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده لتكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا لتكون كناية وههنا بحث وهو ان المؤكد في المفاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في المخاطب فيما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مع ارادة غير الموضوع له وليس بكناية لانه يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل الا نرى قولهم ان يكون كلام بدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الخواص الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده الشكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ يتضمن ان تعريف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب والايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بطلاقتر اشتركا في المخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا او تنزيلا كان مجازا والله اعلم

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى

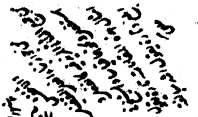

اللازم فهو كما هو المبني يتبينان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
من اللازم وهذا ظاهر انما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز وقد طبقوا ايضا على
ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من المشبه لانها نوع من المجاز قد علم ان المجاز
ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليست
من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس التبس كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ من بين
واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه من الامور يفيد تأكيدا لاثبات
المعنى لا يفيد خلافه فليست مرتبة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء
في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لم يفدها الثاني بل هي ان الاول
افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له
شجاعة الاسد والثاني تفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحدا من
هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان التشبيه في كل صورة
ليس هو لذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء من المقصود منه انتهى في قولنا رايت اسدا
بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا ساديا للاسد وذلك
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف
بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى
مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت
رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قد علمنا
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه لو كان قيل مرتبة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في
نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير

معنى مساواة الاسدين بدل بان يجعل اسدا واحدا صريح فى ذلك لكن المصنف
كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من عبارات الشيخ لا تقاربها الى ان امر وافر والله اعلم هذا اخى
الكلام فى علم البيان وافقه المشكور على توالده وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالتوالد

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يصور معانيها ويعلم اعدادها وتقاسيمها بعد
الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى مصدر الكتاب فى قوله وبيانها الخ فالقيد الآتى غير احترازى بل لغاية تذكر البعد عنه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
ووضوح الدلالة اى بالخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة
للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالعلم
اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احتراز اعما يكون داخلا فى البلاغة
مما يتبين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض البديعيات
الآتية بعد لبداعة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وقوله فهى اى وجوه تحسين
الكلام ضربان معنوى اى راجع الى تحسين المعنى بحسب المعرفة والا لما تقوان كان بعضها
لا يخلو عن تحسين ما اللفظ ولفظى راجع الى اللفظ كذلك ولا بد ما المعنوى لان المقصود الاصلى
والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه
فى الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق ايضا والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ
ايضا وهى الجمع بين متضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين هيهنا
الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل الاعم من
ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل تناف فى الجملة فى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او
اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او
تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجئ من الامثلة وبكون ذلك الجمع بلفظين
من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو تحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت

او حوبين بخولها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر
اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها
غيرها ومخصص الخير والكسب الشر الاكتساب لان الاكتساب فيما اعتمال والشر تشبيه النفس
وتجذب اليه فكانت اجدى تحصيلا واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والنعمة
يقتضيان تكون هذه الملة اقسام اسم مع اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو ومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء تما يتقابلان في الجملة لا قدح كالاقدام
والثاني بالعطف وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعل مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي واحدهما امر والاخر نهي نحو الاول ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج الحلل الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان
لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد فلما كان هذا داخلا في تضمين الطباق
لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه
فتدبيج الكناية نحو قول ابي تمام في مرثية ابي نمشل محمد بن حميد بن اسنشهد بدرقة حتى
شاب الموت حمرا افق لها اى لليلة الشاب الليلة الاولى من سندس خضر اى ارتدى
الشاب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يمض ليلة الا وقد صارت الشاب من سندس
خضرا من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانية
الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الحيث يستغني
عن البيان ولا ينافيه الامن لان ذاك معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحوري فمذ اغبر
العيش اخضر واز ورت المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض يوم الاسود حتى
كأني لبست العقد الازرق فيا حبذا الموت الاحمر الذي اعرب الحبيب الاصفر هو الاسنان لانها
لصفرة والبعد هو الذهب هو المراد بهما فيكون تورية ولتعويض اى بالطباق شيئان
احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السبتية والنوم في قوله
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومن

قوله تعالى اغرقوا فادخلوا فادخلوا النار ويلزم الامران الحصاة للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قولهم رأى فوله وعجله ولا
تحبس نفسك من يعجل يعني نفسه فحل المشيب برأسه اى ظهر ظهورا فبكى ذلك الرجل فانه لا
تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى القاني ابهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا
متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ودخل فيما ذكر في الطباق بالتقسيم الذى سبق ما يختص بايهام المقابلة الذى
جعلها التكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق للدخ يكون جمعا بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا مناسبين ومهما تأملين فان ذلك
غير مشروط كما يجيء من الأمثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك ثم مقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا الى بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
اى قول ابى دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وأقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل
الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا لا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اى عما عند الله تعالى فلم يتق او
استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد يركب من الطباق وقد يركب تماهو ملحق بالطباق
لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد التكاكى في تعريف المقابلة قيدا وهو ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدهما
واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر يشرط ثمة اى فيما بين الضدين او الاضداد

صنعه اى صنعة ذلك الامر كما بين الشيئين فانه لما جعل التعبير مشتركا بين الاعطاء والابقاء
والتصديق جعل صنعه اى صنع التعبير وهو التعبير المعتبر صنعا بقوله فصنيعه المعنوى مشتركا
بين اضداده اى اضداد تلك المذكورات وهى الغناء الاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون
فى الآية من المقابلة الا ما اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس صنعه
ومنه اى من المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق ايضا والايتلاف والتلفيق ايضا وهو
جمع امر ما بامور تناسب لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر بهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بامور تناظر
نحو قوله اى قول البحترى صفة الابل يكسين من صفة الابل القسى المعطفات اى المنسوبات من عطف العود وهو تعطفه حناء وبل
الاسهم بموتنة اى تحو تنزمن بريه بل الاذفار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسم صالح الوعد شبيه الوفى بوسمى المهدى محمدى الخلق وقد
يكون بين اكثر كقول ابن رشيق صح واقوى ما يحفظ فى المدح من الخبر لما نور مثله قديم الخ
خرجت فيها السيول عن العادة عن الجوهر كف الامير تيمم فانه ناسب فيه بين الصخر والقوة والسيل
والخبر الماثور والاحاديث والرتابة وكذا ناسب ايضا بين السيل والحياء والبحر وكف تيمم مع
فى البيت الذاهب من صخة العزيمة فى العفة اذ هو اول الورد ليطابق عجزه كما يقع فى سند الاحاديث فان
السيول اصلها المطر والمطر صار البحر على ما قال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
اى ومن مراعاة النظير ما يسمى بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو الذى ذكر الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير
فالخ اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء الدقيقة
الشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم فان قولك ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل
ان الواجب هو الغفران الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا لامر ليس فوقه امر اجدر به علة حكمه
فهو الغفران الغالب من عزته يغفر غلبة ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا
يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته وبلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا معقودين هيهنا نحو

والشمس

والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض ولا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق ينجمان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بمعنى النبات ايضا وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ابهام المناسب كما مر فى ابهام الاعتماد ومن ابهام المناسب بيت النقط وحرف كوين ضمت راء ولم تكن بلا يوم الرتم غيثه النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرقط فى البيت السابق تحل بحزن الرقط الامانى عادة لها من تحقيق تمانيكها انقط والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته اصبت رؤيته وكذلك الاسم فاعل من رأى الركاب اذا وقف بسوقها واداد بالنقط ما تقاطر على الى يتوم من المطر وقوله يوم الرتم صفة راء والمعنى فجاءها الجيب عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون بل كيما الا عرابى لزيادة الاطلال فيقضى دينها اذ لا حرالشهباء من شدة المنزال بديان مراكب هذه الجيبة سحان ذوات استيه فذكر الحرف والنون والراء والنزال والنقط ايهام انها المراد بها معاينة بالمناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتعويف من قولهم برد معوف الذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوشى فى الكلام بمعان مثالثة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير بكونها من نصف سجعا او نثرا وشيا من حوذية نطرزت مطارفها طرزا من ابرق كالبرق فوشى بالازهر و نقش بالبيد ودبج بالعين وحفل بالنثر نثرا اى لبس الرجال الوشى ثوب منقوش والحوذ جمع حوذ ونطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل امرد وضة وانفع وابين واحسن وريش وابر واشنب للمعالى اى كحلوا الاولياء مرا على الاعداء ضاريا للمخالف ناصا للموافق ليثا من ليوث خشنا على من يحاشن وريش اى اصلح حال من يحتاج اليه وابر من يرى القلم بخسه اى لغير حال المفسدين وانتدب اى اجب المعالى واجمعها يقال ندبته لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاقل داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعها بين الامور المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعها بين الامور المقابلة ومنه اى من المعنوى الارصاد وهو نصب الرقباء فى الطريق من رصد ترقبه والرصد المتبع الذى يرصد الطلب والرصد القوم الذين يرصدون كالمرسى يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ويجمع بعضهم المبهم ورد سهم

فيه خطوط مستويه وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله وهو بطبع الاسماع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي
في الاصل على صياغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمته من
البيت او الفقرة اذا عرفت هذا فالروي متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الاسداد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل
منها فالمراد قد يكون من الاسداد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه
فيختلفون فانه لو لم يعرف حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما اختلفوا
او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دعوتي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فلسر الذي حللته بمحلل ولسر الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام
وكلام لربما توهم ان العجز مجرم فالاسداد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قولك اي قولي لعمرو بن معدي كرب هل اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومعنى اي من المعنوي الى الكلية وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الشيء تحقيقا او تقديرا اي وهو واقعا محققا او مقدرا
فالاول كقولك قاتلوا اقترح شيئا من افترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية و
طلبته على سبيل التكليف للتحكم لان من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لان الخاطر
غير مناسب على ما لا يخفى فيحتاج بالمرء على ان جواب الامر من الجادة وهو يحسن الشيء الى
فلانة قل لها يحنو الي حبيبة وقيما اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبته
طبخ الطعام ونحوه نعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله تعالى صبغة
الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكدة
لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله
لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا
بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة

ووقوع تطهير الله في صبغته ما يعتبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والله اصدق قيراى في هذا الصبغ
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه يطهرهم ذلك الماء تطهيرا تاما فاراد الواحد منهم بولده
ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لامثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لامثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب
في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ايها المسلمون امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من
غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغير الاشجار
اغرس كما يغرس فلان تريد اجعل بستانك كبستانه الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن ثم ذكر في المقال ومعنى من المعنوي المرادية وهي ان تراد اى
توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم جعل ابن الغير والنزوان ماء معين
في الشرط والجزاء اى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزوجين ان يترتب على كل منهما
معنى ترتب على الآخر كقوله اى قول الحجوى اذا ما نهى الناهي ومنعوني عن حبها فلج في الهوى ولجت
اصاخت الى الواشي اسمعت الى القمام الذي يشي حديثه وينبه رصدته فيها الفتى على قبلتها
الهجر ازدجر بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواضعين في الشرط والجزاء فان ترتب عليهما الحاجز
شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما فاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
ازدجر بين الاحتراب وتذكر القربى الواضعين في الشرط والجزاء فان ترتب شيء عليهما وس
تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الاوهام من ان معناها
ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر فلا يعترف احد بقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا
حاتمي بدفعكم على جلسته فانت عليه ومعنى من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم
في الكلام جزء على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة التي يعبر بها ما ذكره القوم
حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما انا
عبارة المتم فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سرح اليح

ابن التيم بالطيم وتجمهر وتبين الى فاعل التكسير ولا عكس فيقع العكس على وجه منها ان
يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها
اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي والخرج الميت ثم عكس فقدم الميت والخرج الحي وهما
متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن
حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كاقلت طوبى لي وحسن مآب
القوت وسبلها ريداء شبابي والجنون فنون تحيين نعاطيت القوت وحفظها تبين لان القوت
جنون ومنها اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بقصد ابطاله
لنكتة كقوله اي نوبل لمن هو واقف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم فان الكلام
السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الناجح والامطار لنكتة وهو اظهارها والكآبة والحزن والحيرة والدهش كانه اخبر اولا بما لم يتحقق
ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بل عفاها القدم وغيرها الرياح
والديم ومثله قاتك لهذا الدهر لا بل لاهله ومنها اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا
وهو ايراد مطلق لفظ له معنيان قريب بعيد يراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان
مجردة وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو والسماء بنيناها بايد فان اراد معناها
البعيد وهو استولى ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المؤدى بها عن البعيد المراد اما بلفظ
قبله نحو والسماء بنيناها بايد فان اراد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي الفضل
بن عياض بسيف ربيعا بارد او الغرالم مزطول المكث وقت ثم الفرق بين الجد والهزل بعني كان
الشهر من كبرها وطول مدتها صارت خرقة قليلة العقل فتزلت في برج الجدي في اوان الحلول
برج الحمل اراد بالغرالم معناها البعيد اعني الشهر وقد قرنها بما يلائم المعنى القريب الذي هو

اعنى البناء حيث ذكر الخزانة وكذا ذكر الجحفل والحمل وقد يكون كل من التوديتين ترشيحا للاخرى كيت
المستطاد اذا صدقا بعدا فمن العام المفوق مكادم لا تحقق فان كذب الحال داده بالبعد الخداد بالعجل
من الناس والجال الجليلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه
تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش هو سرير الملك مما يراد في الملك جعلوه كناية عن الملك ولما
امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى قالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل يداه
مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتعبير باليمين والنعمة والنعم المنتشرة من
ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد
تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى الجارحة حقيقة او مجازا بل بالقدرة
الى اخذا لزبدة والخلاصة من الكلام من ان يتحمل الجارحة حقيقة او مجازا وقد اشتد النكير على من
يفسر اليد بالنعمة والايد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في
دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة و
قصدهم الى نفى الجارحة بشرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا
فكل ذلك من طريق التمثيل قلت فيجرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر
بين اهل الظاهر من المفسرين ومعنى ارادة المعنوى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضمير او باشارة او نحوهما اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه او نحو ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر
معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اى قول الحجاج فسقى العضاه الساكن
وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى العضاه وهو المجرور في
الساكن المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحي نار العضاه يعنى
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومعنى ارادة المعنوى من اللفظ الالف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه
يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له قال الاقدمون وهو ان يكون المتعدد على سبيل
التفصيل ضرورة ان لا نشر اما على تقدير اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

من فضل ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكرهما ليلا وهو السكون فيه ومنه اللهاد وهو الأرض
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيب اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون
الأول من النشر للاخر من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب وليتم معكوس الترتيب كقوله
اى قول ابن حيوس كيف سألوا فأنت حتف وعضض وغمر الخط وقد وردنا فالخط
للغمر والقد للغض والروق للحتف وهو المقام الاول شبه به الكفلة في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك وليتم مخالط الترتيب كقولك هو شمس اسد بحر جود وبهاء وشجاعة والثاني
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان واللسان بجعلهما قولي الفريقين فانه قد لف بين القولين
في قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان
مالف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال
هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم تنيبهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق باخر
من غير تعيين اى مع قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والمقترنان
التاسع يذكر الى كل فريق وكل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاد انه انما يدخل
الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب على ما مر وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو
ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل او يوفى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا
او مفهوما فيقع النشر بين لفين احدهما مفصلا والاخر مجملا وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كقولك
ضربت زيدا وأعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا والمتأدب بالآداب ومخالفة الشر فعلت كذا
وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قالت
الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلك بعوجملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم

من كيفية القضاء والحرج عن عهدة الفطر لعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة التخفيف والتيسير
وهذا نوع اخر من الالف لطيف المسالك لا يكاد يتهدى الى تبينه الا الثقاب الحديث من علماء
البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاولة من قبائل المعللات والشاهد بصوم الشهر
ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل المتكفل واعلة ما علم من كيفية القضاء وهو تما لم يذكر في تفصيل
المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن ان يقال
يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل
المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك
انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حروف الجر كما قاله ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من العلل
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر
وفي هذه الدلالة واختصر على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها اعني
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر
بصوم الشهر فصار كل من العلل ايما الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال انه قوله ولتكملوا علة الامر
بمراعاة العدة شامل الامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله فالشاهد وعدته اليوم فخاطب
في المرخص له وفيه نظر فان لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اشياء كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول الي الطمحان
اعلمت يا جاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال رجل جد وذو المال جدا
وجدا ودو جلد وجدة اى استغنى مسعدة للمرء اى مسعدة هو ما يعد به صاحبه الى المراد ومنه
اى من المعنوي التفريقي وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقولك اى قولك الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير بوما سخا نوال الامير بدرة عين هو عشرة الاف درهم قال
الغمام قطرة ماء ومنه اى من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا
القيد يخرج عنه اللف والنشر فانهما للاشتراك لا يكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان
يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد لان اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتو

يراد بالضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الا
الا الذلان هذا استثناء مفرغ وقد استدل البيت الفعل اعنى لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف غير الحي العير الحمار الوحشي والاهل هو المناسب ههنا والوتد
هذا اى عير الحي على الخسف اى الذل مربوط برمته هو قطعة حبل بالية وقد اى الوتد شيخ اى بدق
ويثبت راسه فلا يرفع اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف
والى الثاني الشيخ على التعيين فان قلت هذا فاسد من وجهين في الاشارة الى المقرب كل منهما يحتمل
ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ح يكون البيت من قبيل اللغز والتفرقة لا
قلت لم يقل الشارح المحقق في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيما نحن فيه يقتضي التنبيه ما فيكون اشارة الى العير الحي
ولو سلم فهو اولا جعلت هذه الاشارة الى العير الحي وذا الى الوتد وبالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب
ان التعيين يحتمل وثانيا هذا ليس اللغز والتفرقة بل هو نداء من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان
يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقولك زيد وعمرو دخلا الدار وخرجا كذلك اذا ادخل في ضمان
وقلبي كالدار فجرحها ادخل قلبه وجه الحبيب في كونه كالدار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه فيه من
جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحرقة والاحتراق وهذا من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع
ثم التقسيم كقول الطيبي حتى اقام المدح وهو سيف الدولة والمضيفين الامة مقام معنى التسليط
عداها بعلى فقال على الرايا ضم ربض وهو ما حول المدينة خرشنية هي من بلاد الروم تسقى بالرودس والفعلة
جمع صاب الفخاري والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحي متعلق بالفعل
في البيت السابق اعني قاما والمعاقب يعني قاما والعساكر حتى قاما حول هذه المدينة وقد شفيت بالروم
وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح بجملا الاترك بشمل القتل والنهب والسبي
وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا الم يقل من نكحوا ومن
ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والاتان في العير عنهم بلفظ ما دلالة على الاناث
وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وقد كر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
الدهر معتذرا والسيف منتظرا وضمهم لك مضطافا ومتبعا وقال فجمع فيه اربع الغدر وما فيهما
في كونها خاتمة العدد مدح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما ذا من ضمن ديوان ابي الطيب وما
وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله معتذرا بعده قوله المتبوع ما نكحوا ما بناك كثيرة

والثانى كقولك اى للتقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اى طلبوا النفع فى شىء اتم اى ابتاعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق تلك منهم معلومة
محمدة اذ الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل
الحدث فى الدين بعد الاستكمال والمراد بها هنا مستحدثات الاخلاق لما هو كالغريزة منها فى
البيت الاول صفة الممدوحين الموجبة الاضداد ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى وكونها سجية
حيث قال تلك منهم وعنهم اى من المعشر الجمع مع التفريق والتقسيم ولم تعرض لتغيره لكونه
معلوما مما سيوجد من تغيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتى بعض ايات ربك اى امره
او يأتى اليوم اى هوله والقرطبى منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من حواتج شفاعة
الا باذنه اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف فى قوله يوم
لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت
له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس و
الشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد وهى عبارة عن التابيد ونحو الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب
وهو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه
مقدد بغاية انتهاء فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود
فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون
بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو
اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره
صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار
وهذا كاف فى صحة الاستثناء الا ان صاحب الكشاف عن الكلام فى وقت ما يكفيه صعوبة فى بعض
وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون
الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدء معين كما ينقض باعتبار الانتهاء فكذلك
ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار وتشريفهم بسعادة الايمان

التوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الاشقى في علم الكلام بقوله لان الكلام نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد فالاشقى هاهنا الموقف واحد ثم قسم واضاف الى استعداد هاهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله واما الذين شقوا الى اخره وقد يطلق التجسم على امر اخر احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقولك اي قول ايك الطلب ساحلب حقوق الضأن ومشائخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال الشدة وطائهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا الاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كبير اذا شدة الان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليلة اذا اخذ في ذكر احوال المشائخ واضاف الى كل منها ما يليق بها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقولك يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم فذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرانا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا بمشاءة الانسان فكان ذكر الاناث اللائق هي من جملة ما يشاءه الانسان اهم لكنه لما جبر تاخير الذكور عنهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم تقديم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقدم الاناث لم يكن لنقصهن بل لفضل اخر ومنه اي من المعنوي التجريدي هو ان تنتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه ملابس من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان تكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصلاح حميمك قريبك الذي تهتم لامرك اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان ينتخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سئلت فلانا الغساني بحر لتجدنه به بحرا بالغ في التناهي في الصفة حتى ينتزع منه بحر اخر في اتمامها وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به بلقائه اسدا ولا يخفى

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا من فلان صديق جميع لغوات المبالغة وتقدير حصل من حصوله
صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله سوّطها من
شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سبعة الشدائد وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تقدير المنتزع والى مناخ الوحي مستقيف في اوفى صعو
الحرب بسلّيم اي لابس لامته وهي الدرع والياء للدلالة والمصاحبة مثل الفقير هو الفحل المكرم
عند اهله المتحمل من رحل الابعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدى ومعنى من نفسي لابس درع
لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع
ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها وابلغ في
اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن سلمة الحنفي
فلئن بقيت لارمين بقرية تحوي الغنائم كالجملة صفة غزية ورُوي نحو الغنائم فالظرف
منصوب بارمين او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال لان يموت كريم يبقى بالكرم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما بالغ في كرمه ولهذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منفي كريم فيكون من
القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر لانه حاجة الى هذا التقدير للحصول التجريد بد ومنه
ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انما اراد ان في البيت نظر الالتفات من باب الالتفات من التكلم الى
الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لتكرر كالتوبيخ في تعاطي الملك بالعمد والنصح في قوله اقول لها
اذ جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله ياخير من
ركب المطي ولا يشرب كاسا بكفٍ من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح
جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا وقع عند الشرب ملكه بالفعل فقد اثبت له الفقر
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكف نفسه وقد نفى هذا على بعضهم لافتقر فرع عدم الخطاب
ان كان لغير فنون تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل لان
ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لغير لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في
قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه انتزع فيها من نفسه شخصا المخ مثله في القسم

Marginal Arabic commentary

وعادة والمقبول منها من القول اصناف فمنها ما اوقع عليه ما يقرب الى التعجيز نحو لفظ بكاد
في بكاد ذينها يضيء ثم تمتنع ما وعليه بربت السقط كجاد كبتا وافراسا وبلا فواد فكاد
ان تجيء الى الحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قولا بالطيب عقدت
سنا بكما عليها الضمير ان للجياد اي عقدت سنا بك قال الجياد فوق رؤسها غير ان
غبار الوقيعة في الجياد عنقا هو نوع من التيسير عليه على ان لك العثير امكنا اي امكن
العثار في ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي
ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فقوله اي قولا القاضي الارجاني يصف
طول الليل تخيل ان سير الشهب في الدجى شدت بها هذا اليمين اخفا نحو اي يوهم في خيال
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت بها هذا اليمين الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة
لكن الطور الذي لكنه تخييل حسن ولفظ تخيل ما يقرب الى التصحيح ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقول الشاعر
بالاسير الذي عزمت على القرب غدا ان ذا من العجب ومنها اي من المعنوي المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات سلوك
للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والا لازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد بخرجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التنزيل
بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان اراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد
الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة
من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح الجفنة بالشام فتكر النعمان منه ذلك
حلفت فلم اترك ليقيك ريبة ما يريب الانسان وتطلق اراد بها الشك وليس وراءه
للمرء مطلب اي هو اعلى المطالب الحلف بالله على الحلوف ليمين كنت قد بلغت فيها جنابة
لمبلغك الواشي اغش من غش فاخان واكذب والا يمن في ان كنت موطنة للقسم ذنبا لمبلغك
جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الغدر فيراي في ذلك الجانب واراد بالشام فتردد
اي موضع يتردد فيه الطالب الوثوق ومنهج من اراد الكلام واراده ومذهب ملوك الشعر في ذلك

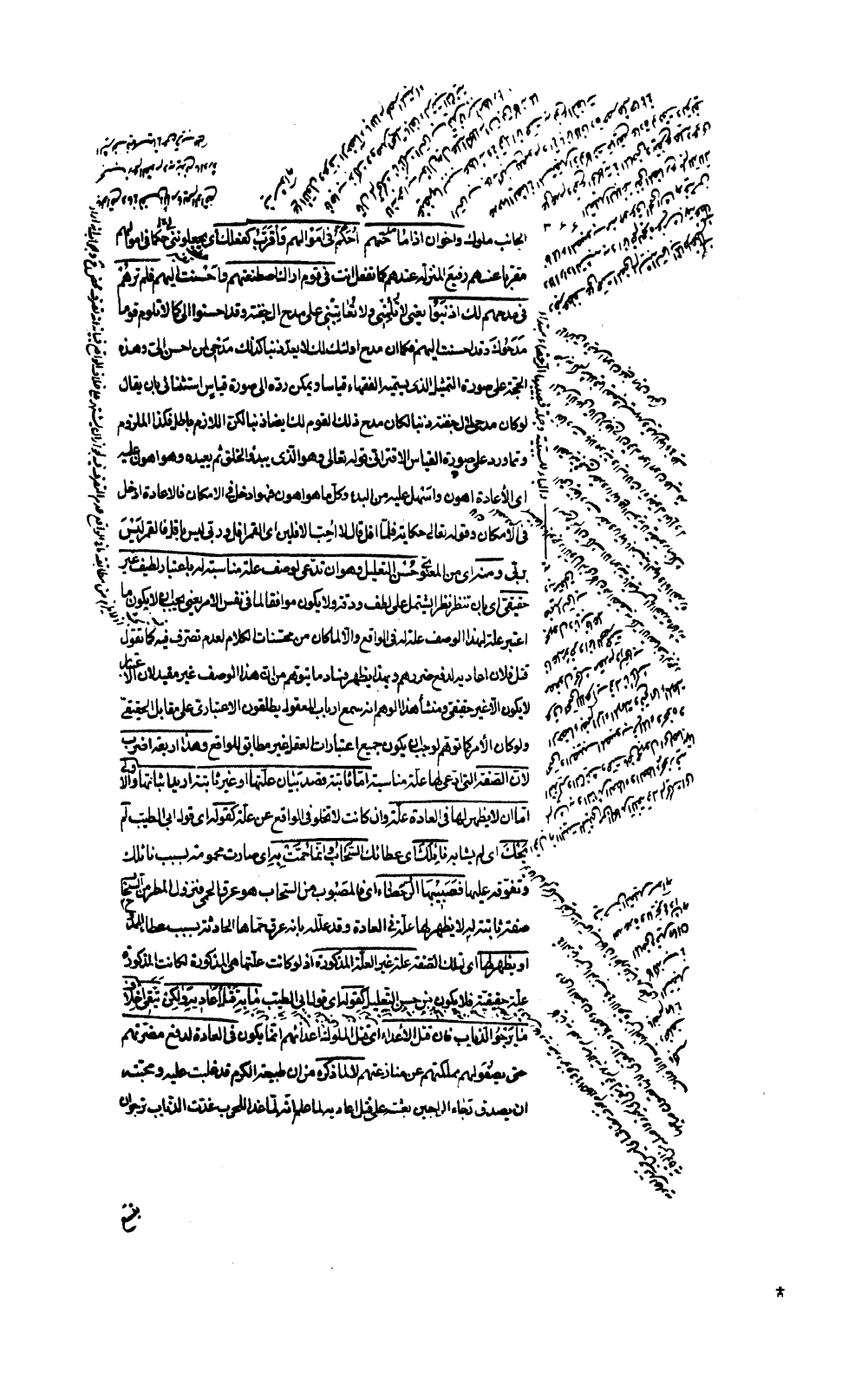

ينتج عليها الزنى من قلائم وهذا صالح للفترة ويتضمن الجبان والفترة ويتضمن الشجاعة على
وجه بخيل اى يتناهى في الشجاعة حتى ظهر في تلك الحيوانات العجم من الذباب وغيرها فاذا غلا للبن بسبب
الذباب ان تناولوا من لحوم اعدائهم ويتضمن ايضا مدحهم بانهم ليس ممن يُسرق في القتال طاعة للغيظ
والحنق اى ليست قوتهم الغضبية متصفة بهذه الرذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصورهم عن ضبط
امنهم وانهم لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثالثة اى القصة الغير الثابتة الوارد بها شاهدا
اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته بجنى جنايتك اى جنى
اياك انشائي اى انشاء عيني من الغرق فان استحقت اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي ولان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر نفسه
اساءة الواشي بان حذاه اى حذا الشاعر حذوه اى مثل الواشي بجنايته اى اساءته اى عين الشاعر
من الغرق في الدموع حيث نزلها البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما تمكنة كقوله هذا
البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فتح جمل لو لم يكن سبب الجوزاء خدمة
لما رأيت عليها عقد منطق متى اى شد النطاق وحول الجوزاء كوآب يقال لها نطاق الجوزاء
فبينة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان
من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون بينة الجوزاء خدمة علة
لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة المشبهة بانتطاق المنطوق صفة
ثابتة قصد تعليلها ببينة خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول قوله لم يحل ناظك
السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان انتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء فقد اثبتها الشاعر
وعللها ببينة خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره
بل هو محسوس فالمراد بالحالة المشبهة بانتطاق المنطوق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت اهل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لعدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء ممتنعة
الانتطاق علة لكون بينة خدمة الممدوح اى دليلا عليه كان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد
الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف بوجوده كما في المضربين
الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته والتي من
اثباته فاذا جعلت بينة خدمة الممدوح علة للانطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت دليلا على كون

مضارعة الجيوش في العيب صفة ذم منفية فما استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول
ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف
من العيب هذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح بما هو المفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا
التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لان تركيبا يعرى كالاشجع قهو اى اثبات الشيء من العيب في المعنى
تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد هنا اى تأكيد المدح وتفي صفة
الذم في هذا الضرب من جهة ان تركيبه يتبين لانك قد علمت ان تعليق المطلوب هو اثبات شيء
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت فمن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو
الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر
المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه
واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء هو
المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع فطرة ان غرض المتكلم ان
يخرج شيئا من افراد ما بإزاء من المنفي ويبدا ثانيا حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اى
ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع
جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح وللاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى الاستثناء
صفة مدح مع ما فيه من نوع علاقة وتأخذ للمقلوب الضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء اى يذكر عقب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة
يليها صفة مدح اخرى اى لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الا
واصل الاستثناء فيراعى في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع
لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال قبلنا
لكن اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر منقطعا كما في الضرب الاول بل يقع على حد من الانقطاع
لا تدرج فيه هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الا
في هذا الضرب متصلا لم يفد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول
وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من
حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول
اعني دعوى التبيين لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وانما اى ولكون

التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كما ان الضرب الخالي عن الفائدة تمام التأكيد من الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الثاني جاء لا يقتدي ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى التسليم الدعاء بالسلامة وهل هو الخير اعياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث عن حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما سلاما ان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو الفسق الموجب للاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول الا ان يقول ما جاءني رجل الا امراة الا زيدا ولو صدرت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل بعد اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مقرغا ويكون العامل فيه معنى الذم والمستثنى منه فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب المفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى فما لك تقول تنقم منه وانتم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاسناد الدال على اللفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني في مدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر الخرسوني انه الضرغام لكنه الوبل فان الاول استثناء ان مثل قوله عليه السلام بيد انه من قريش وقوله الكنه الوبل المستدرك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن وعندي اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يقصد دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من يحسن اليه وما يبهما ان يثبت للشيء صفة ذم فتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى لمرتكبي ذلك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد لتحقيقهما على قياس ما مر وفي عد الضرب الاخير من الاستثناء المقرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاسناد الدال فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل الا فاسق

ومعناه من المعنى الاستتباع وهو المدح شيئ على وجه يستتبع المدح بشيئ آخر كقوله اى قول
ابى الطيب تمنت من الاغمار ما الوحوشية اى جعلت تتمنى الدنيا بانك خالد مدحته بالنهاية
فى الشجاعة اذ كثر قتله بحيث لو وردت اعادهم الحقد فى الدنيا على وجه استتبع مدحه كونه سببا
لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا تتمنى خلوده ولا معنى لتمنى احد شيئا لا فائدة له من
قال على رضى الله عنه فى اى فى البيت جمعان احدهما انه نهب الاعداء
الاموال وهذا مما ينبو عن علو الهمة وكاتبها انه لم يكن ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم
يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تمنية الدنيا انما هو بتمنى اهلها فلو كان
ظالما فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومعناه من المعنوى الادماج هو ان
الشيئ فى الثوب اذا القى فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى ما كان او غيره معنى آخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد استدل المفعول الاول وهذا المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله من قال فى قول الشاعر ابى هذا الهم الا اسعدا ونفو
واسعفا فيمن احب فقلت له نعالك فيهم انها ودع امرا ان الهم المقدم ادمج شكوى الزمان فى التمنية فقد تمنى الان الكناية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل
التمنية مدمجة لكان اقرب فيه اى من الاستتباع ليشمل المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
كقوله اى قوله ابى الطيب اطيب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كما فى اغتنمها على الدهر الدنوا فانه من
وصف الليل بالطول الذى هو كناية من الدهر يعنى لكثرة تقليبى الاجفان فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر
ونحوه يرد قوله معنى الجواد او يراد الجنس اى من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب والكرم كما فى قول
ابن نباتة ولا لدن لى من جفلى فى صالة فمن يخل الا ودع الحلم عنده فانه ادمج فى الفخر بكونه
حليما حيث كنى عن ذلك بالاستهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتعذر الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الوجود
من يصلح لهذا الشان وتبعه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل
هذا المحبوب الموقوف على الجهال الناقى الحلم عزم على ان ذا وجد من يصلح لان يودع حلمه
او دعه اياه فاتح الوداع يشعاد اخر الامر ويتبدأ من المعنوى التوجيه ويسمى ايهام التضاد
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عهود بقى عراها لى وفيا لكنت
عينيه سواء فانه يحتمل ان يبصر العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وان يخبر بالعكس

بسم الله الرحمن الرحيم

فيكون ذو تمافل السكاكي ومنه راى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للتوجيه
المختلفين وتفاوتهما باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات يجب
المعينين قرب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل الثاني والا لما
ومنه راى من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقولهم اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك
للضب ومنه راى من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكته
وقال الاحسائي سميت بالقاصر الوارد في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قوله الخاربة ايا شجر الخابور ما
من نواحي يا ابكر مالك مورقا من دون اخوتك وورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا علم
ان ليس بحيث كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة
في المدح كقوله اي نحن الذين المعجز في المعرق صنوه مصباح ام ابتسامها بالنظر الصاحي اي
الظاهر بالغ في مدح ابتسامته حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة
في الذم في قوله اي لنعيرها وما ادبرها سوقي اخال الدري واقوم الحصى ام نساء عنه والي ليلى
ان القوم للرجال فاصرة والمذلة اي كالتحية والاهش في الحب في قول الحسين بن عبد الله
ثاقبة باطيات القاع هل تستوي من الارض ظن نائل ليلى منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى
الى فعلها اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والتفات
والاستفهام منها كقوله اسئر على سلام عليكما هل الازمن ماضين وابع فهل رجع
التسليم او تكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتفجع كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل
ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يريدون محمدا صلى الله عليه وآله وسلم كان
لم يكونوا يعترفون منذ الازمن رجلا ماذا وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه راى من المعنوي القول بالموجب وهو
ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير
اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير ان تعترض لثبوتها له او نفيه عنه اي
من غير ان تعترض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا تعترض عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام
المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم الملكي عنه بالاعز الاخراج

فافهم

فاثبت الله تعالى في الزلة عليهم صغرة الغيرة لغيرهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالغيرة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لغيرهم عنهم
والثاني حمل المنظوم في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي يكون خلاف مراده من المعاني
التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلق متعلق بالجار اي يحتمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقولك قلت فقلت اثابت مرارا قال نقلت كاهل وإلا فاذهبي فلفظ نقلت وقع
في كلام الغير بمعنى حملك المؤنة ونقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمل على تقيل عاقته الآلام
والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل طولت دائما قال اجل وطاولي اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي املت واحكم والطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا
من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان تسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما
صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفحنا يا ثأوب فقلت صدقوا ولكن عن وداد
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر وقع
في كلام الغير بل وقع في قائله معنى مجمل على خلاف ذلك المعنى ومعنى من المعنوي الاطراد وهو ان
تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على نهج الولادة من غير تخلل شيء البتة وليس المراد
لان تلك الاسماء في تعدادها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسيابه كقولك ان يقال ان يقصد
قلت عروشهم يعقيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم وبقاء
القوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فذاك عروشهم اي ان تنجو بفلك تصادفوا بحوثن
بهم فقد ارت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عيينة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام
الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي واما اللفظي من الوجوه المتحسنة المذكورة في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي تخالفهما في المعنى بحواسد سبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب قائم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجمعي تفصيلها
والجناس نحو ان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكلمة الالف لها
والتاء الى الآخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو تفرح وتمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو
الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف

ضرب المبنى للفاعل وضُرِبَ المبنى للمفعول وفى ترتيبهما اى تقديم بعض الحروف على بعض فى الخبر عنه
وبه يخرج نحو الفتح والحذف وجد الحسن فى هذا القسم اعنى التام حُسْنُ الافادة مع ان صورة صُورَةُ
الاعادة فان كانا اى اللفظان المتفقان جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين
او فعلين او حرفين سمى متماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما مفردان فى
الافراد والجمعية وان يكونا مفردين نحو يقوم الساعة اى القيامة بقسم المجرمون ما لبثوا
غير ساعة من ساعات الايام وجمعين نحو قول الشاعر جدت الاهال الحال والهوى لمن قال
الاول جمع اجبل بالكسر هو العظيم من ربق الوحش والثانى جمع جمل والمراد به منتهى الكبر وانما
يخوفان طويل البغاد وطلائع البغاد الاول مفرد والثانى جمع يقدمه وما انضم من الارض فان
كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى
فالاسم والفعل كقول الراعى وتولى تمام ما مات من كرم الزمان فانت تحيى لدى يحيى عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا تقييم لخرم التام وهو ان كان احدهما مطيقا اى يغطى الجنس التام مركبا والا
مفردا سمى جناسا تاما لتركيب وبعد ان يكون الجنسين جناس التركيب قائما اى يغطا الجنسين اللذان
احدهما مركب والآخر مفرد فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق قطعه
فى الخط ايضا كقول الراعى قولا لراعى قولها فى الفم البستى اذا ما لك لم يكن ذا هيبة اى صاحب هيبة فليغد فى
ذا هيبة غير ياتية وكقول الحريرى فى الحلل قطا يا قطا يا حدكن منازل منازل عنها اليس على قلع
قطا فعل ماض وياحرف نداء وقطا يا منادى والاى وان لم يتفق للفظان اللذان احدهما
مفرد والآخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى
الخط كقول الراعى قولا لى الفم كلكم فاخذ اللجام ولا جام لنا ما الذى ضمن مد بالجام لوجاملنا اى
عاملنا بالجميل فان قلت يخرج قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة كقول الحريرى ولا تلد عن فاكره تبلد والبكر يتبع فحلها فى البلد اعمال المتشابه وقيل يسمى
الجام دوقعة ودوقعة ملفاه ومظلم صابر فالثانى مركب من صابر والميم من مظلم والصاب
عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفصول من صاب الحطاء اول وهما غير متفقين فى الخط فهل
يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة او من كلمتين فى التقسيم
ان المركبان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى الجنسين مزدوجا والا فمتشابها او مفروقا حرج
بذلك فى الايضاح فعى عبارة الكتاب فشاع هذا الكلام اللفظان متفقين فى انواع الحروف فان احدهما

وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان
يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها او اختلفا في اثنين
من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعتد ذلك
من باب التجنيس لبعد التغاير بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة وان اختلفا وهو عطف
على الجملة الاسمية اعني قوله والتمام متى ان يتفقا او على تقدير يهما ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي
لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس مغايرا كاختلاف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم حبذا البرد حبذا البرد والماء
لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة في التجنيس الآتي ونحوه اي نحو قولهم حبذا
البرد حبذا البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط
او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط و
مفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد عد احرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب بحكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف
بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدر شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
البدر شرك القمر فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مضموم ومن
الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في عدد الحروف بان
يكون حرف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد انتفى في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لانفصال احد اللفظين من الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او
اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يوم مساق او في الوسط نحو
حبذا جعفري او في الآخر كقولك اي قولا يقام بمدفيه من ابدعوا صم عواصم تصول باسياف
قواض قواضب من في من ايده نصره موصوف محذوف اي يمدنصر سواعد من من ابدا زائدة
على مذهب الاخفش والمتبوع مثلها في قولهم هر من عطفر وبالجملة هو الواضح موقع مفعول
بمدون وعواصم جمع عاصمة من عصمه اذا منعه فهو بمعنى بالسيف وعواصم من عصمه حفظه حماه وقواض

بقرن المصباح الى الجامعة الاهلية

من قضا عليه حكم وقواضب من قضب قطعاري يميقذ للضرب يوم الحوب ايد يا ضاربات
للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الاقران بسيوفها كلمة بالقاف طعنة وتمام بيتي هذا ثم
الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطردا وجه حسن انه يوهم قبل رويا خر الكلمة كما يتم من عوا ملتنا
هي الكلمة التي معنت وانما اتى بها تاكيدا للذ فلعوا نا يمكن ان يزجرها في نفسك ودعاء سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله لما يزجر
ولم يذكر منه الا شما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء
من الجوى اى حر قلب بان الجوانح وربما يتمم هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا
في انواعهما اى ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشرطان لا يقع الاختلاف باكثر من
حرف واحد والا بعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي ضرغ ونكل ولفظي ضرب وفرتى
ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي
هذا الجناس مضارعا وهو مثل اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كوني لي اما
وطريفي طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها
الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وبين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اى بان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة بين
الهمز والمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها بناء فعلة بدل على العادة
ولا يقال ضحكة ولعنة الا للملكة المتعودة وفي الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون وفي الاول ان تمل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في
عديم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا وفي الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في
ترتيبهما اى وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى او لا من الثانية والذي قبل رتبنا فلذا
على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض وإليهما اشار بقوله نحو حسام فتح لاوليائه
لاعدائه قال لا اخيف حسامك منه للاحباب فتح ودعمك منه للاعداء اخف سمي قلب كل
ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا وسمي قلب بعض اذا وقع احدهما اى احد المتجانسين
في اول البيت والمجانس الاخر في اخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما

جناحان للبيت كقولك لاضم أولادك بعضهم في بعض في كلامي قاذا ولى احد المتجانسين سواء كان جناح
القلب اوغيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس المزوج فصاعدا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ
بفتح النون ثم ذبغوا اللحم ثم ومثله عواصم دواصف وكقولك لخاسم للأولياء
وللأعداء فتح وحنف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله
تعالى والذين هم يطعمون ويتقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالأبكار
فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم تمرة خير من جرادة فصاعدا ذلك فاحش فاحش فعلت
فعلت تمثل بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم يتقارب فيه الحروف وانفصالها كقولهم في جمع
معنى يعود وفي البيت نصر يتبجنبة المسيء يضوبه حتى وقيل لفاضل استنجح بقة اكش تصحفه فقال
أتيت بتصحيف وليحي بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافقهما
في الحروف الاصولية مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قالى قلاكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى نحو
قوله تعالى انا قلمنا الى الارض لاضيم بالنحوة الدنيا وبعد ايعرفان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الا
الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع اراضيم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس
الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل الإشارة كقولهم لطفت لحية موسى بأبيه فقيل اذا
قلنا ومعناه اى من اللفظي وقد الغرض الى القصد وهو في الميزان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المغير
في اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين
والمراد بها اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق وشبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها
واللفظ الآخر في اخراها اى اخر الفقرة فيكون ايغالا ما احدهما ان يكون اللفظان مكررين
نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشيه والثاني ان يكون احدهما اين نحو سائل اللئيم يرجع ردده مسائل
الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم
انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قالى لعلكم من القالين وهو في

يترجح ساعتئذ فان قليلها يقضي وبقي عليل مجدّح واما اذا كان اللفظان متجانسين فما وقع احدهما في
البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني وعاني اي وكاني من
ملامحكما سقامها هو المحنة وغلة العقل فذا لحوّ الشوق قبلكما وعاني من المدقعات وما يكون المتجانس
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي وإذا البلابل جمع بلبال وهو الطائر المعروف
افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الهزين باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي
البريق فيه الخمر والاحتساء الشرب والمقصود والقبيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما
بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب التكاكي وهي المصنف وما يكون المتجانس الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري تشعوف هابات المثاني اي القرآن قال الجوهري
المثاني من القرآن ما كان اقل من المائين وقيل هي فاتحة القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى
جميع القرآن مثانيا ايضا لاقترانه اية الرحمة باية العذاب ومعقوفة بروات المثاني اي بنغمات اقتار القرآن
التي تهم طاق منها الوطاق الواحد منها مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم تم تاملتهم فالرأي املهم ان لستر فيهم فلا رأي اي
ومن هذا القصيدة قوله يا قوم قد طال تجاري فيكم وقوله ضرائب ابدعتها في التسامح فلستنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع
ضريبة وهي الطبيعة والسجية الوضريبك للترجمان وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل ضرب
القدح فيما والجمان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول امرء القيس اذا لم تجدني على شيء سواء بخيلا اي اذا لم تجدني المرء لسانه
على نفسه ولم يحفظه مما يجود ضروره اليه فلا يجد سواه بخيلا ولا يحفظه مما لا ضرورة له فيه فيجدني وخوانا
مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول الحلاج الواحتقرتم من الاحسان زرقم والعذب اي ما تجرعتم
للافراط في الخضرة اي البرودة يعني انكم بعدكم كثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين
في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول لان الاحتقار من القسم الثاني من الالحاق وعنوها يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري والطعن اجنحة
الذباب تضير ضائري ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد الطوسي من استشهد فوق الثرى من كان يحيى بالندى ويعيش
ضرف الدهر فائلة الغير وقد كانت البيض القواضب والسيوف القواطع قال وفي هذا البيت جواز اي قوله

في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والرسلا عرفا فالعاصفات عصفا والتقفية فقط كقولنا احصل الناطق والصامت وهلك الحامل الماشط اولا يكون لكل كلمة من احدى الفقرتين مقابل من الأخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الأثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الألفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول العامي في الحمام الذي لا تذكر الأعين بطاهرها ولا تحزنه الألسن بالفاظها ولا تخلفه العصى وبرودها ولا تهيمه الدهور بكورها والصلوة على من لم يرالكمثرى الا حسرة وتحاه ولا سيما الاذاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الأثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعدان لم تبتدئ قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يوتى قرينة اخرى اقصر منهما قصرا كثيرا قال ابن الأثير السجع ستة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الأول لاطولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان فيها كقوله تعالى يغشاكم النعاس امنة منه وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الاقدام والثالث ان يكون الثاني اقصر من الأول لا اقصر اقصرا كثيرا والا كان فيها كقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا يكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فالاول ثمان لفظات والثاني تسع ولهذا القدر غير نظير وليستثنى منه ما كان على ثلث فقرات الاوليين بخصبان في عدة واحدة ثم ثاني الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء مثلهما نحو قوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين ولو جيئ الثالثة منها خمس لفظات وستا كان حسنا والثالث ان يكون الأخير اقصر من الأول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الأول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الأذن عند تمام كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعود دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن قريبا لقوله المسيح عن من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة مواطاة السجع غير واحسن القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليف من احدى عشرة الى اثنتي عشرة وكره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الأنسان منا رحمة الاية فالاول احدى عشرة والثانية

ثلث عشرة والأسجاع متميزة على كون الإعجاز أي الحاد والخوف واصل القرآن لأنه الغرض من التسجيع
ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف للبناء على السكون كقولهم ما أبعد
ما فات وما أقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات التسجيع لان التاء من فات مفتوح
ومن آت مكسور ومنون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا
رأيتهم يخرجون الكلام على بعضها على الأزدواج فيقولون ايتك بالغدايا والعشايا أي بالغدو
وهذا في الطعام ومرأيتك أي لأرين واخذهم ما قدم وما حدث أي حدث بالغ معان فيما ورد كما
لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك بقي ولا يقال في القرآن اسجاع لان التسجيع من الأصل هدير
الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان التسجيع هو الكلمة الأخيرة من الفقرة اذ لا يقال للفواصل
الا لها وقيل التسجيع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تحكمين بردشدي
واثوبت به يدي فاض به ثدي هو المال القليل واصله الماء واوذى به زندي عصا واوذيه
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اودى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اودت
الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف الضمائر به يعود الى ضمير المذكور في البيت السابق وهو قوله سلمه
نصر ما حييت وانني لاعلم ان قد جعل نصر من التحمد من التسجيع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر وما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة أي التسجعة التي
هي في الشطر الأخير وقوله تسجعة ينتفي ان ينتصب على المصدرية بجعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للتسجعة التي في الشطر الاخر لانه المفعول الثاني لجعل الأول الشطر الس يسجعة ويجوز ان يتعلق
كل فقرتين مستجيبتين بتسجعة تسمية للكل باسم جزئه نقول الحريري لما اتقعدت غاربا الغرب و
انا ابن العشرة بحل الاوتاد وطوحت بي طوالع الزمن الى صنعاء اليمن تسجعة اخرى كقوله
اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين نهض لغزو عمورية بتدبير معتصم بالله منتقم لله مرتقب الله
اي راغب فيما يقرب من رضوانه مرتقبا اي منتظرا بها وظائف عقابه فالشطر الأول تسجعة مبنية
على الميم والثاني على الهاء وقوله تدبير مبتدء وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد
الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب في الظهر بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مفعاة تقفية الضرب العرض وهو اخر المصراع الأول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه
قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم

مفعاة

معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالث ان يكون الصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصحو في الميزان خفة الشرب مع علو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع القاصر كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان تكون الصحيح بلفظة واحدة في الصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو على ان الالة اللفظة اما مختلفة المعنى كقول عبيد بن الابرص كما ذرى غيثية تؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا النوع دونها واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتح كالردينية السمهرية للضغاة وقمع كالقنا المتقصفة للبيض الرقاق والاولى ان يكون للصراع الاول معلقا على صفة زائدة ذكرها في الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاول معلق بصبح وهذا مستحب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني فقد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بالباء ثم قفا بالدال التي هي كالمهملة ولا يخرج التاسعة خارجة عما تخرج فيه ومنها ما يخرج من الفقرتين الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو وثمار ق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على رابي وعلم القوافي ومثله قولهم والشمس قدراد والملوك كواكب هو الجوهري والكواكب جاول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين التسجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين التسجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرح مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون التسجع في مثل وثمار ق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في التسجع فكل تسجع موازنة وليس كل موازنة تسجعا فبنى على ان يشترط في التسجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة

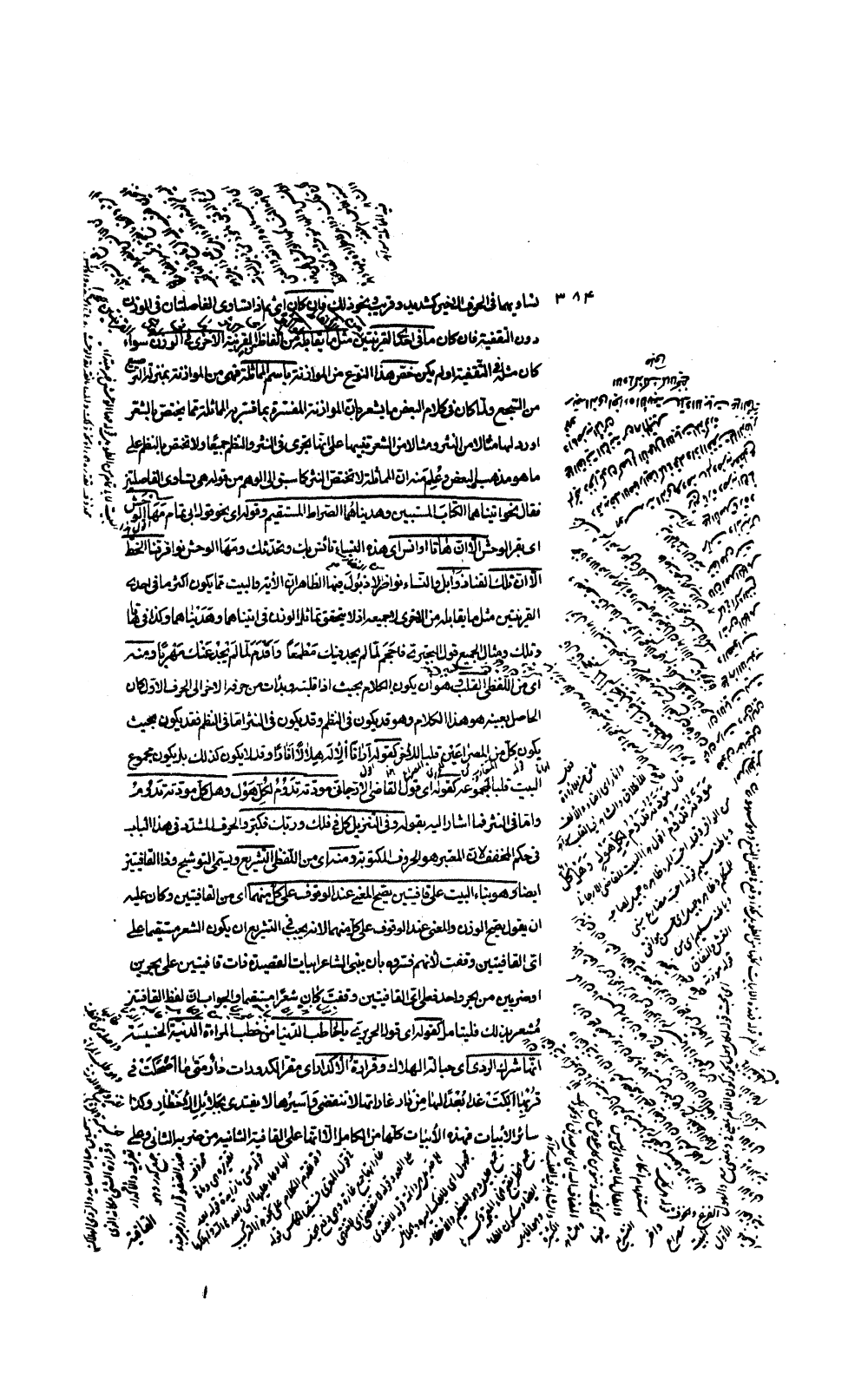

القافية الاولى من ضربي البيت الثامن والقافية عند الخليل من الحرف في البيت الى اول ساكن يليه مع
الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية
فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شركها الروي الى الفراء ومجموع قوله
كالروي والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدا الى الالف واو لفظة دار منه وبهما قوال اخر
مذكورة في علم القوافي ولو قال هنا بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل بحو قوله
الحمد يروى على المستمر الصيب الجوي وتعطفي به صالبه وترحم المثكل المتفكر القلب الشجي
ثم اكتفى عن هاذ بالاظلي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين
قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظ
لزوم ما يلزم وبقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيئ قبل حرف
الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فعال قصيدة لامية او عينية او نونية
مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى
الحبل ومن رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال ومن الري لان
البيت يروى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو
في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة بحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال تام في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيئ والمراد ان يجيئ ذلك في بيتين او اكثر وفي بيت او اكثر والا فقد يجيئ كل بيت
يجيئ قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى
بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا
يلزم لو جيئ في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم معناه يؤتى قبل حرف الروي من قافية
البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيئ لا يلزم الاتيان به وفي مذهب السجع يعني لو جعلت
القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يخل الاتيان بذلك الشيئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر
فساد ما يقال اذا تركان بنيتان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه فجعل ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى الروي من الفاصلة وَاَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
واما السائل فلا تنهر فجاء الراء بمنزلة حرف الروي وقد جيئ قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس
بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تقهر ولا تظلم ونحو ذلك وكذا

فتحة الهاء لتحقق التجمع في نحو لا تهن ولا تضعف كما ذكره قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق
القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر بضمة قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلت أي لم تقطع او لم تخط بمنة وان عظمت وفي الأساس
شكرت لله نعمته واشكر والروي قد يقال شكرت فلانا يريد نعمته فكأنه اراد او لعمر وحي فلانا
او حمل الياء على يد الاشتمال من عمر وحتى غير مجرور لي الغي عن صنيعه ولا مظهر الكوى اذا تنقل
زلت بقال في الكلام عز فلان واستعز اذا اشتد وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الكلام
اذا نزل به البلاء واصطلى بالشدة بالصبر على ما يكوبه من حوادث الزمان وفي طبقة قول الأعشى
اذا افتقر المرء لم يفقر وان أيسر المرء لم يصلح جانبه وأي خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها
لأني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قد بدت حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحها
يا بادية بعين من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لمن حق تلافاه بالاصلاح فخر فالروي هو التاء وقد
جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب الجمع لتحقق التجمع في نحو
جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فهي كل من الأبيات والابيات نوعان من لا يلزم ما لا
يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والتاء في التزام فتحها وقد يكون الاول احد هذين والثاني كالقاف
ويعبر عنها بالعكس كقول ابن الرومي يا موقدي النار بي موقد فيها بكون بكاء الطفل ساعة يولد
والا فما يبكيه منها وانما الأوسع مما كان فيه وآد عند حيث الرحم فتح ما قبل الدال وان قلت قد ذكر الخفاجي
في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا فقول الحريري مما اشتمل العصر من اختار الكحل
فانه كما اختار في الفاصلتين اعني العصر والكحل ليس الترنم بحصل التجمع به بدونها كذلك قد الترنم في التاء
واختار التاء التي يحصل التجمع بدونها قيل يحتمل ان يريد بقوله قبل حرفا لرقي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان تجمع
ما في البيت الروي قد يصدق عليه انه قبل حرفا لروي فالكل ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء
في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بعد حرف الروي لكن هذا بعيد الظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق
على ما يكون في القافية والفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي مما لا
يلزم من بحر حركة مخصوصة او حرف بعينه او الكل وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف
القافية او الفاصلة والاكان المناسب ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الالتزام الذي يبقى لو لزم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر

والأبيات

والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله رجوع الضرب اللفظي من المحسنات ان يكون
الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لان يكون المعاني قوالب الالفاظ وذلك ان المعاني اذا تُرِكَت
على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعرض بيّنا وان اُبِيَ بالفاظ متكلفة مصنوعة
وجُعِلَ المعاني تابعة لها كان ظاهرهُ مُشَوَّهًا على اطن مشوّه ولباس حسن على ظهر قبيح ويخيّل من ذهب
على فصل من خشب وينبغي ان يجتنب عما يفضله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصوّرون العبارة اجمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه خيرٌ سُوق لافادة المعنى
فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني في المصنف هذا ما تيسر له باذن الله جمعه وتحريره من اصول
الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو ثمانية الاول ما يتعين لها
ويجب تركه المترجم اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ
وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التجنيس في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين
متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلا بالتي
كقول الحريري تمتنى تمختنى تحتي بحتي بثمان عبت تعبي ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول
الوطواط وادرك ان زرت داود دودا وددا او دودا وددا ومثل الخيف وهو ان تاتي
القصيدة التي تكون حروف اعجامها كلها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريري الكرم ثبت الله جيش جوده لك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان تكلف الكاتب او الشاعر فيان
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف الهجي والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل
التردد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بعض ثم تعلقها ببعض اخر كقوله تعالى حتى يؤتوا مثل
ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول ذهبوا من يأتي يوما على الدهر فرقا ياتي التمامة فيه والندد
خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل المغزل قال العلقمي
الطاهراء بصف وزناء الكرخ في بعض نسخ ديوانه هيفاء فقد وصفت عزالكي ميل البستان
ذكر لها مجان لو طال ازدانت الزنار والزنار هو الذي يلبس على الوسط والله اعلم
الثاني ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان يزيح في كلامك خفاء دلالة قائن بكلام بين المراد
بوضوح فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات
او يكون مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايضاحه الى الفصل نمرة يحيي

مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم من ذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما يقدمه على ما توهمه بعضهم **خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها** اي بالسرقات مثل الاقتباس والمتضمين والعراء والعقد والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاقا القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا بعد سرقة ولا استعانة ولا اخذ ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات ويشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند وجود الغداة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشتراك الناس في معرفة شيء معرفة وجه الدلالة على الغرض لا استقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشتراك الناس في هذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة ولا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر حاذق يتفرع فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما ما هو في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عاش تعرف فيه بما اخوجه فمن الاول الى الغرابة كالترفع في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم اذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يتم بهذين الامرين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او ببعضه او دونه عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى دونه من غير اخذ اللفظ كله او ببعضه فالنوع الظاهر ينقسم الى اقسام ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او ببعضه والثاني

ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لانه الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او دونه فهذه اقسام اشار اليها بقوله فاما اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى كيفية التركيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما تحكى عن عبد الله بن الزبير انه قصد بقوله معن بن اوس انا لم نصلك انك لم تصف لنا نعتك يعنى انا لم نعط صاحب الصفة ولم نوفه حقوقه متوخيا المعادلة ولم توجب عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرفى النجير ان كان يعقل اى وجدته هاجوا لك متبلدا لذلك وبواخاتا ان كان به سكتة ولم يعقله معرفة وتركيب حد السيف اداء بركوب حد السيف حمل الامور فقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره اداء ارادة الصبر على الحرب والموت من ان تضيمها اى بدلا من ان تظلما فالم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مهما اى بعدا وتباينا اى ركب من الامور ما يؤثر غير تاثير السيف مخافة ان يخاف عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام منى له بتجافى عن ركوبه بعدا فبعدا فقد كان عبد الله بن الزبير قد دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت يعنى يا ابا بكر ولم يقارف عبد الله الحطيئة حين قال لعمر بن اوس الزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وان لاوجل على اينا تغدو المنية اول حتى تمتها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير فقال له الم تخبرنى انه مالك فقال اللفظ والمعنى له بعد فهو الحق من الوضاعة وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبتذل بالكلمات كلها او بعضها ما يراد بها بعينها ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى فان لا تذب بمطلبها واجلس فانك انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل ولو ردده طرفة فى اليتيمة اذا نزلوا نجد يقال لعتاب بن عبد المطلب وما الناس الا الذين عهدتهم ولا الدار الا الدار التى كنت تعلم فاوردده الفرزدق فى شعره الا ان اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبتذل بالالفاظ ما يساقها فى المعنى وهذا اى ما ذكر من اخذ اللفظ والمعنى او اللفظ دون المعنى او المعنى دون اللفظ كله يقال فى قوله حسان بعض الطرف يغنى عن كرمى بعض وكم يتم الاوم من الطراز الاول سود التوجه ليتمة احسابهم فضل الاوم من الطراز الاول فان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير نظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ اغارة ومنحا وهو ملتزم اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن التشبيه او الاختصار او الاضاح او زيادة معنى فهو مدوح اى فالثانى محمود

مقبول لقول بشار من ناقب الناس اى عاذرهم فى الأساس وقد ناقبه عاذره لان الخائف يرتقب العقاب ويتوقعه ثم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفائت اللهج اى الشجاع القتال الذى لم يدع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الأساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا وديوانه وشترى بثمنه عودا يضرب به من ناقب الناس مات فيها اى حزنا انتصب على انه مفعول له او تميز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فيت سلم الجود سبكا وخصه لفظا روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال لابى الشيص بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم نقال نعم الله بيننا فهو اخف منه راعنا يا الله لا اكلمك اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم فى كل عين ومحاجب بسهم الشقا والبغى عينا وحاجبا وقوله ابن نباتة بعده خلقنا بأطراف القنا فظهورهم حبوب فما وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى ذو نزاع دون الاول فى البلاغة لغوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته همات لا يأتى الزمان بمثله اى بعد ان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد ينبغى ان لم يدل دليل على ما قبله وهو قوله انى يأتى ذلك بعد ان نضرت اذا يدى من حيث يثمر الفوز وينبل الا الشيخ عبد القاهر المشكلة قال الشيخ فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه يعز اذا يعز لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد دخل فى الغرض وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقولك فى الطيب اعتدى الزمان سخاء به فقد يكون بالزمان بخيلا فالمصراع الثانى ما خوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قولك فى الطيب وقد يكون بلفظ المضارع لم يسبب عجزه اذا لفى على عزم الماضى والمراد لقد كان فان قلت فيهما مضاف محذوف والفعل المضارع على مضاه اى يكون الزمان بخيلا بمثله كما اعنى لا يسمح بمثله كما ابدل العلم بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصوره حتى يسمح بمثله كما ذكره المصنف فاعترض عليه بانا سلمنا ان المجاوزة لم يبق فى تصوره لكونه بتحصيل الحاصل واما اعلامه وافناءه فباق بعد فى تصوره فلان يسمح بمثله كما وان يبخل نفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعلامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعلامه فقط لكونه سببا لصلاح الدنيا وعلى تقدير صحة هذا لعل يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر له فرقة قد عليه

على ان هذا للعموم فلم يذهب اليه احد من فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فيخاف ان يذهب اليه احد من الوجود ولولا سخائه الذي افاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا قول فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدة وانما المراد سخاء يرجى ويكون بخيلا به على ظمأ اعداء سخاءه استعذب بعض اليه وهذا يقوله على التقابل الثالثة قال المصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بما لكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كاد يتاتى له بعض الاوهام لما كان ماخوذا من على واحد من القياسين لان ابا تمام قد علق الخطاب بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت فان كان الثاني مثل الاول فما بعد الثاني ابعد من الذم والفضل الذي تقوله ابو تمام لو جاد مرتاما لتنبه ان يجد الا الفراق على النفوس دليلا الا ترى انه طلب لها ضد الموت وهو الحياة والمنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لها تجدت في الطريق الى الحلا كما ولم يمكنها للتوصل اليها الا بكن لها دليلا عليها الا الفراق وقول ابي الطيب كذا لا مقام للاحباب ما حدثت لها المنايا الا ذا طاخا شبلا الضمير في لها للنساء او هو حال من سبلا وقيل انه جمع لحاة وهو فاعل حدثت اضيف الى المنايا وذهب قوم الى ان المنايا هو الحادث المعنوي بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجبان وبدلها بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني يشكي التحديث فراقكم لما استرد بلى وقد هي هو ذلك الدر الذي اهداه نعم في سمعي القيتم من فيه عوض عن فاه الجاحظ الله في مهنئة استاده وفائدة هذا هزيل الدر الذي لساطها عنك سمطين سمطين نضلت بهم الدر واللوالي حشا بهما ابو مضر وادن في قاطع من يمني وقوله هو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على الستر قرة بانفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا لكونه ابو تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا وجدت حدك الك بالجلى وندلي وقولي في الطيب وان عنك تبعد غادر وقلوبي عن فنائك غير غادر محبتك حيث ما انجمت ركابي وضيفك حيث كنت مني البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان ياخذ المعنى ويحذفه فقال واما اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله واما اخذ اللفظ ثم اخذ المعنى وحده اما تمام من الكمة اذا قصده واصله ان تم ما لمنزول لما فاته ليرده وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة

الجلد ذكاته كشط من المعوج جلدا والبسر جلدا الخ وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثلها سمى نفاذة وشحا
يعنى الثانى اتما ابلغ من الاول لزيادة نون او مثلا او لهما اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول
كقول ابى تمام هو الضمير الشاة الضئن اى الاحسان وهو مبتدء خبره الجملة الشرطية بعده يعنى قولهم ان رجلا
مخير وان ريث اى يبطئ قليلا ريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطئ سبك اى
تاخر عطائك حتى اسرع التخيى المسير المتهام اى السحاب الذى لا ماء فيه وما فيه الماء يكون اثقل
عن يدل على كونها كالسحاب انما يسرع منها ما كان بهما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون اثقل
المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وشابهها
اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول الحجاج اتوعدنى واذا انا فى اى لم فى المثنى اى
بالمجلس العاهر بشر اى الناس كلهم المصقول اللفم خلت لسانه من عصيره اى من سيفر القاطع
شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السهم فى المنطق قد جعلت على رماتهم فى الطعن خرصا
خصان الشجر قضبانها وخوصان الرماح استها واحدها اخوص بالضم والكسر يعنى لغرط مضاء
استه ورماحهم ونفاذها كان السهم عند المنطق جعلت استه على رماتهم عند الطعن فضارت
الاسنة والنفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاقه مما افاده التشبيه بلفظ
قالق والمصقول من الاستعارة التحقيقية حيث اثبت القالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار
للمنية ويلزم من هذا من تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثانيها اى ثالث الاقسام
وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى زيادة ولم يك اكرم الفتيان منا ولا ادرى ما
ان كان اكرمهم سوامة السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان اذبحهم قودا فانا فى
الاساس فلان يذبح الباع والذراع وذبحهما اى ينحى وقول ابى تمام يمدح جعفر بن يحيى وليس
باد وسعيهم فى الغى الضمير فى الغى سعيهم اى سعى الملوك فى البيت قبله يريد وم الملوك مقدمى جعفر ولا يصنع
كما يصنع ولكن معرفة اى احسانه اوسع من معروفهم وكقول الاخر فى هرثمة ابن اعين وقد اصيب ولدا
يحمد فى المواطن كلها الا على ولد مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يذبح الابن الصبر ولدا
حتى يجوع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فنحو ان يتشابه المعنيان
اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم سراويل
سواء ذو العمامة والحمار اى لا يمنعك من الطعن كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم و
النساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب السيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب لدولة

ويكسر ايضا جمع لحية بالكسر والمعنى لا يمنعك
من عاجلة ترية ما منهم لحاهم وانهم صفة
الرجال فى صحة العقلة والمراد ما رأى الرجل
والمراة منهم سواء فى الضعف وعدم الحفظ
والثالث ما فيها السرقة فان المتنبى سرق
من جرير لكن زاد زيادة حسنة لانه

في كفر منهم قناة كمن في كفر منهم حضاب فتبيعوجر عن الرجل ترك العامة كتبيعوا بي الطيب عن
بمن في كفر منهم قناة وكذا التبعير عن المرأة بذات الحماد وبمن في كفر منهم حضاب ويجوز في
نشابه المتبين ان يكون احد البيتين تشبيهًا والآخر مدحيًا او هجاء او افتخارًا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المتخيل لنظر احتمالات اختطاره فتيسر لفظه وصرفه عن موضع من
النسيب او المدح الى غير ذلك وبمن وزير وعن بمعنى فيه ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى
محل آخر كقولهم البحتري يسلوا اي شبابهم وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا الا الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقولهم في الطيب يبس الجميع اي الدم عليه اي على السيف فهو
مجرد عن جماده فكأنما هو منعقد لان الدم اليابس صار بمنزلة عمده فنقل المعنى من القتل والجرح
الى السيف منه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقولهم جرى اذا تعصب
عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابًا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقولهم في نعاس
ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم وهو الناس وقد يشملهم
وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفواضل احسانه في زمانه غار عليه
غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون امام
الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ابيض
من الله البيت فاسمر هرون بالحلاقة ومنا اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض
معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا الذكرك فليلمني اللوم وقولها الطلب
اه اجد الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله وانت بي فيه ملامة
كما يقال انصلي وانت تحدث هذا اذا جعلت الواو الحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو
كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا اجد واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع
بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الآحاد الملامة فيه من اعدائه وما
يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبًا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في
هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الآتيين يكون ظاهرا كما في قولها وتمام ونعم مقحم
جدواه اهلي على انه سيء من تمام السماع وقول ابي الطيب في الجراحات عندي نعمات سبقت قبل
سيبيرثوال واراد ابو تمام ان الممدوح يسلف نعمات سائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نعم من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة

الاوضاع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرفها الثاني ما خوذ من الاول لابعد اعمال روية وزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا ان ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق لاحدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتضمنه كما في المذكورة وغير ذلك تما سبق كلما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبره هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل تواد والخاطر اي يجيء على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن مبادة انه انشد لفسه مفيدة وتمثل اذا ما انتشى تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له ابن هذا بلت هذا المخطئة فقال الان علمت اني شاعر واقصر على قوله ولم اتمعر وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي بابازي من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فيها فجعل يقدم الى سيف غير صالح للضرب ليستعيره فقال الفرزدق للاعرابي بسيف ابي دعوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا تستعر ذاك السيف لا الطالم وابن ظالم ثم ضرب بسيفه الروحي وانفوذ نيا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق للاعرابي اتجد الناس ان اصحاب سيدهم خليفة الله يستعفي بهذا المطرم لم يثب سيفي من رعب ولا يحبس عن الاسير ولكن اخو القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيدا ذا صبا ولا يعاب ضارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول لكاتبه ابن المراغة يضحك يرا قد هجاني فقال بسيف ابي دعوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن طالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر بالخبر ولم ينشد الشعر فانشاء يقول بسيف ابي دعوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن طالم فاعجب سليمان ما شاهدتم قال اجريا امير المؤمنين كاني ابن القين يعني الفرزدق قال اجابني فقال ولا تقتل الاسير ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة بالرمح جاءت لكم باعز كلبب او اخا مأثرات دارم فاذا لم تعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليفتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص وتما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميع بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصاله للقول فيها بالقول في السرقات الشعرية

ان فی کل منهما اخذ شیٔ من الآخر امّا الاقتباس فهو ان یضمّن الکلام نثرا کان او نظما شیئا من القرآن
او الحدیث لا علی انه منه ای لا علی طریق تقرات ذلک الشیٔ من القرآن او الحدیث یعنی علی وجه لا یکون
فیه اشعار بانه من القرآن او الحدیث وهذا احتراز عما یقال فی اثناء الکلام قال الله تعالی او قال النبی کذا
کذا وفی الحدیث کذا ونحو ذلک ومثاله فی الکتاب بادیة اسلة لان الاقتباس اما من القرآن او الحدیث
وعلی التقدیرین فالکلام اما منثور او منظوم فالاول کقول الحریری فلم یکن الا کلمح البصر او هو اقرب
حیث انشد واغرب والثانی مثل قوله الا خوان کنت اذمعت علی هجرنا من غیر ما جرم یضیر
جمیل وان تبدلت بنا غیرنا فحسبنا الله ونعم الوکیل والثالث مثل قول الحریری فلما شاهت
الوجوه وقبح اللکع ومن یرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحدیث علی ما روی انه لما اشتدت
الحرب یوم حنین اخذ النبی صلعم کفا من الحصباء فرمی بها وجوه المشرکین وقال شاهت الوجوه
ای تبحت بالضم من القبح نقیض الحسن وقول الحریری قبح اللکع ای ولعن اللئیم وقیل ابعد من فیحه الله
بفتح العین ای ابعده عن الخیر والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبیب الجاة رقیب سیئ الخلق فداره
من المداراة وهی الجاهلیة والملاطفة وضمیر المفعول للرقیب قلت وضمن فجهمت الجنة حفت
بالمکاره اقتباسا من قوله صلعم حفت الجنة بالمکاره وحفت النار بالشهوات یقال حفه کذا
ای جعلته محفوفا محاطا بعنی ان وجهها جنة فلا بد لی من تحمل مکاره الرقیب کما لا بد لطالب الجنة
من تحمل شاق التکالیف وهو ای الاقتباس ضربان احدهما ما لم ینقل فیه المقتبس عن معناه الاصلی
کما تقدم من الامثلة الاربعة والثانی هو ان ای نقل فیه المقتبس عن معناه الاصلی کقول ای قول ابن
الرومی لئن اخطأت فی مدحک ما اخطأت فی منعی لقد زلت بک الحالی بواد غیر ذی زرع
فقوله بواد غیر ذی زرع عند بنیک المعنی ما اخطأت فی منعی لقد زلت بک الحالی بواد غیر ذی زرع
فقوله بواد غیر ذی زرع عند بنیک المعنی ما اخطأت فی منعی لقد زلت بک الحالی بواد غیر ذی زرع
نقل ابن الرومی عن هذا المعنی الی جناب لا خیر فیه ولا نفع ومن لطیف هذا الضرب قول بعضهم
فی جمیع الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشیر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسی لزنجی راسه فقلت لقد اوتیت سؤلک یا موسی ولا باس بتغییر یسیر فی اللفظ
المقتبس الوزن او غیره کما لتغییر کقوله ای فی قول بعض المعاربة عند وفات بعض اصحابه رقد کان ای ندفع
ما خفتم ان یکونوا اذا الی الله راجعونا وفی القرآن انا لله وانا الیه راجعون واما التضمین فهو
ان یضمن الشعر شیئا من شعر الغیر بینا کان او مما فوقه او مصراعا او مصاعا ونرمع التنبیه علیه ای علی انه
من شعر الغیر لئلا یکن ذلک مشهورا عند البلغاء فان کان مشهورا فلا احتیاج الی التنبیه وهذا

بتغيير عن الاعذب والسترقد ولو قال مكان قوله من شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن
الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب ما تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي فاضاء صدقه ثغر الدين
تمثلت بيتا بحالي يليق فيا لله ابلغ ما ارتجي وباهي اذ تمم ما الاخطب وبدد دون التبين كقول بعضهم
كانت بالهنيئة شكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجهل وتغدفت اسنة الفلاح اذ في بيت الشيبة من الصبى اى راحة وهو مخل بالاولى بالف واوه وان
عرفت الحال مبانا دون المتول البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وتمام بيته فزينه على انه من
الغير مع كونه مشهورا والاحاجة اليه فقول ابن الصيقل كانه كان مقطوعا على حين ولم يكن حي قديم
الدهر اشد ذي ان الكرام اذا ما انعموا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت
الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقول لراى قول الحريري يحكي
ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد ليبيع على اني سانشدكم يوما بيتي اضاعوني وأي فتى
اضاعوا المصراع الثاني للحرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج
وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لابن الزبير ان الحادثات وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر الدهم في
ليوم الموقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالجيش ونحوه
والثغر موضع المخافة من فرج البلدان اى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور ولم
يراعوا حق الحوج ما كانوا الى اى فتى كاملا من الفتيان اضاعوا وغير تندم وما مدرت
التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما الحاحت وجناته حول الشقي المغض وصنة اس اعذاة السلم
العجول خذها فانت ساعة من باس فالمصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما
دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقرير الباقي كما ترتبها والثاني ان لا يتم بدونه
كقول الشاعر كتبا معا امرض بوبين كابه والعين والقلب متاف قذى واذى والاناقلت
الدنيا علينا بما تحوي فلا مستغن ان الكرام اذا شاروا الى ادب في تمام ولا بد من تقرير الباقي منه
لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او
المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة ولا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية ونحوها ان
يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قول اى قول صاحب التنبيه اذا
الوهم ابدى اى اظهر لي لماء اى سمرة شفيتها وفترها اذ كرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من الافه كاظمة ومذ ابرقي بحزوى الينا وتجزى لسوانا شعب مجرعلى

فيه نظر لان

انه مفعول بتذكرنى وفاعله ضمير يعود الى ابو هم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابى الطيب العذيب بارق موضعان معروفان وما بين
ظرف للتذكر او للمجرى والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين
العذيب مفعول تذكرت ومجرى عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالبيت
وبارق معنيهما البعيدين لان جعل العذيب تصغير العذب ومعنى بارق شقرة الجبينة وبياض
ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما دقيقا دشبة تبتعد قدها تبتعا مايل الرمح وجريان دمعه على
التابع بجريان الخيل السوابق زاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا بضرة فى التضمين
التغير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى بيداء الغلب اقول
لعشر غلطوه وعضوا من الشيخ الرشيد انكروه هو ان جلادا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فابيت لسجيم بن وثيل الصلة اذا ابن جلاد وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى فغيره
الى طريق الغيبة ليدخل فى المقصود قوله غلطوا وعضوا اى وقعوا فى الغلط ثم حقروا وحطوا
من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به القوى على طريق
التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايضا
لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب فزعوا
لانه زفاخر فى شعره بنعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرانا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس وقد عرفتان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه فالنثر الذى قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان
اذ لا دخل فيه للاقتباس كقولك لاى فتى ابى الغتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفتخر حاله
ما باله مفتخرا عتمد قول على عليه السلام وما لابن ادم والفخر انما اوله نطفة واخره جيفة وان
كان قرانا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يعد مثله فى الاقتباس اولم يغير تغييرا
كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر آنا الذى
بالذى استغفرت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عتت لجلاله
هيبته الوجوه يقول اذا قد استم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعى عمدة الخير
عندنا كلمات اربع قلهن خير البر تبا رفق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك

واعلم بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله
ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فهو ان ينتظم شرط كونه مقبولا ان يكون مستبكر مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم
وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فلما قمت فعانقني وغلظت
نحلاته اي صادت بما رنحلاته كالنخل في المرادة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى التخيلات
فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق هو توهم الذي يقتاده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه
حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يقتاده من توهم يشكو سوء
اول هم البيت للمتنبي من الطويل اي اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه والاضافة للاملاة والفاعل ضمير المرء عائد الى الانسان المذكور في قوله ومن الناس ارواح والاضافة للاملاة ايضا
الدلة واستماعه لقول العداة اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيئ ظنه بالناس فيصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره بنظر
اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح
هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملمح
الشاعر اذا اتى بشئ ملمح وقد ذكره في باب التشبيه وهو هيهنا خطاء محض نشأ من قبل الشارح
العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر فصار الغلط مشتركا
اذا خذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في نحوي الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير
ذكره اي فكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واما التلميح ستذكر انه
اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون الاشارة الى قصة او شعر او مثل اما في
النظر فالمراد بالقصة كقوله اي قول الربيع تمام لحيتنا ياخير من يعدو وقد حموم الهوى تلوبا عهدتنا
طيرها وهي وقع فرقدتين علينا الشمس والليل لم يتمس لهم من جانب الخدر مطلع فضا
ضوئهما صبغ الدجنة فانطوى ابيجتهما ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم
المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في احزاهم راجع الى الاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ
وحام الطير على الماء اي دار وحوم غيره نضا ذهب بمر واذا الضمير في ضوئهما وبجمتها للشمس
الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما
راى واستغراب اشارة الى قصة يوشع بن النون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس
اي طلبه وقوفها الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان
تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى

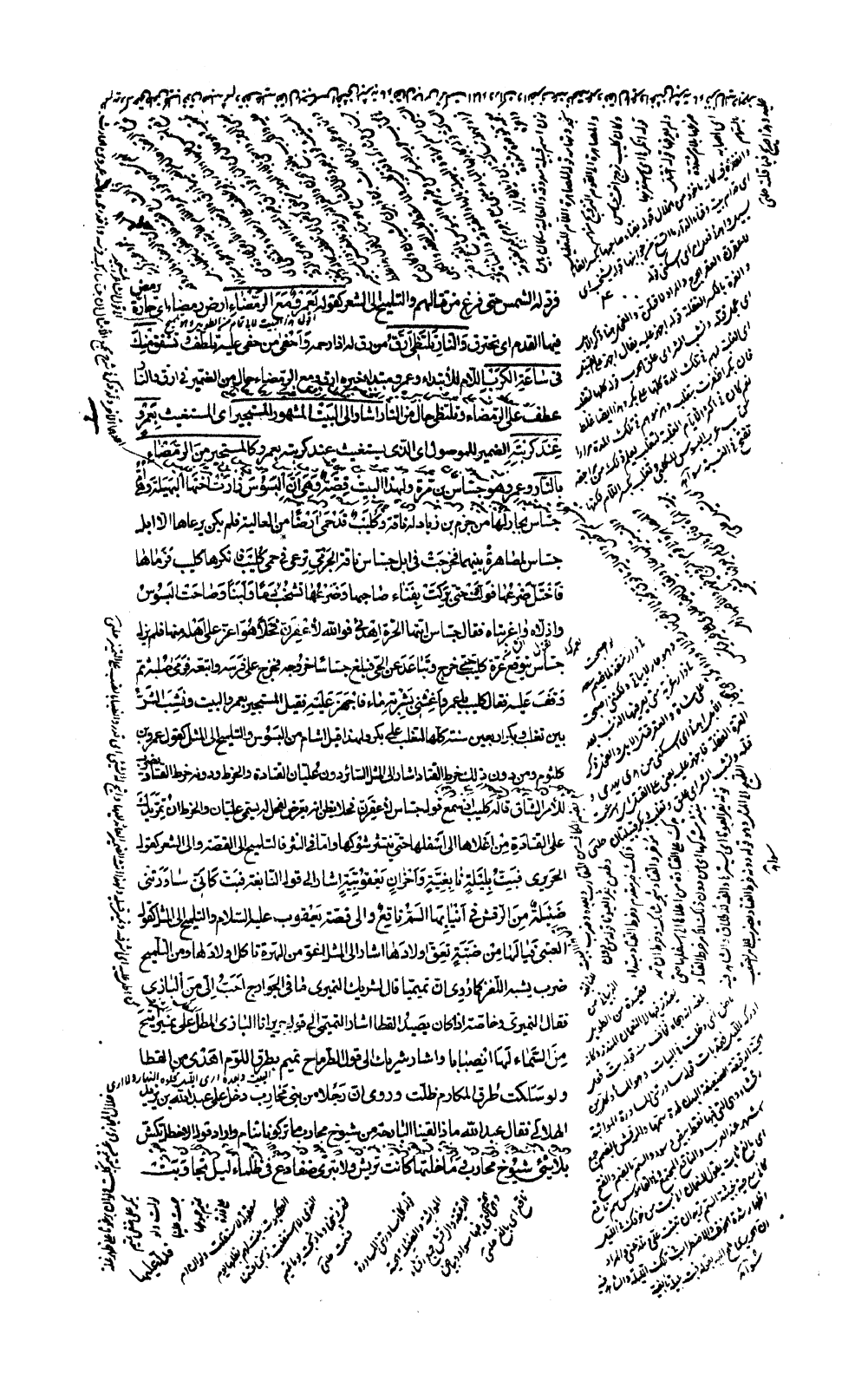

فدل عليها صوتها حيثة البحر فقال الصلحات الله اضلوا البارحة رقعا وكانوا في طلبه اراد قول

القائل لكاهل اني من القوم رقع ولابن يزيد رقع وجدلان **فصل** من الخاتمة في حسن الابتداء

والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في ايجاد

من تتبع الانق والحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيما مستبعا لما يونقه اي يعجبه وقد تكون

مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر

والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير المخلين وان يكون

الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة للالفاظ امن

ان يكسى اللفظ الشريف المعنى الخسيف وعلى العكس وايضا غاية تناسب وتلاؤم واضح

معنى بان يسلم من التناقض والاستكراه ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة

عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب الموودات

وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا

حسن التسبب جميع المعنى قبل السامع على الكلام فهو حينئذ والا لم يحسن ويرفضه وان كان ايضا

في غاية الحسن فالابتداء الحسن في قد كالابتداء المنازل كقول امرئ القيس قفا نبك من

وذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فمقطع الرمل حيث يدق واللوى

رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين ابتداء الدخول فيصير الدخول كاسم

الجمع مثل القوم والالم يجمع الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه

وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم

لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول واحسن من هذا

بيت التابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب وكقول امرئ القيس في وصف

الذبار كقولها الشبح السلمي فصر عليه تخير وسلم خلعت عليه حالها الايام والاسا

خلع عليها اذا نوع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فواف ومن فارقت غير

مذمم وام ومن تممت غير متمم وفي المكابرة ايضا فوادما تسلي الهموم وعمرما يهب

الليام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة اكرع بقيت برود وهو في كبد حرى

ان يجتنب في المديح ما يتطير به اي يتشاءم كقول ابن المعتز الضوء في مطلع قصيدة انشدها

الداعي العلوي موعد احبابك يا قمر غد فقال له الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل

قوله ذو الفزل اه فيه نظر لان الفزل هو الكساء الغليظ كما في القاموس وشرحه

مقارنة الف اه اي مقارنة الف وهو ظاهر على الاول

واراد بقوله ومن ذو المشاعر فزل من اسم القيس والاسم الفزل فيكون مرخما

الاعضاء الظاهرة والمليح مرخم الاسود الباطنة حلبي

بشرى ولكن بشرى ان غرة الداعي يوم الهيجاء فتطير بها الداعي وقال اعمى تبتغه وبهذا يوم المرجان
وقيل بطير اى القاه على وجهه وضربه بخمسين عصا وقال اصلاح ادبر الملغز من ثوابر واحسنها اى
احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتداء
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويتم يكون الابتداء متناسبا للمقصود براعة
الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقول ابي محمد الحارثي
يمتدح الصاحب بن عباد للأبتهيد والتهنئة بشرى فقد نجم الهلال فأقبلا وعلا وكوكب الهجر في أفق
العلى صعدا وكقوله في المرثية اي دكفوا الى الفرج الساعي في مرثية نجم الدولة هي الدنيا تقول اعلا
فيها حذار حذار اي احذره من بطشي اي اخذي الشديد وقتلي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يمتدح
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يقع في ذلك الوقت السيف اصدق
انباءً من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء
الشك والريب وكقول ابي العلاء في ابن عرهنت لرشكاة عظيم العرى انه يلم عظيم بال عظيم و
الانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض الجد عوفي ذا عوفيت والكرم وذا العفو
الى عذابك السقم ومنه ما يسار في ابتداء الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف
الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما في افضل الكلام احمد على ان جعلني من علماء
العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما ابتدئ
الكلام به الى ابتدئ به وافتتح قال للاعلم الواحد معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل و
ذلك بان يكون في ابتداء قصائد الشعر فمتى ابتدأ كلاما في شيء وان لم يكن في ذكر الشباب من
نسيب اي وصف الجمال او غيره كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما اي تشبث بدء الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص
اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة
وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون متوقعا للانتقال
من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا ملائما الطرفين خرج من نشاط السامع واقعا
على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتأخرون فقد لهجوا بها فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقول ابي تمام في فتح
عبد الله بن طاهر تقول اذ نوميرا سم موضع قوضي وقد اخذت منا الشرى اخذ منار اي ترفع وتقصر
فاعرفه والله اعلم

هذه نسخة الكتاب المباركة المسماة بالمطول وهي من اجل نسخ الكتاب واصحها وقد قابلها مؤلفها
بنسخة المصنف وصححها وعليها خطه وخط ولده سعد الدين وهي بخطوط جيدة
وقد وقفها الشيخ المذكور على طلبة العلم الشريف بالمدرسة التي انشأها بمدينة
بروسة حرسها الله تعالى وكان الفراغ من نسخها في اوائل شهر ربيع الاول
سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة

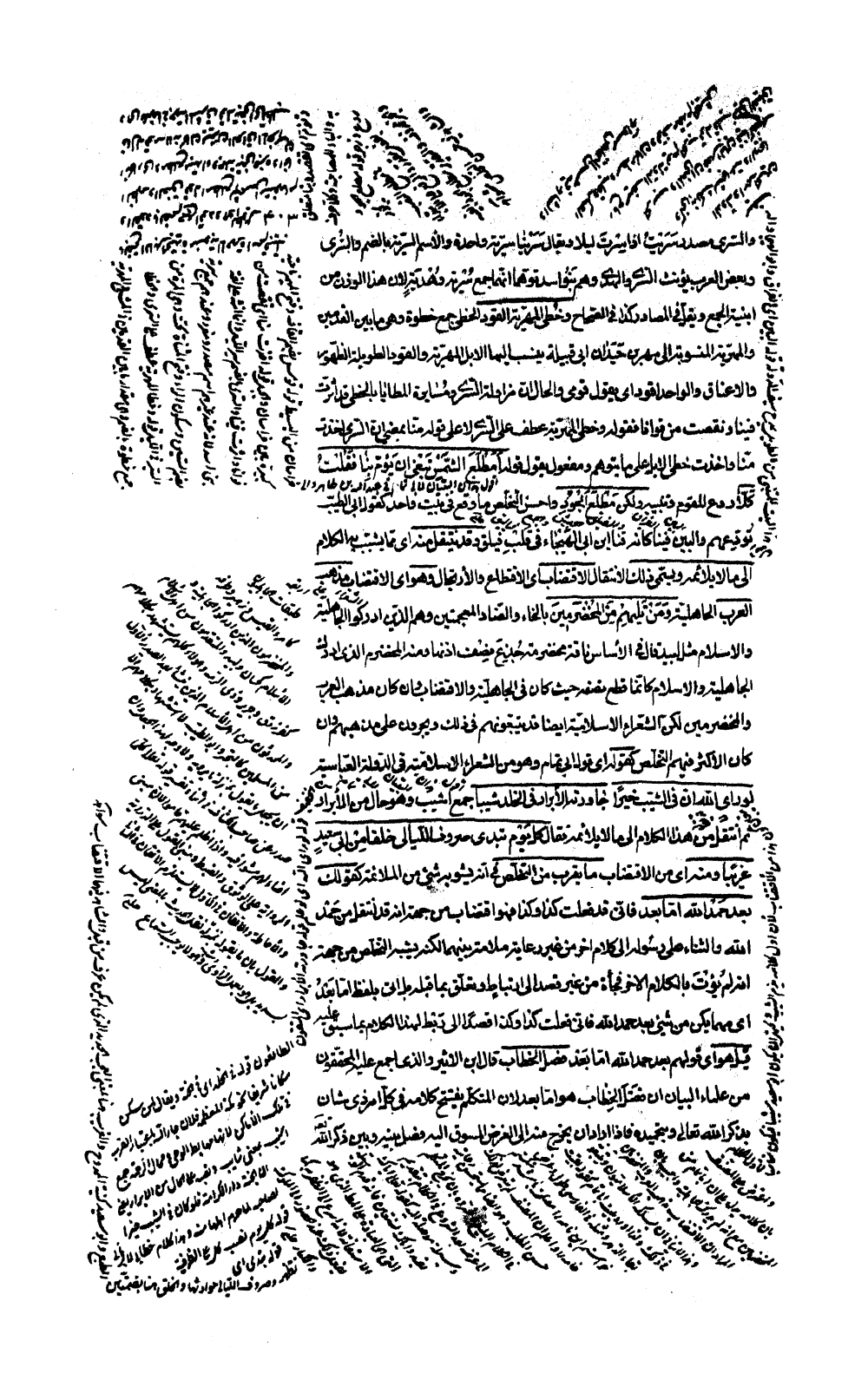

بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر
اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده
للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اى هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقبه الجنة
واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل
الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك
من فصل الخطاب الذى هو احسن وقعا من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من
التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع
ارتباط حيث لم يبتدء الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ اما ايضا فى كلام المتاخرين
من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع الذى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم
فى النفس فان كان مختارا حسنا لطفاء السمع واستلذه حق جيره وما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة المتهتة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس
حتى ربما انساء المحاسن الموجودة فيما سبق كقول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد
وانى جديرا ى خليق اذ بلغتنا بالمنى اى جديرا بالفوز بالامانى وانت بما املت منك
جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فانى لهذا اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى
عاذر تعاصد عنى من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطاء
السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما اذنه بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما
وراءه كقول ابى المغرى يهنيء بقاء الدهر فاكتف اهذا ودع هذا ودعاء للبرية شامل الان بقا
سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع و
المتاخرون يجتهدون فى رعايته ويحسنون حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور و
خواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فاذا نظرت الى فواتح السور وجملها
ومفرداتها رايت من البلاغة والفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا
نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن وغاية الكمال لا كون ما بين اذنيه ووصايا ومواعظ
وتهديد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى

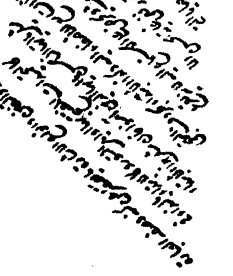

شيئا خروكيف لا وكلامه عز وجل في الطرف الأعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد
اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض
الاذهان حيث افتحت بعض السور بذكر الأهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله
تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك
وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الأبتر
ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني
والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن في غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قولهم لكل مقام مقال
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك تمالا تفي
بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوائد
ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاخزان والمحن وتكاثر
الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخواطر كلالا لكن الله جلت
حكمته قد وفقنا للاتمام وورزقنا الفوز بهذا المرام وتميما الفراغ من نقله الى البياض
في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمجرد ستر هراة صانها
الله تعالى عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة
اثنين واربعين وسبعمائة بجوار جانبة خوارزم حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله
على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق قد تمت انطبعت هذه النسخة الشريفة على الطبع
محذوفة مكررة ومثلا مع مظاهر اقامة محمد حفظه الله تعالى عن البلية على اهتماما عليها
ميرزا رضا المشهدي يفوض شؤونه بمباشرة عالي بحضرة كريم الاصحاب الحاج محمد
وبيده العبد محمد كاظم ابن عبد العلي غفر الله له
ولوالديه والمؤمنين قد تم الكتاب ان لا يتم كاتبها
وبانيها ومباشرها وساعيا بجمعها
دعاء الجميع طالب المغفرة في يوم
الاربعاء خامس عشر من
المظفر سنة
١٢٧٢
من الهجرة النبوية
٤

فلما تمت هذه الخطبة تمامها مع
بعض ما الحواشي من السيد الشريف
والمحقق جار الله العلامة رحمهما
والشواهد غيرها كلها
المدعو محمد كاظم ابن عبد العلي
غفر الله له ولوالديه في
سنة ١٢٦٢